



الجمهورية العراقية
مجلس النواب

تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي ٢٠١٢م

٦ رجب ١٤٣٥هـ
٥ مايو ٢٠١٤م

سِرِّ الدِّينِ الحَرَامِ الحَرَامِ

المقدمة

الأخ / رئيس المجلس _____ س المحترم
الأخوة / أعضاء هيئة رئاسة اللجنة _____ س المحترمون
الأخوة / أعضاء المجلس _____ س المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

بناءً على قرار المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/صفر/١٤٣٥هـ الموافق ٢٩/ديسمبر/٢٠١٣م، بإحالة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة وحسابات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي ٢٠١٢م، وتقدير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى لجنة خاصة لدراستها وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس، وذلك برئاسة الشيخ / حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر نائب رئيس المجلس، وعضوية الأخوة رئيس وأعضاء لجنة الشؤون المالية ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس ورؤساء الكتل البرلمانية التالية أسماءهم :

الاسم	م	الاسم	م	الاسم	م
أحمد أحمد النويرة	٣	إبراهيم أحمد المزلم	٢	فتحي توفيق عبد الرحيم	١
أحمد محمد الزهيري	٦	أحمد محمد الأصبحي	٥	أحمد حسن باحويرث	٤
إنصاف محمد علي مايو	٩	اسماعيل السماوي	٨	أحمد ناصر شايع	٧
جعبل محمد طعيمة	١٢	جبران مجاهد أبوشوارب	١١	بسام علي الشاطر	١٠
حميد محمد علي شعيبين	١٥	حسين عبد الله الأحمر	١٤	حسن عمر سويد	١٣
الخضر العزاني	١٨	خالد مجود الصعدي	١٧	خالد شائف الردفاني	١٦
زكريا سعيد الزكري	٢١	د/ محمد صالح القباطي	٢٠	د. صالح محمد باعشر	١٩
زيدان علي دهشوش	٢٤	زيد محمد أبو علي	٢٣	زيد الشامي	٢٢
سلطان سعيد البركاني	٢٧	سلطان حزام العتواني	٢٦	سالم منصور حيدر	٢٥
شوقي عبد السلام شمسان	٣٠	سنان عبد الولي العجي	٢٩	سمير خيرى رضا	٢٨
عبد الجليل جازم	٣٣	صهيب حمود الصوفي	٣٢	صالح علي فريد البرهمي	٣١
عبد الحميد حريز	٣٦	عبد الحميد الحسني	٣٥	عبد الجليل عبده ثابت	٣٤

الاسم	م
عبد الرحمن المحبشي	٣٩
عبد الكريم محسن الأكوع	٤٢
عبد الله شرف النعماني	٤٥
عبد الملك أحمد الوزير	٤٨
عبد الوهاب محمود معوضة	٥١
عبد محمد بشر	٥٤
علي حسين العنسي	٥٧
علي غالب الكبودي	٦٠
فؤاد عبيد واكد	٦٣
قاسم حبيش	٦٦
محمد أحمد المقداد	٦٩
محمد بكير صلاح	٧٢
محمد صالح الحميري	٧٥
محمد قاسم النقيب	٧٨
محمد يحيى الحاوري	٨١
منصور علي الشهاري	٨٤
نجيب سعيد غانم الدبعي	٨٧

الاسم	م
عبد الخالق البركاني	٣٨
عبد الكريم شرف شيبان	٤١
عبد الله حسن خيرات	٤٤
عبد المعز عبد الجبار ديوان	٤٧
عبد الوهاب العامر	٥٠
عبد محمد الحذيفي	٥٣
عزام عبد الله صلاح	٥٦
علي عبد ربه القاضي	٥٩
غالب عبد الكافي القرشي	٦٢
فيصل عبد الله الشوافي	٦٥
محسن علي البحر	٦٨
محمد أمين باشا	٧١
محمد ثابت العسلي	٧٤
محمد علي سوار	٧٧
محمد منصور صالح البكري	٨٠
مختار صادق أمين أبو رأس	٨٣
نجيب أحمد الورقي	٨٦

الاسم	م
عبد الحميد محمد فرحان	٣٧
عبد العزيز أحمد كرو	٤٠
عبد الله المقطري	٤٣
عبد الله علي الخلاقي	٤٦
عبد الواسع هائل سعيد	٤٩
عبد الرحمن العشبي	٥٢
عبد محمد ردمان	٥٥
علي عبد الله أبو حليقة	٥٨
علي محمد قاصرة	٦١
فتحي توفيق عبد الرحيم	٦٤
قاسم محمد الكسادي	٦٧
محمد الخادم الوجيه	٧٠
محمد بن ناجي الشايف	٧٣
محمد عبد سعيد	٧٦
محمد مشلي الرضي	٧٩
محمد يحيى الشرفي	٨٢
ناجي صالح القوسي	٨٥
يحيى سهيل الحرجوج	٨٨

وعليه فقد قامت اللجنة الخاصة بعقد أول اجتماع لها في الساعة العاشرة من صباح يوم (الثلاثاء) بتاريخ ٢٤ / جماد الأول / ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٥ / مارس / ٢٠١٤ م برئاسة الأخ الشيخ / حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر نائب رئيس المجلس رئيس اللجنة الخاصة .. حيث اختارت اللجنة الأخ الأستاذ / فتحي توفيق عبد الرحيم رئيس لجنة الشؤون المالية مقرراً لها ، كما أقرت برنامج وآلية عملها ، وأقرت عدداً من الأهداف العامة المتوخاة من دراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة ومنها:

- أن تنفيذ الموازنات العامة قد تم وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية والأنظمة واللوائح النافذة .

■ التحقق من أن الأموال التي أقرت في الموازنات العامة قد وجهت نحو الأغراض التي خصصت لها فعلاً .

■ الوقوف أمام الاختلالات والمخالفات التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة، وتشخيص أسباب وقوعها ، ووضع المعالجات والتوصيات اللازمة .

■ التحقق من أن الحسابات الختامية للموازنات العامة ٢٠١٢م قد تضمنت حسابات كل الجهات المشمولة بالموازنات العامة .

■ مدى تنفيذ توصيات مجلس النواب المتعلقة بالموازنات العامة ٢٠١٢م .

■ التأكد من أن الأرقام الواردة في الحسابات الختامية ٢٠١٢م تعكس حقيقة الأرقام الموجودة في دفاتر وسجلات الجهات .

ولإنجاز المهمة الموكلة إليها فقد شكلت اللجنة الخاصة من بين أعضائها أربع لجان فرعية ولجنة للصياغة ، وذلك على النحو التالي :

١- لجنة دراسة الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة وموازنة السلطة المركزية :

م	الاسم	الصفة
١١	عبدالله شرف النعماني	عضواً
١٢	عبدالله محمد المقطري	عضواً
١٣	عبد الوهاب معوضه	عضواً
١٤	علي عبدالله أبو حليقة	عضواً
١٥	محمد أمين باشا	عضواً
١٦	محمد ثابت العسلي	عضواً
١٧	محمد صالح القباطي	عضواً
١٨	محمد صالح الحميري	عضواً
١٩	محمد منصور البكري	عضواً
٢٠	ناجي صالح القوسي	عضواً

م	الاسم	الصفة
١	محمد أحمد المقداد	رئيساً
٢	أحمد ناصر شايح	مقررًا
٣	أحمد حسن باحويرث	عضواً
٤	خالد شايح الردفاني	عضواً
٥	زكريا سعيد الزكري	عضواً
٦	زيد علي الشامي	عضواً
٧	سنان عبد الولي العجي	عضواً
٨	شوقي عبد السلام شمسان	عضواً
٩	عبد الكريم شرف شيبان	عضواً
١٠	عبد الكريم محسن الأكوع	عضواً

٢- لجنة دراسة الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية :

م	الاسم	الصفة
١١	عبيده محمد بشير	عضواً
١٢	علي حسيب العنسي	عضواً
١٣	فؤاد عبيد واكيد	عضواً
١٤	قاسم حبش	عضواً
١٥	نجيب أحمد السورقي	عضواً
١٦	علي محمد قاصره	عضواً
١٧	محمد بكير صلاح	عضواً
١٨	سالم منصور حيله	عضواً
١٩	عبد الرحمن المحبشي	عضواً

م	الاسم	الصفة
١	أحمد محمد الزهيري	رئيساً
٢	مختار صادق أمين أبو رأس	مقررًا
٣	إبراهيم أحمد المزلهم	عضواً
٤	خالد مجود الصعدي	عضواً
٥	صالح علي فريد	عضواً
٦	عبد الحميد الحسيني	عضواً
٧	عبد الخالق البركاني	عضواً
٨	عبد الله حسن خيرات	عضواً
٩	عبد الله علي الخلاقي	عضواً
١٠	عبد الحميد حريز	عضواً

٣- لجنة دراسة الحساب الختامي لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة :

م	الاسم	الصفة
٩	عبد العزيز أحمد كرو	عضواً
١٠	عبد الملك أحمد الوزير	عضواً
١١	عبد الوهاب محمد العامر	عضواً
١٢	عبد الرحمن العشيبي	عضواً
١٣	فيصل عبد الله الشوافي	عضواً
١٤	منصور علي الشاهري	عضواً
١٥	محمد يحيى الشرفي	عضواً
١٦	نجيب سعيد غانم	عضواً

م	الاسم	الصفة
١	عزام عبد الله صلاح	رئيساً
٢	عبيده محمد ردمان	مقررًا
٣	الخضرم محمد العزاني	عضواً
٤	بسام علي الشاطر	عضواً
٥	جعبيل محمد طعيمان	عضواً
٦	حميد محمد شعبين	عضواً
٧	سمير خيرى رضا	عضواً
٨	أحمد محمد الأصباحي	عضواً

٤- لجنة دراسة الحساب الختامي لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط :

م	الاسم	الصفة
٩	محمد علي سوار	عضواً
١٠	محمد مشالي الرضوي	عضواً
١١	يحيى سهيل الحرجوج	عضواً
١٢	عبد الجليل جازم عبد القوي	عضواً
١٣	قاسم محمد الكسادي	عضواً
١٤	محمد عبيده سعيد	عضواً
١٥	علي عبد المعطي الجنييد	عضواً
١٦	محسن علي البحر	عضواً

م	الاسم	الصفة
١	صالح محمد باعش	رئيساً
٢	عبيده محمد الحادي	مقررًا
٣	إسماعيل عبد الرحمن السماوي	عضواً
٤	إنصاف محمد علي مايو	عضواً
٥	أحمد أحمد النويرة	عضواً
٦	عبد المعز عبد الجبار دبوان	عضواً
٧	عبد الحميد محمد فرحان	عضواً
٨	علي غالب الكبيودي	عضواً

كما شكلت لجنة للصياغة مكونة من رؤساء اللجان الفرعية المشار إليها آنفاً ورؤساء الكتل البرلمانية حيث قامت اللجنة الخاصة ومن خلال اللجان الفرعية المنبثقة عنها بدراسة وتحليل نتائج تنفيذ موازنات العام المالي ٢٠١٢ م .. حيث تمت عملية الدراسة وفقاً للمراحل التالية :

- ١- استعراض المؤشرات والأرقام التي أظهرتها الحسابات الختامية ٢٠١٢ م.
- ٢- استعراض تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن نتائج مراجعته للحسابات الختامية لموازنات العام المالي ٢٠١٢ م .
- ٣- توجيه الأسئلة والاستفسارات وطلب المزيد من البيانات والمعلومات والإيضاحات من الجهات المنفذة للموازنات .
- ٤- موافاة الجهات الحكومية بالإختلالات التي رافقت تنفيذها لموازنات ٢٠١٢ م والتي أوردها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره ، وطلب إيضاحات حكومية من تلك الجهات بشأن ذلك .
- ٥- اختيار عينة من الجهات تم الوقوف على أوضاعها وأنشطتها بصورة فاحصة وتشخيص أوجه الخلل القائمة فيها واقتراح المعالجات اللازمة لها .
- ٦- دعوة مسئولى عدد من الجهات لاستعراض ومناقشة ما جاء في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وكذا ما تضمنته ردود جهاتهم على الأسئلة والاستفسارات الموجهة من اللجنة ، وذلك بحضور ممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وكذا ممثلين عن وزارة المالية في عدد من الاجتماعات التي عقدتها اللجان الفرعية .
- ٧- قيام اللجان الفرعية بتقييم نتائج الاجتماعات بمسئولى الجهات وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين ما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره وبين ردود وإيضاحات مسئولى تلك الجهات .
- ٨- إعداد مشاريع تقارير اللجان الفرعية والتي تضمنت تحليلاً للأرقام والمؤشرات التي أسفر عنها تنفيذ موازنات ٢٠١٢ م مقارنةً بالمستهدف في الموازنات مع إبراز الاختلالات التي ظهرت من واقع عملية الدراسة التي قامت بها اللجان الفرعية ، ووفقاً لما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره عن الحسابات الختامية ، واختتام تلك التقارير بالتوصيات الهادفة إلى معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة .
- ٩- إحالة مشاريع تقارير اللجان الفرعية إلى لجنة الصياغة .. حيث قامت بدورها بتهيئة تقرير اللجنة في خمسة أجزاء على النحو التالي :

▪ **الجزء الأول :** الملاحظات العامة المتعلقة بالأداء الاقتصادي والمالي للعام ٢٠١٢م.

▪ **الجزء الثاني :** ويتضمن نتائج دراسة حسابات الموازنة العامة للدولة وحسابات موازنات كل من السلطة المركزية والسلطة المحلية .

▪ **الجزء الثالث :** ويتضمن نتائج دراسة حسابات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة .

▪ **الجزء الرابع :** ويتضمن نتائج دراسة حسابات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) .

▪ **الجزء الخامس :** ويتضمن التوصيات .

ويسر اللجنة أن تعرض تقريرها للمجلس الموقر على النحو التالي:

الجزء الأول

الملاحظات العامة المتعلقة
بالأداء الاقتصادي والمالي

للعام ٢٠١٢م

الملاحظات العامة المتعلقة

بالأداء الاقتصادي والمالي للعام ٢٠١٢م

١- النمو الاقتصادي :

توقع البيان المالي لموازنات ٢٠١٢م ، أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو يصل إلى (٦,٣٪) ، مدفوعاً بمعدل نمو في قطاع استخراج النفط والغاز يصل إلى (٨٪) ، ومعدل نمو للقطاعات غير النفطية يصل إلى (٦,٢٪) ، وقد استندت الحكومة في توقعاتها المشار إليها للنمو الاقتصادي لعام ٢٠١٢م إلى الأسس التالية :

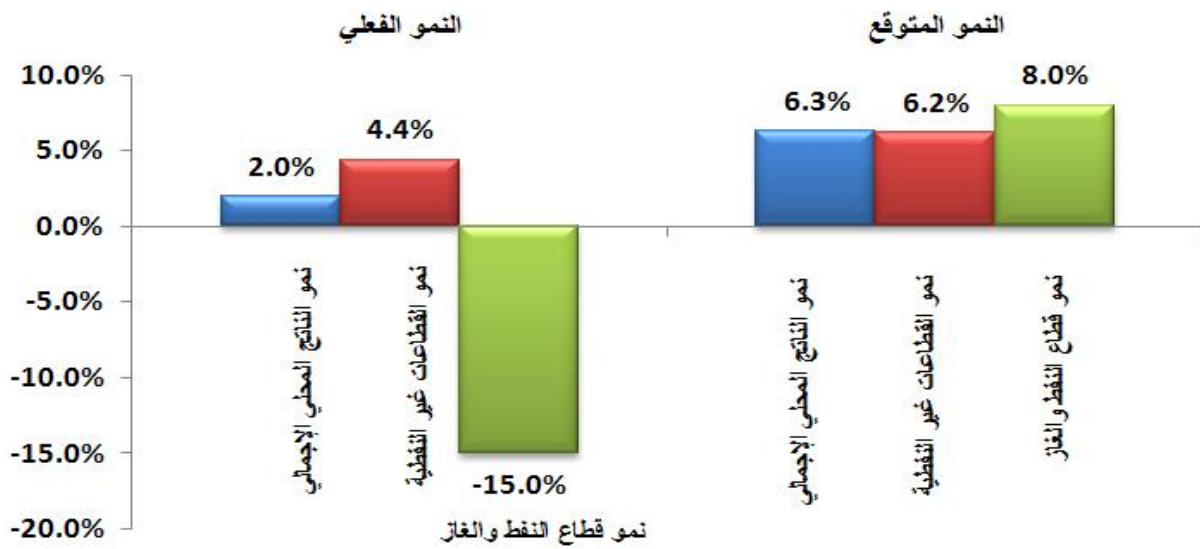
- تحسن الوضع السياسي والأمني مقارنةً بعام ٢٠١١م .
- تلبية حاجة السوق المحلي من المشتقات النفطية بدرجة مقبولة .
- تحسن مستوى توفير الطاقة الكهربائية وخدمات المياه .
- الزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية على بند الأجور والمرتبات وما في حكمها .
- الإنفاق الاستثماري الحكومي للعام .
- إنفاق القطاع الخاص الاستثماري وبالأخص على مجال البناء .

ورغم تلك التوقعات المرتفعة نسبياً للنمو الاقتصادي .. إلا أن تقرير الحكومة المقدم للمجلس والمرفق بالحسابات الختامية للموازنات العامة ٢٠١٢م ، يظهر تواضع معدل النمو الاقتصادي الفعلي خلال العام ٢٠١٢م ، والذي بلغ حوالي (٢٪) ، وبانخفاض بحوالي ثلثي ما كان متوقعاً تحقيقه من قبل الحكومة .

وقد أرجع تقرير الحكومة هذا النمو المتواضع ، إلى النمو السالب الذي حققه قطاع النفط والغاز خلال العام ٢٠١٢م والبالغ (١٥٪) ، [مقارنةً بمعدل نمو موجب كانت الحكومة قد توقعته ويبلغ (٨٪)] ، وذلك بسبب تعرض أنابيب نقل النفط والغاز للتخريب ، والذي نجم عنها انخفاض الإنتاج النفطي بحوالي (١٨٪) ، والغاز المصدر بحوالي (٢٦٪) ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد تراجع نمو القطاعات غير النفطية إلى (٤,٤٪) ، بعد أن كان متوقعاً أن تنمو بمعدل (٦,٢٪) خلال عام ٢٠١٢م ، وعلى وجه الخصوص قطاع النقل والتخزين والذي حقق نمواً سالباً بلغ (٣٪) ، نتيجة تزايد أعمال التقطعات ، وقطع خطوط نقل الطاقة الكهربائية .

ويبين الجدول والشكل التاليين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقارنة بالنمو المتوقع في البيان المالي وكذا على مستوى القطاعين النفطي وغير النفطي للعام ٢٠١٢م .

البيان	النمو الفعلي	النمو الذي توقعه البيان المالي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٢%	٦,٣%
معدل نمو القطاعات غير النفطية	٤,٤%	٦,٢%
معدل نمو قطاع النفط والغاز	-١٥%	٨%



ويتبين مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي الفعلي الذي تحقق خلال العام ٢٠١٢م والبالغ (٢٪)، قد ابتعد كثيراً عن النمو الذي توقعته الحكومة في البيان المالي والبالغ (٦,٣٪)، لأسباب وعوامل مرتبطة بالاختلالات الأمنية، وعدم حماية كل من أنابيب نقل المشتقات النفطية، وشبكة نقل الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى عدم انتظام توفير المشتقات النفطية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وهي شروط ومتطلبات لا بد من توافرها لبلوغ معدل النمو الاقتصادي المستهدف تحقيقه في العام ٢٠١٢م، إلا أن الحكومة لم تقم بواجبها كما ينبغي لحماية أنابيب نقل النفط والغاز، والتي تمر من خلالها أهم ثروات البلد الاقتصادية على الإطلاق، وكان من نتائج ذلك حدوث تراجع كبير في قيمة الناتج المتولد من قطاع النفط والغاز، والذي وصل نموه السالب إلى (١٥٪)، بعد أن كانت الحكومة قد توقعته أن يحقق نمواً موجباً بحوالي (٨٪) في العام ٢٠١٢م، وكذلك تواضع أداء القطاعات غير النفطية، وتحقيق بعضها نمواً سالباً كقطاعي النقل والتخزين،

الأمر الذي أفقد الاقتصاد الوطني الكثير من الموارد ، وانعكس سلباً على النشاط الإنتاجي ، وتدني موارد الموازنة العامة للدولة وموارد البلاد من النقد الأجنبي .

وكان يمكن لقطاعات الاقتصاد الوطني في عام ٢٠١٢م أن تستعيد طاقاتها، وإمكاناتها التي توقفت ، بسبب حالة التدهور التي شهدتها البلاد خلال العام ٢٠١١م، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة عام ٢٠١٢م ، لو توفرت الشروط والمتطلبات اللازمة للنمو ، ومن أهمها المشتقات النفطية التي لم تتمكن الحكومة من توفيرها بشكل منتظم ، مما أثر سلباً على مجمل الأوضاع والأنشطة الاقتصادية خلال العام ٢٠١٢م.

٢- التضخم وسعر الصرف :

مثل احتواء التضخم ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، أحد أولويات السياسة النقدية للعام ٢٠١٢م ، كما جاء في البيان المالي . وفي هذا السياق توقعت الحكومة تحقيق معدل تضخم يتراوح بين (صفر - ٥٪) ، واعتمدت الحكومة في ذلك ، على التأثير المتوقع لبدء الاستقرار ، والانتعاش الاقتصادي ، في زيادة عرض السلع والخدمات ، في ظل نمو للعرض النقدي يتناسب والزيادة في عرض السلع والخدمات.

فيما أظهر تقرير الحكومة المرفق بالحسابات الختامية ، أن التضخم الفعلي خلال العام ٢٠١٢م قد وصل إلى (١٠٪) ، وقد أرجع تقرير الحكومة هذه الزيادة الكبيرة في معدل التضخم عن المتوقع ، إلى عدة عوامل أدت إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ومنها زيادة مرتبات موظفي الدولة ، وزيادة الدخول الخاصة ، بسبب زيادة تحويلات المغتربين والتي نتج عنها زيادة أسعار السلع والخدمات ، يضاف إلى ذلك قيام الحكومة بتحريك أسعار المشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٢م، وكل ذلك ساهم في ارتفاع الأسعار المحلية .

ورغم الأسباب والعوامل التي أشارت إليها الحكومة في تقريرها ، والتي ساهمت فعلاً في ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم .. إلا أن اللجنة ترى أن زيادة المرتبات، وزيادة تحويلات المغتربين كان يمكنها إلى جانب أثرها في زيادة الطلب الكلي ، أن تسهم أيضاً في حصر الاقتصاد ، وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات، وتجنب حدوث ارتفاع في الأسعار وزيادة معدلات التضخم ، لو قامت الحكومة بتهيئة المناخ والظروف الملائمة (سياسية - أمنية - مشتقات نفطية - طاقة كهربائية .. الخ) ، ولأمكن استعادة تشغيل كامل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد التي انخفضت

كثيراً خلال عام ٢٠١١م، بل وإضافة طاقات جديدة للاقتصاد خلال العام ٢٠١٢م، تسهم في زيادة القيمة المضافة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٢م، وزيادة عرض السلع والخدمات بما يتفق والزيادة في الطلب الكلي عليها .

وفيما يخص سعر الصرف : فقد استهدفت الحكومة في البيان المالي ، إتباع سياسة صرف مرنة خلال العام ٢٠١٢م ، تعمل على توفير الكميات المناسبة من النقد الأجنبي بصورة دائمة ، ومنتظمة تساعد على احتواء التذبذبات الكبيرة في سعر الصرف، وتحقيق استقرار نسبي فيه .

وفي هذا السياق تشير اللجنة إلى أن سعر صرف الدولار الأمريكي ، أمام الريال اليمني، قد سجل قيمة قدرها (٢١٤,٨٩) ريال لكل دولار في عام ٢٠١٢م ، مقارنة بـ (٢١٣,٨٠) ريال لكل دولار ، وبارتفاع طفيف عن ٢٠١١م بلغ (٠,٥) % .

وترى اللجنة أن الاستقرار النسبي ، الذي حققه سعر صرف الدولار أمام الريال، خلال العام ٢٠١٢م ، يرجع إلى السياسة النقدية المنضبطة والحازمة ، التي اتبعتها البنك المركزي اليمني ، كما يرجع ذلك الاستقرار إلى زيادة احتياطات البلاد الخارجية من النقد الأجنبي ، نتيجة للوديعة السعودية البالغة مليار دولار ، وتدفع جزء من تعهدات المانحين لدعم برنامج الاستقرار المحلي ، وزيادة تدفقات استثمارات شركات النفط ، الأمر الذي مكن البنك المركزي اليمني من التدخل في السوق والحفاظ على سعر الصرف .

٣- السياسة المالية والأداء المالي :

أشار البيان المالي إلى أن الحكومة ستعمل خلال العام ٢٠١٢م ، على معالجة الاختلال الهيكلي والمزمن في الموازنة العامة للدولة ، من خلال تنمية الإيرادات العامة ، وترشيد النفقات العامة الفعلية ، ورفع مستوى تخصيصها ، ومراجعة طرق تمويل عجز الموازنة العامة ، وخفض تكاليفها ، وأعباءها ، ليس المالية فحسب ، بل والاقتصادية والاجتماعية أيضاً ، ولتحقيق تلك الأهداف فقد أوردت الحكومة في البيان المالي لموازنة ٢٠١٢م حزمة من السياسات والإجراءات ، من أهمها :

- ١- ترشيد النفقات العامة من خلال الحد من النفقات غير الضرورية ، والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة المركزية والمحلية بجانبها ، والإيرادات ، والنفقات .
- ٢- تطبيق قانون ضريبة المبيعات بصورة كاملة ، ومعالجة مشكلة المتأخرات، والتراكمت الضريبية لدى المكلفين .
- ٣- تنظيم وترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية ، وتحسين مستوى استغلال الموارد المتاحة من القروض والمساعدات الخارجية ، ورفع كفاءة تخصيصها .

٤- السعي لإصدار صكوك إسلامية ، وسندات حكومية متوسطة الأمد ، بما يساعد على خفض درجة الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي ، أو إصدار أذون الخزانة .

٥- العمل على استكمال خطوات الانتقال إلى نظام الخزينة العامة وتخطيط النقدية.

وفي ضوء ما سبق من الأهداف والسياسات والإجراءات التي كانت الحكومة قد وضعتها في البيان المالي لموازنة ٢٠١٢م ، فقد وقفت اللجنة على نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢م ، وخلصت إلى ما يلي :

في جانب الاستخدامات العامة : فقد تبين للجنة عدم تقيد حكومة الوفاق الوطني بالأهداف والسياسات التي وضعتها في أول موازنة لها بعد تشكيلها ، حيث بلغت جملة التجاوزات في استخدامات الموازنة العامة للدولة قبل خصم الوفورات (٤٤٣,٤) مليار ريال ، وهي نتاج للتجاوزات التي حدثت في الأبواب (الثاني والثالث والخامس) .

ويظهر الجدول التالي صافي التجاوزات التي حدثت على مستوى أبواب الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢م .

المبالغ بالمليون ريال

أبواب الاستخدامات	مبلغ التجاوز	نسبة التجاوز مقارنة بالمعتمد للباب في قانون ربط الموازنة
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٦٥,١٦٥	١٠,٦%
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٣١٢,٨٩٧	٥٤,٧%
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	١٣,٦٤٥	١٠,١%

وبذلك فإن التجاوزات التي حدثت على مستوى أبواب الموازنة العامة للدولة، والمناقشات بين الأبواب دون العودة للسلطة التشريعية ، تعد مخالفة دستورية صريحة لنص المادة (٨٩) من الدستور ، ما كان ينبغي على الحكومة الوقوع فيها ، احتراماً لنصوص وأحكام الدستور ، وكذا نصوص وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م، وقانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٦) لسنة ٢٠١٢م ، ونزولاً عند اليمين الذي أده رئيس وأعضاء حكومة الوفاق الوطني ، والمتضمن احترام الدستور والقوانين النافذة، وكان بإمكان الحكومة بدلاً عن ذلك ، أن ترجع لمجلس النواب الذي منحها الثقة وخولها القيام بالتصرفات المالية ، في حدود الاعتمادات المقررة في قانون ربط الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢م .

وعلى الرغم من أن مجلس النواب قد فوض وزارة المالية بموجب المادة (٦) من قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٦) لعام ٢٠١٢ م، والذي نصّ على تفويض وزارة المالية " في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط عن المعتمد بموازنة السنة المالية ٢٠١٢ م، بتغطية دعم المشتقات النفطية ، كالتزام حتمي لا سبيل لتجنبه ، على أن يتم مواجهة ذلك من الزيادة المحققة من أسعار بيع النفط " .. إلا أنه من خلال رجوع اللجنة إلى الموارد الفعلية المحققة من بيع النفط ، فقد لاحظت أنّ هناك نقص في موارد بيع النفط خلال عام ٢٠١٢ م عن تقديرات الموازنة بمبلغ (١,٥) مليار ريال، وبالتالي فإنّ تفويض مجلس النواب قد انتهى ، طالما لم تتحقق زيادة في أسعار بيع النفط ، وكان على الحكومة أن تعود إلى المجلس لمعالجة التجاوزات في نفقات دعم المشتقات النفطية، والتي ظهرت في الباب الثالث ، وكذا التجاوزات التي حدثت في البابين الثاني والخامس .

وفي جانب موارد الموازنة العامة للدولة : فقد لاحظت اللجنة أنّ الموارد العامة الفعلية للعام ٢٠١٢ م، قد زادت عن تقديرات الموازنة بحوالي (١٨٪) ، ولترتفع بشكل ملحوظ ، لتشكّل ما نسبته (٣٥,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مؤشر إيجابي لكن إذا ما تم استبعاد موارد المنح والقروض الخارجية ، وخاصة منحة المشتقات النفطية ، وهي موارد ذات طبيعة استثنائية ، وذلك من جملة الموارد العامة ، فإنّ الموارد الذاتية للموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد شكّلت (٢٧,٢٪) فقط، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن مساهمة الإيرادات الضريبية ، قد شكّلت فقط ما نسبته (٧,٧٪) ، من الناتج المحلي الإجمالي ، كما أنّ مساهمتها في هيكل موارد الموازنة العامة للدولة والتي شكّلت ما نسبته (٢٢٪) عام ٢٠١٢ م ، وهي نسب متدنية ومتواضعة ، مقارنة بالبلدان المشابهة لظروف بلادنا .

وإجمالاً تشير اللجنة إلى أن عدم الانضباط المالي ، الذي ظهر جلياً من خلال الانحرافات والتجاوزات الكبيرة ، التي حدثت في استخدامات الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢ م ، كان سيقود البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار في مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، لولا الموارد الاستثنائية التي تحصلت عليها بلادنا في عام ٢٠١٢ م في شكل قروض ومعونات خارجية ، والتي كان لها الدور الأكبر في خفض عجز الموازنة العامة للدولة .

يضاف إلى ما سبق عدم إيلاء الحكومة ما يلزم من الاهتمام لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المدرجة في الموازنة العامة للدولة ، حيث أنّ مخصصات واعتمادات المشاريع الاستثمارية التي لم تصرف خلال العام ٢٠١٢ م وظهرت وفراً في الحساب الختامي قد بلغت (٢٢٧) مليار ريال ، وبنسبة وفر بلغت (٥٣٪) ، ونتج عن هذه الوفورات في الجانب الاستثماري تعميق الاختلالات في هيكل الموازنة ، وسيطرة

الإنفاق الجاري الفعلي على نسبة (٨٧٪) من إجمالي النفقات العامة ، في حين كانت الحكومة قد استهدفت أن تظل نسبة الإنفاق الجاري عند حدود (٧٨,٨٪) من إجمالي نفقات الموازنة العامة للدولة.

وبذلك فإن الأداء المالي للحكومة خلال العام ٢٠١٢م كان ضعيفاً ، نتيجة لعدم التقيد بأهداف موازنة ٢٠١٢م ، ومجمل ما تضمنه البيان المالي للموازنة من سياسات وإجراءات ، وكان ينبغي أن تنفذ الموازنة بعيداً عن أي تجاوزات ومخالفات للنصوص الدستورية والقانونية ، باعتبار أن موازنة ٢٠١٢م هي الموازنة الأولى لحكومة الوفاق الوطني .

٤- الاستهلاك النهائي :

يمثل الاستهلاك النهائي بشقيه العام والخاص ، أحد مكونات الطلب الكلي على السلع والخدمات ، وأحد عوامل زيادة النشاط الاقتصادي ، وتسريع معدلات النمو ، وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني ، على نحو يؤدي إلى تحسين مستويات الدخل ، وتوفير فرص العمل ، والحد من البطالة والفقر ، لأجل ذلك تسعى الدول والحكومات لحفز الاستهلاك الكلي .

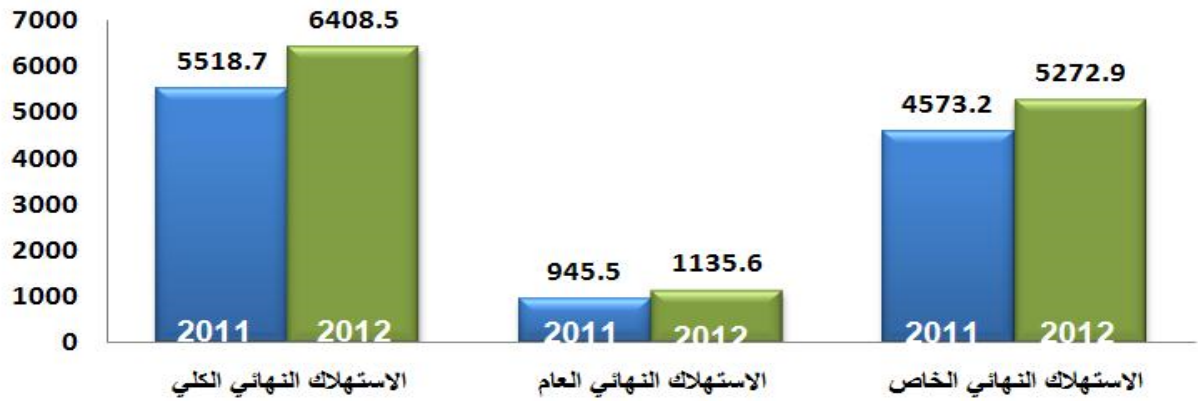
وقد شهد الاستهلاك النهائي في العام ٢٠١٢م ، بشقيه العام والخاص ، زيادة بمقدار (٨٩٠) مليار ريال تقريباً ، وبنسبة زيادة عن عام ٢٠١١م بلغت (١٦٪) نتيجة ارتفاع الدخل القومي المتاح بنسبة (١٨٪) ، عن عام ٢٠١١م ، والذي أسهم فيه بدرجة كبيرة ارتفاع فائض التحويلات الجارية من العالم الخارجي ، الرسمية والخاصة ، والتي بلغت (٥,٤) مليار دولار ، مقابل (٢,١) مليار دولار في العام ٢٠١١م ، وبزيادة عن عام ٢٠١١م قدرها (٣,٣) مليار دولار ، وتمثل تحويلات المغتربين حوالي (٦٠٪) من هذه الزيادة .

وعليه فقد أسهم صافي التحويلات الجارية من الخارج للاقتصاد الوطني في تحسن مؤشر الاستهلاك النهائي الكلي خلال العام ٢٠١٢م .

ويبين الجدول والشكل التاليين تطورات الاستهلاك النهائي (العام والخاص) بالأسعار الجارية خلال العام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م .

المبالغ بالمليار ريال

البيان	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	مقدار التغير	نسبة التغير
الاستهلاك النهائي الكلي	٥٥١٨,٧	٦٤٠٨,٥	٨٨٩,٨	١٦,٠٪
الاستهلاك النهائي العام	٩٤٥,٥	١١٣٥,٦	١٩٠,١	٢١,٠٪
الاستهلاك النهائي الخاص	٤٥٧٣,٢	٥٢٧٢,٩	٦٩٩,٧	١٦,٠٪



٥- الاستثمار الإجمالي :

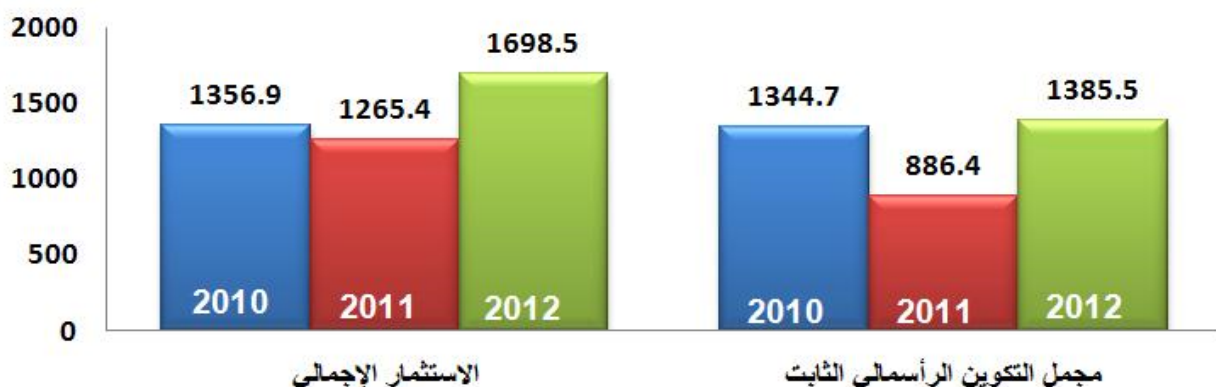
تعد أرقام ومبالغ الاستثمار الإجمالي المنفذة في اقتصاد أي بلد خلال سنة معينة، مؤشراً هاماً على حجم الطاقة الإنتاجية المضافة للاقتصاد خلال السنة، وما يعنيه ذلك من إقامة مشاريع جديدة، أو التوسع في مشاريع قائمة، وبما يؤدي إلى زيادة قدرات الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات، وذلك لمواجهة الطلب المحلي عليها، وزيادة النشاط التصديري للخارج، ورفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة، ومن ثم زيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه فقد لاحظت اللجنة أن حجم الاستثمار الإجمالي (الحكومي والخاص) وفقاً للبيانات الرسمية الأولية قد بلغ خلال عام ٢٠١٢م حوالي (١٦٩٨,٥) مليار ريال، مقابل (١٢٦٥,٤) مليار ريال في العام ٢٠١١م، وبزيادة قدرها (٤٣٣,١) مليار ريال، وبنسبة بلغت حوالي (٣٤٪).

ويوضح الجدول والشكل التاليين الاستثمار الإجمالي ومجملي التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون للعام ٢٠١٢م مقارنة بالأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١م.

المبالغ بالمليار ريال

البيان	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م
الاستثمار الإجمالي	١٣٥٦,٩	١٢٦٥,٤	١٦٩٨,٥
مجملي التكوين الرأسمالي الثابت	١٣٤٤,٧	٨٨٦,٤	١٣٨٥,٥
التغير في المخزون	١٢,٣	٣٧٩,٠	٣١٣,٠



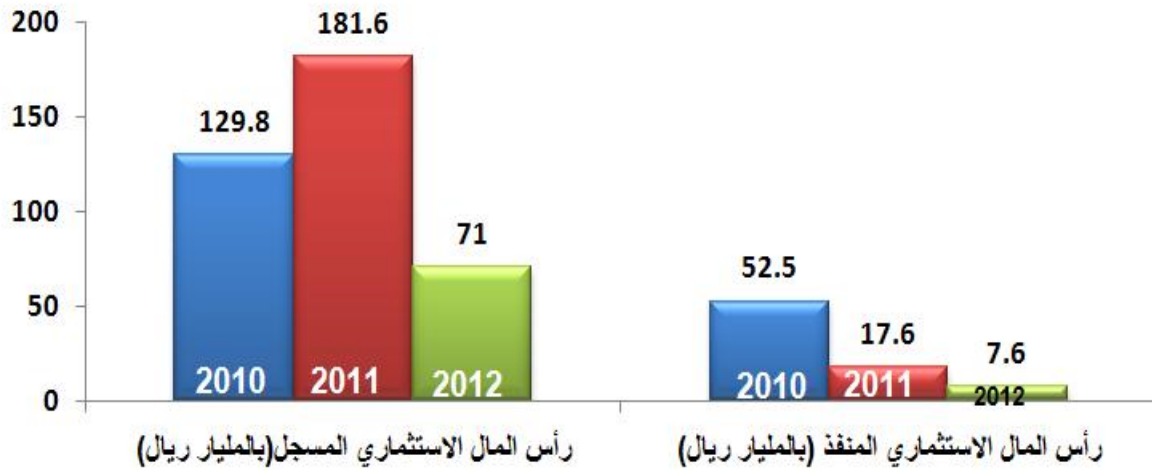
وعلى الرغم من الارتفاع في حجم الاستثمار الكلي خلال عام ٢٠١٢ م .. إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ مناخ بيئة الاستثمار قد تحسنت ، يؤكد ذلك تراجع عدد المشاريع المسجلة والمنفذة خلال العام ٢٠١٢ م ، وكذا تدني رأس المال الاستثماري عام ٢٠١٢ م ، والذي لم يتجاوز (٧,٦) مليار ريال للمنفذ منها ، والذي يعادل (٣٦) مليون دولار فقط .

ويوضح الجدول والشكلين التاليين الاستثمارات المسجلة والمنفذة خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢ م على المستوى الكلي باستثناء الاستثمار في قطاع النفط والغاز .

٢٠١٢ م		٢٠١١ م		٢٠١٠ م		البيان
منفذ	مسجل	منفذ	مسجل	منفذ	مسجل	
٢٢	٩٥	٥٠	٩٧	١٠٦	١٦٤	إجمالي عدد المشاريع
٧,٦	٧١,٠	١٧,٦	١٨١,٦	٥٢,٢	١٢٩,٨	إجمالي التكلفة الاستثمارية (بالمليار ريال)

* لا يتضمن الجدول الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز
* المنفذ: الاستثمارات التي بدأت نشاطها أو قيد التنفيذ





وعلى المستوى القطاعي ، فقد لاحظت اللجنة أنّ عدد المشاريع المسجلة والمنفذة قد شهدت تدهوراً كبيراً خلال العام ٢٠١٢م ، وخصوصاً في قطاعي الصناعة والسياحة ، وهما القطاعين الأكثر قدرة على زيادة الإنتاج ، وتوفير فرص العمل ، ومكافحة البطالة والفقر ، بالإضافة إلى كونهما من المصادر الهامة لتوفير النقد الأجنبي .. على الرغم من أنّ الحكومة قد وعدت في ص (١٠) من البيان المالي لموازنة العام ٢٠١٢م بأنّها ستعمل على معالجة المشاكل والصعوبات التي تعيق تنفيذ المشاريع القائمة مثل مشاكل الأراضي وضمان حقوق الملكية وسرعة إنجاز المعاملات ، أو البدء بتنفيذ مشاريع استراتيجية جديدة .

ويبين الجدول التالي المشاريع الاستثمارية المسجلة ، وكذا المشاريع المنفذة ، وذلك على المستوى القطاعي للعام ٢٠١٢م ، مقارنةً بعامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١م .

البيان	٢٠١٠م		٢٠١١م		٢٠١٢م	
	منفذ	مسجل	منفذ	مسجل	منفذ	مسجل
مشاريع صناعية	٦٢	٨٧	٢٥	٥٥	٩	٥٩
مشاريع سياحية	١٩	٢٢	٦	١٢	٦	٧
مشاريع زراعية	١٠	١٧	٠	٢	٤	٤
مشاريع سكنية	٠	٠	٢	٦	٠	١
مشاريع خدمية	١٥	٢٧	٧	٢٢	٣	٢٤

٦- الدين العام الإجمالي :

بلغ الدين العام الفعلي بشقيه المحلي والخارجي (٣٧٨٥) مليار ريال بنهاية العام ٢٠١٢م ، وما نسبته (٥٣,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه النسبة تتجاوز

النسبة التي استهدفها البيان المالي لموازنة عام ٢٠١٢م ، والتي أكد فيها ، على أنّ الحكومة ستحافظ على مستوى المديونية العامة الداخلية والخارجية خلال العام ٢٠١٢م عند الحدود الآمنة وهي (٤٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي .

وقد لاحظت اللجنة أن الزيادة الكبيرة والمرتفعة في حجم الدين العام خلال عام ٢٠١٢م والبالغة (٦١٠) مليار ريال مقارنةً بعام ٢٠١١م ، كانت نتاجاً لزيادة الدين العام المحلي بمبلغ (٣٦٠) مليار ريال ، وزيادة الدين العام الخارجي بمبلغ (٢٥٠) مليار ريال خلال نفس العام .

وفيما يخص احمال الدين العام المحلي : فقد بلغ (٢٢٣٥) مليار ريال ، بنهاية عام ٢٠١٢م ، ويمثل حوالي (٥٩٪) من الدين العام الإجمالي بنهاية عام ٢٠١٢م ، كما يمثل ما نسبته (٣١,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي .

وبالنظر إلى أهم أدوات تمويل الدين العام المحلي ، فقد تبين للجنة أنّ أذون الخزانة تشكل حوالي (٤٣,٤٪) من هذا الدين ، وحوالي (٢٦,٧٪) صافي الاقتراض من البنك المركزي ، كما مثلت سندات الحكومة المباعة لصناديق التقاعد والتأمينات والبنوك نسبة (٢٤,٢٪) ، ومن هذه النسبة حوالي (٩٩٪) سندات لصناديق التقاعد والتأمينات .

كما بلغت مساهمة الصكوك الإسلامية في الدين العام المحلي خلال عام ٢٠١٢م ما يزيد عن (٥٣,٣) مليار ريال ، وبنسبة (٢,٦٪) من الدين العام المحلي ، مقارنةً بحوالي (٣) مليار ريال فقط بنهاية عام ٢٠١١م ، وعلى الرغم من كونها خطوة إيجابية على الطريق الصحيح لتنويع مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، والاستفادة من الفوائض المالية الكبيرة لدى البنوك الإسلامية .. إلا أنّ اللجنة لاحظت أنّ الصكوك الإسلامية ، والتي هي سندات دين طويلة الأجل ، تستخدمها البلدان الأخرى لتمويل مشاريع استثمارية وتنموية كبيرة واستراتيجية ، قد استخدمتها الحكومة في عام ٢٠١٢م كنفقات جارية ، حسب تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وذلك لتغطية قيمة دعم المشتقات النفطية .

وفيما يخص حجم الدين العام الخارجي : فقد بلغ بنهاية العام ٢٠١٢م (٧,٢) مليار دولار أمريكي ، وبما يعادل (١٥٥٠) مليار ريال ، ويمثل حوالي (٤١٪) من الدين العام الإجمالي بنهاية عام ٢٠١٢م ، وما نسبته (٢٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي .

وإجمالاً تشير اللجنة إلى أن تفاقم الدين العام المحلي والخارجي على هذا النحو التصاعدي والمتسارع، وبيلوغته معدل (٥٣,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، سيشكل ضغوطاً إضافية على الموازنات العامة للدولة، ويهدد الاستقرار والاستدامة المالية، وهو ما سيؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، خاصة في ظل تواضع النمو السنوي للموارد الضريبية، وتراجع الموارد النفطية، وضعف معدلات النمو التي يحققها الاقتصاد الوطني .

وتبرز بشكل واضح مخاطر الدين العام المحلي، من خلال حجم الفوائد الكبيرة على ذلك الدين، والتي شكلت عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، حيث بلغت قيمة الفوائد المدفوعة خلال عام ٢٠١٢م وحده حوالي (٤١٢) مليار ريال، وشكلت نسبة (١٥%) من إجمالي استخدامات الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢م، وهذا المبلغ المدفوع كفوائد، يعادل ضعف ما تم إنفاقه على مجمل مشاريع البرنامج الاستثماري للموازنة العامة للدولة ٢٠١٢م، كما يتجاوز أربعة أضعاف ما تم إنفاقه على قطاع الصحة العامة والسكان والبالغ (١٠٨) مليار ريال .

٧- ميزان المدفوعات :

أشار تقرير الحكومة المرفق بالحسابات الختامية لموازنات ٢٠١٢م، إلى تحقيق ميزان المدفوعات فائض في المعاملات مع العالم الخارجي بلغ (١,٦) مليار دولار، وبنسبة (٤,٩%)، من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢م، مقابل تحقيق عجز في ميزان المدفوعات، في عام ٢٠١١م، بلغ (١,٤) مليار دولار، وقد أرجع تقرير الحكومة المشار إليه الفائض المحقق في ميزان المدفوعات عام ٢٠١٢م، إلى دخول استثمارات مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى الوديعة السعودية بالبنك المركزي اليمني البالغة مليار دولار، وكذا تدفق جزء من تعهدات المانحين خلال العام ٢٠١٢م .

وقد لاحظت اللجنة أن هذا الفائض المحقق في ميزان المدفوعات قد انعكس على شكل تحسن وزيادة ملحوظة في الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي من النقد الأجنبي في العام ٢٠١٢م، والتي بلغت (٦,٢) مليار دولار، وبزيادة قدرها (١,٧) مليار دولار، عن حجم الاحتياطيات المحققة بنهاية عام ٢٠١١م، وهو ما مثل عاملاً مهماً لاستقرار الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني لدى المتعاملين معه من الخارج.

ومن خلال وقوف اللجنة على مكونات ميزان المدفوعات الرئيسية، فقد تبين أن الفائض كان بسبب التطورات الايجابية التي شهدتها الحسابات الرأسمالية والمالي، والذي حقق فائضاً قدره (٢,٢) مليار دولار، للأسباب التي أوردتها تقرير الحكومة

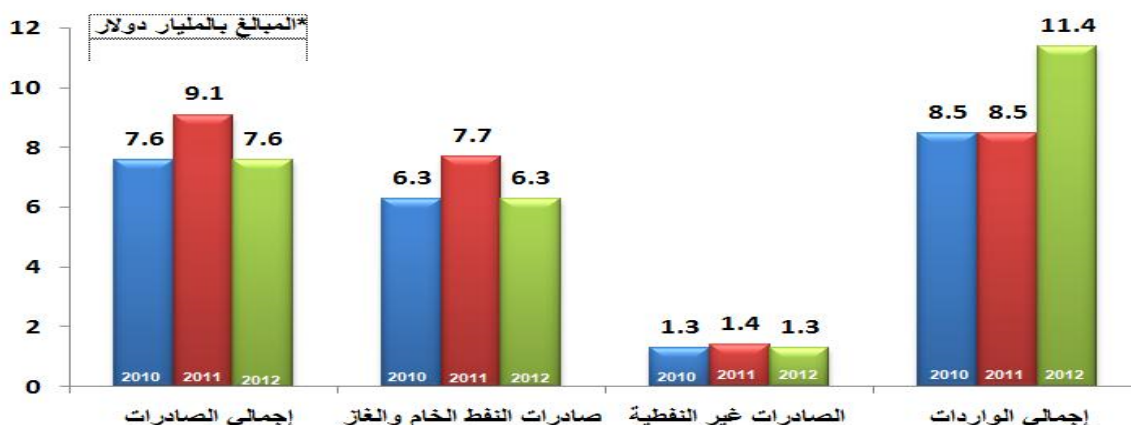
المشار إليه سابقاً ، والتي من أهمها الوديعة السعودية ، وتدفع جزء من تعهدات المانحين، وهي تدفقات ذات طابع استثنائي لها علاقة بالأوضاع التي شهدتها بلادنا خلال العام ٢٠١٢م.

وفي الجانب الآخر من ميزان المدفوعات ، والمتمثل في الحساب الجاري ، والذي يتناول معاملات بلادنا مع العالم الخارجي ، فيما يخص تبادل السلع والخدمات ، والدخل والتحويلات الجارية ، فقد شهد هذا الحساب خلال عام ٢٠١٢م عجزاً مرتفعاً بلغ حوالي (١) مليار دولار ، مقابل عجز أقل في العام ٢٠١١م ، بلغ نحو نصف مليار دولار فقط ، ويرجع العجز الكبير في الحساب الجاري لميزان المدفوعات عام ٢٠١٢م ، إلى تدهور الميزان التجاري والذي سجل ارتفاع في قيمة الواردات في عام ٢٠١٢م بمبلغ (٢,٩) مليار دولار ، لاسيما ارتفاع الواردات من السلع الغذائية والمشتقات النفطية والآلات ومعدات النقل .

وفي الجانب الآخر في الميزان التجاري فقد شهدت صادرات بلادنا السلعية خلال عام ٢٠١٢م انخفاضاً بمقدار (١,٥) مليار دولار ، نتيجة تراجع قيمة صادرات بلادنا من النفط الخام والغاز المصدر بحوالي (١,٤) مليار دولار ، وكذا تراجع قيمة الصادرات غير النفطية (صناعية ، سياحية ، زراعية ... إلخ) بحوالي (١٠٠) مليون دولار ، وينمو سالب بلغ (٠,٠٧)٪.

ويبين الجدول والشكل التاليين صادرات اليمن السلعية وواراداتها خلال العام ٢٠١٢م مقارنةً بالعامين ٢٠١٠، ٢٠١١ م .

*المبالغ بالمليار دولار			
البيان	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م
إجمالي الصادرات :	٧,٦	٩,١	٧,٦
• صادرات النفط الخام والغاز	٦,٣	٧,٧	٦,٣
• الصادرات غير النفطية (زراعية ، صناعية .. إلخ)	١,٣	١,٤	١,٣
إجمالي الواردات	٨,٥	٨,٥	١١,٤



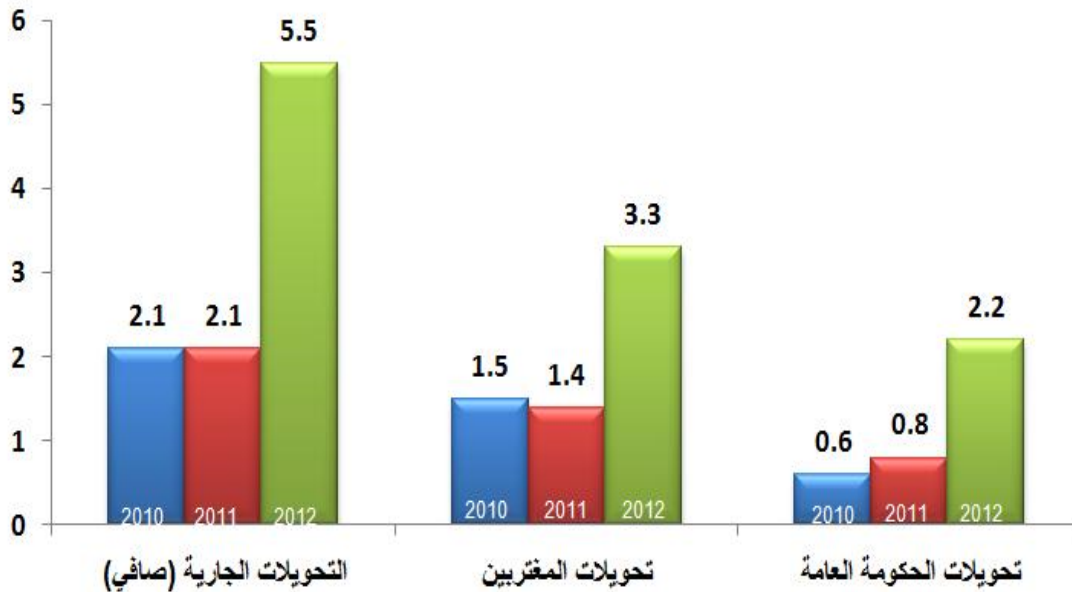
وإجمالاً فقد كان أداء الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال العام ٢٠١٢م مختلفاً ، في مجمل مكوناته باستثناء صافي التحويلات الجارية ، الذي ارتفع بمقدار (٣,٤) مليار دولار عن عام ٢٠١١م ، ليصل صافي قيمة التحويلات الجارية إلى (٥,٥) مليار دولار عام ٢٠١٢م ، منها (٣,٣) مليار دولار تحويلات المغتربين وتحويلات أخرى ، وتحويلات حكومية بمبلغ (٢,٢) مليار دولار ، منها منحة المشتقات النفطية المقدمة لبلادنا خلال عام ٢٠١٢م ، والتي تمثل الجزء الأكبر من التحويلات الحكومية .

ويوضح الجدول والشكل التاليين تطور صافي التحويلات الجارية للأعوام

٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ م .

*المبالغ بالمليار دولار

البيان	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م
التحويلات الجارية (صافي) :	٢,١	٢,١	٥,٥
• تحويلات المغتربين وأخرى	١,٥	١,٤	٣,٣
• تحويلات الحكومة العامة	٠,٦	٠,٨	٢,٢



٨- البطالة والفقر :

لقد اختزلت الحكومة قضايا البطالة والفقر في تقريرها المقدم للمجلس في أقل من ثلاثة أسطر جاء فيها " نظراً لتباطؤ النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٢م ، فإنه سيتوقع استمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة ، وبالتالي يتوقع أن تظل مستويات الفقر عند نفس مستوياتها في العام ٢٠١١م أي حوالي (٥٢,٥)٪ " .

وترى اللجنة أنّ هذا التناول الحكومي غير الموفق لقضايا البطالة والفقير، يشير بوضوح إلى أنّ هذه القضايا لم تكن ضمن أولويات واهتمامات الحكومة، وكذا عدم الإدراك لأهمية السياسة المالية والموازنة العامة، ودورها المؤمل والمفترض في التصدي لقضايا البطالة والفقير، كما يشير ذلك أيضاً، إلى عدم إدراك الحكومة لخطورة التحديات، التي تنتج عن تفاقم مشاكل البطالة والفقير، على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمجتمع، هذا من جانب .

ومن جانب آخر فإن السبب والمبرر الذي أوردته الحكومة في تقريرها، لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقير، والمتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٢م سبب ومبرر غير دقيق، وغير علمي، وذلك بالنظر إلى أن قطاع النفط والغاز هو القطاع الذي حقق نمواً سالباً خلال العام ٢٠١٢م، وأسهم أكثر من غيره من القطاعات التي حققت نمواً سالباً خلال العام في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الكلي، وهو قطاع يعتمد بدرجة كبيرة على كثافة رأس المال ولا يعتمد على قوة العمل، وحتى في الظروف والأحوال التي يحقق فيها قطاع النفط والغاز معدلات نمو إيجابية، فإنه لا يوفر سوى القليل من فرص العمل السنوية، وبالتالي فإن تباطؤ معدل النمو الاقتصادي ليس هو العامل الذي أدى إلى استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة والفقير كما أشار تقرير الحكومة المرفق بالحسابات الختامية .

بل إن من أسباب بقاء تلك المعدلات المرتفعة للبطالة والفقير، ترجع إلى عدم كفاءة الإنفاق الحكومي في الموازنات العامة، وعدم توجيهه على النحو الذي يخدم أولويات المجتمع في التشغيل ومكافحة البطالة والفقير، وإخفاق الحكومة في تنفيذ البرامج الاستثمارية في موازنات العام ٢٠١٢م، والتي كان يمكن من خلالها الإسهام في خلق العديد من فرص العمل، وتحسين دخل شريحة واسعة من المواطنين، كما أنّ بقاء معدلات البطالة والفقير مرتفعة بنهاية العام ٢٠١٢م، يرجع إلى عدم حدوث تحسن في المناخ السياسي والأمني، وانعكاسات ذلك سلباً على الاستثمارات الخاصة التي كان من الممكن أن تسهم في تعزيز فرص التشغيل وخفض معدلات البطالة والفقير .

الجزء الثاني

نتائج دراسة حسابات
الموازنة العامة للدولة
وحسابات موازنات كل من
السلطة المركزية والسلطة المحلية

القسم الأول

المؤشرات الإجمالية للحساب الختامي

للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م

أولاً : الموارد العامة :

أسفر التنفيذ الفعلي عن موارد فعلية بلغت (٢,٤٩٠,١٩٦,٢٠٥,٤٨٥) ريال بصافي زيادة بمبلغ (٣٧٩,٠٦٦,٧٥٢,٤٨٥) ريال بنسبة (١٨٪) من إجمالي الربط المقدر للموارد العامة، حيث كانت الموارد الفعلية على مستوى السلطة المركزية بمبلغ (٢,٤٦١,٢٦٨,٨٠٨,٦٩٢) ريال بصافي زيادة بمبلغ (٣٨٧,٢٠٧,٩٤٨,٦٩٢) ريال بنسبة (١٨,٧٪) من إجمالي الربط المقدر لها بالموازنة البالغ (٢,٠٧٤,٠٦٠,٨٦٠,٠٠٠) ريال وعلى مستوى السلطة المحلية بمبلغ (٢٨,٩٢٧,٣٩٦,٧٩٣) ريال بصافي نقص بمبلغ (٨,١٤١,١٩٦,٢٠٧) ريال بنسبة (٢٢٪) من إجمالي الربط المقدر لها بالموازنة البالغ (٣٧,٠٦٨,٥٩٣,٠٠٠) ريال .. تفاصيل ذلك كما يلي :

المبالغ بالريالات

النسبة %	نتائج التنفيذ الفعلي		الموارد الفعلية للسنة المالية ٢٠١٢م	تقديرات الموارد العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م	السلطة	البيان
	نقص	زيادة				
٥,١	٠	٢٥,٦٦٨,٧٠٧,٦٤٣	٥٢٧,٠٢٠,٠١٧,٦٤٣	٥٠١,٣٥١,٣١٠,٠٠٠	مركزية	الباب الأول : الإيرادات الضريبية
٢٣,٦	٥,٩٩٧,٤٠٣,٥٠٢	٠	١٩,٤٣٣,٦٨٤,٤٩٨	٢٥,٤٣١,٠٨٨,٠٠٠	محلية	
٠	٥,٩٩٧,٤٠٣,٥٠٢	٢٥,٦٦٨,٧٠٧,٦٤٣	٥٤٦,٤٥٣,٧٠٢,١٤١	٥٢٦,٧٨٢,٣٩٨,٠٠٠	الإجمالي	
١٥٢	٠	٢٩٤,٢٠٥,٨٨٨,٨١٤	٤٨٧,٦٨٤,٥٥٨,٨١٤	١٩٣,٤٧٨,٦٧٠,٠٠٠	مركزية	الباب الثاني : المنح
٢,١	٠	٢٧,٨٢٢,٩٩١,٢٤٨	١,٣٦١,١٧٩,٢١٦,٢٤٨	١,٣٣٣,٣٥٦,٢٢٥,٠٠٠	مركزية	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة
٠,٩	٨٤,٣٠٣,٩٧٢	٠	٩,٤٥٥,٧٥٣,٠٢٨	٩,٤٩٠,٠٥٧,٠٠٠	محلية	
٠	٨٤,٣٠٣,٩٧٢	٢٧,٨٢٢,٩٩١,٢٤٨	١,٣٧٠,٥٨٤,٩٦٩,٢٧٦	١,٣٤٢,٨٤٦,٢٨٢,٠٠٠	الإجمالي	
١٨,٦	٢,٠٩٢,٣٩٠	٠	٩,١٤٧,٦١٠	١١,٢٤٠,٠٠٠	مركزية	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية
١٦,٦	٠	١٢,٤٩٠,٢٦٧	٨٧,٩٥٩,٢٦٧	٧٥,٤٦٩,٠٠٠	محلية	
٠	٢,٠٩٢,٣٩٠	١٢,٤٩٠,٢٦٧	٩٧,١٠٦,٨٧٧	٨٦,٧٠٩,٠٠٠	الإجمالي	
٨٦,٢	٠	٣٩,٥١٢,٤٥٣,٣٧٧	٨٥,٣٧٥,٨٦٨,٣٧٧	٤٥,٨٦٣,٤١٥,٠٠٠	مركزية	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم
١٠٠	٢,٠٧١,٩٧٩,٠٠٠	٠	٠	٢,٠٧١,٩٧٩,٠٠٠	محلية	
٠	٢,٠٧١,٩٧٩,٠٠٠	٣٩,٥١٢,٤٥٣,٣٧٧	٨٥,٣٧٥,٨٦٨,٣٧٧	٤٧,٩٣٥,٣٩٤,٠٠٠	الإجمالي	
١٨,٧٠	٠	٣٨٧,٢٠٧,٩٤٨,٦٩٢	٢,٤٦١,٢٦٨,٨٠٨,٦٩٢	٢,٠٧٤,٠٦٠,٨٦٠,٠٠٠	مركزية	إجمالي الموارد العامة للدولة
٢٢	٨,١٤١,١٩٦,٢٠٧	٠	٢٨,٩٢٧,٣٩٦,٧٩٣	٣٧,٠٦٨,٥٩٣,٠٠٠	محلية	
٠	٨,١٤١,١٩٦,٢٠٧	٣٨٧,٢٠٧,٩٤٨,٦٩٢	٢,٤٩٠,١٩٦,٢٠٥,٤٨٥	٢,١١١,١٢٩,٤٥٣,٠٠٠	الإجمالي	
١٨	٣٧٩,٠٦٦,٧٥٢,٤٨٥		صافي الزيادة في الموارد العامة للدولة			

ثانياً : الاستخدامات العامة :

أسفر التنفيذ الفعلي عن إجمالي استخدامات فعلية للسنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٢,٨١٣,٨٣٥,١١٣,٤٨٠) ريال بصافي تجاوز بمبلغ (١٤١,٠٩٤,٣٤٠,٤٨٠) ريال بنسبة (٥,٣)٪ من إجمالي تقديرات موازنة الاستخدامات العامة ، حيث كانت الاستخدامات الفعلية على مستوى السلطة المركزية بمبلغ (٢,٣٦٤,٧٢٢,٣٧٦,١٣٣) ريال بصافي تجاوز بمبلغ (١٢٢,٧٦٤,٥٦٨,١٣٣) ريال بنسبة (٥,٥)٪ من إجمالي الربط المقدر البالغ (٢,٢٤١,٩٥٧,٨٠٨,٠٠٠) ريال ، وعلى مستوى السلطة المحلية بمبلغ (٤٤٩,١١٢,٧٣٧,٣٤٧) ريال بصافي تجاوز بمبلغ (١٨,٣٢٩,٧٧٢,٣٤٧) ريال بنسبة (٤,٣)٪ من إجمالي الربط المقدر للسلطة المحلية البالغ (٤٣٠,٧٨٢,٩٦٥,٠٠٠) ريال .. تفاصيل ذلك كما يلي :

المبالغ بالريالات

النسبة %	نتائج التنفيذ الفعلي		الاستخدامات الفعلية للسنة المالية ٢٠١٢م	تقديرات الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م	السلطة	البيان
	تجاوز	وفر				
١٢,٧	٠	٧٠,٢٦٢,٨٨٥,٧١٩	٤٨٤,٧٧٨,٢٢٣,٢٨١	٥٥٥,٠٤١,١٠٩,٠٠٠	مركزية	الباب الاول : اجور وتعويضات العاملين
١١,١	٣٦,٧٠٢,٧٧٦,٦٤٧		٣٦٧,٩٤٩,٨٢٠,٦٤٧	٣٣١,٢٤٦,٠٤٤,٠٠٠	محلية	
٠	٣٦,٧٠٢,٧٧٦,٦٤٧	٧٠,٢٦٢,٨٨٥,٧١٩	٨٥٢,٧٢٨,٠٤٣,٩٢٨	٨٨٦,٢٨٧,١٥٣,٠٠٠	الإجمالي	
١٠,٨	٦٣,٠٣١,٩٤٥,٤٤٢	٠	٦٤٦,٨٧٢,٨٩٨,٤٤٢	٥٨٣,٨٤٠,٩٥٣,٠٠٠	مركزية	الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
٧,٣	٢,١٢٣,٥٩٧,٣٨٨	٠	٣١,٢٠٠,٣١٧,٣٨٨	٢٩,٠٦٦,٧٢٠,٠٠٠	محلية	
١٠,٦	٦٥,١٦٥,٥٤٢,٨٢٠	٠	٦٧٨,٠٧٣,٢١٥,٨٢٠	٦١٢,٩٠٧,٦٧٣,٠٠٠	الإجمالي	
٥٤,٧	٣١٢,٧٢٥,١٩٠,١٠٦	٠	٨٨٤,٧٨٢,٢٤٥,١٠٦	٥٧٢,٠٤٧,٠٥٥,٠٠٠	مركزية	الباب الثالث : الامانات والمنح والمنافع الاجتماعية
٢٧,٣	١٦١,٥٩٠,٢٨١	٠	٥٩٥,٠٩٤,٢٨١	٤٣٣,٥٠٤,٠٠٠	محلية	
٥٤,٧	٣١٢,٨٩٦,٧٨٠,٣٨٧	٠	٨٨٥,٣٧٧,٣٣٩,٣٨٧	٥٧٢,٤٨٠,٥٥٩,٠٠٠	الإجمالي	
٢٧,٢	٩,٩٩٨,١٧٩,٠٩٥	٠	٤٦,٧٤٩,٦٦٤,٠٩٥	٣٦,٧٥١,٤٨٥,٠٠٠	مركزية	استخدامات غير مبنوية
٥٤,١	٠	١٩٤,٩٥٠,١٦٦,٦٠٥	١٦٥,١٤٤,٩٣٣,٣٩٥	٣٦٠,٠٩٥,١٠٠,٠٠٠	مركزية	الباب الرابع : اكتساب الاصول غير المالية
٤٥,٨	٠	٣٢,١٠٢,٠٩٩,٠٨١	٣٧,٩٣٤,٥٩٧,٩١٩	٧٠,٠٣٦,٦٩٧,٠٠٠	محلية	
٥٢,٨	٠	٢٢٧,٠٥٢,٢٦٥,٦٨٦	٢٠٣,٠٧٩,٥٣١,٣١٤	٤٣٠,١٣١,٧٩٧,٠٠٠	الإجمالي	
١,٦	٢,٢١٢,٣٠٥,٨١٤	٠	١٣٦,٣٩٤,٤١١,٨١٤	١٣٤,١٨٢,١٠٦,٠٠٠	مركزية	الباب الخامس : اكتساب الاصول المالية وتسديدات الخصوم
بالكامل	١١,٤٣٢,٩٠٧,١١٢	٠	١١,٤٣٢,٩٠٧,١١٢	٠	محلية	
١٠,٢	١٢,٦٤٥,٢١٢,٩٢٦	٠	١٤٧,٨٢٧,٣١٨,٩٢٦	١٣٤,١٨٢,١٠٦,٠٠٠	الإجمالي	
٠	٢٨٧,٩٧٧,٦٢٠,٤٥٧	٢٦٥,٢١٢,٠٥٢,٢٢٤	٢,٣٦٤,٧٢٢,٣٧٦,١٣٣	٢,٢٤١,٩٥٧,٨٠٨,٠٠٠	مركزية	إجمالي الاستخدامات العامة
٠	٥٠,٤٣١,٨٧١,٤٢٨	٣٢,١٠٢,٠٩٩,٠٨١	٤٤٩,١١٢,٧٣٧,٣٤٧	٤٢٠,٧٨٢,٩٦٥,٠٠٠	محلية	
٠	٤٣٨,٤٠٩,٤٩١,٨٨٥	٢٩٧,٣١٥,١٥١,٤٠٥	٢,٨١٣,٨٣٥,١١٣,٤٨٠	٢,٦٧٢,٧٤٠,٧٧٣,٠٠٠	الإجمالي	
٥,٣	١٤١,٠٩٤,٣٤٠,٤٨٠		صافي التجاوز في الاستخدامات العامة للدولة			

ثالثاً : عجز الموازنة العامة :

وفقاً للحساب الختامي فقد أسفر التنفيذ الفعلي عن جملة موارد فعلية بمبلغ (٢,٤٩٠,١٩٦,٢٠٥,٤٨٥) ريال وجملة استخدمات فعلية بمبلغ (٢,٨١٣,٨٣٥,١١٣,٤٨٠) ريال. وبذلك فإن صافي العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م بلغ (٣٢٣,٦٣٨,٩٠٧,٩٩٥) ريال بينما كان العجز المقدر بالموازنة العامة للدولة بمبلغ (٥٦١,٦١١,٣٢٠,٠٠٠) ريال .. توضيح ذلك كما يلي:

المبالغ بالريالات

المبلغ	البيان
	(أ) موازنة التشغيل :
٢,٤٠٤,٧٢٢,٢٣٠,٢٣١	جملة الإيرادات الضريبية والمنح وإيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة
(٢,٤٦٢,٩٢٨,٢٦٣,٢٤٠)	(-) إجمالي أجور وتعويضات العاملين ونفقات على السلع والخدمات والممتلكات والإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية ونفقات غير مبنوية
(٥٨,٢٠٥,٠٣٣,٠٠٩)	عجز رصيد التشغيل (١)
	(ب) موازنة المعاملات في الأصول غير المالية :
٢١٢,٢٣٥,٩٣١	جملة موارد التصرف في الأصول غير المالية والأصول المالية
(٣١٢,٦٩٨,٤٥٠,١٦٥)	(-) جملة استخدمات اكتساب الأصول غير المالية والأصول المالية
(٣١٢,٤٨٦,٢١٤,٢٣٤)	العجز قبل التمويل (٢)
	(ج) موازنة المعاملات في الأصول المالية والخصوم (التمويل)
٨٥,٢٦٠,٧٣٩,٣٢٣	جملة الاقتراض الخارجي وإصدار أوراق مالية خارجية بخلاف الأسهم
(٣٨,٢٠٨,٤٠٠,٠٧٥)	(-) سداد أقساط القروض الخارجية
٤٧,٠٥٢,٣٣٩,٢٤٨	فائض موازنة التمويل (٣)
(٣٢٣,٦٣٨,٩٠٧,٩٩٥)	صافي العجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م (٣ + ٢ + ١)

القسم الثاني المؤشرات الإجمالية للحساب الختامي لموازنة السلطة المركزية

أولاً : موارد السلطة المركزية :

أسفر التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م عن موارد فعلية للسلطة المركزية بلغت (٢,٤٦١,٢٦٨,٨٠٨,٦٩٢) ريال بصافي زيادة قدرها (٣٨٧,٢٠٧,٩٤٨,٦٩٢) ريال ونسبة (١٨,٧٪) من إجمالي الربط المقدر بالموازنة البالغ (٢,٠٧٤,٠٦٠,٨٦٠,٠٠٠) ريال .

والجدول التالي يوضح تفاصيل الموارد العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م للسلطة المركزية على مستوى الأبواب والفصول وكما يلي:

المبالغ بالريالات

النسبة (%)	نتائج التنفيذ الفعلي		الموارد الفعلية للسلطة المركزية للعام ٢٠١٢م	تقديرات موارد السلطة المركزية للعام ٢٠١٢م	فصل	باب	البيان
	نقص	زيادة					
٥%	-	٢٥,٦٦٨,٧٠٧,٦٤٣	٥٢٧,٠٢٠,٠١٧,٦٤٣	٥٠١,٣٥١,٣١٠,٠٠٠		١	الإيرادات الضريبية
١٤,٣٦%	-	٣١,١٩٨,٢٩٤,٨٥٦	٢٤٨,٤٢٠,٢٧٠,٨٥٦	٢١٧,٢٢١,٩٧٦,٠٠٠		٢	الضرائب على الدخل والأرباح
(٧٤,٧٥%)	(١٩١,٧٩٨,٨٨٦)	-	٦٤,٧٨٤,١١٤	٢٥٦,٥٨٣,٠٠٠		٤	الضرائب على الملكية
(٦,٤٤%)	(١٣,١٥٥,٦٤٧,٠٠١)	-	١٩١,١٣٧,٩٥١,٩٩٩	٢٠٤,٢٩٣,٥٩٩,٠٠٠		٥	الضرائب على السلع والخدمات
٩,٨٢%	-	٧,٨١٧,٨٥٨,٦٧٤	٨٧,٣٩٧,٠١٠,٦٧٤	٧٩,٥٧٩,١٥٢,٠٠٠		٦	الضرائب على التجارة
١٥٢%	-	٢٩٤,٢٠٥,٨٨٨,٨١٤	٤٨٧,٦٨٤,٥٥٨,٨١٤	١٩٣,٤٧٨,٦٧٠,٠٠٠		٢	المنسج
١٩٥,٢%	-	٣٠٦,٢٩٤,٤٢١,٩٣١	٤٦٣,١٩٧,٢٢٦,٩٣١	١٥٦,٩٠٢,٨٠٥,٠٠٠		١	منح حكومات خارجية
(٣٣,١%)	١٢,٠٨٨,٥٣٣,١١٧	-	٢٤,٤٨٧,٣٣١,٨٨٣	٣٦,٥٧٥,٨٦٥,٠٠٠		٢	منح من منظمات دولية
٢%	-	٢٧,٨٢٢,٩٩١,٢٤٨	١,٣٦١,١٧٩,٢١٦,٢٤٨	١,٣٣٣,٣٥٦,٢٢٥,٠٠٠		٣	إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة
(٣,٧%)	٤٨,٤٤١,٨٧٢,٤٢٥	-	١,٢٤٧,٨٣٣,٥١٤,٥٧٥	١,٢٩٦,٢٧٥,٣٨٧,٠٠٠		١	دخل الملكية
(٣٥,٢%)	٦,٣٨٨,٨٦٦,٠٨٤	-	١١,٧٦٣,٣٣٢,٩١٦	١٨,١٥٢,٢٠٠,٠٠٠		٢	مبيعات السلع والخدمات
١٧,٢%	-	٢٠٢,٢٦٨,٠٥٤	١,٣٨٠,٢٦٠,٠٥٤	١,١٧٧,٩٩٢,٠٠٠		٣	الفرامات والجزاءات والمصادرات
١٠٠%	-	٥,٠١٧,٧٣٤	٥,٠١٧,٧٣٤	-		٤	التحويلات الطوعية بخلاف الكلفة
٤٦٤,٥%	-	٨٢,٤٤٦,٤٤٣,٩٦٩	١٠٠,١٩٧,٠٨٩,٩٦٩	١٧,٧٥٠,٦٤٦,٠٠٠		٥	إيرادات أخرى متنوعة
(١٨,٦%)	٢,٠٩٢,٣٩٠	-	٩,١٤٧,٦١٠	١١,٢٤٠,٠٠٠		٤	التصرف في الأصول غير المالية
(١٨,٦%)	٢,٠٩٢,٥٩٥	-	٩,١٤٦,٩١٠	١١,٢٤٠,٠٠٠		١	التصرف في الأصول الثابتة
١٠٠%	-	٧٠٠	٧٠٠	٠		٣	التصرف في الأصول غير المنتجة
٨٦,٢%	-	٣٩,٥١٢,٤٥٣,٣٧٧	٨٥,٣٧٥,٨٦٨,٣٧٧	٤٥,٨٦٣,٤١٥,٠٠٠		٥	التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم
١٠٠%	-	١١٥,١٢٩,٠٥٤	١١٥,١٢٩,٠٥٤	٠		١	متحصلات الإقراض المحلي والتصرف في الأصول المالية المحلية
٨٥,٩%	-	٣٩,٣٩٧,٣٢٤,٣٢٣	٨٥,٢٦٠,٧٣٩,٣٢٣	٤٥,٨٦٣,٤١٥,٠٠٠		٤	الإقراض الخارجي وإصدار أوراق مالية خارجية بخلاف الاسهم
-	٢,٠٩٢,٣٩٠	٣٨٧,٢١٠,٠٤١,٠٨٢	٢,٤٦١,٢٦٨,٨٠٨,٦٩٢	٢,٠٧٤,٠٦٠,٨٦٠,٠٠٠			إجمالي الموارد العامة للسلطة المركزية
١٨,٧%	-	٣٨٧,٢٠٧,٩٤٨,٦٩٢					صافي الزيادة

ثانياً : استخدامات السلطة المركزية :

أسفر التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م عن استخدامات فعلية للسلطة المركزية بمبلغ (٢,٣٦٤,٧٢٢,٣٧٦,١٣٣) ريال بصافي تجاوز بمبلغ (١٢٢,٧٦٤,٥٦٨,١٣٣) ريال ونسبة (٥.٤٨٪) من اعتمادات الموازنة على مستوى السلطة المركزية البالغة (٢,٢٤١,٩٥٧,٨٠٨,٠٠٠) ريال .

والجدول التالي يوضح الاستخدامات العامة للدولة للعام ٢٠١٢م للسلطة المركزية على مستوى الأبواب والفصول وكما يلي :

المبالغ بالريالات

النسبة (%)	الإنحراف		الإستخدامات الفعلية للسلطة المركزية للعام ٢٠١٢م	تقديرات استخدامات السلطة المركزية للعام ٢٠١٢م	فصل	باب	البيان
	تجاوز	وفر					
١٢,٧٪	-	٧٠,٢٦٢,٨٨٥,٧١٩	٤٨٤,٧٧٨,٢٢٣,٢٨١	٥٥٥,٠٤١,١٠٩,٠٠٠		١	أجور وتعويضات العاملين
١٢,٤٪	-	٦٥,٠٩٢,٠٨٦,٨٨٥	٤٥٩,٨٥٤,٠٥٨,١١٥	٥٢٤,٩٤٦,١٤٥,٠٠٠		١	المرتبات والأجور وما في حكمها
١٧,٢٪	-	٥,١٧٠,٧٩٨,٨٣٤	٢٤,٩٢٤,١٦٥,١٦٦	٣٠,٠٩٤,٩٦٤,٠٠٠		٢	المساهمات الإجتماعية
(١٠,٨٪)	٦٣,٠٢١,٩٤٥,٤٤٢	-	٦٤٦,٨٧٢,٨٩٨,٤٤٢	٥٨٣,٨٤٠,٩٥٣,٠٠٠		٢	نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
١١,٨	-	٢٧,٣٥٨,٠٧٥,٥٠٠	٢٠٤,٢٣٥,٦٣١,٥٠٠	٢٣١,٥٩٣,٧٠٧,٠٠٠		١	السلع والخدمات
(٨٦,٥)	١٤,٠٥٠,٢٣٥,٣٧١	-	٣٠,٢٩٢,٥٩٤,٣٧١	١٦,٢٤٢,٢٦٩,٠٠٠		٢	الصيانة
(٢٢,٧)	٧٦,٣٥٥,٠٦٦,٢٦٧	-	٤١٢,٢٣٨,٣٧١,٢٦٧	٣٣٥,٨٨٣,٣٠٥,٠٠٠		٣	مدفوعات الفوائد
١٢,٦٪	-	١٥,٣٧٠,٦٩٦	١٠٦,٣٠١,٣٠٤	١٢١,٦٧٢,٠٠٠		٥	نفقات على الممتلكات بخلاف الفوائد
(٥٤٧٪)	٣١٢,٧٣٥,١٩٠,١٠٦	-	٨٨٤,٧٨٢,٢٤٥,١٠٦	٥٧٢,٠٤٧,٠٥٥,٠٠٠		٣	الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية
٩٢,٤	٢٢٦,٧٩٠,٨٢٢,٢٧٦	-	٦٨٠,٣٦١,٨٦٨,٢٧٦	٢٥٣,٥٧١,٠٤٦,٠٠٠		١	الإعانات المالية
٣٧,٢	-	٧٦٩,٨٣٨,٢٧٢	١,٢٩٩,٤١٠,٧٢٨	٢,٠٦٩,٢٤٩,٠٠٠		٢	المنح
٥,٠	-	٨,٥١٣,٤٤١,٠١٩	١٦٢,٧٧٩,٨٥٨,٩٨١	١٧١,٢٩٣,٣٠٠,٠٠٠		٣	المنافع الإجتماعية
١٠,٦	-	٤,٧٧٢,٣٥٢,٨٧٩	٤٠,٣٤١,١٠٧,١٢١	٤٥,١١٢,٤٦٠,٠٠٠		٤	تحويلات وإعانات مالية أخرى
(٢٧,٢٪)	٩,٩٩٨,١٧٩,٠٩٥	-	٤٦,٧٤٩,٦٦٤,٠٩٥	٣٦,٧٥١,٤٨٥,٠٠٠			إستخدامات غير مبنوية
٥٤,١٪	-	١٩٤,٩٥٠,١٦٦,٦٠٥	١٦٥,١٤٤,٩٣٣,٢٩٥	٣٦٠,٠٩٥,١٠٠,٠٠٠		٤	إكتساب الأصول غير المالية
٥٤,٣٪	-	١٩٣,٤٤٣,٣٧٩,٩٣٤	١٦٢,٦٥١,٤٩٥,٠٦٦	٣٥٦,٠٩٤,٨٧٥,٠٠٠		١	إكتساب الأصول الثابتة
٣٧,٧٪	-	١,٥٠٦,٧٨٦,٦٧١	٢,٤٩٣,٤٣٨,٣٢٩	٤,٠٠٠,٢٢٥,٠٠٠		٣	إكتساب الأصول غير المنتجة
١,٦٪	٢,٢١٢,٣٠٥,٨١٤	-	١٣٦,٣٩٤,٤١١,٨١٤	١٣٤,١٨٢,١٠٦,٠٠٠		٥	إكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم
(٤,٨٪)	٤,٤٥٣,٩٥٥,٠١٨	-	٩٧,٢٣٣,٦٢٩,٠١٨	٩٢,٧٧٩,٦٧٤,٠٠٠		١	الإقراض المحلي وإكتساب أصول مالية محلية
١٠٠٪	-	٣١,٩٤٣,٠٠٠	-	٣١,٩٤٣,٠٠٠		٢	الإقراض الخارجي وإكتساب أصول مالية خارجية
١٠٠٪	-	٦٣٠,٦٣٧,٠٠٠	-	٦٣٠,٦٣٧,٠٠٠		٣	سداد القروض المحلية وإطفاء الأوراق المالية المحلية بخلاف الأسهم
٣,٣	-	١,٢٩٥,٣٩٤,٩٢٥	٣٨,٢٠٨,٤٠٠,٠٧٥	٣٩,٥٠٣,٧٩٥,٠٠٠		٤	سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم
-	٣٨٧,٩٧٧,٦٢٠,٤٥٧	٢٦٥,٢١٣,٠٥٢,٣٢٤	٢,٣٦٤,٧٢٢,٣٧٦,١٣٣	٢,٢٤١,٩٥٧,٨٠٨,٠٠٠			إجمالي الإستخدامات العامة للسلطة المركزية
٥,٤٨٪	١٢٢,٧٦٤,٥٦٨,١٣٣						صافي الوفر

ثالثاً : نتائج الحسابات الجارية (الخاصة) :

من خلال مراجعة نتائج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م .. تبين قيام العديد من وحدات الجهاز الإداري المشمولة بالموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م بفتح حسابات جارية (خاصة) لغرض تجنب جزء من مواردها في تلك الحسابات والصرف منها مقابل أنشطة ونفقات معظمها مرصود لها اعتمادات في موازنات تلك الوحدات وهذا يمثل إخلالاً بمبدأ شمولية الموازنة وإظهار نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة لتلك الوحدات على خلاف الواقع وذلك بالمخالفة لأحكام مواد القانون المالي ولائحته التنفيذية والتي لا تجيز تجنب أي نوع من الإيرادات لمواجهة أي أوجه للصرف إلا بقانون.

وعلى سبيل المثال لا الحصر الجدول التالي يوضح البيانات المالية لعدد (٢٠) حساباً تركزت في عدد (٧) من وحدات الجهاز الإداري إجمالي مواردها خلال عام ٢٠١٢م بلغت (٨.٧٢١.٢٤٢.٨٠٦) ريال و(٩٤.١٠٢.٦٣٠) دولار أمريكي منها أرصدة مرحلة من العام ٢٠١١م و(٩٩٦.٩٧٥.٢٨٤) ريال و(٤٧.٨٦٦.٠٤٨) دولار أمريكي ، وبلغ إجمالي ما تم إنفاقه من تلك الحسابات (٧.٠٧٢.٨٩٩.٠٨٩) ريال و(٤٢.٣١٢.٤٠١) دولار أمريكي، وبيان ذلك على النحو التالي :

م	اسم الجهة	اسم الحساب	العملة	رصيد ٢٠١٢/١/٢٠١٢م	الموارد خلال العام ٢٠١٢م	إجمالي المورد	الاستخدامات خلال العام ٢٠١٢م	رصيد ٢٠١٢/١٢/٢٠١١م
١	مصلحة الضرائب	ح/حافز المبيعات	ريال	٢٨.٢٩٨.٧٢٢	١.٧٦٦.٢٩٤.٧٢٤	١.٧٩٤.٦٩٢.٤٥٧	١.٦٥٧.٢٩٧.٦١٨	١٣٧.٢٩٥.٨٢٩
٢		ح/عائدات صندوق النشئ		٢.٢٢٢.٠٥٦	٢٣.٠٤٩.١١٩	٢٥.٢٧١.١٧٥	٢٢.٩٦٦.٩١٢	٢.٤٠٤.٢٦٢
٣		ح/الفرامات بديوان المصلحة		١.٨٢٢.٧٠٤	١٠٠.٨٢٩.٢٢٢	١٠٢.٦٧١.٩٢٧	٩٨.٠٠٥.٢٣٠	٤.٦٦٦.٦٩٧
٤		ح/الفرامات كبار المكلفين		١.١٨٦.٢٢٢	٦٥٠.٨٠١.٣٦٢	٦٥١.٩٨٧.٦٩٤	٦١٧.٣٦٦.٧٢٦	٢٤.٦٢٠.٩٦٨
٥		ح/القائمين الصحي		-	١٨.٩٥٤.٦٥٦	١٨.٩٥٤.٦٥٦	١٦.٠٥٩.٥١٥	٢.٨٩٥.١٤١
٦		ح/حافز لجان التحصيل		٢٦.٢٥٥.٥٢٢	٢.٩٦٦.٢٢٦	٢.٩٧١.٨٦٨	٢٨.٥١٥.٩٨٥	٦٥٥.٨٨٢
٧	مصلحة الجمارك	ح/التربيتك		٦٠٤.١٠٠.٦٣٦	١.٨٣٠.١٩٧.٦٣٥	٢.٤٢٤.٢٩٨.٢٧١	١.٦٩٠.١٥٢.٤٨٢	٧٤٤.١٤٥.٧٨٩
٨		ح/الفرامات		٢٣.٥٦٢.٧٢٢	٢٢٤.٢١٣.٥٤٢	٢٥٧.٧٧٧.٢٦٥	٢٨٢.٦١١.١١٨	٧٤.١٦٦.١٤٧
٩		ح/الصندوق المشترك		٤١.٤٢٣.٧٢١	٢٣١.٦٢٨.٦٢٨	٢٧٢.٠٥٢.٢٤٩	١٩٤.٦٨٨.٧٢٢	١٧٨.٦٦٢.٢٢٧
١٠		ح/الأجور الإضافية		٢٢.٢٢٤.٥٢٦	١٠٩.٨٧٥.١٠١	١٣٢.١٠٩.٦٢٧	٦١.٨١٤.٤٩٠	٧٠.٢٩٥.١٣٧
١١		ح/الجمالية		٢.١٨٤.١١٩	١٧.٩١١.٨٨١	٢٠.٠٩٦.٠٠٠	١٦.٦٣٢.٦٦٠	٢.٤٦٢.٢٤٠
١٢		ح/حافز التحصيل ١%		٧.٩٦٥.٢٤٢	٦٨٤.٠١١.٨٨٠	٦٩١.٩٧٧.١٢٢	٥٨٦.١٩٤.٢٤١	١٠٥.٧٨٢.٧٨١
١٣	المركز الوطني للأورام	ح/الدعم الحكومي		٢٠.٧٢٢.٤٣٨	٦٠٤.٦٥٠.٩٧٥	٦٢٥.٣٧٢.٤١٢	٦٢٢.٢٩٢.٤٦٢	٢.٠٨٠.٩٥١
١٤	الهيئة العامة للأراضي والمساحة	ح/الدعم الهيئة		٦٦٨.٨٠٤	٨٢.١٣٥.٢٣٠	٨٢.٨٠٤.٠٢٤	٨١.١٥٢.٦٨٠	٢.٦٥١.٣٥٤
١٥	جامعة صنعاء	حسابات متنوعة		١٧٩.٢٣١.٧٧٥	١.١٤٤.٦٨٢.٥٧٢	١.٢٢٤.٠١٥.٢٤٧	١.٠٤٨.١١٩.٢٦٥	٢٧٥.٨٩٥.٩٨٢
١٦	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ح/جائزة رئيس الجمهورية		١٤.٩٦٤.٩٤٢	٢٠.٩٥٢.٦٥٨	٢٥.٨٨٨.٦٠١	٢٦.٩٢٧.٧٨٢	٨.٩٦٠.٨١٩
		الإجمالي بالريال	٩٩٦.٩٧٥.٢٨٤	٧.٧٢٤.٢٦٧.٥٢٢	٨.٧٢١.٢٤٢.٨٠٦	٧.٠٧٢.٨٩٩.٠٨٩	١.٦٤٨.٢٤٢.٧١٧	
١٧	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ح/التمويل النظري	٧٣٤.٥٥٢	٧١٤.١٤٧	١.٤٤٨.٦٨٩	٢٤٧.٠٧٧	١.٢٠١.٦٦٢	
١٨		ح/الدعم المؤسسي	٢٠.٢٩٧.٨٣١	٢٣.٨٤٧.٧٨١	٥٤.٢٤٥.٦١٢	٢١.٦٦٨.٢٠٤	٢٢.٥٧٧.٤٠٨	
١٩		ح/التنمية الاجتماعية	٨.٣٤٤.٠٥٧	٥.٧٠٠.٠٢٤	١٤.٠٤٤.٠٨١	٣.٨٥٤.٤٧٤	١٠.١٨٩.٦٠٧	
٢٠		ح/التدريب والبحوث	١٨.٣٨٩.٦١٨	٥.٩٧٤.٦٣٠	٢٤.٣٦٤.٢٤٨	٦.٥٤٢.٦٩٦	١٧.٨٢١.٥٥٢	
		الإجمالي بالدولار	٤٧.٨٦٦.٠٤٨	٤٦.٢٢٦.٥٨٢	٩٤.١٠٢.٦٣٠	٤٢.٣١٢.٤٠١	٥١.٧٩٠.٢٢٩	

ملاحظات اللجنة

أولاً : الملاحظات العامة :

أظهرت نتائج ومؤشرات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢م جملة من المؤشرات الخطيرة الناتجة عن استمرار الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الموازنة العامة المتمثلة في تراجع وتدني الموارد العامة الذاتية مقابل تنامي حجم الإنفاق الجاري واستحواده على معظم الإنفاق العام مع تراجع الإنفاق الاستثماري إلى مستويات تكاد تكون منعدمة وانعكاس ذلك في تحقيق عجز مستمر بالموازنة العامة، وتصاعد مخيف في حجم وأعباء الدين العام الداخلي ، حيث أوصلت هذه الاختلالات المالية العامة للدولة والاستقرار الاقتصادي الى وضع حرج على المدى القريب والبعيد وعلى نحو لا يحتمله واقع الحال ومتطلبات المستقبل وهو ما سبق للمجلس التنبيه إليه بصورة دائمة ومتكررة ، دون أن يكون هناك رؤية واضحة للحكومة أو خطوات ملموسة لمعالجة هذه الاختلالات والحد من تفاقمها .

وما أظهره الحساب الختامي للعام ٢٠١٢م من مؤشرات إيجابية من انخفاض في العجز المحقق وزيادة في الموارد العامة عن ما تم تقديره في الموازنة واستقرار نسبي في أسعار الصرف، لم يكن نتاج لنجاح السياسات المالية للحكومة بل جاء في معظمه لعوامل استثنائية مثل منح عينية نفطية وارتفاع أسعار النفط العالمية وتدفق عدد من القروض والمنح الخارجية . وفي ضوء دراسة ومناقشة ذلك خلصت اللجنة إلى جملة من الملاحظات العامة حول تلك النتائج والمؤشرات وذلك كمايلي:

١- إخفاق السياسات المالية التي تضمنتها البيانات المالية لموازنة العام ٢٠١٢م وموازنات الأعوام السابقة في الحد من اتساع الفجوة بين الموارد الذاتية والإنفاق الجاري ما أدى إلى تنامي عجز الموازنة حتى أصبح ظاهرة سنوية تتفاقم حدتها عام تلو آخر، حيث بلغ صافي عجز الموازنة للعام ٢٠١٢م مبلغ (٣٢٣,٦) مليار ريال ، بما نسبته (٤,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق البالغ (٧٠٣٧) مليار ريال متجاوز الحدود الآمنة بحوالي (١,٦) نقطة.. وبالرغم مما أظهره الحساب الختامي من تحسن في صافي عجز الموازنة إلا أنه لم يكن نتاج لإصلاح الاختلالات التي تعاني منها الموازنات العامة للدولة وإنما يعود إلى عدة عوامل من أهمها:

أ- تحقق إيرادات وتمويلات خارجية استثنائية خلال عام ٢٠١٢م بمبلغ وقدره (٣٧٧,٩) مليار ريال تتمثل في الآتي :

- مبلغ (٧٥,٢) مليار ريال يمثل قرضي صندوق النقد العربي والنقد الدولي لتمويل عجز الموازنة .
- مبلغ (١٨٩,٢) مليار ريال يمثل صافي قيمة المشتقات النفطية (بالأسعار الرسمية للبيع في السوق المحلي) المقدمة لبلادنا كمعونة من الحكومة السعودية .

- إيرادات ذاتية استثنائية بمبلغ (٨٣,٩) مليار ريال يمثل أرصدة بعض الحسابات الجارية التي تم إقفال أرصدها في حساب إيرادات الحكومة العام.
- عدم احتساب قيمة دعم المشتقات النفطية المشتراة بالصكوك الإسلامية بمبلغ (٢٩,٦) مليار ريال .

ب- انخفاض الإنفاق الاستثماري ذو التمويل المحلي مقارنةً بالإتمادات المرصودة لها في الموازنة ، حيث بلغ ما تم إنفاقه فعلاً على البرنامج الاستثماري كتمويل محلي خلال العام ٢٠١٢م مبلغ (١٥٦,٢) مليار ريال بوفر قدره (١٣٢,٥) مليار ريال بنسبة (٤٥,٩٪) من الربط المقدر بالموازنة.

أي أنه في حالة استبعاد تلك الإيرادات الاستثنائية والوفر في الإنفاق الاستثماري لكانت حققت الموازنة العامة عجز فعلي يصل إلى (٨٣٤) مليار ريال بما نسبته (١١,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، ما يشير إلى المخاطر الكبيرة التي تهدد الاستقرار والاستدامة المالية المترتبة عن تنامي عجز الموازنة في ظل عدم تبني الحكومة لسياسات مالية فاعلة للحد من عجز الموازنة ومحاصرته في الحدود الدنيا وانتهاجها لسياسات ومعالجات آنية لتغطية العجز كالاقتراض الخارجي والداخلي والتي لا تعمل على معالجة الاختلالات المزمدة في هيكل الموازنة العامة وإنما تزيد من تفاقمها ، حيث بلغت الموارد الذاتية خلال العام ٢٠١٢م (١٩١٧,١) مليار ريال وأصبحت لا تغطي سوى (٧٧,٨٪) من إجمالي الإنفاق الجاري ، كما ارتفع حجم الإنفاق الجاري ليمثل ما نسبته (٨٧,٥٪) من إجمالي الإنفاق العام .

وما يؤكد تلك المخاطر ما أشار إليه الأخ/ محافظ البنك المركزي أثناء اجتماع اللجنة والذي أوضح صعوبة وضع المالية العامة وطالب بتشكيل لجنة من مجلسي النواب والوزراء وعدد من الخبراء الاقتصاديين لدراسة الأوضاع ووضع حلول ومعالجات للاختلالات القائمة بما يكفل رفع الإيرادات العامة والحد من الإنفاق الجاري .

٢- إن التحسن في حصيللة الموارد العامة خلال العام ٢٠١٢م البالغ إجماليها (٢٤٩٠,٢) مليار ريال بزيادة (٣٧٩,١) مليار ريال بنسبة (١٨٪) عن الربط المقدر بالموازنة ، لم يكن ناتج عن تحسن في كفاءة التحصيل للموارد الذاتية وتنويع أوعيتها وإنما جاء لعوامل أخرى من أهمها تحقق إيرادات استثنائية خلال عام ٢٠١٢م لم يتم وضع تقديرات لها بالموازنة بإجمالي مبلغ (٥٣١) مليار ريال منها :

- مبلغ (٧٨,٥) مليار ريال يمثل ما تم توريده من أرصدة حسابات جارية لبعض الجهات الحكومية طرف البنك المركزي.
- مبلغ (٣٤٩,٢) مليار ريال يمثل الزيادة في قيمة المشتقات النفطية والغاز المنزلي المقدم لبلادنا كمنحة من الحكومة السعودية.
- مبلغ (٧٥,٢) مليار ريال يمثل قرضين من صندوق النقد العربي والنقد الدولي والمخصصة لدعم عجز الموازنة للعام ٢٠١٢م.
- زيادة ضريبة الأرباح الموردة من البنك المركزي بمبلغ (٢٨,١) مليار ريال.

وباستبعاد الإيرادات الاستثنائية فإن الموارد العامة المحققة خلال العام ٢٠١٢م ستنخفض إلى مبلغ (١٩٥٨.٢) مليار ريال، ما يؤكد ضعف وهشاشة الاستدامة المالية نتيجة اللجوء إلى التمويلات الخارجية لتغطية الإنفاق الجاري واستمرار اعتماد الموازنة في جانبها الإيرادي على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والتي تمثل ما نسبته (٦٠٪) من إجمالي الموارد، خاصة مع تراجع معدلات إنتاج النفط سنة إثر أخرى حيث انخفض إنتاج النفط خلال عام ٢٠١٢م بنسبة (١٩.٤٪) عن العام ٢٠١١م، في ظل تواضع الإيرادات الضريبية ومحدودية أهميتها النسبية في هيكل الموارد العامة والتي تمثل ما نسبته (٢١.٩٪) من إجمالي الموارد، وما يؤكد ذلك أن إجمالي الموارد الذاتية جميعها الضريبية والجمركية والنفطية وغيرها البالغ إجماليها (١٩١٨) مليار ريال أصبحت عاجزة عن تغطية الإنفاق الجاري فقط البالغ (٢٤٦٣) مليار ريال .

الأمر الذي انعكس سلباً على الدور التنموي للموازنة نتيجة لتراجع حجم الإنفاق الاستثماري والذي مثل ما نسبته (١٠.٧٪) فقط من إجمالي الإنفاق العام.

٣- لاحظت اللجنة من خلال مؤشرات التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢م تحقيق انحرافات في نتائج التنفيذ مقارنة بتقديرات الموازنة سواء في الاستخدامات أو الموارد ما يفقد الموازنة الهدف الرئيسي منها المتمثل في التخطيط وتوجيه الموارد المتاحة نحو المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وما يؤكد ذلك الوفرة في استخدامات الباب الرابع (الإنفاق الاستثماري) والذي بلغ خلال العام ٢٠١٢م مبلغ (٢٢٣.٥) مليار ريال ما نسبته (٤٢.٦٪) من إجمالي الربط المقدر، في ظل تنامي الإنفاق الجاري بزيادة قدرها (٣٥٤.٥) مليار ريال بما نسبته (١٦.٨٪) من إجمالي الربط المقدر، ما يشير إلى تراجع البعد التنموي للموازنة وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

٤- لاحظت اللجنة تدني الإيرادات الضريبية (الزكاة - ضرائب الدخل والأرباح - الضريبة العامة على المبيعات - الرسوم الجمركية) حيث أن الحصيلة المحققة خلال العام ٢٠١٢م والبالغة (٥٤٦.٥) مليار ريال لا زالت متواضعة سواء كأرقام مطلقة أو كنسبة في هيكل الموارد العامة والبالغة (٢١.٩٪) أو في تغطية الإنفاق العام والتي لم تتجاوز نسبتها (١٩.٤٪) أو كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي والتي لم تتجاوز (٧.٨٪) مقارنة بالطاقة الضريبية الممكنة والمقدرة بحدود (١٦٪) أو بالمقارنة بما هو قائم في بعض الدول العربية ذات السمات الاقتصادية المشابهة لبلادنا والتي يتراوح معدل العبء الضريبي فيها ما بين (١٥٪ - ٢٠٪)، وإجمالاً يرجع تدني وتواضع الإيرادات الضريبية وفقاً للمؤشرات المتقدم ذكرها إلى العديد من الأسباب أهمها التالي :

- ضعف إجراءات التحصيل الضريبي والجمركي واستمرار التهرب الضريبي والتهرب الجمركي وعدم فاعلية جهاز مكافحة التهرب.
- ضعف كفاءة الجهاز الضريبي والجمركي من حيث التأهيل والتدريب وعدم كفاية الكادر الضريبي والجمركي المتخصص.

▪ ضعف مستوى الشفافية في الإجراءات.

▪ ضعف قواعد البيانات والمعلومات الضريبية والجمركية واتساع ظاهرة تجبير بواليص الشحن والبضائع في المنافذ الجمركية بما يسهل عمليات التجارة المشبوهة وغسيل الأموال .

٥- إن تنامي الإنفاق الجاري بشكل متزايد في ظل الإخفاق في تنمية الموارد وتنويع مصادرها للعديد من القطاعات وما يترتب على ذلك من زيادة في العجز والبحث عن مصادر أخرى لتغطيته كالاقتراض الداخلي والخارجي أدى إلى ارتفاع رصيد الدين العام بصورة متسارعة ليلعب رصيد نهاية العام ٢٠١٢م (٣٧٨٥) مليار ريال بنسبه (٥٣.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي متجاوزا المعايير العالمية المحددة بنسبة (٥٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت نسبة الدين العام للإيرادات العامة لعام ٢٠١٢م لتبلغ (١٧٧%) مقتربة من الوضع غير المستدام بحسب المعايير الدولية والمحددة بـ (٢٠٠%) بالإضافة إلى تزايد الأعباء السنوية المترتبة على هذا الدين والتي بلغت عام ٢٠١٢م مبلغ (٤١٢) مليار ريال بما نسبته (٢١%) من إجمالي الموارد العامة للدولة مقابل (١٧%) عام ٢٠١١م و(١٢%) عام ٢٠١٠م ليقترب من الوضع غير المستدام بحسب المعايير الدولية المحددة بنسبة (٢٥%) ، وهذه المؤشرات تعكس ضعف إدارة الدين العام من قبل الحكومة وأجهزتها المختلفة رغم توصيات المجلس المتكررة بضرورة إصدار قانون يحدد شروط ومعايير الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي ويحسن إدارته ويتلافى مخاطره وتحقيق الأهداف المنشودة منه، مما أدى إلى تنامي المخاطر التي ترافق تلك الموارد وزيادة حدة الاختلالات التي رافقت الاقتراض الداخلي والخارجي والتي من أهمها :

أ- الإفراط في استخدام أذون الخزانة لتغطية عجز الموازنة على الرغم من توصيات المجلس المتكررة للحد من استمرار الحكومة في الاعتماد عليها مما أدى إلى خروج تلك الأذون عن بعض الأهداف التي أنشئت من أجلها والتي من أهمها سحب السيولة النقدية من السوق المحلية ، حيث لم تتجاوز نسبة مشاركة القطاع الخاص والجمهور ما نسبته (٣%) من تلك الإصدارات ما انعكس سلباً على الاستثمار في مجالات التنمية نتيجة توجه القطاع المصرفي وصناديق التقاعد للاستثمار في تلك الأذون بدلاً عن الاستثمار في قطاعات التنمية المختلفة ، ما نتج عنه نمو وتراكم الدين الداخلي ليرتفع رصيده عام ٢٠١٢م إلى مبلغ (٢٢٣٥) مليار ريال ليمثل ما نسبته (٣١.٧%) من الناتج المحلي ونسبة (١١٧%) من إجمالي الإيرادات العامة الذاتية متجاوزاً الحدود الآمنة بالإضافة إلى ما ترتب عليه من أعباء سنوية تتحملها الموازنة العامة للدولة والتي بلغت عام ٢٠١٢م (٤١٢) مليار ريال بنسبه (٢١%) من إجمالي الموارد العامة الذاتية، وتعتبر تلك الأعباء أحد العوامل المؤثرة في عجز الموازنة.

ب- استمرار عدم قدرة الجهات ذات العلاقة على استغلال الموارد المتاحة في موازنتها من القروض والمنح الخارجية وانخفاض كفاءة السحب منها، وبعد تنزيل الوديعة

السعودية وقرضي صندوق النقد الدولي والعربي بلغ إجمالي المسحوب لصالح المشاريع الاستثمارية عام ٢٠١٢م مبلغ (١٠٤,٩) مليون دولار بزيادة نسبتها (٢,٥٪) عن العام ٢٠١١م .

وعليه تؤكد اللجنة على ضرورة الحد من تنامي الدين العام وبالأخص الدين العام الداخلي نظراً للمخاطر والأعباء المترتبة عليه والتي تزيد من الأعباء على الخزينة العامة للدولة وتهدد الاستقرار والاستدامة المالية.

٦- قيام الحكومة ودون الرجوع إلى مجلس النواب بالتجاوز في الإنفاق الفعلي مقارنةً بالربط المعتمد في الموازنة على مستوى الباب الثاني (نفقات على السلع والخدمات والممتلكات) بمبلغ (٦٥,٢) مليار ريال، وعلى مستوى الاستخدامات غير المبوبة بمبلغ (١٠) مليارات ريال، وعلى مستوى الباب الخامس (اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم) بمبلغ (١٣,٦) مليار ريال وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٤١) من القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته.

٧- على الرغم من الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية خلال العام ٢٠١٢م إلا أنها لم تنعكس بشكل ايجابي على الموازنة العامة للدولة، حيث ارتفعت قيمة الدعم الحكومي للمشتقات في موازنة العام ٢٠١٢م إلى مبلغ (٦٣٩) مليار ريال بزيادة (٣٣١) مليار ريال وبنسبة (١٠٧,٧٪) عن الربط المقدر بالموازنة وبزيادة (١٠٤,٤) مليار ريال وبنسبة (١٩,٥٪) عن قيمة الدعم المنصرف خلال العام ٢٠١١م، ويستحوذ الدعم على ما نسبته (٢٦٪) من الإنفاق الجاري البالغ حوالي (٢٤٦٣) مليار ريال، كما أنه يفوق المنصرف على الإنفاق الرأسمالي والاستثماري البالغ (٣٠١) مليار ريال ويفوق أيضاً إجمالي الإنفاق على قطاعات (التعليم / الصحة العامة/الخدمات الاجتماعية) والبالغ إجماليها (٥٨٠,٣) مليار ريال .

ويلاحظ الزيادة في استهلاك المشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٢م وبالأخص مادة الديزل بالرغم من زيادة الأسعار للمشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٢م، والجدول التالي يوضح ذلك:

المادة	كميات عام ٢٠١٠م (لتر)	كميات عام ٢٠١١م (لتر)	كميات عام ٢٠١٢م (لتر)	الزيادة والنقص بين عامي ٢٠١٢، ٢٠١١ (لتر)
البنزين	٢,١٨٥,٤٩٤,٣١٨	١,٩٤٠,٠٣٩,٠٤٥	٢,٠٧٧,٨٠٥,٥٩٩	١٣٧,٧٦٦,٥٥٤
الديزل	٣,٤٧٢,٧٤٦,٤٩١	٢,٦٢٠,٨١٧,١٤٢	٣,٢٤٩,٦٠٧,٩١٩	٦١٨,٧٩٠,٧٧٧
الكيروسين	١٣٢,٥٧٦,٢٠١	١٢٩,٥٣٨,٥٠٤	١٢٩,٨٥٣,٧٩٨	١٠,٣١٥,٢٩٤
المازوت	١,٢٨٠,٧٨١,٧٨٩	٧٦٠,٣٨٨,١١٩	٩٢٧,٤٨٦,١١٧	١٦٧,٠٩٧,٩٩٨

وترى اللجنة أن الزيادة في الكميات المستهلكة من المشتقات النفطية خلال العام ٢٠١٢م وما ترتب عليها من زيادة في قيمة الدعم، لم تكن نتاج لزيادة طلب السوق المحلية، وزيادة استهلاك المواطنين من تلك المشتقات، وإنما جاء بشكل رئيسي نتيجة لزيادة الكميات المسلمة لقطاع الكهرباء والنااتجة عن دخول عدد من محطات شراء الطاقة، بالإضافة إلى عملية التهريب الداخلي للمشتقات النفطية بين المحافظات بسبب استمرار بيع المشتقات النفطية بأسعار متعددة لكل مادة على حدة، ويتضح ذلك من خلال الآتي :

▪ تركز الدعم في مادة الديزل بإجمالي مبلغ (٣٧٩,٦) مليار ريال ونسبة (٥٩,٤١%) من إجمالي قيمة الدعم للمشتقات النفطية للعام ٢٠١٢ م .

▪ بلغ الدعم المقدم للكهرباء لمادتي الديزل والمازوت (٢١٤,٣) مليار ريال ما يعادل مبلغ (٩٩٦,٦) مليون دولار ويمثل ما نسبته (٣٣,٥%) من إجمالي مبلغ الدعم للمشتقات النفطية لنفس العام وبزيادة قدرها (٦٧) مليار ريال عن دعم العام ٢٠١١ م البالغ (١٤٧,٣) مليار ريال .

▪ بلغت الكمية المسلمة للكهرباء من مادة الديزل خلال عام ٢٠١٢ م (٥٥٠,٢٩٦,٥٤٤) لتر بزيادة (٧٣,٨٦٧,٥٨٦) لتر ، عن الكميات المستهلكة خلال عام ٢٠١١ م .. إلا أنه لوحظ قيام وزارة المالية بسداد قيمة الأسعار الخاصة بالكهرباء خلال عام ٢٠١٢ م مادة الديزل بمبلغ (١٠,١) مليار ريال عن كمية (٢٥٢,٠٩٠,٥٦٧) لتر بنسبة (٤٥,٨١%) من الكميات المسلمة للكهرباء .

▪ بلغت الكميات المسلمة للكهرباء من مادة المازوت خلال عام ٢٠١٢ م (٩٢٧,٤٨٦,١١٧) لتر بزيادة (١٦٧,٠٩٧,٩٩٨) لتر عن العام ٢٠١١ م إلا أنه لوحظ عدم قيام الكهرباء بسداد قيمة السعر الخاص بالمازوت (٢٥) ريال/لتر لكمية (٢٩٧,١٥٧,٧٥٧) لتر وقامت وزارة المالية بسداد قيمة هذه الكمية بمبلغ (٧,٤) مليار ريال .

ونظراً للأعباء المتزايدة على الخزانة العامة للدولة الناتجة عن زيادة الدعم المقدم لقطاع الكهرباء والمتمثلة في القيمة المرتفعة للطاقة المشتراة للعقود الموقعة خلال عام ٢٠١٢ م وكذا قيمة المشتقات النفطية المقدمة لمحطات شراء الطاقة ... فقد عقدت اللجنة اجتماعاً موسعاً بحضور قيادة وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء وذلك لمناقشة أسباب تراجع القدرة التوليدية للمحطات الكهربائية التابعة للدولة وزيادة الاعتماد على محطات شراء الطاقة وكذا مناقشة المخالفات القانونية التي حدثت أثناء إبرام عقود شراء الطاقة خلال العام ٢٠١٢ م وما ترتب على تلك العقود من زيادة الأعباء على الخزانة العامة للدولة .. نورد ذلك على النحو التالي :

أ- ما يتعلق بعقود شراء الطاقة خلال العام ٢٠١٢ م .. لاحظت اللجنة على تلك العقود ما يلي :

▪ تم تمديد عقود سابقة لشراء الطاقة خلال العام ٢٠١٢ م بقدرة (٧٠) ميغا وات وبنفس الأسعار السابقة (٢,٧) سنت/كيلو وات ساعة .

▪ تم خلال العام ٢٠١٢ م إبرام عقد جديد لشركة السعودي بقدرة (١٣٦) ميغا وات في أماكن متعددة بمتوسط سعر (٣,٧) سنت / ك.وس تبلغ قيمة الطاقة المشتراة منها (٣,٢٧٦,٤٠٦,١٢٠) ريال ، وكمية الديزل الخاصة بها (١١٢,٠٣٥,١٣٤) لتر، حيث تبلغ قيمتها بالسعر العالمي بمتوسط (١٩٠ ريال/لتر) بمبلغ (٢١,٢٨٦,٦٧٥,٤٦٠) ريال .

▪ كما تم خلال العام ٢٠١٢ م إبرام عقد جديد لشركة (APR) بقدرة (٦٠) ميغا وات بسعر (٣) سنت تبلغ قيمة الطاقة المشتراة منها (١,٣٠٥,٩٩٠,٥٠٤) ريال وكمية الديزل المخصصة لها (٥٢,٩٢٧,٦٨٠) لتر قيمتها بالسعر العالمي (١٩٠) ريال/لتر (١٠,٠٥٦,٢٥٩,٢٠٠) ريال .

■ بلغ إجمالي قيمة الطاقة المشتراة لعام ٢٠١٢م لكمية قدرها (٣٦٤) ميجاوات مبلغ (٧٤,٦٠٥,٤٨٥) دولار ما يعادل (١٥,٩٥٤,٣٨٣,٠٤١) ريال .. في حين بلغت قيمة الوقود (الديزل والمازوت) المقدمة لمحطات شراء الطاقة بالسعر العالمي بمبلغ إجمالي (٧٧,٩٧٨,٤١٣,٢١٦) ريال .

مما سبق فقد بلغ إجمالي قيمة الطاقة المشتراة وقيمة الوقود المقدمة للمحطات التابعة لها خلال العام ٢٠١٢م مبلغ (٩٣,٩٣٢,٧٩٦,٢٥٧) ريال.

■ إن قيمة الطاقة المشتراة وقيمة الوقود الخاصة بالعقدين الجديدين المبرمين خلال العام ٢٠١٢م بلغت إجماليها (٣٥,٩٢٥,٣٣١,٢٨٤) ريال تمثلان ما نسبته (٣٨%) من إجمالي قيمة الطاقة المشتراة وقيمة الوقود لجميع محطات شراء الطاقة للعام ٢٠١٢م .

وقد رافق هذه التكلفة العالية العديد من المخالفات القانونية أثناء إبرام عقود شراء الطاقة خلال العام ٢٠١٢م من أهمها تنفيذ عقدي الشراء خلال العام ٢٠١٢م بالأمر المباشر من دون عمل مناقصة عامة بالرغم من ضخامة تكلفة الشراء وارتفاع معدلات استهلاك الوقود في محطات شراء الطاقة خلال عام ٢٠١٢م وبنسبة (٥%) (٤%) على التوالي مقارنة بالمخطط لها وكذا العقود السابقة .

■ انخفاض القدرة التوليدية للمحطات التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء والاعتماد على محطات شراء الطاقة ، والذي كان على المؤسسة تأهيلها لتوفير ما يقارب (٣٣,٩١٦,٩٠٦,٩٨٠) ريال من تكاليف شراء الطاقة.

والجدول التالي يوضح انخفاض القدرة التوليدية للمحطات التابعة للمؤسسة :

المحطة	القدرة الاسمية (و.م)	القدرة المتاحة (ج.م)	القدرة العاملة (و.م)
رأس كتنيب	١٥٠	٩٠	٢٠
الخاء	١٦٠	١٢٠	٤٠
الحسوة	١٦٠	٨٠	٦٧
مأرب	٢٤١	٢٨٠	٢٨٠
المنصورة ١	٦٤	١٠	١٠
المنصورة ٢	٧٠	١٦	١٦
خور مكسر	١٩	١٣	٥
ذهبان	٤٥	١٣	٩
حريز	١٣٠	٨٤	٥٠
تعز	١٥	١٢	١١
الحالي والكرنيش	٢٧	٢١	٢١
صنعاء	١٣	١١	١١
جعار	١٠	٨	٣
الإجمالي	١٢٠٤	٨٥٨	٦٥٣

ب- بلغت قيمة الفاقد في التيار الكهربائي وفقاً لتقرير المحاسب القانوني المراجع للحساب الختامي لمؤسسة الكهرباء للعام ٢٠١٢م مبلغ (٤٢,٦٧٦,٢٣٠,٦٤٣) ريال بزيادة عن الفاقد في عام ٢٠١١م والذي كان خلاله الوضع الأمني صعباً بمبلغ (١٠,٤٣٤,٦٤٩,١٣٠) ، في حين بلغ قيمة الفاقد من الطاقة المشتراة لعام ٢٠١٢م مبلغ (١٦,٦١٩,٧١١,٧٢٠) ريال.

وترى اللجنة أن ما تم إبرامه من عقود لشراء الطاقة خلال العام ٢٠١٢م وبأسعار مرتفعة عن العقود السابقة مع تراجع لقدرات محطات المنظومة الكهربائية التابعة للمؤسسة، قد زاد من أعباء الدعم الذي تتحمله الخزينة العامة للدولة ، كما يشير إلى عدم وجود رؤية أو خطة استراتيجية لقطاع الكهرباء لزيادة القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية وتغطية النمو السنوي المتزايد للطاقة الكهربائية عبر إنشاء المحطات الاستراتيجية لتوليد الطاقة الكهربائية مثل المحطات الغازية (مأرب ٢ ، معبر) أو المحطات التي تعمل بالطاقة المتجددة أو الوقود ذات الكلفة الأقل.. بما يكفل زيادة الطاقة الكهربائية للوفاء بمتطلبات التنمية والاستثمار والحد من شراء الطاقة ويخفف من الأعباء المتزايدة على الخزينة العامة للدولة.

٨- التراجع المستمر في قيمة الإنفاق الرأسمالي والاستثماري عام تلو آخر .. حيث بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي والاستثماري خلال العام ٢٠١٢م متضمنا المساهمات في رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية (٣٠١,٢) مليار ريال بوفر قدره (٢٢١,٨) مليار ريال ونسبة (٤٢,٤٪) من إجمالي الربط المقدر البالغ (٥٢٣) مليار ريال ، لتراجع أهميته النسبية لإجمالي الاستخدامات العامة إلى نسبة (١٠,٧٪) خلال العام ٢٠١٢م بعد أن كان متوسط أهميته النسبية خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٠م حوالي (١٨٪) ، كما تراجعت قيمته خلال عام ٢٠١٢م إلى (٤,٣٪) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نسبة (٦,٦٪) كانت مستهدفة في الموازنة.

والجدول التالي يوضح حجم الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢م) :

البيانات	فعلي			تقديري ٢٠١٢م	فعلي ٢٠١٢م
	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م		
الإنفاق الاستثماري	٣٤٨	٣٤٠,٢	١٦٧,١	٥٢٤,٨	٣٠١,٢
نسبة الإنفاق الاستثماري لإجمالي الإنفاق العام	١٩٪	١٦,٣٪	٨,١٪	٢٠٪	١٠,٧٪

الجدير بالإشارة أن الحكومة وعلى غرار الأعوام السابقة تعمدت عدم الإنفاق على البرنامج الاستثماري بتحقيق ما أسمته وفراً بمبلغ قدره (٢٢١,٨) مليار ريال ونسبة (٤٢,٢٪) من المخصصات المعتمدة للبرنامج الاستثماري بموازنة العام ٢٠١٢م واستخدمت هذا الوفرة لتخفيض عجز الموازنة وإظهاره على غير حقيقته وذلك بالمخالفة للقانون المالي وقانون ربط الموازنة العامة للدولة وتوصيات المجلس المتكررة بهذا الشأن.

الأمر الذي يظهر مدى محدودية الدور التنموي للموازنة المتمثل في تدني حجم وأهمية الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري على الرغم من الأهمية الكبيرة للإنفاق الاستثماري في رفع مستوى النمو الاقتصادي الكلي وفي توفير البنية التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وهو ما ينعكس سلباً على الأثر التنموي للموازنة العامة وعلى قدرتها في دعم السياسات الاقتصادية والدفع بعجلة التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

٩- بلغ الإنفاق الفعلي للباب الرابع (اكتساب الأصول غير المالية) بموازنة السلطة المركزية للعام ٢٠١٢م مبلغ (١٦٥,١) مليار ريال بوفر (١٩٤,٩) مليار ريال ونسبة

(٥٤,١%) عن الربط المقدر بالموازنة ، حيث تم تنفيذ عدد (١,٣٧٩) مشروعاً بلغ المنصرف لها تمويل محلي بمبلغ (١١٨,٣) مليار ريال وتمويل أجنبي بمبلغ (٤٦,٩) مليار ريال تفاصيل تلك المشاريع على النحو التالي :

- تنفيذ عدد (٩٠٥) مشروعاً معتمداً بالموازنة تمثل نسبة (٤٥,٤%) من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة وبمبلغ منصرف قدره (١٥٠,٣) مليار ريال ويمثل ما نسبته (٤٢%) من إجمالي اعتمادات الباب الرابع بالموازنة.
 - تنفيذ عدد (٤٧٤) مشروعاً غير معتمداً بالموازنة بالمخالفة للدستور وقوانين ربط الموازنة وقانون المناقصات والمزايدات وذلك خارج البرنامج الاستثماري تمثل نسبة (٣٤,٤%) من إجمالي عدد المشاريع المنفذة وبمبلغ منصرف (١٤,٨١٥,٩٤٥,٧٢٧) ريال ويمثل نسبة (٩%) من إجمالي المبلغ المنصرف .
 - بلغ عدد المشاريع المعتمدة في الموازنة ولم يتم الإنفاق عليها (١,٠٨٦) مشروعاً تمثل نسبة (٥٥%) من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة ، وإجمالي الإعتمادات المرصودة لها مبلغ (٨١,٦) مليار ريال بنسبة (٢٣%) من إجمالي اعتمادات الباب الرابع بالموازنة.
- وترى اللجنة انه بالرغم من تراجع الإنفاق الاستثماري وانعكاس ذلك سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا انه يلاحظ استمرار العديد من العوامل السلبية التي تعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، نذكر من أهمها :
- استمرار الاختلالات الأمنية في العديد من المحافظات ومواقع تنفيذ المشاريع الاستثمارية .
 - عدم وجود تصاميم ودراسات دقيقة لمعظم المشاريع سواء ذات التمويل المحلي أو الاجنبي .
 - عدم رصد الاعتمادات الكافية للمشاريع المدرجة في البرنامج الاستثماري ورصد اعتمادات لمشاريع جديدة دون التركيز على تنفيذ واستكمال المشاريع قيد التنفيذ .
 - البطء في إجراءات المناقصات وتنفيذ المشاريع وبالذات الممولة بقروض خارجية حيث أن مثل ذلك الخلل يؤدي إلى عدم الاستفادة من فترات السماح وتحميل الخزينة العامة أعباء مالية كبيرة.
 - سوء الإدارة التي يعاني منها جهاز الإدارة العامة للدولة .
 - القصور في مرحلة الإعداد والتحضير للمشاريع ومن ذلك استملاك الأراضي المخصصة لمواقع المشاريع وإنهاء أي خلافات مع المواطنين على ملكية تلك المواقع مما يؤدي إلى عدم البدء أو التأخر في عملية التنفيذ .
 - ضعف الإشراف والمتابعة على تنفيذ الموازنة الرأسمالية والاستثمارية السنوية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية وتقييم أداء الجهات في مجال مشاريع التنمية ومسائلتها عن حدوث الانحرافات في تنفيذ الخطط السنوية واتخاذ الإجراءات الكفيلة الضامنة بتلافي ذلك مستقبلاً.

١٠- رغم تنبيه المجلس لمخاطر استمرار الاختلالات المالية والإدارية والفنية التي تعيق

الاستخدام الأمثل للقروض والمنح الخارجية وتنفيذ المشروعات المستهدفة منها وتأكيده في العديد من التوصيات على ضرورة قيام الحكومة باتخاذ المعالجات اللازمة تجاه ذلك بما يكفل رفع كفاءة السحب من المنح والقروض الخارجية واستغلال تلك الموارد بالشكل الأمثل.. إلا أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء عملي ملموس لمعالجة تلك الاختلالات بما يكفل زيادة السحب من تلك التمويلات والحد من تفاقم الأعباء المترتبة عليها سواء من سداد للفوائد أو غرامات التأخير للمبالغ التي لم يتم السحب منها.

وعلى الرغم من أن الحصيلة الفعلية للقروض والمنح الخارجية خلال العام ٢٠١٢م قد بلغت (٥٧٢,٧) مليار ريال بزيادة (٣٣٣,٦) مليار ريال وبنسبة (١٣٩,٤)٪ عن الربط المقدر البالغ (٢٣٩,٣) مليار ريال .. إلا أن تلك الزيادة ترجع بشكل رئيسي إلى ما يلي :

- المنحة العينية من المشتقات النفطية المقدمة من الحكومة السعودية بمبلغ (٤٤٧,٢) مليار ريال .
- قرضي صندوق النقد العربي و النقد الدولي بمبلغ (٧٥,٢) مليار ريال لتغطية عجز الموازنة .

وباستثناء المنحة العينية وقرضي النقد العربي وصندوق النقد الدولي فإن الموارد الفعلية من القروض والمنح الخارجية المخصصة للمشاريع الاستثمارية تبلغ حوالي (٥٠,٣) مليار ريال بإجمالي نقص (١٨٩) مليار ريال بنسبة (٧٩)٪ من الربط المقدر، حيث أظهرت نتائج الحسابات الختامية للعام المالي ٢٠١٢م المسحوب والمستخدم من المنح والقروض الخارجية لعدد (٢١) وحدة بمبلغ (٣٤,٢) مليار ريال بنقص قدره (٨٨,٤) مليار ريال بنسبة (٧٢)٪ من إجمالي الربط المرصود بموازنة تلك الوحدات البالغ حوالي (١٢٢,٦) مليار ريال ، والجدول التالي يوضح تفاصيل ذلك :

المبالغ بالريال

النسبة (%)	النقص	المحصل الفعلي للسنة المالية ٢٠١٢م	الربط المقدر للسنة المالية ٢٠١٢م	البيان
٨٧	٣١,٢١٧,١١٨,٦٦٩	٤,٨٧١,٨١٦,٣٣١	٣٦,٠٨٨,٩٣٥,٠٠٠	وزارة الأشغال العامة والطرق
٩٢,٣	١٢,٤٦٩,٠٣٥,٥٥٥	٨٩٧,٩١٢,٤٤٥	١٣,٣٦٦,٩٤٨,٠٠٠	وزارة التعليم الفني والمهني
٩٧	٩,٨٤٨,٠١٩,٤٦٤	٣٢٤,٧٧٤,٥٣٦	١٠,١٧٢,٧٩٤,٠٠٠	وزارة المياه والبيئة
٣٦	٩,٦٧١,٦٩٥,٤٤٤	١٧,٠٨٠,٩٤٦,٥٧٦	٢٦,٧٥٢,٦٤٢,٠٠٠	وزارة الصحة العامة والسكان
٩٧	٦,٧٩٣,٥٣٨,٦٧٠	٢٠١,٩٢٣,٣٣٠	٦,٩٩٥,٤٦٢,٠٠٠	جامعات (صنعاء ، عدن ، تعز ، حضرموت ، ذمار)
٦٠	٥,٤٣٨,٧١٨,١٢٢	٣,٥٨٥,٢٨٩,٨٦٨	٩,٠٢٤,٠٠٨,٠٠٠	وزارة الزراعة والري
٣٥	٢,٦٣٤,٩٠٩,٦٦١	٤,٨٧٠,٣٢٨,٣٣٩	٧,٥٠٥,٢٣٨,٠٠٠	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
١٠٠	٢,٥٨٧,٢٠٠,٠٠٠	٠	٢,٥٨٧,٢٠٠,٠٠٠	مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني
٧٠,٤	١,٩٢٢,٢٨٣,٤٩٧	٨٠٧,٧١٦,٥٠٣	٢,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠	وزارة الثروة السمكية
١٠٠	١,٢٦٦,٠٣٦,٠٠٠	٠	١,٢٦٦,٠٣٦,٠٠٠	وزارة المالية
٥٦,١	١,٢٣٩,٤٩٣,٠٠٤	٩٦٩,١٦٠,٩٩٦	٢,٢٠٨,٦٥٤,٠٠٠	وزارة التربية والتعليم
١٠٠	٨٨٢,٠٠٠,٠٠٠	٠	٨٨٢,٠٠٠,٠٠٠	الهيئة العامة للموارد المائية
١٠٠	٧٥٦,٠٠٠,٠٠٠	٠	٧٥٦,٠٠٠,٠٠٠	الهيئة العامة للكتاب
٥٧,٢	٧٤٧,٩١١,٩٣٨	٥٥٨,٦٩٢,٠٦٢	١,٣٠٦,٦٠٤,٠٠٠	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
١٠٠	٣٦١,٣٥٨,٠٠٠	٠	٣٦١,٣٥٨,٠٠٠	وزارة الصناعة والتجارة
١٠٠	٣١٨,٥٠٠,٠٠٠	٠	٣١٨,٥٠٠,٠٠٠	وزارة الإدارة المحلية
١٠٠	٢٤٠,٨٩١,٠٠٠	٠	٢٤٠,٨٩١,٠٠٠	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
٧٢	٨٨,٣٩٤,٧٠٩,٠١٤	٣٤,١٦٨,٥٦٠,٩٨٦	١٢٢,٥٦٣,٢٧٠,٠٠٠	الإجمالي

وهو ما يعكس محدودية قدرة الحكومة على استيعاب ما يرصد في الموازنات العامة من منح وقروض خارجية ، وتحقيق الأهداف المرجوة من تلك الموارد ، على الرغم من تعهدات وتأكيدات حكومة الوفاق الوطني على رفع القدرة الاستيعابية للجهات الحكومية للتمويلات الخارجية المتاحة ورفع كفاءة تخصيص واستغلال هذه الموارد والاستفادة منها في مجال التنمية ، كما يشير إلى استمرار الاختلالات المتعددة في هذا الجانب منذ سنوات سابقة من حيث التخصيص أو التوقيع أو من حيث الاستخدام والسحب بالرغم من حجم تعهدات المانحين المعلن عنها في مؤتمر الرياض ونيويورك والمقدرة بحوالي (٧.٨) مليار دولار ، علماً أن الأخ/ وزير المالية كان قد أوضح أثناء مناقشة الحسابات الختامية للدولة للعام ٢٠١١م أن الحكومة أنشأت آنذاك وحدة تنفيذية ستعمل على الإسراع في استيعاب التعهدات الجديدة والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة خلال الفترة الانتقالية وهو ما لم يتحقق على الواقع العملي. ومن أهم الاختلالات التي لوحظ تكرارها وتؤدي إلى انخفاض عملية السحب من المنح والقروض الخارجية ما يلي:

- أ- انخفاض نسب السحب من بعض القروض بما يحد من جدواها الاقتصادية في تمويل المشاريع المستهدفة حيث لوحظ بدء السداد لبعض القروض وبنسب مرتفعة رغم عدم استغلال قيمة تلك القروض بالكامل في حين يفترض البدء بسداد تلك القروض بعد الانتهاء من استخدامها وتشغيل المشاريع المستفيدة منها ومن ذلك على سبيل المثال :
 - قرض الصندوق العربي لتمويل مشروع شبكات الصرف الصحي بأمانة العاصمة .
 - قرض تمويل مشروع تحديث مطار صنعاء الدولي المقدم من الصندوق العربي .
 - قروض تمويل مشروع الطريق المزدوج (صنعاء- عدن) .
 - قرض تمويل المحطة الغازية (المرحلة الثانية) بمأرب بقدرة (٤٥٠) ميغا وات .
- ب- التعاقد على قروض خارجية جديدة لنفس المشاريع بالرغم من عدم استغلال كامل حصيلة القروض السابقة المخصصة لها نتيجة تعثر تنفيذها ..على سبيل المثال قرض تحديث مطار صنعاء الدولي المقدم من الصندوق العربي .
- ج- قيام بعض الجهات المعنية بالاتفاق مع الممولين بإعادة فتح واستخدام بعض القروض المخصصة لمشاريع معينة لاستخدامها في تمويل مشاريع أخرى، وذلك دون الرجوع إلى السلطة التشريعية للموافقة على ذلك بالمخالفة لأحكام الدستور والقوانين الخاصة بإصدار اتفاقيات القروض الممولة لتلك المشاريع على سبيل المثال إعادة فتح قرض الصندوق العربي المخصص لمشروع طريق (سيحوت / نشطون) وتعديل الاتفاقية وتخصيصها لمشروع شبكات الصرف الصحي بأمانة العاصمة .
- د- استمرار ظاهرة عدم دقة وسلامة الدراسات والتصاميم المتعلقة بالمشاريع الممولة خارجياً وما يترتب عن ذلك من تعديل تلك الدراسات والتصاميم لأكثر من مرة في بعض المشاريع ومن ذلك على سبيل المثال: مشروع طريق حجة - كشر، ومشروع تحديث مطار صنعاء الدولي و مشروع طريق ذمار - الحسينية، ومشروع قطاع الكهرباء .
- هـ- إلغاء مناقصات بعض المشاريع رغم أن إجراءات تلك المناقصات تستغرق فترات طويلة تزيد عن العامين ، على سبيل المثال :

■ إلغاء مناقصة تنفيذ حقل الطيران ضمن مشروع مطار صنعاء الدولي (المرحلة الثانية) بعد مرور أربع سنوات من إعلان التقدم لتأهيل المقاولين. وقد ارجع رد وزارة التخطيط السبب في ذلك الى عدم التزام الشركة الصينية المنفذة للمشروع وانسحابها وتم مصادرة الضمان وجاري إعادة طرح المناقصة .

■ الإعادة مرتين لطرح مناقصة تنفيذ مشروع رفع كفاءة محطة المعالجة للصرف الصحي في أمانة العاصمة . وقد ارجع رد وزارة التخطيط السبب في ذلك إلى الظروف التي مرت بها بلادنا ومغادرة الشركة الألمانية المنفذة للمشروع.

- و- إسناد المشاريع لمقاولين غير مؤهلين وما يترتب عليه من تعثر التنفيذ لسنوات طويلة ، وارتفاع تكلفة التنفيذ نظراً لتغير الأسعار وبالتالي تحميل الخزينة العامة مبالغ باهضة .
- ز- إسناد المشاريع لمقاولين غير مؤهلين وما يترتب عليه من تعثر التنفيذ لسنوات طويلة ، وارتفاع تكلفة التنفيذ نظراً لتغير الأسعار وبالتالي تحميل الخزينة العامة مبالغ باهضة .
- ح- إعداد وثائق المناقصات والإعلان عنها من قبل الجهات عبر استشاريين غير معتمدين بالرغم من عدم البت في المناقصات الخاصة بالاستشاريين الموكل إليهم إعداد تلك الوثائق مما أدى إلى رفض الممولين الموافقة على تلك المناقصات .
- ط- ضعف الوحدات التنفيذية التابعة للجهات في إدارة التمويلات وضعف الدور الإشرافي للاستشاريين في الترتيب لعملية تأخير السحب من المنح المخصصة لها .
- ي- تشترط بعض اتفاقيات المنح الخارجية رسوم التزام سنوية عن المبالغ المتبقية من دون استخدام حسب اتفاقيات المنح المقدمة من وعبر البنك الدولي.. ما يحول تلك المنح إلى أعباء على الخزينة العامة للدولة.

وفي هذا الجانب فقد عقدت اللجنة اجتماعاً موسعاً بحضور ممثلين عن كل من وزارات (التخطيط والتعاون الدولي ، الأشغال العامة والطرق ، الصحة العامة والسكان ، النقل) حيث تم مناقشة أسباب تعثر المشاريع الخاصة بتلك الجهات و الممولة بقروض خارجية.

حيث أرجع الأخ/ نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي أسباب محدودية استيعاب الجهات الحكومية من القروض والمنح الخارجية الى الآثار المترتبة على أحداث العام ٢٠١١م وما ترتب عليها من تدهور للأوضاع الأمنية بالإضافة إلى ضعف الوحدات التنفيذية التابعة للوزارات وعدم تعيين الكفاءات في تلك الوحدات حيث يتم التعيين بصورة غير نزيهة و شفافة.

أما الإجراءات المتخذة من قبل وزارة التخطيط بهدف تنفيذ المشاريع ورفع الطاقة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية فهي على النحو التالي :

١- إنشاء وتعزيز وحدات متابعة المشاريع الممولة خارجياً في الوزارة بحسب الجهات والمؤسسات المانحة ، الأمر الذي عزز عملية التنسيق والتواصل مع المانحين (دول الخليج العربية والصندوق العربي ، البنك الإسلامي وصندوق الأوبك ، البنك الدولي وصندوق الإيفاد).

٢- تشكيل لجنة متابعة تنفيذ نتائج المراجعة السنوية لحقيبة القروض والمنح المقدمة من البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وصندوق أبو ظبي .

- ٣- إنشاء مكتب دائم في صنعاء لبعض الدول والمؤسسات التمويلية لمتابعة المشاريع الممولة (البنك الإسلامي ، صندوق الإيفاء ، بعثة مجلس التعاون الخليجي) .
- ٤- تم إنشاء الجهاز التنفيذي لاستيعاب التمويلات الخارجية ، وباشر نشاطه في ديسمبر ٢٠١٣م .
- ٥- عقد اللقاءات التشاورية مع المانحين بصورة دورية لتعزيز فاعلية التنسيق وتبادل المعلومات المرتبطة بتعزيز القدرات المؤسسية لاستغلال الموارد الخارجية .
- ٦- عقد اجتماعات دورية مع الجهات المعنية بإدارة تنفيذ المشاريع حول مستوى تنفيذ المشاريع ووضع الحلول والمعالجات اللازمة للمشاكل والمعوقات التي قد تطرأ أثناء التنفيذ .
- فيما أوضح الأخوة ممثلي وزارات الأشغال والصحة والتعليم الفني والنقل إلى وجود عدد من الإشكاليات الأخرى التي تعيق عمل المشاريع على سبيل المثال :
- المشاكل المتعلقة بالشركات الاستشارية المفروضة من قبل الممولين والتي تختلف رؤيتها عن وجهة نظر الوزارة .
 - طول إجراءات إنزال المناقصات المشاريع أو البت فيها سواء من قبل اللجنة العليا للمناقصات أو المانحين .
 - تداخل المسؤوليات بين الوزارات المعنية مما يعيق انجاز المشاريع وتسهيل عملية السحب من التمويلات الخارجية .
 - تدهور الأوضاع الأمنية بالإضافة إلى الفروقات السعرية الناتجة عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية خلال العام ٢٠١٢م .
- ٧- أظهر الحساب الختامي لموازنة العام ٢٠١٢م بعض العمليات المالية التي لا تتفق وسلامة العرض للبيانات المالية من أهمها :
- أ- لم يتضمن مبلغ دعم المشتقات النفطية الظاهر في الحساب الختامي قيمة دعم المشتقات النفطية المشتراة بعائدات الصكوك الإسلامية بمبلغ (٢٩,٦) مليار ريال، في حين تم تحميل قيمة دعم المشتقات النفطية بقيمة مسحوبات المؤسسة العامة للكهرباء من الديزل والمازوت المؤجل سدادها وذلك بمبلغ (١٧,٥) مليار ريال وجملة ذلك يظهر الدعم الحكومي للمشتقات النفطية على غير حقيقته .
- ب- أظهر حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة ٢٠١٢م إجمالي حصيلة المنح والقروض الرأسمالية الخارجية بمبلغ (١٢٢,٢) مليار ريال ، في حين أظهرت الاستخدامات العامة إجمالي نفقات مشاريع الباب الرابع (اكتساب الأصول غير المالية) الممولة خارجياً بمبلغ (٤٦,٨) مليار ريال بفارق قدره (٧٥,٣) مليار ريال والتي تمثل قرضي صندوق النقد العربي والنقد الدولي لتغطية عجز الموازنة، وهو ما يؤثر على عملية الإفصاح وسلامة العرض للبيانات المالية .

٨- بالرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة الحد من ظاهرة ارتفاع رصيد الحسابات المساعدة المدينة والعمل على تسويتها وفقاً للقانون المالي ولائحته التنفيذية.. إلا أنه لوحظ ارتفاع رصيد تلك الحسابات نهاية العام ٢٠١٢م حيث بلغت (٤٢٩,٢) مليار ريال بزيادة قدرها (٩٨,١) مليار ريال بنسبة (٢٩,٦٪) مقارنةً برصيدها نهاية عام ٢٠١١م، وقد تركز الرصيد المذكور في حساب السلف المؤقتة بمبلغ (٢٦٦,١) مليار ريال وحساب الاعتمادات المستندية بمبلغ (٧١,٦) مليار ريال وحساب التحويلات النقدية للخارج بمبلغ (٤٠,٥) مليار ريال وحساب المبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ (٢٤,٨) مليار ريال بنسب على التوالي قدرها (٦٢٪)، (١٦,٧٪)، (٩,٤٪)، (٥,٨٪) من إجمالي رصيد الحسابات المدينة، وهو ما يشير الي عدم اتخاذ الإجراءات القانونية لتسوية تلك الأرصدة.

٩- على الرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة الحد من الزيادة المستمرة في نفقات الباب الأول (المرتبات والأجور) والتي تعتبر أحد العوامل الرئيسية في التصاعد المستمر في الإنفاق الجاري .. إلا أن الحساب الختامي للدولة للعام ٢٠١٢م أظهر استخدامات فعلية للباب الأول بموازنة السلطة المركزية بمبلغ (٤٨٤,٧) مليار ريال بزيادة قدرها (٨٣,٦) مليار ريال بنسبة (٢١٪) عن فعلي عام ٢٠١١م البالغ (٤٠١,١) مليار ريال، ويمثل هذا الباب ما نسبته (٢٠,٥٪) من إجمالي الإنفاق الجاري .. وقد لوحظ تركز استخدامات الباب الأول وبنسبة عالية في كل من وزارة الدفاع والداخلية بمبلغ إجمالي (٣٨٩,٥) مليار ريال بما نسبته (٨٠٪) من إجمالي استخدامات الباب الأول للعام ٢٠١٢م.

ونتيجة لهذا التصاعد المستمر في نفقات هذا الباب واستحواذ وزارتي الدفاع والداخلية على النسبة الأكبر من تلك النفقات، فقد عقدت اللجنة اجتماعاً بحضور وزير الخدمة المدنية ومساعد وزير الدفاع ووكيل وزارة الداخلية وعدد من المختصين في كل من وزارات الدفاع والداخلية والخدمة المدنية والمالية لمناقشة مستوى تنفيذ توصيات المجلس حول تطبيق نظام البصمة والصورة في القطاعين العسكري والأمني والجهاز الإداري للدولة ونسبة الإنجاز في كل قطاع على حده نظراً لما لذلك من أهمية في تنظيف كشف الراتب من المزدوجين والوهميين بما يحد من زيادة النفقات للباب الأول.. حيث قدم وزير الخدمة المدنية إيضاحات شفوية ومكتوبة حول مستوى الإنجاز في تنفيذ نظام البصمة والصورة .

ومن خلال البيانات المقدمة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشأن تطبيق نظام البصمة والصورة لموظفي قطاعات الدولة (المدني، القضائي، العسكري والأمني) .. فقد تبين للجنة التفاوت في مستوى إنجاز وتنفيذ نظام البصمة والصورة البيولوجية في تلك القطاعات وعلى النحو المبين في الجدول التالي :

٨	اسم الجهة	عدد الموظفين في كشف الراتب سابقاً	عدد الموظفين المشمولين في البصمة والصورة/أخذ البصمة (الجهاز)	عدد الموظفين لمر يأخذ البصمة (المتبقي)	عدد الموظفين الجدد الذي تم استلامه في سيدي	الأعمال المكتتبية	عدد استمارات البصمة التي تم إصدارها وتسليمها للجهة	عدد الموظفين الذين تم أخذ البصمة لهم
١-	القطاع المدني والقضائي	٥٨١٩٤٩	٤٨٩٠٤٥	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٠	٠	٠
٢-	وزارة الدفاع	٣١٠٠٣٧	٢٩١٨٥٠	١٨١٨٧	١١٥٠٣٢	٦١٢٢١	١١٤٠٠٠	٢٠٣١٢
٣-	وزارة الداخلية	١٣٢٧٩٨	١٢٢٣٩٥	١٠٤٠٣	٥٦١٩٨	٧١٦٩	٥٥٩٩٤	٦٤٨٢
٤-	جهاز الأمن القومي	-	-	-	-	-	-	-
٥-	جهاز الأمن السياسي	-	-	-	-	-	-	-
	الإجمالي	١٠٢٥٧٨٤	٩٠٤٢٩٠	٣٨٥٩٠	٢٣١٢٢٠	١٦٩٩٩٤	١٦٩٩٩٤	٢٦٧٩٤

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

■ عدم استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة على جميع موظفي قطاعات الدولة على الرغم من أن الفترة الزمنية التي تم خلالها تطبيق هذا النظام تعد كبيرة جداً مقارنة بحجم العمل والفترة المحددة للتنفيذ والإنجاز .

■ عدم تنفيذ أي من الإجراءات اللازمة بشأن تطبيق نظام البصمة والصورة لمنتسبي الجهاز المركزي للأمن السياسي وجهاز الأمن القومي حتى تاريخ ١٦/٤/٢٠١٤م على الرغم من توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية برقم (٤٦٧٣) وتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٣م الصادرة إلى رئيسي الجهازين المذكورين والمتضمنة التأكيد على التعاون مع وزارة الخدمة المدنية وتقديم التسهيلات اللازمة لاستكمال أعمال نظام البصمة والصورة ، وتسليم قواعد البيانات .

■ عدم استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة لعدد (٢٤٣,٠٢٦) موظف في قطاعات الدولة وبنسبة (١٩,٣%) من إجمالي العاملين في تلك القطاعات ، وقد توزع ذلك العدد في القطاع المدني والقضائي بحوالي (٧٠,٠٠٠) موظف ، وفي وزارة الدفاع بعدد (١١٢,٩٠٧) وفي وزارة الداخلية بعدد (٦٠,١١٩) على الرغم من توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية الصادرة إلى وزير الدفاع والداخلية برقم (٤٦٧١) وتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٣م والمتضمنة التعاون مع وزارة الخدمة المدنية وتقديم التسهيلات اللازمة لاستكمال ما تبقى من المهام الخاصة بإنجاز نظام البصمة والصورة .

■ تدني عدد من تم إدخال بياناتهم إلى السيرفرات المركزية للبصمة والصورة والبالغ عددهم حتى ١٦/٤/٢٠١٤م (٥٠٣,٣٨٦) موظف وبنسبة (٥٤%) من إجمالي العدد الذي أخذت لهم البصمة والصورة البالغ عددهم (٩٣١,٠٨٤) موظف .

كما أوضح الأخوة في وزارة الداخلية أنه تم تطبيق نظام البصمة والصورة على منتسبي وزارة الداخلية بمرحلتين ، المرحلة الأولى بلغت نسبة الإنجاز فيها (٩٣%) ، بينما المرحلة الثانية لعدد (٥٦,٨٥٤) ضابط وفرد تم البدء فيها من منتصف العام ٢٠١٣م وبالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ، ويعود سبب تأخير التنفيذ إلى عدم توفر الإمكانيات الخاصة بذلك لدى وزارة الخدمة المدنية بسبب عدم رصد ذلك في موازنة مشروع نظام البصمة والصورة لديهم ، وبهذا الخصوص فقد تم التعميم وتوزيع الاستمارات على جميع الوحدات لمن تبقى من القوة بتاريخ ٩/١/٢٠١٤م وذلك بهدف استكمال إجراءات البصمة والصورة .

ثانياً : الملاحظات حول الحساب الختامي لموازنة السلطة المركزية :

أسفرت نتائج الحساب الختامي لموازنة السلطة المركزية للعام المالي ٢٠١٢م عن جملة من الاختلالات التي رافقت تنفيذ الموازنة .. وقد خلصت اللجنة من خلال دراسة الموضوع مع الجهات المعنية إلى الملاحظات التالية :

أ- مصلحة الضرائب :

١- بلغت الإيرادات الضريبية (مصلحة الضرائب) المحصلة خلال العام ٢٠١٢م مبلغ (٤٣٩,١) مليار ريال بزيادة (١٨,٤) مليار ريال ونسبة (٤,٥%) عن الربط المقدر البالغ (٤١١,٧) مليار ريال ، وهذه الإيرادات تمثل ما نسبته (١٧,٨%) من إجمالي الموارد العامة للسلطة المركزية ، كما تمثل تلك الحصيلة ما نسبته (٦,٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه الحصيلة لاتزال متواضعة ويرجع ذلك إلى عدم جدية الحكومات المتعاقبة في تحقيق الإصلاحات التنظيمية والفنية في النظام الضريبي على الرغم من توصيات المجلس المتكررة في هذا الجانب ، وقد أرجع الأخ/ رئيس مصلحة الضرائب في اجتماع اللجنة الموسع استمرار تواضع الإيرادات الضريبية إلى عدة أسباب من أهمها:

- عدم إيلاء الاهتمام الكافي للمصالح الإيرادية من قبل الحكومة ومجلس النواب ويتمثل ذلك في الإعفاءات الضريبية الواردة في الاتفاقيات النفطية والممنوحة للشركات النفطية ومقاوليها من الباطن .
- عدم ظهور الإيرادات الضريبية المحصلة من الشركات النفطية في حساب المصلحة كونها تورد بشكل مباشر إلى حسابات وزارة المالية .
- تخفيض الضرائب على الأجور والترقيات في قانون ضرائب الدخل الجديد في ظل عدم تنفيذ قانون الضريبة على المبيعات بشكل كامل .
- عدم تجاوب وامتثال المجتمع الضريبي مع ما يتم انجازه وتطبيقه من إصلاحات خصوصاً الشفافية والإيضاح عن العمليات التجارية والمالية للمكلفين، حيث أن ذلك مرهون بتجاوب الغرفة التجارية والصناعية وجمعية المحاسبين والمحامين والنقابات المختلفة لذوي المهن .

٢- استمرار عدد من الاختلالات في أداء الإدارة الضريبية وفي إجراءات التحاسب الضريبي وتكرارها عام تلو آخر... نذكر من أهمها:

- ضعف تطبيق التشريعات الضريبية، وعدم قدرة الإدارة الضريبية في ضبط التهرب الضريبي ، مع ضعف قدرات معظم موظفي مصلحة الضرائب وفروعها في مجال المراجعة والتدقيق لحسابات وأنشطة الشركات الكبيرة ومتوسطة الحجم .
- عدم استكمال عدد من التشريعات الضريبية بما يعمل على تبسيط إجراءات التحاسب والربط الضريبي ويرفع مستوى الوعي الضريبي للمكلفين من أهمها مشروع قانون مكافحة التهرب الضريبي، مشروع قانون الإجراءات الضريبية، مشروع قانون الرسوم القنصلية .

■ القصور في إجراءات التحاسب الضريبي من حيث عدم وجود أدلة للإجراءات الضريبية لمختلف مراحل التحاسب الضريبي وعدم تنفيذ النظام الضريبي بصورة متكاملة من خلال هيكل تنظيمي وإجراءات فنية وتنظيمية مناسبة، والاعتماد على الآليات القديمة.

■ عدم إنشاء اللجنة الخاصة بالنظر في مخالفات المحاسبين القانونيين وفقاً للقانون لضمان التزام المحاسبين بقواعد وأصول المهنة ومتطلبات التشريعات الضريبية.

٣- لا يزال الأداء الضريبي يساهم في زيادة الفجوة الاقتصادية بين شريحة الموظفين (محدودي الدخل) وشريحة التجار ورجال الأعمال ، حيث بلغت حصيلة ضريبة المرتبات والأجور للعام ٢٠١٢م بمبلغ (١٣٤) مليار ريال بما نسبته (٥٤,٦%) من إجمالي الحصيلة الفعلية للضرائب المباشرة بينما بلغت حصيلة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط والقطاع الخاص مبلغ (١١١,٥) مليار ريال بما نسبته (٤٤,٥%) وإذا ما تم استبعاد ضريبة أرباح القطاع العام فإن العبء الضريبي على أرباح التجار ورجال الأعمال لا يتجاوز ما نسبته (٢١%) من إجمالي الضرائب المباشرة ، وإذا ما أخذ في الاعتبار العبء الضريبي الآخر الذي يتمثل في الضريبة العامة على المبيعات فإن ذلك يشير إلى تحمل الأفراد لمعظم العبء الضريبي وبالتالي الإخلال بقاعدة العدالة الضريبية.

٤- عدم وجود رؤية متكاملة لدى الإدارة الضريبية بشأن تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات ، واستمرار التطبيق الجزئي للقانون وتطبيق عدد من الآليات التي لا تتفق مع القانون وقد جاء التطبيق على قطاعات معينه كصناعات السجائر والمحروقات والهاتف الثابت والنقل وعلى الواردات من مختلف السلع فقط وذلك لسهولة إجراءات التحصيل سواءً عبر مكلفي تلك القطاعات أو عبر المنافذ الجمركية، وعلى الرغم من أن ضريبة المبيعات تمثل ما نسبته (٣٦%) من إجمالي الموارد الضريبية إلا أنه لا توجد قاعدة بيانات دقيقة لدى الإدارة الضريبية لما يخص الضريبة العامة على المبيعات ومكلفيها ، بالإضافة إلى عدم وجود رقابة من قبل الضرائب على الأنظمة الآلية لشركات الاتصالات بما يمكنها من الحصول على البيانات والتقارير الفعلية من تلك الأنظمة واللائحة التي تخدم المراجعة الضريبية، ويلاحظ ظهور أرصدة دائنة لعدد من المكلفين دون إتخاذ الوحدة التنفيذية لكبار المكلفين الإجراءات اللازمة لمعالجة أسباب ظهور تلك الأرصدة .

٥- يلاحظ استمرار اتساع التهرب الضريبي في الأنشطة التجارية والصناعية للقطاع الخاص ، حيث بلغت الحصيلة الفعلية لضريبة الدخل والأرباح على وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني خلال عام ٢٠١٢م (١٧٣,٥) مليار ريال بما نسبته (٧٠,٧%) من إجمالي حصيلة الضرائب المباشرة في حين بلغت ضريبة الدخل والأرباح على القطاع الخاص مبلغ (٧٢) مليار ريال بنسبة (٢٩%) من إجمالي الضرائب المباشرة .

٦- إهدار الموارد الضريبية المتأتية من أنشطة معظم شركات الخدمات النفطية (مقاولي الباطن) غير الخاضعة لنطاق الإعفاءات الضريبية ، ومن ذلك مايلي :

- عدم اتخاذ إجراءات جادة لإخضاع جميع المكلفين المتعاملين مع شركة توتال العاملة في القطاع رقم (١٠) لضريبة الأرباح من بداية الإنتاج عام ١٩٩٧م وحتى آخر سنة تم التحاسب عنها.
- عدم إخضاع المكلفين (مقاولي الباطن) المتعاملين مع الشركات النفطية الوطنية (شركة صافر لعمليات استكشاف وإنتاج النفط، وشركة بترومسيلة) لضرائب الدخل منذ عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٢م ، وذلك بحجة توجيهي وزير المالية السابق والحالي مع إن ذلك الإعفاء يتعارض مع نصوص دستورية (لا ضريبة ولا إعفاء منها إلا بقانون) وكذا بالمخالفة للتشريعات الضريبية النافذة، وهو ما ترتب عليه حرمان الخزينة العامة من إيرادات ضريبية كبيرة .
- عدم تحصيل مبالغ ضريبية على شركات نفطية تتمثل في غرامات تأخير لإقرارات سنوات سابقة .

٧- استمرار تركيز معظم حصيلة الضرائب على الافراد في حصيلة ضريبة المرتبات والأجور للعاملين في الجهاز الإداري والقطاع العام والمختلط والتعاوني والتي بلغت خلال العام ٢٠١٢م (١١٤.٥) مليار ريال بمانسبته (٨٤.٤٪) من إجمالي تلك الحصيلة ويرجع ذلك لسهولة استقطاعها في مقابل تدني مساهمة ضريبة المرتبات والأجور للعاملين في القطاع الخاص والتي بلغت (٢١.١) مليار ريال وبنسبة (١٥.٥٪) من إجمالي حصيلة البند الأول (الضرائب على دخل الأفراد) وهو ما يعكس مدى الضعف في الأداء الضريبي ، كما أن نسبة مشاركة القطاع الخاص تعتبر متواضعة إذا ما تم مقارنتها مع حجم القطاع الخاص وعدد العاملين فيه وما يتقاضونه من رواتب وأجور والتي عادة ما تكون مرتفعة .

٨- استمرار محاسبة معظم المكلفين بصورة تقديرية بحجة عدم مسكهم لدفاتر منتظمة ، حيث لا يزال عدد المكلفين الذين يمسون دفاتر وحسابات منتظمة قليل مقارنة بإجمالي عدد المكلفين ، مما ساهم في استمرار تدني الحصيلة الضريبية .

٩- استمرار الاختلالات في أداء اللجان الضريبية والأداء الضريبي بشكل عام ، حيث لوحظ التدني الكبير في مستوى الإنجازات الفنية لدى الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين والمكاتب الضريبية بأمانة العاصمة والمحافظات، حيث بلغ عدد الملفات الضريبية الغير منجزة فيها (٤٠٩.٣٤٩) ملفاً بنسبة (٩٤٪) من المخطط انجازه، منها (١٥٩.٢١١) ملفاً من سنوات سابقة بالإضافة إلى استمرار تراكم الملفات الضريبية الغير منجزة لدى مجموعات الإدارة الضريبية (لجان التسوية) والتي بلغ عددها (١٣١٥) ملف غير منجز بنسبة (٦٥٪) من إجمالي عدد الملفات لتلك اللجان، بينما بلغ عدد الملفات غير المنجزة للجان الطعن الضريبية (٥٥٥) ملف بنسبة (٨١٪) من إجمالي عدد الملفات ، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على نقل الملفات الضريبية

وإمكانية التلاعب بمحتوياتها دون قيام مصلحة الضرائب باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه تلك اللجان ، مما ترتب عليه حرمان الخزينة العامة من إيرادات ضريبية كبيرة مستحقة .

١٠- ظهور العديد من البيانات الجمركية لمكلفين تم توقيف أرقامهم الضريبية من قبل مصلحة الضرائب لعدم التزامهم ضريبياً ، على سبيل المثال فقد بلغ إجمالي عدد البيانات الجمركية التي صدرت لمكلفين تم توقيف أرقامهم الضريبية خلال العام ٢٠١٠م (٦,٥١٥) بيان جمركي بقيمة إجمالية بلغت (٤٧) مليار ريال ، واستمرت هذه الظاهرة حتى عام ٢٠١٣م حيث تم فتح بيانات جمركية لمكلفين متهربين ضريبياً ، حيث بلغ عدد البيانات المسجلة خلال الفترة يناير- أغسطس ٢٠١٣م وفقاً لما تم الوقوف عليه (٥٧٢) بيان لعدد (٣٥) مكلف بقيمة إجمالية (٣,٦١٥,٤٠٦,٥٥٤) ريال .

١١- استمرار الاختلالات في التحصيل الضريبي حيث يلاحظ ظهور العديد من الأرصدة الضريبية المستحقة والتي لم يتم تحصيلها من المكلفين حتى نهاية العام ٢٠١٢م، بلغ إجمالي تلك الأرصدة الضريبية عن ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات مبلغ (٢٤,٩) مليار ريال و(٣,٢٤٧,٩٦٣) دولار أمريكي ، منه مبلغ (٢٣,٦) مليار ريال و(٣,٢٤٧,٩٦٣) دولار أمريكي يمثل أرصدة لضرائب دخل ومبلغ (١,٣) مليار ريال يمثل أرصدة للضريبة العامة على المبيعات .

١٢- لوحظ وجود تفاوت وتباين في حصيلة ضريبة الأرباح لبعض مكلفي شركات الأموال مقارنة بمكلفين يعملون بنفس النشاط حيث قدم عدد كبير من شركات الأموال الكبيرة (شركات وبنوك) إقراراتها الضريبية عن ضريبة الأرباح للعام المالي ٢٠١١م (خسائر) أي بضريبة تساوي صفر ، كما لم يتم تحصيل أية مبالغ منها مكتتباً عن ضريبة الأرباح خلال العام ٢٠١٢م، دون ان تقوم المصلحة باتخاذ الاجراءات اللازمة وبصورة جادة بهذا الشأن بتحصيل تلك الموارد الضريبية .. والجدول التالي يوضح ذلك :

المبالغ بالريال

مبالغ ضريبة الأرباح من واقع الاقرارات المقدمة عن العام المالي ٢٠١١م			
البيان	مبلغ الضريبة	البيان	مبلغ الضريبة
شركة ام تي ان	٨,٥٥٨,٠٥٠,٥٨٧	شركة أروى للمياه المعدنية (شملان)	١٥٨,٥٣٤,٥١٣
الشركة اليمنية للهاتف النقال (سبأفون)	خسارة	شركة النهدين للمياه المعدنية (حدة)	٩٨,٧١٦,٩٠٨
بنك اليمن الدولي	١,٦٣٥,٢٣٣,٠٠٠	الشركة المتحدة للتأمين	١٥٦,٨٨٤,٣٥٤
البنك العربي	١,٠٩٣,٤٤٣,٠٠٠	شركة مآرب للتأمين	٥٦,٩٣٥,٤٤٧
بنك يونائيتد ليمنتد	٦٨٢,٦٩٦,٠٠٠	شركة أمان للتأمين	٦,٣٣٨,٨٣٤
مصرف الرافدين	٣٦٥,٣١٤,٢٨٧	بنك التضامن الاسلامي	خسارة
بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	٢٥٩,٤٣٦,٢٠٠	بنك سبأ الاسلامي	خسارة
بنك قطر الوطني	٢٣٥,٣٤٤,٧٢٩	البنك الاسلامي اليمني	خسارة
البنك التجاري اليمني	١٨١,٣٧١,٠٤٥		

وقد أرجع رد المصلحة أن عملية تقديم الإقرارات الضريبية هي من مسؤولية المكلفين وفقاً لنص الفقرة (أ) من المادة (٩٥) من قانون ضرائب الدخل ، وتقوم الإدارة الضريبية بعملية مراجعة الإقرار من خلال عينات مختارة وفقاً لنظام تحليل المخاطر ووفقاً لقرار وزير المالية لعام ٢٠١٠م بشأن قواعد ومعايير تحديد المخاطر واختبار العينات .

ب- مصلحة الجمارك :

١- وفقاً للتنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م فقد بلغت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الايادات الجمركية) مبلغ (٨٧,٤) مليار ريال بزيادة (٧,٨) مليار ريال وبنسبة (٩,٨%) عن الربط المقدر بالموازنة، وترجع تلك الزيادة بشكل رئيسي لدخول عدد كبير من السيارات ووسائل النقل نتيجة تعديل قانون التعرف الجمركية ، حيث حقق النوع الأول (رسوم سيارات ووسائل نقل) زيادة عن الربط المقدر بالموازنة بمبلغ (٧,٩) مليار ريال .

٢- لا زالت الاختلالات في ضبط القيمة الجمركية وما يترتب عليها من فاقد في الرسوم والعوائد الأخرى تعتبر من أكثر الاختلالات تأثيراً على الأداء الجمركي وتحصيل الرسوم الجمركية في ظل غياب المعايير والأسس والضوابط في نظام التعاميم والمنشورات السعرية من حيث رصد قيم الواردات المختلفة وتوثيقها .

٣- على الرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة معالجة وتصحيح عدد من الاختلالات في الأداء الجمركي .. إلا أنه لوحظ استمرار تلك الاختلالات عاماً بعد آخر دون إجراء أي معالجات لها .. نذكر من أهمها :

أ- إعادة النظر في أداء المنافذ الجمركية أو إغلاقها والتي تعمل بنظام المقطوعية .. حيث لوحظ استمرار بعض المنافذ البرية بالتعامل مع العديد من الشاحنات والقاطرات الكبيرة تحت مسمى (عفش مسافرين) وفتح بيانات جمركية يدوية لها باسم السائق ومن دون رقم ضريبي (بيان جمركي للمسافرين) بدلاً عن فتح بيانات جمركية آلية لها، بالرغم أن معظم تلك الشاحنات تحمل كميات تجارية من السلع والبضائع التجارية، وهذا يعد من عمليات التهريب المنظمة ، الأمر الذي ساعد وبشكل كبير على التهريب الجمركي والتهرب الضريبي ، وما يؤكد ذلك أن نسبة الايرادات الجمركية المحصلة عبر الدوائر البرية بلغت نسبتها (١٩%) لازالت متدنية مقارنة بالمحصل عبر الدوائر البحرية البالغة نسبتها (٧٧,٥%) من إجمالي الحصيلة .. الأمر الذي لا يعكس حجم التجارة مع دول الجوار والتي تتم معظمها عبر المنافذ البرية .

ب- استمرار عمليات تجيير بوالص الشحن والبضائع في المنافذ الجمركية ما يؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية ويسهل عمليات التجارة المشبوهة وغسيل الأموال، حيث بلغ إجمالي البيانات المجيرة خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٣م (٩١٦) بياناً بمبلغ وقدره (٣٨,٢) مليار ريال منها عدد (٥٦١) بياناً بمبلغ (٢٤,٨) مليار ريال تم تجييرها في إطار مكلفي القطاع الخاص، وعدد (٣٥٥) بياناً بمبلغ (١٣,٤) مليار ريال، تم

تجبييرها من مكلفي القطاع الخاص إلى قطاع عام، علماً بأن المجير بأسمائهم تلك البيانات قد يتمتعوا بإعفاءات ضريبية وجمركية، وهو ما يترتب عليه تهرب ضريبي وجمركي ويحرم الخزينة العامة من موارد ضريبية وجمركية كبيرة.

وترى اللجنة أن هذا الأمر يعتبر تحايل غير قانوني يستوجب من الحكومة مساءلة المتسببين في ذلك وإحالتهم للقانون .

ج- استمرار تصاعد الإعفاءات الجمركية للواردات المعفاة وتحت نظام السماح المؤقت سنة إثر أخرى حيث بلغت قيمتها خلال عام ٢٠١٢م (٥٤٧.٥) مليار ريال وإجمالي قيمة الرسوم الجمركية الخاصة بها (٣٠.٦) مليار ريال والتي تمثل نسبة (٣٥٪) من إجمالي الرسوم الجمركية المستوفاة خلال ذات العام ، ويرجع ذلك إلى :

- عدم كفاية وكفاءة الأسس والمعايير المحددة لنوعية وطبيعة المشاريع التي تتمتع بالإعفاءات الاستثمارية في ظل غياب دور كل من المصلحة والهيئة العامة للاستثمار في الرقابة والإشراف على مدى استخدام المدخلات المعفاة من الآلات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج في الأغراض المخصصة لها .
- الإفراج الجمركي لسلع ومواد لا تعد من مستلزمات الإنتاج ، وذلك بالمقارنة مع طبيعة ونشاط المشاريع الاستثمارية المفرج باسمها تلك السلع والمواد .
- عدم وجود قاعدة بيانات سليمة ودقيقة لدى مصلحة الجمارك ومكاتبها في الهيئة العامة للاستثمار عن كافة المشاريع الاستثمارية ومدخلاتها ، حيث لا يزال مكتب المصلحة بالهيئة العامة للاستثمار يعمل بالنظام اليدوي وليس الآلي ، ولم يتم ربطه برئاسة المصلحة .
- ضعف التنسيق القائم بين مصلحة الجمارك ووزارة النفط بشأن إلزام الشركات النفطية بتقديم قوائم احتياجاتها السنوية في ضوء طبيعة وحجم نشاطها ، وكذا إلزام الشركات النفطية المنتهية عقودها بتصفية كافة معلقاتها طرف مصلحة الجمارك أولاً بأول، مع عدم توفر مواقف تراكمية سليمة ودقيقة لدى مصلحة الجمارك عن الإفراجات الجمركية للشركات النفطية.

د- استمرار الاختلالات المتعلقة بإجراءات التصفية لبيانات الإدخال المؤقت والخاصة بمدخلات الشركات العاملة في مجال النفط والغاز في ظل عدم وجود قاعدة بيانات سليمة ومتكاملة لبيانات الإدخال المؤقت لدى مصلحة الجمارك ، وكذا التداخل في صلاحيات ومسؤوليات هيئة استكشاف وإنتاج النفط مع صلاحيات مصلحة الجمارك وذلك في إلزام مقاولي الباطن بتصفية بيانات الإدخال المؤقت عبر الشركات الأم، وقد أشار تقرير الجهاز إلى عدد من الاختلالات في هذا الجانب من أهمها ما يلي :

- بلغت الرسوم الجمركية المعلقة على ذمة الإدخال المؤقت للشركات النفطية للأعوام (٢٠٠٤م - ٢٠١٢م) مبلغ (٣٠) مليار ريال مقابل رسوم جمركية وعوائد أخرى معلقة دون تصفية أو سداد .

■ عدم استكمال تصفية الأصول والسلع الرأسمالية المدخلة عبر شركة كنديان نكسن قطاع (١٤) رغم انتهاء عمل الشركة المشغلة عام ٢٠١١م ، ولا زالت العديد من مدخلات العقود الخاصة بمقاولي الباطن تحت مظلة كنديان نكسن قطاع (١٤) لم يتم تصفيتها ومنها عقود تخص (شركة شلمبرجر لما وراء البحار ، عقود مع شركة نيبس ، عقود مع شركة الحاشدي).

■ تعثر إجراءات التصفية للإدخال المؤقت لشركة توتال قطاع (١٠) والتي سينتهي عملها وفقا للاتفاقية في العام ٢٠١٥م ، ويرجع ذلك لعدم وجود قاعدة بيانات لدى المصلحة وعدم قيام هيئة استكشاف النفط وفقا لمسؤوليتها بالتخاطب مع الشركة لإلزام مقاوليها من الباطن المنتهية عقودهم بالتصفية وفقا للقانون .

٥- استمرار المنافذ والدوائر الجمركية بالإفراج عن بعض السلع المستوردة بموجب تعهدات وضمائن مالية في ظل ضعف الرقابة والمتابعة للتعهدات واستيفاء قيمة تلك الضمانات، حيث بلغ عدد البيانات الجمركية (المعلقة) المفرج عنها بموجب تعهدات وضمائن مالية حتى نهاية العام المالي ٢٠١٢م وفقاً لما ورد في تقرير الجهاز عدد (١٠,٠٦٠) بياناً وقيمة الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى المستحقة عليها (٣٢,٩) مليار ريال ، بالإضافة إلى البيانات الجمركية المعلقة على شركة مصافي عدن مقابل مستورداتها من المشتقات النفطية والبالغ قيمة الرسوم الجمركية عليها كما في ٢٠١٢/١٢/٣١م (٢٧٤,٧) مليار ريال .

٥- بالرغم من تزايد حالات التهريب الجمركي إلا أنه لوحظ عدم وجود أي تحسن في أداء الضابطة الجمركية والتي من شأنها رفع الجهود المبذولة في مكافحة التهريب الجمركي .

٦- عدم الإلتزام بتوصيات المجلس المتكررة بضرورة فتح مكاتب جمركية في موانئ تصدير النفط والغاز وفقاً لقانون الجمارك ولائحته التنفيذية ، حيث لوحظ عدم وجود أي بيانات جمركية لصادرات الغاز والنفط الخام المصدر لعام ٢٠١٢م ، ما يشير إلى القصور في المؤشرات الاقتصادية الفعلية ، كون الصادرات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي في إيرادات الدولة والحسابات القومية .

٧- برغم من عدم قانونية بعض الحسابات الخاصة المفتوحة باسم مصلحة الجمارك ، فقد أشار تقرير الجهاز أن ما صرف من الحسابات الجارية (الخاصة) بالمصلحة خلال عام ٢٠١٢م كحوافز (مكافآت وأجور العمل الإضافي) قد تركزت في معظمها للعاملين بديوان عام المصلحة لعدد (٨٦٢) موظف وبمبلغ (٢,٢) مليار ريال بما نسبته (٧٠,٥)٪ ، بينما ماتم صرفه على العاملين بالمكاتب والدوائر الجمركية بأمانة العاصمة والمحافظات لعدد (١٢٧٨) موظف بمبلغ (٩٢٧) مليون ريال بما نسبته (٢٩,٥)٪ ، وبالتالي فإن الاستخدام غير العادل لموارد تلك الحسابات يؤثر سلباً على مستوى أداء العاملين بالدوائر والمنافذ الجمركية .

ج- وزارة النفط والمعادن :

١- بلغت الإيرادات الفعلية من مبيعات النفط والغاز للعام ٢٠١٢م (١٠٧٠,٣) مليار ريال بنقص قدره (١,٣٥) مليار ريال بنسبة (٠,١%) عن الربط المقدر بالموازنة ، وبنقص قدره (١٦٢) مليار ريال بنسبة (١٣%) عن المحصل الفعلي لعام ٢٠١١م والبالغ (١٢٣٢,٣) مليار ريال .. والجدول التالي يوضح إجمالي الإيرادات الفعلية من مبيعات النفط والغاز للعام ٢٠١٢م مقارنة بالربط المقدر بالموازنة:

المبالغ بالريال

م	البيــــــــان	عام ٢٠١٢م		نسبة الزيادة
		الربط المقدر	المحصل الفعلي	
١	مبيعات نفط خام مصدر للخارج	٤٨٣,٩٩٩,٦٤٢,٠٠٠	٧٥١,٠٤٤,٢٩١,٥٦٧	٢,٥٥,٢%
٢	مبيعات نفط خام مستهلك محلياً	٤٧٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٣,٥٤٠,٣١٨,٩٦٨	(٤٨,٤٥)%
٣	مبيعات غاز مصدر	٤٦,٧٧٥,٧٧٤,٠٠٠	٣٤,١٤٢,٠٧٣,٨٠٠	(٢٧)%
٤	مبيعات غاز مستهلك محلياً	٣٦,٢٤٩,٢٠٦,٠٠٠	٢٨,٥٥٥,٨٩٥,٦٢٦	(٢١,٢٢)%
٦	عمولة الإمتياز على عمليات الإنتاج النفطي	٢٣,٣٤٧,٦١١,٠٠٠	١٣,٠٥٥,٠٥٦,٤٥٢	(٤٤)%
٧	إيرادات أخرى	٨,٨١٥,٠٠٠,٠٠٠	-	(١٠٠)%
	الإجمالي	١,٠٧١,٦٨٧,٢٣٣,٠٠٠	١,٠٧٠,٣٣٧,٦٣٦,٤١٣	(٠,١)%

ويلاحظ من الجدول أعلاه .. تحقيق زيادة في إيرادات مبيعات النفط الخام المصدر للخارج بمبلغ (٢٦٧) مليار ريال بنسبة (٥٥,٢%) من تقديرات الموازنة وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام عن ما تم تقديره بالموازنة، بالرغم من انخفاض كمية النفط الخام المصدر بواقع (٧٨٨,١٥٩) برميل عن الكمية المقدرة بالموازنة .

في حين ان النقص في إيرادات النفط الخام المباع محلياً يرجع بصورة رئيسية إلى النقص في كمية النفط الخام المباع لمصافي عدن ومأرب والتي بلغت (٩,٦٢٩,٦١٣) برميل بنقص قدره (٢٠,٣٧,٠٣٨٦) برميل بنسبة (٦٨%) عن الكمية المقدرة بالموازنة البالغة (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) برميل .

بينما النقص في إيرادات الغاز المصدر ناتج عن النقص في الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي المسال بمقدار (١,٧٧٤,٦٨٦) طن متري بنسبة نقص (٢٥,٨%) عن الكمية المصدرة عام ٢٠١١م ، في حين أن النقص في إيرادات مبيعات الغاز المباع محلياً فيرجع إلى النقص في مسحوبات الغاز المنتج من معامل شركة صافر بمقدار (١٦٤,٧٩٧) طن متري بنسبة (٢٥)% من الكمية المقدرة بالموازنة.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع إيرادات النفط والغاز خلال العام ٢٠١٢م ما يلي :

▪ انخفاض إنتاج النفط الخام في عدد من القطاعات الإنتاجية نتيجة ضعف أعمال التطوير والتنمية للآبار النفطية وعدم دخول قطاعات جديدة في الإنتاج، بالإضافة إلى الأعمال التخريبية المتكررة في تفجير أنابيب النفط (صافر، رأس عيسى) وتوقف

ضخ النفط الخام لمدة سبعة أشهر من العام ٢٠١٢ م .. الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم الإنتاج النفطي خلال العام ٢٠١٢ م ليبلغ (٦١,٥) مليون برميل بنقص قدره (٢٨,٣) مليون برميل بنسبة (٣١,٣%) مقارنة بالمخطط إنتاجه ما ترتب عليه تراجع حصة الدولة من النفط الخام لتصل إلى (٤٠,٧) مليون برميل ، مقارنة بحوالي (٦٠,١) مليون برميل في عام ٢٠١٠ م.

■ تعرض أنبوب الغاز (مأرب ، بلحاف) خلال العام ٢٠١٢ م للتخريب والتفجير ما أدى إلى توقف الضخ عبر الأنبوب لعدة مرات ، بالإضافة إلى تدني حصة الحكومة الربحية من كمية الغاز الطبيعي المسال المصدر للخارج ، والنتائج عن تدني في متوسط أسعار البيع والبالغ خلال عام ٢٠١٢ م حوالي (٤,٠٩) دولار لكل مليون وحدة حرارية مقارنة بأسعار البيع السائدة في عدد من الدول المجاورة، والتي تتجاوز (١٢) دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية.

■ عدم إستغلال الغاز المصاحب للنفط للإستغلال الأمثل بدلاً من حرقه أو حقنه في باطن الأرض والذي سيشكل مورداً جديداً وهاماً للخزينة العامة للدولة.

■ إنخفاض كمية الغاز المسحوبة من معامل الإنتاج في صافر (مصفاة مأرب) خلال العام ٢٠١٢ م بما نسبته (٢٥%) عن الكمية المقدرة بالموازنة ، في ظل عدم تنفيذ الوحدة (الخامسة) والتي ستعمل على تغطية إحتياجات السوق المحلي المتزايدة من هذه المادة رغم أن المشروع مدرج في البرنامج الاستثماري منذ العام ٢٠٠١ م .

ونتيجة لتراجع حجم الإيرادات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للموارد العامة للدولة .. فقد عقدت اللجنة اجتماعاً بحضور الأخ/ نائب وزير النفط والمعادن والأخ/ رئيس العمليات الحربية بوزارة الدفاع وعدد من المختصين بوزارتي الدفاع والنفط لمناقشة عدد من الاختلالات الهيكلية في القطاع النفطي وما يتعرض له من أعمال تخريبية وانعكاس ذلك سلباً على الموارد النفطية، بالإضافة إلى عدد من المخالفات والتجاوزات المتكررة أثناء تنفيذ موازنة وزارة النفط والمعادن .. حيث قدم الأخ/ نائب وزير النفط والمعادن عدد من الإيضاحات والردود من أهمها:

● ما يتعلق بأسباب استمرار التراجع في حجم الإنتاج النفطي ، فقد أرجع الأخ/ النائب ذلك إلى ما يلي :

أ- التقطعات القبلية في عدد من المحافظات ومحاصرة عدد من الشركات النفطية وعدم قدرتها على إدخال الآليات والمعدات والمشتقات النفطية المطلوبة لأعمال الاستخراج والحفر .. كل تلك الأسباب أدت إلى إيقاف أعمال التطوير للآبار النفطية خلال العام ٢٠١٢ م في جميع القطاعات .

ب- إيقاف منشآت التصدير (صافر- رأس عيسى) الخاصة بالقطاعات (١٨ ، ٥ ، ٥٢ ، ٥١) ولمدة (٨,٤) شهر أي بنسبة تجاوزت بلغت (٦٨%) خلال العام ٢٠١٢ م .

ج- إيقاف منشآت التصدير (المسيلة - الشحر) لمدة (٧) أيام بسبب إضراب عمال وموظفي شركة بترومسيلة).

• أما ما يتعلق بتعديل الأسعار في اتفاقيات بيع الغاز الطبيعي المسال فقد أوضح أنه تم الإتفاق على تعديل أسعار بيع الغاز الطبيعي المسال مع شركة كوكاز الكورية ابتداءً من عام ٢٠١٤م حيث تم رفع سعر المليون وحدة حرارية من (٤,٠٩) دولار إلى (١٤,٥) دولار ويتم التفاوض حالياً مع شركة توتال لتعديل سعر البيع الخاصة بها.

• وحول تنفيذ الوحدة الخامسة في معامل شركة صافر .. فقد أوضح الأخ/ النائب بأن الوحدة بدأت في العمل من شهر فبراير ٢٠١٤م .

بعد ذلك قدم الأخ/ رئيس عمليات القوات المسلحة شرحاً موجزاً عن الانقسامات والإشكاليات والصعوبات التي واجهت القوات المسلحة خلال الاحداث التي مرت بها بلادنا خلال العام ٢٠١١م وانعكاس ذلك سلباً على حماية خط أنبوب النفط وأبراج الكهرباء من الاعتداءات المتكررة عليها والجهود المبذولة حالياً لمواجهة تلك الاعتداءات رغم صعوبة المناطق التي تتم فيها تلك الاعتداءات والاعتراضات القبلية المستمرة لأي حملة عسكرية لضرب المخربين ، كما قدم خلال الاجتماع عدداً من المقترحات الكفيلة بإيقاف تلك الإعتداءات والتي تتطلب توفير التمويلات اللازمة لها من الجهات المعنية لتنفيذها .. نذكر من أهمها:

▪ شق وسفلة خط دائري جديد يدور حول وادي عبيدة بمحافظة مأرب ويمر بجانب أبراج الطاقة الكهربائية من منطقة العرقين مروراً بموقع التداوين ثم صحن الجن حتى نقطة الميل الواقعة على خط مأرب بمخرج المدينة من الاتجاه الغربي بطول (٥٠) كم.

▪ تجهيز خط جديد لأنبوب النفط بجانب الخط الدائري الجديد الذي يبدأ من منطقة العرقين ثم صحن الجن وحتى نقطة الميل الواقعة على مخرج المدينة من الاتجاه الغربي بطول (٥٠) كم بدلاً عن الأنبوب السابق الذي يمر وسط قرى ومزارع وادي عبيده.

٢- على الرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة الحد من إرتفاع نضط الكلفة ودراسة أسبابه وكذا الحد من تزايد الكميات المستخدمة في العمليات الانتاجية .. إلا أنه يلاحظ استمرار ارتفاع نضط الكلفة وكمية النفط الخام المستخدم في العمليات الانتاجية خلال العام ٢٠١٢م حيث بلغ إجماليها (٨,٩٥٦,٧٦٠) برميل بما نسبته (٢٥%) من إجمالي الإنتاج، ليبغ متوسط كلفة البرميل المنتج خلال العام ٢٠١٢م بمبلغ (٢٨,٠٦) دولار أمريكي للبرميل الواحد بزيادة بمبلغ (٢) دولار، ومبلغ (٦) دولار مقارنة بالكلفة المحتسبة في عامي ٢٠١١، ٢٠١٠م على التوالي ، والجدول التالي يوضح أهم القطاعات التي ترتفع كلفة إنتاج النفط الخام فيها خلال العام ٢٠١٢م مقارنة بالعام ٢٠١١م :

إسم القطاع	قيمة نفط الكلفة عام ٢٠١١م (تكلفة البرميل دولار)	قيمة نفط الكلفة عام ٢٠١٢م (تكلفة البرميل دولار)	الزيادة (دولار للبرميل)	النسبة
جنت هنت (٥)	٨,٩٤	١٨,٦٦	٩,٧٢	%١٠٨,٧
قطاع عياد (٤)	٧٣,٣	٧٦,٣٨	٣,٠٨	%٤,٢
شرق شبوه (١٠)	٢٠,٤٧	٢٢,٣٠	١,٨٣	%٨,٩
شرق سار (٥٣)	٣١,٥٩	٣٣,٧٣	٢,١٤	%٦,٧
شرق الحجر (٥١)	١٣,٩٨	٢٩,١٨	١٥,٢٠	%١٠٨,٧
مالك (٩)	٤٨	٥٠,٥٧	٢,٥٧	%٥,٤
داميس (١)	٣٠,٧٨	٤٧,٤٩	١٦,٧١	%٥٤,٣
داميس (٢)	٥٢,٣٨	٥٤,٥٦	٢,١٨	%٤,٢

وترجع الزيادة في نفط الكلفة وكمية النفط الخام المستخدم في العمليات الإنتاجية إلى عدة أسباب تتكرر منذ سنوات والتي سبق أن تضمنتها تقارير المجلس السابقة الخاصة بالحسابات الختامية أو الموازنات العامة للدولة نذكر من أهمها:

أ- عدم التزام وزارة النفط والمعادن بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء التي تتضمن ضرورة تقليص الإنفاق غير المبرر في كلفة النفط وبالذات المصاريف التشغيلية للشركات الأجنبية، بالإضافة إلى وقف الإنفاق على المشاريع غير الضرورية في مناطق الإنتاج النفطي.

ب- ضعف الرقابة على مدخلات الشركات النفطية من المواد والمعدات والآلات والتجهيزات المختلفة التي تحمل كلفتها على نفط الكلفة وهذا القصور يؤدي إلى التلاعب بإجراءات الشراء وقيمة وكمية ونوعية المواد المشتراة والموردة وحركة المخزون ويسهم في ارتفاع قيمة نفط الكلفة وحجم الإعفاءات الجمركية وكذا انخفاض حصة الدولة من الإنتاج ومن الإيرادات والرسوم الجمركية.

ج- عدم التزام الشركات النفطية بتضمين كشوفات الجرد السنوية لها كافة الأصول والأصناف الثابتة والمتحركة الموجودة لديها في المخازن والمواقع، وإقتصار الجرد على المواد فقط كون ذلك يسمح بالتلاعب والضياع لتلك الأصول.

د- عدم التزام وزارة النفط بتوصيات المجلس المتكررة بضرورة إحكام الرقابة على بعض القطاعات الإنتاجية التي تقوم باستخدام النفط في العمليات الإنتاجية والتغير في المخزون للتأكد من سلامة وصحة تلك الإقطاعات، وموافاة المجلس بتقارير دورية بذلك

ه- ضعف الدور الرقابي والإشرافي من قبل وزارة النفط والمعادن ممثلة بالهيئة العامة لاستكشاف وإنتاج النفط على أعمال وخطط الشركات النفطية المعتمدة سنوياً على سبيل المثال، ما أشار إليه تقرير الجهاز.

■ عدم التزام شركة توتال قطاع رقم (١٠) بضرورة الإستفادة من الغاز المصاحب في الإنتاج لتوليد الكهرباء وفي الأغراض المختلفة لتخفيف تكلفة الإنتاج.

▪ عدم قيام شركة كالفالي الإنتاجية في القطاع (٩) وكذا شركة (أو، أم، في) في القطاع (S٢) العقلية بتنفيذ وإنجاز بناء المنشآت وخط الأنابيب للنفط بالرغم أن تلك المشاريع ضمن خطط الشركات المذكورة المستهدفة منذ عام ٢٠٠٩ م .

وقد جاء رد الأخ/ نائب وزير النفط أثناء حضوره اجتماع اللجنة أن شركة توتال قامت بإنشاء محطة كهربائية تعمل بوقود الغاز المصاحب بقدرة (٤٠) ميغا وات خلال العام ٢٠١٣ م، أما ما يتعلق بخط الأنابيب، فإن شركة كالفالي تؤكد التزامها بإنشاء خط الأنابيب، حيث تتوفر المعدات والأنابيب الخاصة بمشاريع تلك الشركات .. إلا أن الأوضاع الأمنية حالت دون تنفيذ شركة المقاولات للمشروع، أما الأسباب التي أدت لإرتفاع نفط الكلفة خلال العام ٢٠١٢ م .. فقد أوضح أنها ترجع إلى ما يلي :

أ- زيادة النفقات التشغيلية نتيجة زيادة مرتبات العاملين في القطاع النفطي بسبب الضغوطات الناتجة عن إضراب العاملين بصورة مستمرة .

ب- إنخفاض الإنتاج بسبب التوقفات المتكررة في بعض القطاعات المنتجة نتيجة التقطعات المستمرة والتدهور الأمني .

ج- ارتفاع قيمة مدخلات الشركات النفطية من مواد ومعدات نتيجة صعوبة نقلها إلى مواقع الشركات بسبب الوضع الأمني .

٣- لوحظ استمرار إختلاف البيانات المتعلقة بإجمالي إنتاج النفط وتوزيع الحصص بين الدولة والشركات من واقع تقرير (وزارة النفط والمعادن، وزارة المالية) لعام ٢٠١٢ م .
نورد على سبيل المثال:

البيانات الإجمالية من واقع تقرير (برميل)			البيان
الفارق	وزارة المالية	وزارة النفط	
٧٠٧,٥٠٩	٦١,٥٠٤,٦١١	٦٢,٢١٢,١٢٠	إجمالي الإنتاج النفطي
-	٥,٢٠٢,٧٤٣	٥,٢٠٢,٧٤٣	المستخدم في العمليات + التغير في المخزون
٧٠٧,٥٠٩	٥٦,٣٠١,٨٦٨	٥٧,٠٠٩,٣٧٧	إجمالي صافي الإنتاج
٨٣٠,٢٩٥	٤٠,٧٢٨,٠٢٤	٤١,٥٥٨,٣١٩	حصة الدولة
٤٥,٨٥٨	٦٠٤,٤٩٢	٦٥٠,٣٥٠	الإتاوة
٣٤٠,٨٨٠	٤٠,١٢٣,٥٣٢	٤٠,٤٦٤,٤١٢	حصة الدولة من الإنتاج المقتسم
٢٥,٧١٨	١٥٣,٩١٥	١٧٩,٦٣٢	حصة الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية
(١)	٢٦٣,٩٢٥	٢٦٣,٩٢٤	حصة المؤسسة اليمنية تحت التأسيس
٢٩٥,٠٥٣	١٥,١٥٦,٠٠٦	١٥,٤٥١,٠٥٩	حصة الشركات المقاوله، ومنها:
١٩٢,١٨٦	٨,٣٥٨,٩٢٤	٨,٥٥١,١١٠	نفط الكلفة
١٠٢,٨٦٧	٦,٧٩٧,٠٨٢	٦,٨٩٩,٩٤٩	حصة المقاول من الإنتاج المقتسم

٤- استمرار تكرار عدد من المخالفات المتعلقة بالحسابات (الخاصة) التجارية بوزارة النفط والمعادن البالغ مواردها خلال عام ٢٠١٢م (٩٢.٧) مليون دولار والمنصرف منها خلال ذات الفترة مبلغ (٤٢.١) مليون دولار، ومن أهم الملاحظات التي أشار إليها تقرير الجهاز حول تلك الحسابات مايلي :

أ- عدم قيام الوزارة بعكس نتائج مراجعه قوائم النفقات المنفذة من شركة المراجعة الدولية للقطاعات النفطية الإنتاجية والتسويات النهائية المترتبة عليها التي تتم بين الوزارة وتلك الشركات وذلك على معدلات احتساب تعرفه استخدام خط الأنبوب وفق مفهوم الشركات النفطية المعنية بتوريد رسوم التعرفه. الأمر الذي ترتب عليه حرمان خزينة الدولة من إجمالي مبلغ (٤.١٦٧,٦٩٧) دولار أمريكي يمثل الفارق في احتساب تلك العوائد وفق مفهوم الحد الأدنى والأعلى لنفط الكلفة لتلك القطاعات.

ب- عدم توريد الموارد المستحقة للدولة على الشركات النفطية والناجمة عن استخدام خط الأنبوب والتي لم يتم توريدها حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م والبالغة (١.٦١٧,٨١٣) دولار أمريكي ، بالإضافة للموارد المستحقة للوزارة عن المنح والتي لم يتم توريدها لحسابات الوزارة حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م والبالغة (٢,٦٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.

ج- عدم التزام الوزارة بالصرف من الحسابات الخاصة للأغراض المحددة لها في الاتفاقيات ، حيث تم تحويل مبلغ (٣,٠٠٣,٢١٠) دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٢م من حساب التدريب المخصص للنفقات المتعلقة بالتدريب وذلك إلى حساب الدعم المؤسسي لمواجهة ما يعادل (٥٠%) من الحافز الشهري المعتمد لمكاتب الوزارة والوحدات التابعة لها. مما يعد مخالفة لمقتضى احكام اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الصادرة بقوانين والتي حددت منح التدريب لأغراض التدريب فقط.

د- صرف العديد من النفقات خلال العام ٢٠١٢م دون الالتزام بخصم ضرائب الدخل المستحقة عن تلك المبالغ وفقا لقانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م ولائحته التنفيذية حيث بلغ إجمالي مبلغ الضرائب (٣٨٥,٢٩٠) دولار أمريكي. بالإضافة الي خصم ضرائب الدخل المستحقة مقابل (ضريبة المهن الحرة) بنسبة اقل من النسبة المحددة بالقانون سالف الذكر الأمر الذي ترتب عليه وجود فارق لم يتم توريده إلى حساب مصلحة الضرائب بمبلغ إجمالي (٣٨,١٧٦) دولار أمريكي .

هـ- قيام الوزارة بصرف مبلغ (٣,٨٥٢,٨٥٠) دولار أمريكي مقابل مخصصات مشاريع التنمية الاجتماعية بالمحافظات النفطية وبصورة مخالفة لما ورد بلائحة صرف مخصصات التنمية الاجتماعية المعتمدة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٧٦) لسنة ٢٠١٠م.

د- وزارة الأشغال العامة والطرق :

١- عدم استخدام المخصصات المرصودة للإنفاق الاستثماري في موازنة وزارة الأشغال العامة والطرق حيث أظهر الحساب الختامي تحقيق الوزارة لوفر في استخدامات الباب الرابع (إكتساب الأصول) بحوالي (٥٤) مليار ريال بنسبة (٥١٪) من الربط المقدر البالغ (١٠٥,٧) مليار ريال .

وقد أشار تقرير الجهاز إلى وجود عدد من الإختلالات أثناء تنفيذ المشاريع الاستثمارية التابعة للوزارة نذكر من أهمها ما يلي :

- أ- تنفيذ (٢٢) مشروعاً خارج إطار الموازنة بمبلغ وقدره (١,٩٣٣,٦٩١,٩٠٥) ريال .
- ب- عدم الصرف على عدد (٦٤٣) مشروعاً يوجد لها إتمادات مرصودة في الموازنة حقت (وفراً) مبلغ وقدره (٢٥,٦٨٦,٦٠٧,٠٠٠) ريال .
- ج- بلغ عدد مشاريع الطرق المتعثرة (١٩٩) مشروعاً حتى نهاية العام المالي ٢٠١٢ م ، حيث بلغت قيمتها التعاقدية (١١٧,١٥٦,٢٧٧,٨٤٥) ريال وما تم صرفه حتى نهاية العام ٢٠١٢ م مبلغ وقدره (٦٧,٤٦٤,٨٣٩,٧٠٨) ريال بنسبة (٥٨٪) من إجمالي التكلفة التعاقدية .
- د- بلغ عدد المشاريع المعتمدة مبالغها في الموازنة وتم الصرف عليها خلال العام المالي ٢٠١٢ م بأقل من إتماداتها (٢٣٧) مشروعاً ، حيث بلغ إجمالي إتماداتها مبلغ (٦١,٢٩٣,٣٣٥,٠٠٠) ريال ، بينما بلغ إجمالي المبالغ التي تم صرفها لتلك المشاريع مبلغ (١٨,٩٤١,٦٩٨,٠١٩) ريال بنسبة (٣١٪) ، بينما بلغ صافي الوفر الخاص بها مبلغ (٤٢,٣٥١,٦٣٦,٩٨١) ريال بنسبة (٦٩٪) من إجمالي الربط .

وقد جاء رد الوزارة على تلك الملاحظات على النحو التالي :

- أن الوفر الظاهر لا يعتبر وفر حقيقي نظراً لأن عام ٢٠١٢ م لا يمكن القياس عليه كون البلاد مرت بظروف صعبة وأغلب المشاريع توقفت بسبب الزيادة السعرية في المشتقات النفطية وعدم توفرها في تنفيذ مشاريع الطرق وكذا الأوضاع الأمنية ، بالإضافة إلى تأخر صرف مستحقات المقاولين وأنعكس ذلك سلباً على سير المشاريع .
- أما المشاريع المنفذة من خارج البرنامج الاستثماري فهي مشاريع تم اعتمادها من سنوات سابقة ، وقد سبق الصرف عليها ، ولكن اسقطت من البرنامج الاستثماري ، وبناءً على توصيات المجلس بإعادة تلك المشاريع كونها تمثل التزام على الوزارة .
- أما المشاريع التي يوجد لها اعتمادات في الموازنة ولم يتم الصرف عليها فيرجع ذلك لعدم بدء إجراءات المناقصات نظراً لتواضع الاعتمادات المخصص لها بالإضافة إلى توقف شبه كامل للمشاريع في المحافظات التالية (صعدة- أبين- الضالع- لحج- شبوة) .

٢- تدني مستوى السحب والاستخدام من المنح والقروض الخارجية المتاحة ، حيث بلغ ماتم سحبه واستخدامه خلال العام ٢٠١٢م (٤,٩) مليار ريال بنسبه (١٣%) ، بينما لم يتم سحب واستخدام مبلغ (٣١,٢) مليار ريال بنسبه (٨٧%) من إجمالي المنح والقروض الخارجية المرصودة في موازنة الوزارة لعام ٢٠١٢م البالغ (٣٦,١) مليار ريال .

وقد أرجع رد الوزارة أسباب التدني في السحب من المنح والقروض الخارجية إلى أن المانحين قاموا بتعليق حقيبة اليمن للمشاريع من ١/٥/٢٠١١م وحتى النصف الثاني من العام ٢٠١٢م حيث لم يتم العمل في أي مشروع طرق بتمويل دولي ، كما أن إنعدام الديزل أوقف بعض المشاريع التي تم استئنافها بتاريخ ١/٦/٢٠١٢م .

٣- استمرار الوزارة بصرف مبالغ مقابل أعمال ترابية دون استكمال أعمال الأسفلت ما يعد إهدار للمال العام .. حيث تم صرف مبلغ (١٧,٠٢٣,٦٣٥) ريال لعدد من المقاولين المنفذين لمشاريع الطرق مقابل قيمة بند رش المادة اللاصقة (MC) وهي مستخلصات ترابية ولم تتضمن تنفيذ بند الأسفلت ، وبالتالي فإن تنفيذ بند (MC) دون أن يليه مباشرة القيام بأعمال الأسفلتة يعد من قبيل الإهدار للمال العام .

٤- استمرار الوزارة بتوقيع عقود ملحقة لتنفيذ عدد من المشاريع بالأمر المباشر على الرغم من أن قيمة تلك العقود تخضع لإجراءات المناقصة العامة ، وقد بلغ ما أمكن الوقوف عليه في هذا الجانب توقيع عدد (٤) عقود ملحقة بلغت قيمتها التعاقدية (٢,٣٧٤,٠٦٨,٧٠٨) ريال وإجمالي ما صرف لتلك المشاريع خلال عام ٢٠١٢م مبلغ وقدره (١,٠١٤,٠١٣,٣٩٤) ريال .

وقد أرجع رد الوزارة ذلك إلى أن توقيع تلك العقود جاء بناء على قرار مجلس الوزراء لسنة ٢٠٠٦م بشأن تشكيل لجنة لدراسة المشاكل التعاقدية لمشاريع الطرق وتضيض وزير الأشغال بتوقيع العقود الملحقة لتلك المشاريع بما يكفل إنجازها والإنهاء منها .

٥- صرف مبلغ (٩,٤٢٩,٣٥٨,٧٠٧) ريال مقابل قيمة أعمال منجزة في عدد من المشاريع وذلك بالتجاوز عن قيمة عقود تنفيذ تلك المشاريع بالمخالفة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية .

٦- قيام الوزارة بتجزئة الأعمال المنجزة في بعض مشاريع الطرق الجاري تنفيذها وإستلامها إستلاماً إبتدائياً جزئياً تحت مسمى (مرحلة أولى - مرحلة ثانية - الخ...) بهدف صرف (٥%) من ضمانات الصيانة المحتجز ومن دون وجود مبرر قانوني يجيز ذلك ، وقد بلغ ما تم صرفه مبلغ (١,٠٦٥,٣١١,٢٤٧) ريال .

٧- بالمخالفة للقانون المالي ولائحته التنفيذية فقد بلغ رصيد الحسابات المساعدة المدينة في ٣١/١٢/٢٠١٢م مبلغ (٦,٨٢٤,١٧٨,٧٨٧) ريال منه مبلغ (٤,٩٣٥,١٠٤,١٢٧) ريال مرهل من سنوات سابقة وبنسبة (٧٢%) من إجمالي رصيد الحسابات المدينة دون قيام المختصين بالوزارة بتسوية تلك المبالغ أولاً بأول .

ه- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني :

١. عدم استخدام المخصصات المرصودة في موازنة الوزارة لتنفيذ البرنامج الاستثماري ، حيث لم تستخدم كامل ما هو مرصود لها في موازنتها للعام المالي ٢٠١٢م ، وحققت موازنة البرنامج الاستثماري صافي وفر بمبلغ (١٦) مليار ريال بنسبة (٨٤٪) من الريط المقدر لهذا الجانب والبالغ (١٩.١) مليار ريال ، كما يلاحظ استمرار عدد من الإختلالات في تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالوزارة نذكر من أهمها :

أ- رصد اعتمادات مالية للعديد من المشاريع الاستثمارية المتعثرة منذ سنوات سابقة بالإضافة إلى رصد اعتمادات مالية للعديد من المشاريع الاستثمارية على الرغم من الإنتهاء من تنفيذها .

ب- رصد اعتمادات مالية للعديد من المشاريع الاستثمارية على الرغم أنها مازالت تحت الإعداد والدراسات ولم يتم الإعلان عنها خلال العام المالي .

ج- قيام الوزارة بصرف مبلغ (٤٨٧,٠١٤,٤٤١) ريال لعدد (١٢) مشروع بالتجاوز عن المبالغ المعتمدة لتلك المشاريع ونسبة (٧٠٪) من المعتمد والبالغ (٦٩٣,٨٠٥,٠٠٠) ريال .

د- قيام الوزارة بصرف مبلغ (٨٣٧,٠٩١,٩١٢) ريال خلال عام ٢٠١٢م لعدد (٧) مشاريع دون أن يوجد لها أي إعتمادات بالموازنة .

هـ- بالمخالفة لقانون المناقصات تم اعتماد أعمال إضافية للعديد من المشاريع الاستثمارية وبمبلغ (١,٤٤٦,٦٩٨,٣٥١) ريال ونسبة تزيد عن (٢٠٪) من تكلفة العقود .

و- القصور في أعمال لجنة المناقصات بالوزارة وارتكابها العديد من المخالفات القانونية وعلى سبيل المثال :

■ اعتمادها أعمال إضافية لبعض المشاريع الاستثمارية بمبلغ (٢٣٨,٨٣٥,٥٥١) ريال دون إبرام عقود ملحقة بقيمة تلك الأعمال ، وعدم أخذ الضمانات التنفيذية (ضمان أداء) والتي تمثل نسبة (١٠٪) من قيمة الأعمال الإضافية وبمبلغ (٢٣,٨٨٣,٥٥٥) ريال ، بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية .

■ موافقة لجنة المناقصات بالوزارة على صرف قيمة الأعمال الإضافية لمشروع إنشاء المعهد المهني الصناعي (الجبين/ريمة) بمبلغ (٢٠٧) مليون ريال بزيادة عن ما تم إعتماده من قبل اللجنة العليا للمناقصات والتي أقرت مبلغ (١٤٩) مليون ريال فقط ، ورغم اعتماد تلك الأعمال الإضافية للمشروع إلا أنه متعثر ولم يتم إتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك .

■ قيام لجنة المناقصات بالوزارة بإطلاق قيمة ضمان الصيانة لمشروع المعهد الحرفي بأمانة العاصمة البالغ تكلفتها (٤٦٩,٤٨١,٠١٠) ريال بالرغم أن قيمة الأعمال الإضافية للمشروع بمبلغ (٤١٨,٩١٢,٥٣٠) ريال وتمثل نسبة (٨٩٪) من إجمالي قيمة المشروع وتم اعتماد الأعمال الإضافية من قبل لجنة المناقصات بالوزارة وتم

عرض الأعمال الإضافية على اللجنة العليا للمناقصات ووافقت على اعتماد أعمال إضافية بمبلغ (٢٣٧,١٦٧,٣٣٧) ريال فقط في حين لم يتم الموافقة على باقي الأعمال الإضافية وبمبلغ (١٨١,٧٤٥,١٩٣) ريال ، ومع ذلك قامت لجنة المناقصات بالوزارة باعتماد تلك الأعمال الإضافية التي لم توافق عليها اللجنة العليا للمناقصات .

٢. تدني مستوى السحب والاستخدام من المنح والقروض الخارجية والمتاحة ، حيث بلغ ماتم سحبه واستخدامه خلال العام ٢٠١٢م (٨٩٧,١) مليون ريال بنسبه (٦,٧%) ، بينما لم يتم سحب واستخدام مبلغ (١٢,٥) مليار ريال بنسبه (٩٣,٣%) من إجمالي المنح والقروض الخارجية المرصودة في موازنة الوزارة لعام ٢٠١٢م البالغ (١٣,٤) مليار ريال .

٣. أظهر حساب ختامي الوزارة للعام المالي ٢٠١٢م أن رصيد العهد التي لم يتم تسويتها حتى نهاية ٢٠١٢/١٢/٣١م مبلغ (١,٥١٨,٤١٣,٨٠٤) ريال منه مبلغ (١,١٩٥,٨٩٢,١٨٦) ريال مرحل من سنوات سابقة بالمخالفة للقانون المالي ولائحته التنفيذية ، بالإضافة إلى وجود أرصدة نقدية وبمبلغ (١٤,٨٢٤,٨٨٧) ريال مرحلة منذ سنوات سابقة من دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك .

٤. أشار تقرير الجهاز إلى وجود عدد من المخالفات التي تؤدي إلى عدم سلامة العرض ودقة البيانات الواردة في الحساب الختامي للعام ٢٠١٢م .. حيث أظهر ح/ ختامي الوزارة للعام المالي ٢٠١٢م الرصيد الفعلي لحساب التحويلات والإعانات (البعثات الدراسية) بمبلغ (٢٩١,٢٨٤,٧٠٢) ريال في حين أظهرت مرفقات الحساب الختامي رصيد حساب التحويلات إلى الخارج في ٢٠١٢/١٢/٣١م بمبلغ (١٦٧,٠٤٣,٢٨٧) ريال بوجود فارق بالنقص بمبلغ (١٢٤,٢٤١,٤١٥) ريال ، بالمخالفة لأحكام النظام المحاسبي الحكومي ولائحته التنفيذية ، مع القيام بفرض وتحصيل رسوم شهادات وبمبلغ (٧,٢٣٦,٨٣٩) ريال دون سند قانوني .

و- وزارة الصحة العامة والسكان :

١- عدم استخدام المخصصات المرصودة في موازنة الوزارة للباب الرابع (إكتساب الأصول الثابتة) الإنفاق الاستثماري ، حيث حققت صافي وفر بمبلغ (١٤,١) مليار ريال بنسبة (٤٧%) من الربط المقدر البالغ (٨٧,٥) مليار ريال ، ومن أهم الملاحظات على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة بالوزارة ما يلي :

أ- عدم تنفيذ عدد (٣٢) مشروع استثماري في الباب الرابع (إكتساب الأصول غير المالية) والمعتمدة ضمن الموازنة للعام ٢٠١٢م بمبلغ إجمالي (٧,٠٢٠,١٠٤,٠٠٠) ريال .

ب- تنفيذ عدد (٢٣) مشروع استثماري في الباب الرابع (إكتساب الأصول غير المالية) من خارج البرنامج الاستثماري ، حيث بلغ ما تم صرفه عليها خلال العام مبلغ إجمالي (٣,٦١٥,١٢٦,٨٣٠) ريال .

٢- قيام الوزارة بتصفية العديد من المشاريع الانشائية دون اتخاذ الإجراءات القانونية ازاء المقاولين والمتمثلة باحتساب غرامات التأخير ومصادرة ضمانات حسن التنفيذ والغاء العقود وتكليف مقاولين جدد على حساب المقاولين السابقين الأمر الذي أدى إلى زيادة

فترة التأخير للمشاريع وحرمان المستفيدين من خدمات تلك المرافق وتحمل الخزينة العامة أعباء مالية إضافية وذلك بما يتعارض مع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م ولأئحته التنفيذية .

٣- تدني مستوى السحب والاستخدام من المنح والقروض الخارجية والمتاحة ، حيث بلغ ما تم سحبه واستخدامه خلال العام ٢٠١٢م (١٧,١) مليار ريال بنسبه (٦٤%) ، بينما لم يتم سحب واستخدام مبلغ (٩,٧) مليار ريال بنسبه (٣٦%) من إجمالي المنح والقروض الخارجية المرصودة في موازنة الوزارة لعام ٢٠١٢م البالغ (٢٦,٨) مليار ريال .

٤- استمرار قيام الوزارة بالصرف من المساعدات النقدية مقابل نفقات تشغيلية حيث أظهر حساب ختامي ديوان عام الوزارة للعام المالي ٢٠١٢م إجمالي الاستخدامات الفعلية التشغيلية المخصومة على المساعدات النقدية بمبلغ (٣,٢٢٥,٩٢١,١٠١) ريال الأمر الذي لا يتفق مع الأهداف من الحصول على تلك المساعدات النقدية .

٥- بالمخالفة للقانون المالي ولأئحته التنفيذية فقد تبين استمرار الوزارة بتجنيب مبالغ مالية بحساب (التزامات حتمية - وزارة المالية) ويتم تجنيب معظم تلك المبالغ في نهاية العام المالي حيث بلغ إجمالي الرصيد نهاية العام ٢٠١٢م مبلغ (١,٤٤٤,٠٨٩,٤٠٧) ريال منه مبلغ (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال مرهل من سنوات سابقة .

٦- عدم سلامة العرض للبيانات المالية الخاصة بالاستخدامات الفعلية المخصومة من القروض والمساعدات والظاهرة بحد / خ الوزارة للعام المالي ٢٠١٢م بمبلغ (١٣,٥١٥,٠٦٨,٨١٤) ريال ضمن بند (اكتساب أصول ثابتة أخرى) أي نفقات رأسمالية في حين أنها عبارة عن نفقات جارية (تشغيلية) المتمثلة (بأدوية ومستلزمات طبية وأغذية وملبوسات وقرطاسية وأخرى) .

٧- أشار تقرير الجهاز إلى عدد من المخالفات القانونية أثناء تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في الوزارة من أهمها :

أ- قيام الوزارة بتسوية مبلغ (٢,٨٢٣,٥٤٥,٤٤٧) ريال بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م مقابل إخلاء الضمانات البنكية الخاصة بتنفيذ أعمال بناء وتوريدات والمرحلة منذ فترات طويلة ، حيث لم تتم المسائلة القانونية إزاء المتسببين بقبول الضمان غير المستوفي للشروط القانونية والمقدم من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية بمبلغ (٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال حيث أن الضمان عبارة عن شيك عادي غير مقبول الدفع .

ب- قيام الوزارة بتسوية مبلغ (١٧٧,٨٣٦,١١٢) ريال مقابل إخلاء جزء من عهدة مؤسسة أبو الرجال للاعتماد المستندي رقم ٢١/٢٠١٠م) والخاصة بتوريد عدد (٣٤) مولد كهربائي بقدرات مختلفة ، بالرغم من المخالفات التالية :

■ عدم مطابقة المولدات الكهربائية الموردة للمواصفات الفنية المطلوبة بحسب عرض المورد وأخطار قبول العطاء .

■ عدم خصم غرامة التأخير القانونية بمبلغ إجمالي (٢٤,٥١٨) دولار أمريكي حيث تم الاعفاء بموجب توجيهات الأخ/ وزير الصحة العامة والسكان وذلك بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات .

■ قيام لجنة الفحص والاستلام بوزارة الصحة برفض المولدات الكهربائية الموردة خلال عام ٢٠١٠م ولعدد (٢٥) مولد تحت مبرر أنها مجددة وليست جديدة إلا أن الوزارة تسلمت تلك المولدات ، بالإضافة إلى عدم القيام بالفحص الظاهري والعملي لعدد (٩) مولدات كهربائية الموردة بتاريخ ٢٠١٢/٢/١م.

■ قيام الوزارة بصرف مستحقات المورد بموجب محضر اللجنة الرئيسية للمناقصات رقم (٦) لسنة ٢٠١٢م وذلك بناءً على تقارير اللجان المستعان بها على الرغم من وجود ملاحظات جوهرية على أعمال تلك اللجان ، ومنها صورية التقارير المعدة من قبل اللجان الفنية المستعان بها كونها غير معرزة بصورة الشهادات والوثائق التي استندت إليها عند الفحص الظاهري والعملي للمولدات كما أنها لم تؤكد على أن جميع القطع لكل مولد (set) متكاملة ومتجانسة.

■ وجود العديد من المخالفات لشروط فتح الاعتماد المستندي رقم (٢١/٢٠١٠م) والتي وردت في مذكرة البنك المركزي المرفوعة للوزارة برقم (٢٩٩٢١) وتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤م ، والتي من أهمها قيام المورد بالشحن من فرنسا في حين أن الاعتماد يتطلب أن يكون من فرنسا وإيطاليا وأمريكا بالإضافة إلى أن بوليصة الشحن باسم المورد والوزارة.

■ عدم الاستناد على خطط دقيقة وموضوعية عند تحديد احتياجاتها من المولدات الكهربائية حيث تبين عدم جاهزية العديد من المرافق المستهدفة وذلك من واقع تقارير التركيب والتشغيل والتدريب المعدة من قبل اللجان المكلفة بذلك .

ج- قيام الوزارة بصرف مبلغ (٢٤٨.٦٣٠.٤٥٤) ريال بموجب تسوية الاثبات رقم (١١٢١) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م مقابل تجهيز وتأثيث عدد من المرافق والوحدات الصحية والخاصة بالمناقصة (٥/٢٠١٠م) والذي تم تجنيد المبلغ بحساب (التزامات حتمية - وزارة المالية) حيث تبين الآتي:

■ قيام الوزارة بتحديد احتياجات المرافق الصحية والإعلان عنها بموجب المناقصة العامة رقم (٥/٢٠١٢م) قبل استلام تلك المرافق والتحقق من جاهزيتها الإنشائية.

■ عدم تحديد فترة سريان ضمان الصيانة المجانية في العقود المبرمة مع الموردين .

■ مشاركة بعض أعضاء لجان إعداد المواصفات والتكلفة التقديرية للمناقصة في لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي للعطاءات ، وذلك بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م ولائحته التنفيذية.

■ عدم الالتزام بشروط المناقصة التي ألزمت المورد بتقديم جداول الصيانة الدورية والوقائية .

د- صرف مبلغ (٥١,٥٢٢,٦٠٩) ريال بموجب استمارة الصرف رقم (١١٢٤) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٨م مقابل مستخلص رقم (١) لمشروع مستشفى الأمومة والطفولة بمحافظة لحج لصالح غانم عبده الصليحي حيث تبين الآتي :

- قيام اللجنة الرئيسية للمناقصات بالوزارة بإرساء المناقصة على المقاول (الصليحي للمقاولات العامة) بالرغم من عدم تحليل عطاءه فنياً من قبل لجنة التحليل والتقييم للعطاءات في حين أن الجانب الفني للمناقصة يمثل أهمية جوهرية وخصوصاً إزاء الآتي: (التكليف المركزي شبكة الغازات الطبية - المصاعد الكهربائية - أعمال الكهرباء - نظام الحريق - المولد الكهربائي).
- عدم تضمن عطاء المورد الذي تم الإرساء عليه كاتلوجات للإعمال التخصصية.
- التطويل في إجراءات المناقصة والتي استمرت ما يقارب ثلاث سنوات .
- عدم قيام لجنة التحليل بمراجعة التكلفة التقديرية الخاصة بالعديد من البنود الجوهرية للتأكد من سلامتها ، حيث تبين وجود العديد من البنود التي تزيد أو تقل عن التكلفة التقديرية بنسب كبيرة.

ه- القيام بصرف مبلغ (٧٩,٧٤٨,٢٢٥) ريال بموجب استمارتي الصرف رقم (٤٣٢ ، ٧٤٣) بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٠م ، ٢٠١٢/٩/١٠م على التوالي مقابل المستخلص رقم (٨) لتصفية مشروع بناء مستشفى الأمومة والطفولة المكلا / حضرموت لصالح مؤسسة العرامي للمقاولات حيث تبين الآتي:

- عدم إرفاق أصول المستندات المؤيدة لصحة وقانونية الصرف والتي من أهمها (محضر الحصر والتصفية للمشروع . محضر استلام المشروع من قبل مكتب الصحة م/ حضرموت) .
- عدم إرفاق العديد من المستندات القانونية المؤيدة لصحة وقانونية الصرف والتي من أهمها (محاضر اللجنة الرئيسية بالإعمال الإضافية والتغييرية للمشروع - تكليف لجنة الحصر ، والتصفية للمشروع) .
- صرف مبلغ (٤٩,٧٤٨,٢٢٥) ريال دون وجود اعتمادات مالية مرصودة للمشروع بموازنة الوزارة للعام ٢٠١٢م .
- عدم اعتماد الأعمال الإضافية والتغييرية للمشروع من قبل اللجنة العليا للمناقصات .
- تجاوز الأعمال الإضافية للنسب القانونية حيث بلغت (٣٥٢,٠٩٦,٢٠٩) ريال وبنسبة (٦٦,٥%) من قيمة العقد البالغة (٥٢٩,٩٠٤,٤٦٧) ريال بالإضافة إلى وجود أعمال محققة وفر للعديد من البنود بمبلغ (٢١٧,٦٧٢,٩٥٩) ريال وبنسبة (٤١%) من قيمة العقد .

و- صرف مبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال بموجب استمارتي الصرف رقم (٤٩٩ ، ٨٩١) بتاريخ ٢٠١٢/٧/١م و ٢٠١٢/١٠/٢١م على التوالي مقابل بدل أشرف المهندسين عهدة الأخ/ أمين الصندوق حيث تبين الآتي:

- القيام بصرف المبلغ عهدة بالمخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاتهما .

- عدم إرفاق المستندات المؤيدة لصحة وقانونية الصرف .
 - عدم إرفاق الأعمال الإنشائية المنفذة والتي على أساسها تم احتساب المبلغ المنصرف.
- وتجدر الإشارة إلى قيام الأخ/ مدير الحسابات بالوزارة بالتوجيه للأخ/ أمين الصندوق بأن لا يتم الصرف إلا عبره.
- ز- تسوية مبلغ (٢٣,٢٨٢,٩٣٣) ريال بموجب التسوية رقم (٤٦) بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٢م مقابل إخلاء عهدة مؤسسة سماء للتجهيزات الطبية حيث تبين الآتي :
- عدم خصم غرامة التأخير القانونية بمبلغ (١٠,٨٩٢/٦) دولار أمريكي .
 - عدم تنفيذ بعض بنود العقد مثل التدريب على الأجهزة الطبية .
 - عدم الدقة في الدراسات وخطة الاحتياج الفعلية المعدة من قبل الوزارة للمرافق الصحية المستهدفة حيث لوحظ رصد تجهيزات لمستشفى الصليف بمبلغ (١٠,٧٧١) \$ بالرغم من عدم جاهزية المستشفى والتي تم توريدها إلى مخازن الوزارة .
- ح- تسوية مبلغ (٩٥,٠٩١,٢٠٠) ريال بموجب التسوية رقم (٣٠٣) بتاريخ ٤/٩/٢٠١٢م مقابل إخلاء ما نسبته (٨٥%) من قيمة الاعتماد المستندي رقم (٢٤/٢٠١٠م) الخاص بتوريد أصناف المناقصة رقم (٨/٢٠٠٩م) وذلك لعدد (١٦) جهاز تخدير لصالح مؤسسة الألباب حيث تبين الآتي :-
- عدم وجود احتياج فعلي لجهاز التخدير المورد لصالح مستشفى الأمومة والطفولة م/ الحديدة المتعثر إنشائياً .
 - قيام الوزارة بتوزيع أجهزة تخدير على مرافق مستهدفة لا يتوفر لديها كهرباء عمومية أو كادر فني وعلى سبيل المثال أجهزة التخدير الموزعة للمستشفيات التالية (مستشفى الميثاق / ريمة - مستشفى خمر / عمران) .
 - وجود العديد من تقارير التركيب والتشغيل والتدريب والتي لا تبين الملحقات الموردة عند تركيب الجهاز .
 - عدم توزيع الأجهزة الخاصة بمحافظة أبين تحت مبرر الحالة الأمنية .
 - القيام بتدريب أشخاص على أجهزة التخدير الموردة لبعض المرافق المستهدفة وهم ليسوا فنيي تخدير .
- ط- تسوية مبلغ (١٥,٦٢٢,١٥٠) ريال بموجب كشف التسوية رقم (٧٧٧) بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٢م مقابل إخلاء جزء من عهدة المؤسسة العامة للكهرباء والخاصة بشراء المواد الخاصة بتوصيل التيار الكهربائي لمستشفى الشيخ زايد للأمومة والطفولة / أمانة العاصمة والمنصرفه خلال عام ٢٠٠٩م حيث تبين الآتي :
- عدم قيام الوزارة بمتابعة المؤسسة العامة للكهرباء بتوريد مبلغ الوفرة في العهدة إلى ح/الحكومة العام بالرغم من انتهاء الغرض من الصرف وبمبلغ (٤,٣٧٧,٨٥٠) ريال .
 - قيام الوزارة بإخلاء العهد وعمل محاضر الاستلام بالرغم من وجود العديد من الأعمال الفنية والمدنية غير المنفذة بالإضافة إلى وجود ملاحظات فنية على أعمال التركيب .

٨- وجود عهد مالية كبيرة (راكدة) على الملحقيات الصحية بسفاراتنا بالخارج حيث لوحظ عدم حدوث أي عملية إخلاء للعديد منها خلال العام المالي ٢٠١٢م وحتى تاريخ المراجعة كما أن نسب الإخلاء للبعض منها بسيط وقد بلغ رصيد حساب التحويلات النقدية للخارج في ٢٠١٢/١٢/٣١م مبلغ (١,٢٤٨,٩٧٣,٠٤٥/٣٠) ريال منها مبلغ (١,٠٠٢,٠٢٤,٨٣٢/٣٠) ريال مدور من أعوام سابقة .

ز- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي :

١. بالرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة إيقاف المخصصات المالية للطلاب الدراسين في الخارج المتعثرين لسنوات طويلة إلا أنه لوحظ استمرار العديد من الطلاب المتعثرين دون أن تقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات المناسبة حيال الطلاب المتعثرين ، حيث بلغت الكلفة السنوية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة بحسب تقرير الجهاز حوالي (٣.٨) مليار ريال.

٢. استمرار الوزارة بالابتعاث لتخصصات أدبية في ظل افتقار البلاد للتخصصات العلمية، حيث بلغت الكلفة السنوية لتلك التخصصات بحسب تقرير الجهاز حوالي (١.٢) مليار ريال.

٣. وجود العديد من المخالفات القانونية في عملية الابتعاث والإيفاد للدارسين في الخارج والتي تضمنها تقرير الجهاز من أهمها:

أ- وجود العديد من الإختلالات في إصدار القرارات بالإيفاد بأرقام (٢٨٣) ، (٣٠٨) ، (٣٣٨) لعدد (٢٤٤) طالب ، (٦٦) طالب ، (٢٤) طالب على التوالي.

ب- عدم وقوف مختصي الجهاز على أوليات تحويل المبالغ تحت مسمى مديونيات الرسوم الدراسية للجامعات المصرية والماليزية والذي بلغت خلال العام المالي ٢٠١٢م (٤٤٧.٦١٨,٦١٨) ريال بما يعادل (٢,١٠١,٢٥٤) دولار.

ج- عدم توريد الرصيد المتبقي على رئيس قسم الإيرادات من موارد الوزارة في حساب ختامي الوزارة للعام ٢٠١٢م بمبلغ (٥,٢٥٤,٢٥٠) ريال والذي تبين عدم الوجود الفعلي للمبلغ.

٤. استمرار تراكم أرصدة السلف المؤقتة لحسابات الموازنة والحسابات الجارية حيث بلغ رصيدها في نهاية العام ٢٠١٢م مبلغ (١.٧) مليار ريال.

٥. عدم تسوية عهد الملحقيات وعهد على عدد من الأشخاص تدور من عام إلى آخر دون تسويتها حيث بلغ رصيد حساب التحويلات للخارج نهاية العام ٢٠١٢م مبلغ (٢٥.٢) مليار ريال.

٦. أشار تقرير الجهاز إلى عدم استغلال الوزارة عدد من منح تبادل ثقافي للخارج للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م لعدد (٢١١) منحة متاحة وبنسبة (٦٥%) من المتاحة في الدراسات العليا ، وعدد (٤٩٥) منحة وبنسبة (٧٢%) من المنح المتاحة في الدراسات الجامعية وتخلي الوزارة عن العديد من المنح لصالح جهات (جمعية الصداقة اليمنية الروسية - مجلس السلم والتضامن - عدد من السفارات في الخارج) ، حيث لا تخضع تلك المنح للتنافس والمفاضلة وتستبعد العديد منها من قبل الجهات المانحة.

القسم الثالث

نتائج التنفيذ الفعلي لموازنة السلطة المحلية للعام المالي ٢٠١٢م

أولاً : الموارد العامة :

بلغ إجمالي الموارد العامة الفعلية للسلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (٤٤٦,١٢٠,١٩٨,٥٨٩) ريال بصافي زيادة قدرها (١٧,٤٠٩,٢١٢,٥٨٩) ريال ونسبة (٤٪) من إجمالي الربط المقدر في الموازنة والبالغ (٤٢٨,٧١٠,٩٨٦,٠٠٠) ريال .

والجدول التالي يوضح تفاصيل الموارد العامة للسلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م على مستوى الأبواب والفصول :

المبالغ بالريال

النسبة	الزيادة أو النقص	فعلي السنة المالية ٢٠١٢م	ربط السنة المالية ٢٠١٢م	البيان	التبويب				فعلي السنة المالية ٢٠١٢م	
					٣	٣	٣	٣		
%٢٣	٢,٣٤٩,٩٢٦,٥٨٩	٧,٩٠٦,٠٦٨,٤١١	١٠,٢٥٥,٩٩٥,٠٠٠	الإيرادات الضريبية				١	٧,١٩٥,٩٧٠,٨١١	
%١٢	٩١٨,٤٥٣,٠٥٦	٦,٥٩٩,٥٨٥,٩٤٤	٧,٥١٨,٠٣٩,٠٠٠	إيرادات الزكاة			١	١	٥,٨٠٦,٤٦٠,٩٧٥	
%٣٤	٢٢٥,٦١٦,٣٦٧	٤٢٤,٣٣٦,٦٣٣	٦٥٩,٩٥٣,٠٠٠	الضرائب على الدخل والأرباح والكتائب الرأسمالية			٢	١	٤٦٢,٩١٦,١٤١	
%٣٣	٥٤,٧٩٦,٥٨٣	١٠٩,٣٥٤,٤١٧	١٦٤,١٥١,٠٠٠	الضرائب على الملكية			٤	١	١٠١,٣٥٦,٧٤٤	
%٦٠	١,١٥١,٠٦٠,٥٨٣	٧٦٢,٧٩١,٤١٧	١,٩١٣,٨٥٢,٠٠٠	الضرائب على السلع والخدمات			٥	١	٨٢٥,٢٣٦,٩٥١	
%٥-	٢١,٢٩٢,٠٧٢,٨٢٢-	٤٣٣,٠١٥,٢١٤,٨٣٢	٤١١,٧٢٣,١٤٢,٠٠٠	المنح				٢	٣٥٦,٠٠٩,٤٥٨,٧٧١	
%٥-	٢١,٢٩٢,٠٧٢,٨٢٢-	٤٣٣,٠١٥,٢١٤,٨٣٢	٤١١,٧٢٣,١٤٢,٠٠٠	منح من مستويات حكومية أخرى				٣	٣٥٦,٠٠٩,٤٥٨,٧٧١	
%١٠-	٣٤,٦٣٦,٩٨٦,٦٥٨-	٣٩٥,٣٨٣,٢٥٤,٦٥٨	٣٦٠,٧٤٦,٢٦٨,٠٠٠	منح جارية من مستويات حكومية أخرى		١	٣	٢	٣٣٤,٠٢٠,٩٥٧,٤١٥	
%١٠-	٣٤,٦٣٦,٩٨٦,٦٥٨-	٣٩٥,٣٨٣,٢٥٤,٦٥٨	٣٦٠,٧٤٦,٢٦٨,٠٠٠	الدعم المركزي الجاري	١	١	٣	٢	٣٣٤,٠٢٠,٩٥٧,٤١٥	
%٢٦	١٣,٣٤٤,٩١٣,٨٢٦	٣٧,٦٣١,٩٦٠,١٧٤	٥٠,٩٧٦,٨٧٤,٠٠٠	منح رأسمالية من مستويات حكومية أخرى		٢	٣	٢	٢١,٩٧٨,٥٠١,٣٥٦	
%٠	٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الدعم المركزي الرأسمالي	١	٢	٣	٢	٣,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
%٤٤	٧,٩٥٨,٦٧٥,٧٩٧	١٠,٠٠٩,٤٢٨,٢٠٣	١٧,٩٦٨,١٠٤,٠٠٠	الحصة من الموارد العامة المشتركة		٢	٣	٢	٧,١٤٥,٢٥٧,٤٣٤	
%٣٠	٥,٢٨٦,٢٢٨,٠٢٩	١٢,٦٢٢,٥٢١,٩٧١	١٨,٠٠٨,٧٧٠,٠٠٠	الحصة من الموارد المشتركة		٣	٢	٢	١١,٠٨٣,٢٤٣,٩٢٢	
%٢٣	١,٥٤٥,٤٢٣,٩٢١	٥,١١٠,٩٥٦,٠٧٩	٦,٦٥٦,٣٨٠,٠٠٠	إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة				٣	٥,٩٦٣,٤٧٩,٧٥٨	
%٢-	١٣,٤٨٦,٠٠٣-	٧١٦,٧٨١,٠٠٣	٧٠٣,٢٩٥,٠٠٠	دخل الملكية				١	٣	٨٥١,٦٧٤,٩٥٨
%٥١	٢,١٥٩,٩٨٥,٧٨٧	٢,٠٣٧,٦٦٧,٢١٣	٤,١٩٧,٦٥٣,٠٠٠	مبيعات السلع والخدمات				٢	٣	١,٦٥٩,١١٢,٦٧٠
٤%-	٦٨,٠٩٤,٥٦٧-	١,٨٢٣,٥٢٦,٥٦٧	١,٧٥٥,٤٣٢,٠٠٠	الفرامات والجزاءات والمصادرات				٣	٣	١,٩٥٧,٥٥٨,١٧٤
٠%	١٧٦,٨٩٠,٣٢٢-	١٧٦,٨٩٠,٣٢٢	٠	التحويلات الطوعية بخلاف المنح				٤	٣	٠
٠%	٣٥٦,٠٩٠,٩٧٤-	٣٥٦,٠٩٠,٩٧٤	٠	إيرادات أخرى متنوعة				٥	٣	١,٤٩٥,١٣٣,٩٥٦
%١٧-	١٢,٤٩٠,٢٦٧-	٨٧,٩٥٩,٢٦٧	٧٥,٤٦٩,٠٠٠	التصرف في الأصول غير المالية					٤	٣٥٣,٧٢٩,١٧٠
%٤	١,٠٤١,٨٨٦	٢٤,٦٤٠,١١٤	٢٥,٦٨٢,٠٠٠	التصرف في الأصول الثابتة				١	٤	٢٠,٢٥٦,٩١٤
%٢٧-	١٣,٥٣٢,١٥٣-	٦٣,٣١٩,١٥٣	٤٩,٧٨٧,٠٠٠	التصرف في الأصول غير المنتجة				٣	٤	٢٣٢,٤٨٢,٢٥٦
٤%-	١٧,٤٠٩,٢١٢,٥٨٩-	٤٤٦,١٢٠,١٩٨,٥٨٩	٤٢٨,٧١٠,٩٨٦,٠٠٠	(*) الإجمالي العام للموارد						٣٦٩,٤٢٢,٦٤٨,٥١٠
% ٤	١٧,٤٠٩,٢١٢,٥٨٩			صافي الزيادة						

كما أن الجدول التالي يوضح تفاصيل الإجمالي العام للموارد للسلطة
المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م على مستوى الوحدات الإدارية:

المبالغ بالريال

فعلي السنة المالية ٢٠١٢م مع فعلي السنة المالية ٢٠١١م	الزيادة أو (النقص) النسبة	فعلي السنة المالية ٢٠١٢م مع ربط الموازنة نفس السنة			فعلي السنة المالية ٢٠١٢م	ربط السنة المالية ٢٠١٢م	المحافظة	فعلي السنة المالية ٢٠١١م
		النسبة	النقص	الزيادة				
٢٧%	٩,٣٤٥,٢٨٣,٨١٩	٧%	-	٢,٧٥٤,٣٨٨,٧٠٢	٤٣,٨٧٥,٩٨٣,٧٠٢	٤١,١٢١,٥٩٥,٠٠٠	أمانة العاصمة	٣٤,٥٣٠,٦٩٩,٨٨٢
١٦%	٢,٧٤٠,٨٢٤,٠٦٣	(١%)	٢٣٠,٣٨٦,٦٩٢	-	١٩,٧٨٧,٤٩٧,٣٠٨	٢٠,٠١٧,٨٨٤,٠٠٠	صنعاء	١٧,٠٤٦,٦٧٣,٢٤٥
٣٦%	٨,٢٩٣,٣٩٠,٢٦٣	١٦%	-	٤,٣٤٤,٥٢٤,٥٨٥	٣١,٦٦٧,٦٥٨,٥٨٥	٢٧,٣٢٣,١٣٤,٠٠٠	علن	٢٣,٣٧٤,٢٦٨,٣٢٢
٢٣%	١٠,٣٦٣,٢٢٣,١١٣	١٠%	-	٤,٩٣٦,١٢٠,٥٨٤	٥٦,٤٦٢,٢٥١,٥٨٤	٥١,٥٢٦,١٣١,٠٠٠	تعز	٤٦,٠٩٩,٠٢٨,٤٧١
١٥%	٤,٢٢٢,٧٩٤,١٥٩	٣%	-	١,٠٦٣,٨٣٧,٤٣٤	٣٢,٧٩٥,٧٢٧,٤٣٤	٣١,٧٣١,٨٩٠,٠٠٠	حضر موت	٢٨,٥٢٢,٩٣٣,٢٧٥
٢٣%	٦,١٩٧,١٦٥,٧٩٨	٥%	-	١,٦٩١,٩٢٥,٤٨٧	٣٣,٧٥٣,٥٨٢,٤٨٧	٣٢,٠٦١,٦٥٧,٠٠٠	الحديدية	٢٧,٥٥٦,٤١٦,٦٨٩
١٧%	٣,٣٩٦,٠٩٠,١٢٨	٤%	-	٩١٠,٠٥٦,٦٨٦	٢٣,١٠٧,٦٧٥,٦٨٦	٢٢,١٩٧,٦١٩,٠٠٠	لحج	١٩,٧١١,٥٨٥,٥٥٨
٢٠%	٦,٢١٩,٥٤٩,٦٢٧	٤%	-	١,٥٠٣,٦١٤,٣٣٧	٣٧,٥٦٣,٢١٨,٣٣٧	٣٦,٠٥٩,٦٠٤,٠٠٠	إب	٣١,٢٤٣,٦٦٨,٧١٠
١٧%	٢,٥٧٤,٥٥٧,٠٦٨	١%	-	٢٤٢,١٠٨,٥٩٣	١٧,٥٣٦,٦٣٩,٥٩٣	١٧,٢٩٤,٥٣١,٠٠٠	أبين	١٤,٩٦٢,٠٨٢,٥٢٥
١٨%	٣,٣٦١,٩٦٥,٥٦٤	١%	-	٣١٩,٦١٧,٩١٠	٢٢,٣٩٤,١٩٧,٩١٠	٢٢,٠٧٤,٥٨٠,٠٠٠	حجة	١٩,٠٣٢,٢٢٢,٣٤٦
١٨%	٣,٧٢٢,١٨٢,٠٥٩	٢%	-	٥١٥,٤٧١,١١٤	٢٤,٩٢٥,٣٢١,١١٤	٢٤,٤٠٩,٨٥٠,٠٠٠	ذمار	٢١,٢٠٣,١٣٩,٠٥٥
١٧%	٢,٠١٤,٩٥٩,٣٩٧	٢%	-	٢٩٤,٨٠٧,٧٠٦	١٤,٢٤٣,٢٣٢,٧٠٦	١٣,٩٤٨,٤٢٥,٠٠٠	شبوثة	١٢,٢٢٨,٢٧٣,٣٠٩
٢١%	٧١٧,٦٢٤,٠٧٦	(٤%)	١٦٥,٢٥٩,٣٠٠	-	٤,١٤١,٦٦١,٧٠٠	٤,٣٠٦,٩٢١,٠٠٠	المهرة	٣,٤٢٤,٠٣٧,٦٢٤
١٦%	١,٣١٦,٥٣٤,٢٧٨	(٦%)	٦٦١,٩٦٨,١٨٤	-	٩,٧٥٥,١٧١,٨١٦	١٠,٤١٧,١٤٠,٠٠٠	صعدة	٨,٤٣٨,٦٣٧,٥٢٨
١٧%	١,٥١٤,٤٢٣,٩٣٤	(٤%)	٤٨٧,٩٨١,٥٥٧	-	١٠,٦١١,٣٨٧,٤٤٣	١١,٠٩٩,٣٦٩,٠٠٠	البيضاء	٩,٠٩٦,٩٦٣,٥٠٩
٢٢%	٢,١٢٤,٣٩١,٢٦٤	٤%	-	٤٥٨,٢١٨,٤٠٩	١١,٨٤٣,٧٤٩,٤٠٩	١١,٣٨٥,٥٣١,٠٠٠	المحويت	٩,٧١٩,٣٥٨,١٤٥
١٤%	١,١٠٢,٢٩٥,٧٩٥	(٣%)	٢٧٩,٠٨٦,٦٠٣	-	٩,١٢١,٥١٢,٣٩٧	٩,٤٠٠,٥٩٩,٠٠٠	مأرب	٨,٠١٩,٢١٦,٦٠٢
٢٥%	١,٣٢٢,٣٧٩,٢٠٦	٠,٣%	-	١٨,٠٨٥,٤٤٣	٦,٦٩٧,٣٨٥,٤٤٣	٦,٦٧٩,٣٠٠,٠٠٠	الجوف	٥,٣٦٥,٠٠٦,٢٣٧
٢٠%	٢,٨٤٣,٠٢٣,٩٦٢	٢%	-	٣٨٤,٠٩٨,٣٣٦	١٧,٣٠٢,٣٢٣,٣٣٦	١٦,٩١٨,٢٢٥,٠٠٠	عمران	١٤,٤٥٩,٢٩٩,٣٧٤
٢٤%	٢,١٠٧,٨٩٥,٨٧١	١%	-	٧١,٩١٧,١٥٥	١١,٠٦٠,٣٩٢,١٥٥	١٠,٩٨٨,٤٧٥,٠٠٠	الضالع	٨,٩٥٢,٤٩٦,٢٨٤
١٨%	١,١٣٦,٩٩٦,٦٣٥	(٤%)	٢٧٤,٨٩٧,٥٥٦	-	٧,٤٧٣,٦٢٨,٤٤٤	٧,٧٤٨,٥٢٦,٠٠٠	ريمة	٦,٣٣٦,٦٣١,٨٠٩
-	-	-	٢,٠٩٩,٥٧٩,٨٩٢	١٩,٥٠٨,٧٩٢,٤٨١	٤٤٦,١٢٠,١٩٨,٥٨٩	٤٢٨,٧١٠,٩٨٦,٠٠٠	الإجمالي	٣٦٩,٤٢٢,٦٤٨,٥١٠
٢١%	٧٦,٦٩٧,٥٥٠,٠٧٩	٤%	-	١٧,٤٠٩,٢١٢,٥٨٩			صافي الزيادة	

ثانياً : ملاحظات اللجنة على الموارد :

بمراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م لجانب الموارد على مستوى الأبواب والفصول والبند والأنواع توصلت اللجنة لجملة من الملاحظات أهمها الآتي :

١- أن صافي الزيادة المحققة في الموارد العامة للسلطة المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢م البالغة (١٧,٤٠٩,٢١٢,٥٨٩) ريال ونسبة (٤٪) من إجمالي الربط المقدر في الموازنة لم تكن ناتجاً حقيقياً عن فاعلية ونشاط أجهزة التحصيل للسلطة المحلية ، وإنما كانت نتيجة الزيادة المحققة في الباب الثاني (المنح) بمبلغ (٣٤,٦٣٦,٩٨٦,٦٥٨) ريال ونسبة قدرها (٩٨٪) من إجمالي الزيادة المحققة في موارد السلطة المحلية ، كما أن معظم فصول أبواب الموارد العامة للسلطة المحلية وفقاً للحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م قد أظهرت نقصاً في حصيلتها بمبلغ نقص قدرة (١٧,٨٥٥,٨٦٨,٠٨٨) ريال ، وبيان ذلك على النحو التالي :

▪ النقص في الباب الأول : الإيرادات الضريبية :

- النقص في الفصل الأول : (إيرادات الزكاة) من الباب الأول (الإيرادات الضريبية بمبلغ (٩١٨,٤٥٣,٠٥٦) ريال .
 - النقص في الفصل الثاني : (إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية) بمبلغ (٢٢٥,٦١٦,٣٦٧) ريال .
 - النقص في الفصل الرابع : (الضرائب على الملكية) بمبلغ (٥٤,٧٩٦,٥٨٣) ريال .
 - النقص في الفصل الخامس : (الضرائب على السلع والخدمات بمبلغ (١,١٥١,٠٦٠,٥٨٣) ريال .
 - النقص في الحصة من الموارد العامة المشتركة بمبلغ (٧,٩٥٨,٦٧٥,٧٩٧) ريال .
 - النقص في الحصة من الموارد المشتركة بمبلغ (٥,٣٨٦,٢٣٨,٠٢٩) ريال .
 - النقص في الفصل الثاني (دخل الملكية) من الباب الثالث (إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة بمبلغ (٢,١٥٩,٩٨٥,٧٨٧) ريال .
 - النقص في الفصل الأول : (التصرف في الأصول المالية من الباب الرابع بمبلغ (١,٠٤١,٨٨٩) ريال .
- الأمر الذي يؤكد عدم كفاءة أجهزة التحصيل للسلطة المحلية ، وعدم اهتمام قيادة السلطة المحلية بتنمية وتحصيل موارد السلطة المحلية من مصادرها المختلفة المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية ، والاعتماد على المنح التي يتم تقديمها من السلطة المركزية .

٢- لا يزال الخلل الهيكلي في موارد السلطة المحلية مستمراً .. حيث أظهر مستوى التنفيذ الفعلي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م بأن الموارد الذاتية للسلطة المحلية البالغة (٢٥,٧٢٧,٥١٥,٧٢٨) ريال لا تمثل سوى نسبة (٦%) من إجمالي الموارد العامة الفعلية للسلطة المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢م البالغة (٤٤٦,١٢٠,١٩٨,٥٨٩) ريال .. في حين شكلت النسبة الأكبر من الموارد فيما تقدمه السلطة المركزية من منح ودعم مركزي (جاري + رأسمالي) والحصة من الموارد العامة المشتركة، والتي بلغت خلال السنة المالية ٢٠١٢م نسبة (٩٤%) وبمبلغ (٤٢٠,٣٩٢,٦٨٢,٨٦١) ريال، والجدول التالي يوضح تنامي نسبة ما تمثله موارد الدعم المركزي في هيكل موازنة السلطة المحلية من عام لآخر خلال السنوات المالية ٢٠٠٢ - ٢٠١٢م :

المبالغ بالريال		الموارد المحلية والحصة من الموارد المشتركة		إجمالي موارد السلطة المحلية	السنة المالية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ		
%٨٨	١٠٦,٧٠٠,٥٠٢,١٧٢	%١٢	١٤,٢٠٧,٧٩٦,٩٤٠	١٢٠,٩٠٨,٢٩٩,١١٢	٢٠٠٢م
%٨٧	١١٠,٠٥٦,٧٩٥,٧٦٧	%١٣	١٦,٩٠٥,٩١٣,١٣٨	١٢٦,٩٦٢,٧٠٨,٩٠٥	٢٠٠٣م
%٨٧	١٢٨,٨٣٧,٣٨٧,٨٠٧	%١٣	١٩,٤٧١,٤٧٨,٩٠٨	١٤٨,٣٠٨,٨٦٦,٧١٥	٢٠٠٤م
%٨٨	١٥٦,٤٦٧,٥٠٢,٦٢٣	%١٢	٢٢,٠٣٢,٩٢٩,٤٣٥	١٧٨,٥٠٠,٤٣٣,٠٥٨	٢٠٠٥م
%٨٨	١٨٤,١٢١,٨٠٧,١٩١	%١٢	٢٥,١٩٤,٨٧٤,١٣٠	٢٠٩,٣١٦,٦٨١,٣٢١	٢٠٠٦م
%٩٢	٢٣٣,٤١٠,٧٥٨,١٨٨	%٨	٢١,٦٦٨,٧٥٤,٧٢٤	٢٥٥,٠٧٩,٥١٢,٩١٢	٢٠٠٧م
%٩٣	٢٩٤,٨٠٢,٩٧٠,٧٢٨	%٧	٢٣,٥٠٢,٨١٩,٤٣٧	٣١٨,٣٠٥,٧٩٠,١٦٥	٢٠٠٨م
%٩٢	٢٩٩,٨٢٤,٧٧٩,٧٤١	%٨	٢٥,٣٢٠,٠٨٣,٥٣٣	٣٢٥,١٤٤,٨٦٣,٢٧٤	٢٠٠٩م
%٩١	٢٩٧,٣٩٨,٦١٩,٦٤٩	%٩	٢٨,١٢٧,٢١٠,١٣٥	٣٢٥,٥٢٥,٨٢٩,٧٨٤	٢٠١٠م
%٩٣	٣٤٤,٩٢٦,٢١٤,٨٤٩	%٧	٢٤,٤٩٦,٤٣٣,٦٦١	٣٦٩,٤٢٢,٦٤٨,٥١٠	٢٠١١م
%٩٤	٤٢٠,٣٩٢,٦٨٢,٨٦١	%٦	٢٥,٧٢٧,٥١٥,٧٢٨	٤٤٦,١٢٠,١٩٨,٥٨٩	٢٠١٢م

٣- استمرار قيام وزارة المالية بإدراج مبالغ كبيرة تحت مسمى (إيرادات أخرى) حيث أظهر الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م بأن إجمالي المبالغ التي أدرجت تحت هذا المسمى في جانب الموارد مبلغ (٢,١١١,٨٣٢,٨٦٠) ريال (إيرادات أخرى) بالمخالفة لتوصيات المجلس بشأن ذلك، والتزام الحكومة ممثلة بوزارة المالية للجنة أثناء مناقشة الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٠م بالعمل على تبويب تلك المصادر ضمن موازنة السلطة المحلية، والجدول التالي يوضح ذلك :

المبالغ بالريال		البيان	التبويب			
المبلغ	نوع المورد		٣	٤	٥	٦
٣٩٤,٧٨٨,١٨١	محلي	أخرى	٩	١	١	١
٣٩٨,٠٦٤,٢٠٣	مشترك					
٦,٠٦٩,٦٨٣	محلي	إيرادات أخرى	١٤	٤	١	٣
٣٤٣,١٢٣,٩٤٣	محلي	رسوم إدارية أخرى	٢١	٢	٢	٣
٥٦,٩٩٩,٥٨١	محلي	مبيعات عرضية أخرى للمنشآت السوقية	٢٣	٣	٢	٣
٢٨١,٤٨٩,٨٥٣	مشترك					
٢٨٩,٩٥٩,٧٣٩	محلي	القرارات والمصادر المشتركة الأخرى	٤	٢	٣	٣
٣٣٥,٣٦٩,٦٧٧	محلي	إيرادات متنوعة أخرى	٥	١	٥	٣
٥,٩٦٨,٠٠٠	مشترك					
٢,١١١,٨٣٢,٨٦٠		الإجمالي				

٤- ظهور نقص في الحصيلة الفعلية لعدد (٣٣) نوعاً من الموارد الذاتية للسلطة المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢م وبمبلغ نقص قدره (٣.٤٩٠.٣٥٦,٩٧٢) ريال ونسبة (٤١٪) من الحصيلة الفعلية لتلك الأنواع خلال السنة السابقة ٢٠١١م، وبيان ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

المبالغ بالريال

النسبة	مبلغ النقص	فعلي السنة المالية ٢٠١٢م	فعلي السنة المالية ٢٠١١م	نوعه	البيان	التبويب			
						١	٢	٣	٤
١١٪	٤١,٧٨٧,٣٨٦	٣٥٦,٠١٧,٤٢٨	٣٩٧,٨٠٤,٨١٤	محلي + مشترك	زكاة الحبوب	١	١	١	١
٦٪	٢٨,٥٧٩,٥٠٨	٤٣٤,٣٣٦,٦٣٣	٤٦٢,٩١٦,١٤١	محلي	ضرائب أرباح المهن الحرة	٤	١	٢	١
١٠٪	٧٠,٠٣٣,٣١٩	٦٠٦,٤٣٦,٥٥٩	٦٧٦,٤٦٩,٨٧٨	محلي	الرسم المضاف على قوائم استهلاك الكهرباء والمياه والتلفون	٢	٣	٥	١
٧٦٪	٤٧٣,٠٠٠	١٤٦,٨٧٥	٦١٩,٨٧٥	مشترك	رسوم تراخيص الاصطياد	٥	٤	٥	١
١٦٪	١١,٩٢٨,٥٩١	٦٣,٠٦٥,٨٠٦	٧٤,٩٩٤,٣٩٧	محلي	رسوم الدعاية والإعلان	١٠	٤	٥	١
٦١٪	٢٣٤,٨٦١,٤٦٨	١٥١,١٩٧,٧٤٦	٣٨٦,٠٥٩,٢١٤	محلي	منح التدريب والدعم المؤسسي	٩	٤	١	٣
٤٪	١,٧٠٦,٨٠٧	٣٩,٦٩٩,٠٠٠	٤١,٤٥٥,٨٠٧	محلي	إيجارات الأراضي الحكومية الزراعية	١١	٤	١	٣
٧١٪	٧,٣٢٦,١٥٠	٣,٠٣٨,١٨٢	١٠,٣٦٤,٣٢٢	محلي	مبيعات المحاجر	١٢	٤	١	٣
٣٤٪	٢,٣٧٠,١٤٤	٤,٦١٣,٥٢٤	٦,٩٨٣,٦٦٨	مشترك	رسوم تخطيط واستشارات	١	٢	٢	٣
٦٤٪	٢٨,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	مشترك	رسوم رخص حيازة الأسلحة	٨	٢	٢	٣
١١٪	٢,٧٣٩,٤٠٢	٢٢,٦٣٣,٠٢٥	٢٥,٤١٢,٤٢٧	مشترك	رسوم ري وحفر الآبار	٩	٢	٢	٣
١٪	٣,٩٤٠,٤٩٨	٢٨٦,٦٤٧,٩٣٣	٢٩٠,٥٨٨,٤٣١	مشترك	رسوم تصاريح العمل والإقامة لغير اليمنيين وتمديداتها	١٢	٢	٢	٣
٥٩٪	٧,٣٧٢,٩٣٠	٥,٠٤١,٢٣٠	١٢,٤١٤,١٦٠	محلي	الرسم المضاف على رسوم خدمات المسالخ وأسواق اللحوم والأسماك	٢٠	٢	٢	٣
٥٦٪	٢٩٥,٨٧٣,٠٢٣	٣١٤,٤٧٦,٥٥٨	٧١٠,٣٤٩,٥٨١	مشترك	إيرادات تذاكر المعاينة	١١	٣	٢	٣
٢٧٪	٥٤,٣٤٣,٢٠٨	١٤٦,٨٣٤,٠١٠	٢٠١,١٧٧,٢١٨	مشترك	إيرادات شهادات صحية	١٤	٣	٢	٣
٤٥٪	٣,٠١٤,١٥٥	٣,٦٤٨,٦٩٤	٦,٦٦٢,٨٤٩	محلي	رسوم النظافة	١٦	٣	٢	٣
٥٠٪	١١,٨٩١,٢٨٤	١٢,٠٥٣,٤١٦	٢٣,٩٤٤,٧٠٠	مشترك	رسوم الطرود الواردة	١٧	٣	٢	٣
٢٧٪	١٤٤,٣٤٦	٣٩٣,٤٥٩	٥٣٧,٨٠٥	محلي	رسوم المتاحف	١٨	٣	٢	٣
٦٩٪	٤٩,٥٧٤,٦١٨	٢٢,٢٩٦,١٨٦	٧١,٨٧٠,٨٠٤	محلي	رسوم الانتفاع بمواقف سيارات نقل الركاب والبضائع	١٩	٣	٢	٣
٣٧٪	١٣,٦٢٦,٥٧٢	٢٣,٥٦٢,٢٩١	٣٧,١٨٨,٨٦٣	محلي	الرسم المقر على سيارات نقل الركاب برا	٢١	٣	٢	٣
٣٣٪	٦١,٩٥٢	١٢٧,٢٢٢	١٨٩,١٧٤	محلي	الرسم المضاف على الرسوم المقررة على الطرود البريدية	٢٢	٣	٢	٣
٨٪	١٥٢,٥١٣,٢٢٣	١,٧٤٨,١٧٣,٨٠٢	١,٩٠٠,٦٨٧,٠٢٥	محلي	إيرادات الجزاءات	١	١	٣	٣
٤٪	١١,٧٧١,٨٤٤	٢٨٩,٩٥٩,٧٣٩	٣٠١,٧٣١,٥٨٣	مشترك	الغرامات والمصادرات المشتركة الأخرى	٤	٢	٣	٣
٩١٪	١٦,١٦٩,٠٩٧	١,٦٤٩,٣٠٣	١٧,٨١٨,٤٠٠	محلي	الخردة والنفايات	٢	١	٥	٣
٨٤٪	٩٧,٨٠٠,٧٠٩	١٨,١٠٥,٩٩٤	١١٥,٩٠٦,٧٠٢	محلي	المسترد من نفقات الموازنة عن سنين سابقة	٤	١	٥	٣
٧٥٪	١,٠١٩,٩٩٤,٦٥٦	٣٤١,٣٣٧,٦٧٧	١,٣٦١,٣٣٢,٣٣٣	محلي + مشترك	إيرادات متنوعة أخرى	٥	١	٥	٣
١٠٠٪	٢٠٩,٥٠٠	٠	٢٠٩,٥٠٠	محلي	مبيعات ماكينات ومعدات أخرى	٣	٢	١	٤
١٠٠٪	٦,٨٥٧,٨١٣	٠	٦,٨٥٧,٨١٣	محلي	مبيعات أراضي زراعية	١	١	٣	٤
١٠٠٪	٧,٠٠٠	٠	٧,٠٠٠	محلي	مبيعات أراضي صناعية	٢	١	٣	٤
١٠٠٪	٢٩٧,٢٩٨	٠	٢٩٧,٢٩٨	محلي	مبيعات أراضي تجارية	٣	١	٣	٤
٢٥٪	١٩,٢١٨,٤٩٧	٥٧,٧٥٦,٥٧٣	٧٦,٩٧٥,٠٧٠	محلي	مبيعات أراضي سكنية	٤	١	٣	٤
٩٧٪	١٤٤,١٩٣,٧٩٥	٥,١٥١,١٨٠	١٤٩,٣٤٤,٩٧٥	محلي	مبيعات أراضي أخرى	٥	١	٣	٤
١٠٠٪	١,٠٧٩,٦٧٥,٠٥١	٠	١,٠٧٩,٦٧٥,٠٥١		التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم (التغير في الودائع المحلية)				٥
٤١٪	٣,٤٩٠,٣٥٦,٩٧٢	٤,٩٥٨,٤٤٠,٠٦١	٨,٤٤٨,٧٩٧,٠٢٣		الإجمالي				

٥- ظهور جملة نقص في الحصيلة الفعلية لعدد (٦٥) مصدراً إيرادياً من مصادر الموارد المحلية والمشاركة خلال السنة المالية ٢٠١٢م عن الربط المقدر بالموازنة بمبلغ (١٢,٦٤١,٥٦٥,٠٤١) ريال ، والجدول التالي يوضح أهم الأنواع التي أظهرت نقص في حصيلتها الفعلية عن ربط الموازنة :

المبالغ بالريال

مبلغ النقص	البيان
١,٧٨٤,١٠٧,٤١٣	ضريبة مبيعات القات
٨٧٦,٠٨٤,٩٦٢	زكاة القات
٨٢٧,١٢٨,٤٤١	الرسم المضاف على فواتير استهلاك الكهرباء والمياه والتلفون
٧٢٩,٩٣٨,٩٨٤	زكاة الفطرة
٥٠١,٢٠٤,٠٥٧	رسوم إدارية أخرى
٤٥٦,٨١٢,٦٤٥	الضريبة على ريع العقارات والأراضي
٤٥٠,٨٣٢,٨٥٤	زكاة الباطن على الأفراد
٤٠١,٩٨٦,٥٧٢	زكاة الحبوب
٣٦٨,٣٠٧,٩٨٣	زكاة المخضرات
٣١٩,٧٠٥,١٠٩	رخص وسائل النقل
٢٥١,١٢٢,٠٤٢	زكاة الباطن على مؤسسات وشركات القطاع العام والمختلط
٢٥٠,٦٥٦,٨١٤	رسوم الانتفاع بمواقف سيارات نقل الركاب والبضائع
٢٢٥,٦١٦,٣٦٧	ضرائب أرباح المهن الحرة
٢٢٤,٧١٧,١٢١	رسوم سياحية
٢١٣,٦٩٥,٢٦١	الغرامات والمصادرات المشتركة الأخرى
١٦٧,٥٥٣,٣٧٧	رسوم تراخيص البناء وتجديدها
١٦٢,٥٩٨,٠٠٣	إيرادات البطاقات الشخصية والعائلية
١٦٩,٤٦٢,٦٤٥	رسوم استثمارات وتسجيل
١٤٩,٧٠١,١٩٤	رسوم الدعاية والإعلان
١٣٢,٢٨٥,٦١٦	أخرى
١٢٧,٨٠٢,٨٠٩	رسوم رخص القيادة
١٢٦,٧٤٩,٨٩٠	غرامات المخالفات المرورية
١٢٠,٥٧٦,٧٠٩	الرسم المقر على سيارات نقل الركاب براً
١١٦,٧٤٠,٥٥٦	الرسم المقرر على حمولات ووسائل نقل الأحجار والحصى والرمل
١١٥,٣٠٣,٦٣٩	رسوم امتحانات وشهادات
١١١,٢٧١,٤٦٨	رسوم توثيق العقود
١٠٩,٤٨٨,٦٠٨	إيجارات الأراضي الحكومية غير الزراعية
١٠٨,٦٧٣,٩٩٠	إيرادات شهادات صحية
٩٢,١٠٣,٤٤٢	زكاة المواشي
٨٦,٥٥٧,٩٧٨	رسوم تراخيص مزاولة المهن المختلفة (محلي + مشترك)
٨٢,٤١٨,٣٤٠	رسوم نقل ملكية وسائل النقل
٧٢,٧٢٦,٠٦٧	رسوم تصاريح العمل والإقامة لغير اليمنيين وتمديداتها
٧١,٩٢٧,٥٧٦	إيجارات المباني الحكومية
٥٤,٨٤٧,٧٧٠	الرسم المضاف على رسوم خدمات المسالخ وأسواق اللحوم والأسماك
٥٣,١٥٨,٥٨٤	رسوم الطرود الواردة

- صافي نقص في الحصيلة الفعلية للضرائب على أرباح المهن الحرة بمبلغ (٢٢٥,٦١٦,٣٦٧) ريال ونسبة (٣٤٪) من الربط المقدر بالموازنة والبالغ (٦٥٩,٩٥٣,٠٠٠) ريال .
 - نقص في الحصيلة الفعلية للضريبة على ريع العقارات والأراضي بمبلغ (٤٥٦,٨١٢,٦٤٥) ريال ونسبة (٢٤٪) من الربط المستهدف بالموازنة لنفس السنة والبالغ (١,٨٩٧,٦٩٥,٠٠٠) ريال .
 - نقص في الحصيلة الفعلية لضرائب كسب العمل على المهن الحرة خلال السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٢٢,٩٥١,٧١٢) ريال ونسبة (٤٠٪) من الربط المستهدف بالموازنة لنفس السنة والبالغ (٥٧,٠٢٣,٠٠٠) ريال .
 - نقص في الحصيلة الفعلية لرسوم نقل ملكية الأراضي خلال السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٣٦,٦٨٨,٤٠٢) ريال ونسبة (٢٧٪) من الربط المستهدف بالموازنة لنفس السنة والبالغ (١٣٦,٢٩٤,٠٠٠) ريال .
 - صافي نقص في الحصيلة الفعلية لرسوم نقل ملكية وسائل النقل خلال السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٨٢,٤١٨,٣٤٠) ريال ونسبة (٥٠) من الربط المستهدف بالموازنة لنفس السنة والبالغ (١٦٥,٥١٣,٠٠٠) ريال .
 - صافي نقص في الضرائب على السلع والخدمات بمبلغ (٣,٣٢١,٠٦٧,٨٦٦) ريال ونسبة (٤٥٪) من إجمالي الربط المقدر بالموازنة والبالغ (٧,٤٥٠,٦٧٥,٠٠٠) ريال .
 - صافي نقص في الحصيلة الفعلية لضريبة مبيعات القات خلال السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (١,٧٨٤,١٠٧,٤١٣) ريال ونسبة (٣٨٪) من ربط الموازنة خلال السنة والبالغ (٤,٦٨٣,٦٥٢,٠٠٠) ريال .
- وعند سؤال الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة المالية حول أسباب النقص ، كان ردها بأن ذلك النقص ناتج للعديد من الأسباب ، من أهمها : امتناع العديد من المكلفين بدفع الضرائب عن السداد مستغلين الأزمة التي مرت بها البلاد ، وظهور شائعات بين أوساط المكلفين بأن الدولة سوف تعفي الضرائب والرسوم خلال فترة الأزمة ، وعدم تناسب عدد موظفي الإدارة الضريبية من مراجعين ومأمورين ، مع عدد المكلفين بالسداد مما انعكس سلباً على الوعاء الضريبي .. وترى اللجنة بأن رد وزارة المالية غير مبرر ، ولا يعفيها من القيام بواجباتها في تحصيل الموارد الضريبية ، خاصة في ظل الزيادة المستمرة والغير منطقية في صرف الحوافز والمكافآت والتي لا تتناسب مع النقص الملحوظ في العديد من المصادر الإيرادية الضريبية ، وتدني الإيرادات الذاتية للسلطة المحلية .

- ٧- تدني نسب الإنجاز وتزايد حالات التراكم الضريبي لمكلفي ضريبة أرباح المهن الحرة سنة بعد أخرى .. حيث بلغ إجمالي عدد المكلفين الذي تم محاسبتهم خلال السنة المالية ٢٠١٢م (١,٠٩٣) مكلفاً بنسبة (٤٪) من إجمالي عدد المكلفين المفترض محاسبتهم والبالغ عددهم (٢٨,٧٠٣) مكلفاً .. في حين بلغ إجمالي عدد المكلفين الذي لم يتم محاسبتهم (٢٧,٦١٠) مكلفاً بنسبة (٩٦٪) من إجمالي عدد المكلفين المفترض محاسبتهم والبالغ عددهم (٢٨,٧٠٣) مكلفاً ، وذلك من واقع البيانات المقدمة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من رئاسة

مصلحة الضرائب ، وهو مؤشراً سلبياً يدل على ضعف نشاط مكاتب الضرائب في الجانب الفني المتعلق بمحاسبة المكلفين ومتابعة تحصيل الضرائب .

٨- استمرار قيام بعض المحافظات بتحصيل رسوم فتح المحلات التجارية على الرغم من صدور حكم من الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بإيقاف تحصيل هذه الرسوم لعدم دستورية تحصيلها .. حيث بلغ إجمالي الرسوم المحصلة لهذا النوع خلال السنة المالية ٢٠١٢م من واقع الحساب الختامي مبلغ وقدره (١٧,٢٤٢,٠٢٩) ريال ، والجدول التالي يوضح تفاصيل ذلك :

المبالغ بالريال

م	المحافظة	مبلغ	م	المحافظة	مبلغ
١	صنعاء	٦١,٠٠٠	٥	حجة	٣٣,٥٩٥
٢	عدن	١٤,٨١٥,١٠٥	٦	شبوة	١٨,٥٠٠
٣	حزموت	٣٧,٥٨١	٧	صعدة	١٩٨,٣٠٠
٤	أبين	٩٦,٠٠٠	٨	البيضاء	٢,١٨١,٩٤٨
		الإجمالي		١٧,٥٤٢,٠٢٩	

٩- استمرار قيام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وفروعها بالمحافظات بعدم توريد قيمة الرسوم الخاصة بتأشيرات دخول وخروج الأجانب ، ورسوم واكتساب الجنسية إلى الحسابات المخصصة لها كإيرادات مشتركة .. وقد بررت المصلحة في ردها على اللجنة بأن المصلحة وفروعها بالمحافظات تقوم بتوريد تلك الرسوم إلى حساب الحكومة العام كإيرادات مركزية بدلاً من توريدها كإيرادات مشتركة ، مستندة في ذلك على مذكرات وزارة المالية رقم (٣٩٣) وتاريخ ١٤/١/٢٠١٢م ورقم (١٨٠١) وتاريخ ١٤/٣/٢٠١٤م ، والتي تؤكد على التزام المصلحة بأمانة العاصمة والمحافظات بتوريد إيرادات الجوازات من رسوم الإقامات والتأشيرات ورسوم اكتساب الجنسية وجميع الرسوم إلى حساب الحكومة العام .. وترى اللجنة بأن رد المصلحة وتوضيحها بقيامها بتوريد الرسوم المحددة كإيرادات مشتركة إلى حساب الحكومة العام بناءً على طلب وزارة المالية مخالفاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٦) لعام ٢٠٠٨م بشأن تعديل القرار رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن تحديد قيم أوعية الرسوم المحلية .. الأمر الذي يستوجب العمل على إلغاء ذلك وإلزام وزارة المالية بسداد جميع مستحقات السلطة المحلية التي تم توريدها إلى حساب الحكومة العام وتوريدها إلى الحسابات المختصة كإيرادات مشتركة .

١٠- على الرغم من إسهام الموارد الزكوية بتمويل موازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (١٣,٢٠٢,٣٣٨,٠١١) ريال ، فقد تبين للجنة ظهور نقص في تحصيل ثمانية أنواع من الموارد الزكوية خلال السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٣,٣٠٢,٦٦٢,٤٥٥) ريال ، وتوضيح ذلك كما هو في الجدول التالي :

المبالغ بالريال

بند	نوع	البيان	نوعه	ربط السنة المالية ٢٠١٢م	فعلي السنة المالية ٢٠١٢م	فعلي السنة المالية ٢٠١٢م مع ربط نفس السنة	
						الزيادة أو (النقص)	النسبة
١	١	زكاة الحبوب	محلي + مشترك	٧٥٨,٠٠٤,٠٠٠	٣٥٦,٠١٧,٤٢٨	(٤٠١,٩٨٦,٥٧٢)	(٥٣٪)
١	٢	زكاة القات	محلي + مشترك	٢,٠١٠,٠٧٤,٠٠٠	١,١٣٣,٩٨٩,٠٣٨	(٨٧٦,٠٨٤,٩٦٢)	(٤٤٪)
١	٣	زكاة المخضرات	محلي + مشترك	٦٥٨,١٩٤,٠٠٠	٢٨٩,٨٨٦,٠١٧	(٣٦٨,٣٠٧,٩٨٣)	(٥٦٪)
١	٤	زكاة المواشي	محلي + مشترك	١٣١,٤٥٢,٠٠٠	٣٩,٣٤٨,٥٥٨	(٩٢,١٠٣,٤٤٢)	(٧٠٪)
١	٥	زكاة الباطن على مؤسسات وشركات القطاع العام والمختلط	محلي + مشترك	٢,٧٧٩,٢٣٠,٠٠٠	٢,٥٢٨,١٠٧,٩٥٨	(٢٥١,١٢٢,٠٤٢)	(٩٪)
١	٧	زكاة الباطن على الأفراد	محلي + مشترك	٢,٣٢٩,٩٦٤,٠٠٠	١,٨٧٩,١٣١,١٤٦	(٤٥٠,٨٣٢,٨٥٤)	(١٩٪)
١	٨	زكاة الفطرة	محلي + مشترك	١,٩٥٠,٨٥٠,٠٠٠	١,٢٢٠,٩١١,٠١٦	(٧٢٩,٩٣٨,٩٨٤)	(٣٧٪)
١	٩	أخرى	محلي + مشترك	٩٢٥,١٣٨,٠٠٠	٧٩٢,٨٥٢,٣٨٤	(١٣٢,٢٨٥,٦١٦)	(١٤٪)
		الإجمالي		١٥,٠٣٦,٠٧٨,٠٠٠	١٣,٢٠٢,٣٣٨,٠١١	-	-
		إجمالي النقص				٣,٣٠٢,٦٢٢,٤٥٥	

١١- تبين للجنة عدم قيام وزارة المالية ووزارة الإدارة المحلية بتنفيذ توصية المجلس بشأن القيام بعملية تطوير آلية التحصيل للإيرادات الخاصة بالسلطة المحلية وتنمية مواردها الذاتية ، وبما يحقق التوازن النسبي بين الموارد المحلية الذاتية ، والدعم المقدم من السلطة المركزية .. حيث اتضح من خلال ردود الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة المالية بأنه تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز أعمال التعاون والتنسيق بين الوزارتين .. إلا أنه ومن خلال نتائج التنفيذ الفعلي لموازنة السلطة المحلية الظاهر في الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢م والتي أظهرت التدني في حصيلة الموارد الذاتية للسلطة المحلية سنة بعد أخرى ، واستمرار اعتماد قيادة السلطة المحلية على ما يتم تقديمه من السلطة المركزية من موارد متمثلة في مبالغ الدعم المركزي الجاري والرأسمالي ، والحصص من الموارد العامة المشتركة .. وترى اللجنة ضرورة قيام الحكومة ممثلة بوزارتي المالية والإدارة المحلية بإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة الكفيلة بتنمية الموارد الذاتية للسلطة المحلية ، ورفع كفاءة أجهزة التحصيل في الوحدات الإدارية لتقوم بواجبها في متابعة وتحصيل كافة الموارد المحلية المشتركة من مصادرها المختلفة المنصوص عليها في القانون .

١٢- تبين للجنة استمرار عدم توريد رسوم النظافة والتحسين لحساب السلطة المحلية والتي كانت تحصل وتصرف من قبل صناديق النظافة والتحسين قبل صدور قانون السلطة المحلية لمواجهة تكاليف الخدمات التي تقدمها ، والتي اعتبرها قانون السلطة المحلية ضمن الموارد المحلية المخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية ، وبهذا الصدد تؤكد اللجنة على أنه لم يتم حتى الآن تحديد المعالجات اللازمة الكفيلة باستمرار خدمات النظافة والتحسين من حيث الجهات التي سوف تقوم بتقديم تلك الخدمات ومصادر تمويلها .. الأمر الذي أدى إلى صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٨) لسنة ٢٠٠١م المتضمن عدم توريد تلك الرسوم لصالح السلطة المحلية ، واستمرار الوضع على ما هو عليه حتى إجراء المعالجات اللازمة بشأنه ، وبالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على صدور ذلك القرار .. إلا أنه لم يتم معالجة ذلك .. الأمر الذي تسبب في حرمان السلطة المحلية من أهم مواردها .

١٣- لاحظت اللجنة وجود إيرادات فعلية محصلة خلال السنة المالية ٢٠١٢م وفقاً للحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية لعدد من البنود والأنواع والتي لم يتم وضع تقديرات لها في موازنة نفس العام المالي ٢٠١٢م ، ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال لا الحصر (البنود والأنواع) الموضحة في الجدول التالي :

المبالغ بالريال

فعلية السنة المالية ٢٠١٢م	ربط السنة المالية ٢٠١٢م	نوعه	البيان	النوع	البنو	الفصل	البر	فعلية السنة المالية ٢٠١١م
١٥١,١٩٧,٧٤٦	٠	محلي	منح التدريب والدعم المؤسسي	٩	٤	١	٣	٣٨٦,٠٥٩,٢١٤
٢,٢٦٦,٠٠١	٠	محلي	مبيعات منشآت سوقية أخرى	٦	١	٢	٣	٠
٤٠٦,٨٠٠	٠	محلي	التحويلات الطوعية الجارية بخلاف المنح من المقيمين	١	١	٤	٣	٠
١٧٦,٤٨٣,٥٢٢	٠	محلي	التحويلات الطوعية الرأسمالية بخلاف المنح من المقيمين	١	٢	٤	٣	٠
١,٦٤٩,٣٠٣	٠	محلي	الخردة والنفايات	٢	١	٥	٣	١٧,٨١٨,٤٠٠
٩٦٦,٠٠٠	٠	محلي	تعويضات إتلاف ممتلكات حكومية بخلاف المتحصلات	٣	١	٥	٣	٧٦,٥٢٠
١٨,١٠٥,٩٩٤	٠	محلي	المسترد من نفقات الموازنة عن سنين سابقة	٤	١	٥	٣	١١٥,٩٠٦,٧٠٣
٣٤١,٣٣٧,٦٧٧	٠	محلي + مشترك	إيرادات متنوعة أخرى	٥	١	٥	٣	١,٣٦١,٣٣٢,٣٣٣
٤١١,٤٠٠	٠	محلي	أخرى	٢	٤	٣	٤	٠

الأمر الذي يؤكد عشوائية إعداد الموازنة وعدم وضع تقديرات الموازنة بناءً على معلومات ومؤشرات الإنفاق للسنوات السابقة .

١٤- استمرار قيام وزارة المالية بخصم مبالغ من الموارد العامة المشتركة من نسبة (٣٠٪) المخصصة للوحدات الإدارية من موارد صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة ، حيث تم صرف مبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال لصالح وزارة الشباب والرياضة بالمخالفة لأحكام المادة (١٢٥) من قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته ، وقد أوضحت وزارة المالية في ردها على ذلك بأن ما كان يصرف لصالح المخيمات والمراكز الرياضية الصيفية لمواجهة الأنشطة والبرامج المعدة للطلاب خلال فترة الإجازة الصيفية كان بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٠) لسنة ٢٠٠٨م وبموجب طلب من وزارة الشباب والرياضة بالصرف ... وترى اللجنة بأن رد الوزارة لا يبرر قيامها بمخالفة قانون السلطة المحلية وعدم الالتزام بتوصيات المجلس المتكررة بشأن ذلك ، كما أن قرار مجلس الوزراء لا يجيز للوزارة القيام بمخالفة القوانين النافذة .

١٥- استمرار شركة النفط في عدم الالتزام بتوريد مستحقات الوحدات الإدارية من الرسوم المقررة على كل برميل بترول أو ديزل أو جازيباع للمحطات وتوريدها إلى حساب الموارد العامة المشتركة طرف البنك المركزي وفقاً لأحكام المادة (١٢٣) من قانون السلطة المحلية ، وقد أوضح الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة المالية في ردها على ذلك بأن هذه الرسوم ألغى العمل بها قبل صدور قانون السلطة المحلية بعدة سنوات ، ولم يكن ضمن

الرسوم الساري العمل بها عند صدور القانون وفي ظل ثبات أسعار بيع المشتقات النفطية في السوق المحلية ، فإن أي رسم يفرض على كل برمبل بترول أو ديزل أو جازيباع للمحطات سيرفع من منسوب فاتورة دعم المشتقات النفطية التي تتحملها الدولة وتضاف إلى القيمة .. وترى اللجنة بأن رد الوزارة هذا لا يعفيها من مخالفتها الصريحة لنص المادة (١٢٣) من قانون السلطة المحلية والتي نصت صراحة على : (اعتبار تلك الرسوم من الموارد العامة والمشاركة) ولذلك فإن اللجنة تؤكد على ضرورة توريد كافة مستحقات الوحدات الإدارية من تلك الرسوم ومساءلة كل من وجه بعدم توريد تلك المستحقات إلى حساب الموارد العامة والمشاركة عملاً بأحكام قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م وقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٢م بشأن توريد قيمة الرسم .

١٦- استمرار ظاهرة البواقي الزكوية غير المحصلة والمرحلة من سنوات سابقة وتزايد خصمها في العديد من الوحدات الإدارية والتي بلغت حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (٩,٧٢٦,٦٣٤,٢٩١) ريال ، وقد أوضحت وزارة المالية في ردها على ذلك بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٥) بشأن تحصيل البواقي الزكوية ورقم (١٩٠) بشأن مضاعفة الجهود وتحصيل الواجبات الزكوية ، وتم تشكيل لجنة من وزارة الإدارة المحلية والمالية .. وقد تبين للجنة بأن العمل بهذا الشأن يسير ببطء شديد لا يساعد على حل هذه الظاهرة .. وترى اللجنة ضرورة قيام اللجنة المشكلة من وزارتي الإدارة المحلية والمالية بالعمل على سرعة تشكيل اللجان للنزول الميداني لحصر البواقي الزكوية وتحصيلها على أن لا تظهر أي بواقي زكوية عند تقديم الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٤م .

١٧- تبين للجنة من خلال مراجعة وتحليل الحسابات الختامية للصناديق الخاصة (صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وصندوق صيانة الطرق والجسور وصندوق رعاية النشء والشباب والرياضة) للسنة المالية ٢٠١٢م استمرار تلك الصناديق بالتهرب عن سداد مستحقات الوحدات الإدارية بالنسبة المحددة في القانون بنسبة (٣٠٪) من إجمالي موارد الصناديق الفعلية .. حيث أتضح للجنة بأن ما تم تحصيله خلال السنة المالية ٢٠١٢م من تلك الصناديق مبلغ (١,٩٨١,٦٩٧,٣٦٧) ريال بنقص مبلغ وقدره (٨,٢٣٩,٦٤٠,٨٢٦) ريال ، وبيان ذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

المبالغ بالريال

الجهة	إجمالي الإيرادات الفعلية للصناديق لسنة ٢٠١٢م من واقع الحساب الختامي لموازنة الصناديق الخاصة	نسبة الـ ٣٠٪ المفروضة قانوناً لصالح الوحدات الإدارية	إجمالي المورد خلال السنة المالية ٢٠١٢م بما فيها المورد لحساب الحافز	إجمالي المتأخرات
صندوق صيانة الطرق والجسور	٢٥,٨٠٩,٠١٢,٧٥٩	٧,٧٤٢,٧٠٣,٨٢٨	١٦٦,٩٨٣,٥٠٦	٧,٥٧٥,٧٢٠,٢٢٢
صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	٤,٥٣٩,٧٢٠,٦٠٨	١,٣٦١,٩١٦,١٨٢	١,١١٠,٢٢٢,٨٨٧	٢٥١,٦٩٣,٢٩٥
صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة	٣,٧٢٢,٣٩٧,٢٧٨	١,١١٦,٧١٩,١٨٣	٧٠٤,٤٩٠,٩٧٤	٤١٢,٢٢٨,٢٠٩
الإجمالي	٣٤,٠٧١,١٣٠,٦٤٥	١٠,٢٢١,٣٣٩,١٩٣	١,٩٨١,٦٩٧,٣٦٧	٨,٢٣٩,٦٤١,٨٢٦

وقد تبين للجنة قيام وزارة المالية وصندوق الطرق والجسور بتوقيع محضر مشترك بخصوص الآلية التنفيذية لقرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١٢م بشأن توريد النسبة المخصصة من مبيعات الديزل والبتترول المحددة بـ(٣٪) لصالح صندوق الطرق والجسور ومعهد من وزير الأشغال العامة والمالية ، والذي تضمن فتح حساب وسيط طرف البنك المركزي تورد إليه المبالغ المحصلة لصالح الصندوق ويخضع لإشراف وزارة المالية ، على أن يتم تغذية حساب الصندوق من الحساب الوسيط بالمخالفة لأحكام المادة (١٤٦) من الدستور وأحكام المواد (٥) ، (١٢٩ ، ١٣٠) من قانون السلطة المحلية وأحكام المواد (٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية .. وقد أوضحت وزارة المالية في ردها للجنة بأن الآلية التي تم اعتمادها وتعميدها لا تتجاوز أحكام الدستور والقوانين النافذة ، وإنما دورها تنظيم التنفيذ والرقابة والمتابعة للمشاريع المنفذة من تلك الموارد .. في حين أقر صندوق الطرق والجسور بان فتح الحساب الوسيط الذي جاءت به الآلية مخالفاً للدستور وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م وتعديلاته .

١٨- أوضح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتضمن مراجعته للحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م للعديد من الملاحظات والتجاوزات التي رافقت موازنة السنة المالية ٢٠١٢م أهمها ما يلي :

- استمرار قيام وزارة الإدارة المحلية والجهات الأيرادية المناط بها تحصيل وتوريد مستحقات الوحدات الإدارية من الموارد العامة المشتركة بخصم نسبة (٣٪ - ٥٪) من إجمالي الموارد المحصلة قبل توريدها إلى حساب الموارد العامة المشتركة طرف البنك المركزي استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٤) لسنة ٢٠٠٨م بشأن صرف حافز للقائمين على تحصيل الموارد المالية ورقم (٣٤٣) لسنة ٢٠١٠م بشأن الآلية المنظمة لصرف الحافز المالي على الرغم من مخالفة القرارين لأحكام الدستور والقوانين النافذة .
- قيام بعض الأجهزة التنفيذية في الوحدات الإدارية بفرض وتحصيل إيرادات غير قانونية تحت مسميات مختلفة وتوريدها إلى حسابات خاصة والصرف منها خارج إطار الموازنة بالمخالفة لأحكام المادة (١٣) من الدستور والمادة (٢٣) من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن تحصيل الأموال العامة والمادة (٢٥) من القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته .
- بلغ إجمالي المبالغ الموردة إلى حساب حافز التحصيل بوزارة الإدارة المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢م والتي تمثل حصة الوزارة من المبالغ المخصصة من الموارد العامة المشتركة المحصلة لصالح الوحدات الإدارية من قبل بعض الجهات الأيرادية مبلغ (٢٢٩,٥٣٨,٥٥٦) ريال .. الأمر الذي أدى إلى حرمان الوحدات الإدارية من تلك المبالغ ومن الاستفادة منها في تنفيذ بعض المشاريع الخدمية للمواطنين.
- استمرار امتناع وتهرب بعض وكالات وشركات الطيران بسداد كامل المبالغ المستحقة عليها من تلك الرسوم رغم أن تلك الضريبة يتحمل عبئها المسافر في الوقت التي

تعتبر تلك الشركات مجرد وسيط لتحصيلها كموارد عامة مشتركة، ومن أهم تلك الشركات (الخطوط الجوية اليمنية، طيران السعيدة) كما أن المبالغ الموردة من تلك الشركتين خلال السنة المالية ٢٠١٢م لا يوجد ما يؤكد بأنها الرسوم الواجب سدادها للفترة التي وردت عنها لعدم تقديم أي بيانات أو وثائق مع الإقرارات التي تؤكد صحتها ، والجدول التالي يوضح المبالغ التي لم يتم توريدها من قبل تلك الشركات :

المبالغ بالريال

اسم الشركة	المبلغ المورد خلال السنة المالية ٢٠١٢	الفترة المورد عنها المبلغ	الفترة التي لم يتم توريد الرسوم عنها
الخطوط الجوية اليمنية	٤٥,٥٧٣,٦٢١	يناير/فبراير ٢٠١٢	جزء من الربع الثالث وكذا الربع الرابع من سنة ٢٠١٠م سنة ٢٠١١م كاملة مارس - ديسمبر ٢٠١٢م
شركة طيران السعيدة	٢٢,٣٦٩,٤٠٠	يناير ٢٠١١ - ابريل ٢٠١٢	مايو - ديسمبر ٢٠١٢م

■ بلغ إجمالي المبالغ المحصلة من قيمة الرسم المضاف على مشتركى الهاتف النقال (نظام الفوترة والدفع المسبق) والموردة خلال السنة المالية ٢٠١٢م من شركات الاتصالات (يمن موبايل - أم تي أن - سبأفون - وأي) مبلغ وقدره (٦.٧١٢.٣٣٥,٢١٩) ريال بزيادة قدرها (١.٧١٢.٣٣٥,٢١٩) ريال ونسبة (٣٤%) عن الربط المبالغ (٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال وزيادة قدرها (١,٧٦٤.٩٢٩,١٩٩) ريال ونسبة (٣٦%) عن المقابل لسنة ٢٠١١م البالغ (٤.٩٤٧,٤٠٦,٠٢٠) ريال.. ومن خلال الإطلاع على عدد من المذكرات المتبادلة بين وزارة الإدارة المحلية وتلك الشركات وعدد من المحاضر المشتركة بينهما بالإضافة إلى عملية فحص ومراجعة عينه من المبالغ الموردة من تلك الشركات تبين قيام عدد من الشركات بتوريد الرسوم المضافة على شركة الهاتف النقال بموجب الإقرارات المقدمة منها دون أن يتم إرفاق الوثائق المؤيدة لصحة تلك الإقرارات بالرغم من وجود محاضر ومذكرات بشأن ضرورة إرفاق المؤيدات لصحة الإقرارات.

■ وجود فوارق بين المبالغ الظاهرة كمستحقات لصالح الوحدات الإدارية من واقع بيانات الحسابات الختامية للصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١٢م ، والمبالغ الموردة منها إلى حساب الموارد العامة المشتركة ، وفقاً لبيانات وسجلات الإدارة المحلية ، وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول التالي :

المبالغ بالريال

الجهة	مستحقات الوحدات الإدارية من الصناديق من واقع الحسابات الختامية المقدم من وزارة المالية	المبالغ الموردة من الصناديق لحساب الموارد العامة المشتركة والحافز من واقع بيانات وزارة المالية	الفاوق (زيادة أو نقص)
صندوق صيانة الطرق والجسور	١٢٧,٨٧٥,١٠٦	١٦٦,٩٨٣,٥٠٦	٣٩,١٠٨,٤٠٠
صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	١,٠٠٥,٣٧٧,٧٠١	١,١١٠,٢٢٢,٨٨٧	١٠٤,٨٤٥,١٣٦
صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة	٧٠٤,٦٢٤,٧٢٧	٧٠٤,٤٩٠,٩٧٤	١٣٣,٧٥٣
الإجمالي	١,٨٣٧,٨٧٧,٥٨٤	١,٩٨١,٦٩٧,٣٦٧	١٤٣,٨١٩,٧٨٣

الأمر الذي يشير إلى عدم قيام المختصين بالوزارة بمتابعة مستحقات الوحدات الإدارية لدى تلك الصناديق وإجراء المطابقة معها سنوياً لضمان حصول الوحدات الإدارية على مستحقاتها .

١٩- استمرار قيام العديد من الهيئات الإدارية للمجالس المحلية بالوحدات الإدارية بإصدار قرارات تتضمن تجنيب أو تحويل بعض الموارد المحلية إلى حسابات صناديق النظافة والتحسين وبعض الحسابات الخاصة ، بالمخالفة لأحكام المادة (١٢٣) من قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته ، والمادة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن تحديد قيم أوعية الرسوم المحلية ، ومنها ما يلي :

- رسوم الدعاية والإعلان .
- رسوم رفع المخلفات .
- نسبة من رسوم استمارة وتسجيل الطلاب .
- نسبة من رسوم غرامات المرور .

٢٠- أشار الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره المتضمن نتائج مراجعته للحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م إلى الآتي :

- عدم التزام ديوان مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وفروعها بالمحافظات بتوريد قيمة الرسوم الخاصة بتأشيرات دخول وخروج الأجانب ورسوم اكتساب الجنسية إلى الحسابات المختصة كإيرادات مشتركة لصالح السلطة المحلية بالوحدات الإدارية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٦) بشأن تعديل القرار رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن تحديد قيم أوعية الرسوم المحلية، حيث بلغ إجمالي المحصل منها خلال السنة المالية ٢٠١٢م من واقع الحساب الختامي للمصلحة مبلغ (٦٦٥,٥٨٨,١٧٦) ريال والقيام بدلاً عن ذلك بتوريد تلك الرسوم كإيرادات مركزية لصالح السلطة المركزية .
- قيام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وفروعها بالمحافظات بخصم وتجنيب جزء من إيرادات الجوازات والإيرادات المشتركة الأخرى المحصلة من قبلها وتوريدها إلى حساب عائدات الحساب الجاري للمصلحة، حيث بلغ إجمالي المبلغ المجنب من واقع الحساب الختامي للمصلحة خلال السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (١٠٨,٩٣٨,١٠٢) ريال، وذلك دون وجود مسوغ قانوني يبرر ذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاتها .
- استمرار فروع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في كل من محافظات (عدن، تعز، الحديدة، المكلا، سيئون) ومركز الإصدار الآلي في محافظات (عدن، تعز، الحديدة) بعدم توريد الإيرادات المشتركة والمحصلة من قبلها إلى حساب الموارد العامة المشتركة .
- وقد قامت اللجنة بمناقشة تلك الملاحظات مع ممثلي مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ، وبحضور مندوبي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .. وقد تبين للجنة من خلال رد ممثلي المصلحة بأن تلك الملاحظات والتجاوزات نتيجة قيام مصلحة الهجرة والجوازات بالتوقيع على محاضر مشتركة بينها وبين وزارة المالية ، .. وترى

اللجنة بأن ذلك الإجراء يعد مخالفة للقوانين ، مؤكدة على ضرورة قيام مصلحة الهجرة والجوازات بتوريد الموارد المشتركة المحصلة من قبلها إلى حسابات الوحدات الإدارية ، كونها موارد محلية ، وعدم جواز توريد أية مبالغ إلى الحسابات الجارية ، باعتبار ذلك مخالفة دستورية وقانونية .. كما ترى اللجنة ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من وزارات (الإدارة المحلية - المالية - الداخلية ممثلة بمصلحة الهجرة والجوازات - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) للوقوف أمام موارد رسوم الجنسية ورسوم دخول وخروج الأجانب ، والعمل وفقاً لما جاء به قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته ، وإلزام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بفتح فروع لها في بقية محافظات الجمهورية التي لا يوجد بها فروع للمصلحة .

٢١- تبين للجنة بأن الحصيلة الفعلية لإيرادات غرامات المخالفات المرورية خلال السنة المالية ٢٠١٢م قد ظهرت بنقص مبلغ (١٢٦,٧٤٩,٨٩٠) ريال ونسبة (٦٥%) من إجمالي الربط المعتمد بالموازنة البالغ (١٩٤,٧٠٥,٠٠٠) ريال ومن خلال المراجعة تبين الآتي :

■ أن مبلغ النقص في إيرادات غرامات المخالفات المرورية خلال السنة المالية ٢٠١٢م قد شمل كل المحافظات باستثناء محافظتي (المحويت - مأرب) واللتان حققتا زيادة بمقدار (١,٥٧٣,٠٨٧) و(٤٤٤,٧٠٠) ريال .

■ عدم ظهور أي حصيلة فعلية في الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢م من غرامات المخالفات المرورية في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي (الحديدة - أبين) رغم أن البيان المقدم من الإدارة العامة للمرور قد اظهر مبالغ مورده إلى حسابات السلطة المحلية من الأمانة والمحافظتين بمبلغ وقدره (٩٢,٩٠٠,٥٨٠) ريال منها مبلغ (٨٣,٨٣٠,٢٠٠) ريال في أمانة العاصمة ومبلغ (٨,٨٨٨,٦٠٠) ريال من محافظة الحديدة وأبين .

■ لوحظ استمرار قيام إدارات المرور بالوحدات الإدارية بتجنيب مبالغ من إيرادات غرامات المخالفات المرورية المحصلة وينسب تتراوح ما بين (٣٠%-٥٠%) وصرفها كحوافز لصالح منتسبي أجهزة المرور حيث بلغ إجمالي المبالغ المحصلة المجنبة خلال السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (١٣٩,٤٢٧,٣٨٦) ريال وذلك بالمخالفة لإحكام الفقرة (أ) من المادة (١٢٥) من قانون السلطة المحلية وتوصيات المجلس المتكررة بهذا الشأن .

■ وقد أوضحت الردود المقدمة من الإدارة العامة لشرطة السير (المرور) بأن الحصيلة الفعلية لإيرادات الغرامات والمخالفات بلغت من واقع الإشعارات البنكية بمبلغ وقدره (٢١٣,٥٥٦,٩٦٥) ريال ، وبالنسبة للنقص في الإيرادات قد شمل جميع المحافظات عدا محافظتي (الجوف ومأرب) اللتان حققتا زيادة بمقدار (١٥,٧٣٠,٠٧٨) ريال في محافظة الجوف و(٤٤,٧٠٠) بمحافظة مأرب .

■ أما بخصوص ما ورد من استمرار قيام شرطة المرور بالوحدات الإدارية بتجنيب مبالغ من إيرادات غرامات المخالفات المرورية بنسبة ما بين (٣٠%-٥٠%) وصرفها كحافز

لرجال المرور، نظراً لعدم وجود اعتمادات كافية في إطار الموازنة السنوية .. فإن اللجنة تؤكد بأن عملية تجنب أي مبالغ من الإيرادات وصرفها مباشرة يعد مخالفة دستورية وقانونية، وبالتالي فإن اللجنة ترى ضرورة تشكيل لجنة من وزارة الداخلية والإدارة المحلية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بدراسة ومعالجة وضع رجال المرور وذلك من خلال وضع مبلغ الحافز الذي يصرف كنفقة تشغيلية ضمن الموازنة السنوية لوزارة الداخلية بدءاً من العام المالي ٢٠١٥م، بالإضافة إلى دراسة تحويل الإدارة العامة لشرطة السير إلى مصلحة أو هيئة مستقلة .

٢٢- عدم الاستفادة من الموارد المشتركة المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٢م والبالغة (١,٤٣٢,٤٣٢,١٠٧) ريال، والذي يمثل رصيد الموارد المشتركة غير الموزعة كحصص على الوحدات الإدارية .. الأمر الذي أثر سلباً على حصيلتها من تلك الموارد، وبالتالي التأثير على مستوى تنفيذ الخطط الاستثمارية خلال السنة المالية ٢٠١٢م .. الأمر الذي يتطلب إعداد آلية لعملية توزيع الحصص من هذه الموارد للربع الرابع من كل عام، وبما يكفل توريدها لحساب الوحدات الإدارية والاستفادة منها خلال العام .

٢٣- قيام بعض الأجهزة المركزية وفروعها بالوحدات الإدارية بتحصيل بعض أنواع الإيرادات المحلية والمشاركة وتوريد مبالغها لصالح السلطة المركزية لأسباب مختلفة منها : تمسك بعض الأجهزة المركزية بأداء بعض الخدمات ومنح التراخيص مركزياً، على الرغم من أن هذه الخدمات والتراخيص صارت اختصاصاً محلياً وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية .. الأمر الذي أدى إلى عدم إظهار الحصيلة الحقيقية لبعض أنواع الإيرادات المحلية والمشاركة ضمن الحساب الختامي للسلطة المحلية.

٢٤- بلغ الرصيد التراكمي للفائض المرحل للسلطة المحلية والوحدات الإدارية حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (٢٥,٩٨٧,٧٣٩,٤٥٦) ريال بزيادة قدرها (١١,٤٣٢,٩٠٧,١١٢) ريال وبنسبة (٧٩٪) من الرصيد التراكمي للفائض المرحل إلى نهاية السنة المالية ٢٠١١م البالغ (١٤,٥٥٤,٨٣٢,٣٤٤) ريال، الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الوحدات الإدارية من استغلال الموارد المحلية المناسبة لتنفيذ وانجاز المشاريع التنموية، وقد رد الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة المالية بأن تراجع الإنفاق الاستثماري بوحدات السلطة المحلية خلال العام ٢٠١٢م كان ناتجاً للأوضاع السياسية والأزمة التي مرت بها بلادنا والتي أثرت سلباً على تنفيذ المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات، وتود اللجنة الإشارة بهذا الصدد بأن رد وزارة المالية لا يختلف عن ردودها خلال السنوات السابقة، وتؤكد اللجنة بأن تدني حجم الإنفاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية خلال السنة المالية ٢٠١٢م كان ناتجاً عن عدم قدرة القائمين على السلطة المحلية باستغلال الموارد المعتمدة لها والمخصصة للجانب التنموي تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الاستثماري .. الأمر الذي نتج عنه تعثر تلك المشاريع وترحيلها عاماً بعد آخر .

٢٥- من خلال مراجعة الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للعام المالي ٢٠١٢م أتضح للجنة أن مقدار الدعم المركزي الجاري البالغ خلال العام المالي ٢٠١٢م مبلغ وقدره (٣٩٥,٣٨٣,٢٥٤,٦٥٨) ريال ، في حين تم إقفال الدعم المركزي الجاري في حساب الدائنين / مالية بمبلغ (٣٩٩,٧٤٥,٢٣٢,٣٠٠) ريال وزيادة قدرها (٤,٣٦١,٩٧٧,٦٥٢) ريال .. وقد تبين للجنة أن مبلغ الزيادة يمثل فارق الحصة من الموارد المشتركة وليس المبالغ المنصرفة من الدعم المركزي الجاري من الحسابات الجارية للأبواب (الأول والثاني والثالث) حسبما أوضحت وزارة المالية في ردها على ذلك .

٢٦- عدم التزام الدوائر الجمركية (البرية - البحرية - الجوية) في أمانة العاصمة والمحافظات التي يوجد بها منافذ جمركية بتحصيل الرسوم المستحقة على الطرود الواصلة في تلك المنافذ والمقدرة ب (١٠) ريال على كل طرد بالنسبة للطرود الواصلة عبر المنافذ البرية والبحرية و(٢٠) ريال على كل طرد يصل عبر المنافذ الجوية وتوريدها لصالح الوحدات الإدارية كموارد مشتركة على مستوى المحافظة وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن تحديد قيم أوعية الرسوم المحلية والمشاركة للسلطة المحلية .

٢٧- تبين للجنة بأن هناك (٢٦٥) حساباً وسيطاً في خمس محافظات ، وبمبلغ إجمالي قدره (١,٩٥٥,٦٩٧) ألف ريال حتى تاريخ ١٢/٣١/٢٠١٢م ، وهو ما تمكنت اللجنة من حصره من مجموعة الوثائق المقدمة إليها ، سواءً من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أو الأجهزة التنفيذية الأخرى .. وترى اللجنة بأن فتح مثل هذه الحسابات الوسيطة غير مبرر ومخالف لنصوص وأحكام الدستور والقانون وتوصيات المجلس المتكررة بإلغاء الحسابات الوسيطة التي تقوم بفتحها العديد من الأجهزة التنفيذية ، سواءً في البنك المركزي أو البنوك المحلية الأخرى .

ثالثاً : الاستخدامات العامة للسلطة المحلية :

أسفر التنفيذ الفعلي لموازنة السلطة المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢م عن استخدامات فعلية بلغت (٤٣٧,٦٧٩,٨٣٠,٢٣٥) ريال محققة بذلك صافي تجاوز قدره (٦,٨٩٦,٨٦٥,٢٣٥) ريال ونسبة (٢٪) من تقديرات الموازنة والبالغة (٤٣٠,٧٨٢,٩٦٥,٠٠٠) ريال .

والجدول التالي يوضح تفاصيل إجمالي استخدامات السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م على مستوى الأبواب والفصول :

المبالغ بالريال

فعلى السنة المالية ٢٠١٢م مع فعلى السنة المالية ٢٠١١م	فعلى السنة المالية ٢٠١٢م مع تقديرات نفس السنة الوفر أو التجاوز	فعلى السنة المالية ٢٠١٢م	تقديرات السنة المالية ٢٠١٢م	البيان	التبويب		فعلى السنة المالية ٢٠١١م
					٣	٤	
٥٧,٦٤٩,٦١٩,٣٤٩	(%)١١	(٣٦,٧٠٢,٧٧٦,٦٤٧)	٣٦٧,٩٤٩,٨٢٠,٦٤٧	٣٣١,٣٤٦,٠٤٤,٠٠٠	١	١	٣١٠,٣٠٠,٢٠١,٢٩٨
٥٣,٩٣٣,٢٢٩,١٩٩	(%)١١	(٣٤,٦٣٥,٨٢٦,٩٢٣)	٣٤٦,٣٨٩,٧٧٠,٩٢٣	٣١١,٧٥٣,٩٤٤,٠٠٠	١	١	٢٩٢,٤٥٦,٥٤١,٧٢٤
٣,٧١٦,٣٩٠,١٥٠	(%)١١	(٢,٠٦٧,٩٤٩,٧٢٤)	٢١,٥٦٠,٠٤٩,٧٢٤	١٩,٤٩٢,١٠٠,٠٠٠	٢	١	١٧,٨٤٣,٦٥٩,٥٧٤
٤,٤٦٧,٤٩١,٢٣٥	(%)٧	(٢,١٣٣,٥٩٧,٣٨٨)	٣١,٢٠٠,٣١٧,٣٨٨	٢٩,٠٦٦,٧٢٠,٠٠٠	٢	٢	٢٦,٧٣٢,٨٢٦,١٥٣
٤,١١٧,١١٤,٤٢١	(%)٨	(٢,٠٦٩,٤٨٢,٥٢٣)	٢٧,٣٣١,٠٦٩,٥٢٣	٢٥,٢٦١,٥٨٧,٠٠٠	١	٢	٢٣,٢١٣,٩٥٥,١٠٢
٣٥٠,٣٧٦,٨١٤	(%)٢	(٦٤,٢٤٨,٨٦٥)	٣,٨٦٩,٢٤٧,٨٦٥	٣,٨٠٤,٩٩٩,٠٠٠	٢	٢	٣,٥١٨,٨٧١,٠٥١
-	%١٠٠	١٢٤,٠٠٠	-	١٢٤,٠٠٠	٥	٢	٠
(٢٦٤,٩٩٢,٤٤٣)	(%)٣٧	(١٦١,٥٩٠,٢٨١)	٥٩٥,٠٩٤,٢٨١	٤٣٣,٥٠٤,٠٠٠	٣	٣	٨٦٠,٠٨٦,٧٢٤
(٢٩٧,٧٤١,٥٩٩)	%١١	٢٩,٨٩٣,٩٤٢	٣١٠,١٠٠,٥٥٨	٣٤٩,٩٩٤,٠٠٠	٣	٣	٦٠٧,٨٤١,٦٥٧
٣٢,٧٤٩,١٥٦	(%)٢٤١	(٢٠١,٤٨٤,٢٣٣)	٢٨٤,٩٩٤,٢٣٣	٨٣,٥١٠,٠٠٠	٤	٣	٢٥٢,٢٤٥,٠٦٧
٢,٧٧٠,٤٠٣,٣٥٨	%٤٦	٣٢,١٠٢,٠٩٩,٠٨١	٣٧,٩٣٤,٥٩٧,٩١٩	٧٠,٠٣٦,٦٩٧,٠٠٠	٤	٤	٣٥,١٦٤,١٩٤,٦٦١
٢,٧٧٧,٤٩٨,٤٣٦	%٤٦	٣١,٦٦٠,٧٦١,٤٥٩	٣٦,٩٣٤,٦٣٥,٥٤١	٦٨,٥٨٥,٩٩٧,٠٠٠	١	٤	٣٤,١٤٧,١٣٧,١١٥
(٧,٠٩٥,١٦٨)	%٢٠	٤٤١,٢٣٧,٦٢٢	١,٠٠٩,٩٦٢,٣٧٨	١,٤٥١,٣٠٠,٠٠٠	٣	٤	١,٠١٧,٠٥٧,٥٤٦
-	-	-	٤٣٧,٦٧٩,٨٢٠,٢٣٥	٤٣٠,٧٨٢,٩٦٥,٠٠٠			٣٧٣,٠٥٧,٣٠٨,٨٣٦
-	%٢	(٦,٨٩٦,٨٦٥,٢٣٥)					

كما أن الجدول التالي يوضح تفاصيل إجمالي استخدامات السلطة المحلية
للسنة المالية ٢٠١٢م على مستوى الوحدات الإدارية :

المبالغ بالريال

فعلى السنة المالية ٢٠١٢م مع فعلى السنة المالية ٢٠١١م	فعلى السنة المالية ٢٠١٢م مع تقديرات نفس السنة الوفر أو التجاوز	فعلى السنة المالية ٢٠١٢م	تقديرات السنة المالية ٢٠١٢م	المحافظة	فعلى السنة المالية ٢٠١١م
١٠,٤٨٢,٩٨٦,٥٨٠	(%)٨	(٣,٣٨٦,٣١٦,٩٢٨)	٤٤,٥٠٧,٩١١,٩٢٨	أمانة العاصمة	٢٤,٠٢٤,٩٢٥,٣٤٨
٢,١٠١,٥٢٤,٨٢٥	%٥	٩٢٠,٢٤٧,٤٨٣	١٩,٠٨٧,٦٣٦,٥١٧	صنعاء	١٦,٩٨٦,١١١,٦٩٢
٧,٥٣٣,٢٤٧,٧٦٠	(%)١٣	(٣,٤٩٤,٦٣١,٦٠٠)	٣٠,٨١٧,٧٦٥,٦٠٠	عدن	٢٣,٢٨٥,٥١٧,٨٤٠
٦,٧٩٣,٢٣١,٥٤٤	(%)٨	(٤,١٤٥,٢٠٠,٠٢٨)	٥٥,٦٧١,٣٣١,٠٢٨	تعز	٤٨,٨٧٨,٠٩٩,٤٨٤
٣,٩٨٦,٢٧١,٣٥٣	(%)٤	(١,١٠٣,١١٨,٧٦٩)	٣٢,٨٣٥,٠٠٨,٧٦٩	حضر موت	٢٨,٨٤٨,٧٣٧,٤١٦
٥,٨٧٣,٥٣٦,٨٤٧	(%)٤	(١,٣٣٥,٤٣٧,١٥٥)	٣٣,٤٣١,٨٦٩,١٥٥	الحديدة	٢٧,٥٥٨,٣٣٢,٣٠٨
٣,٢٦٩,٨٣٣,٤٦٩	(%)٣٤	(٧٤٤,٦٩٩,٣٤٧)	٢٢,٩٤٢,٣١٨,٣٤٧	لحج	١٩,٦٧٢,٤٨٤,٨٧٨
٥,٩٨٠,٣٧٠,١٢٠	(%)٥	(١,٧٥٤,٣٣٢,٠٠٢)	٣٧,٨١٣,٩٣٦,٠٠٢	إب	٣١,٨٣٣,٥٦٥,٨٨٢
٢,٠٤٨,٧١٢,٥٤٣	%١	١٨٥,٩٤٨,٣١٤	١٧,١٠٨,٥٨٢,٦٨٦	أبين	١٥,٠٥٩,٨٧٠,١٤٣
٢,٧٢٧,٠٤٦,٣٦٤	%٦	١,٤٣٢,٨٨٢,٦٣٤	٢١,٥٢٩,٠٢٨,٣٦٦	حجة	١٨,٨٠١,٩٨٢,٠٠٢
٢,٨٢٧,٤٧٩,٨١٠	%٢	٤٥٨,٠٩٤,٠٦١	٢٣,٩٥١,٧٥٥,٩٣٩	ذمار	٢١,١٢٤,٢٧٦,١٢٩
١,١٤٧,٧٣٨,٣٤٠	%٣	٤٥٣,٢٣٠,٦١٧	١٣,٤٩٥,١٩٤,٣٨٣	شبوة	١٢,٢٤٧,٤٥٦,٠٤٣
٤٢٨,٤٥٦,٣٧١	%١٠	٤٢٩,٧٥٤,٨٤٨	٣,٨٧٧,١٦٦,١٥٢	المهرة	٣,٤٤٨,٧٠٩,٨٨١
١,٣٤٣,٦٢٢,٢٤١	%١٥	١,٦٥٤,٢٣٦,٨٣٢	٩,٧٥٢,٧٤٣,١٦٨	صعدة	٨,٤٠٩,١١٩,٩٣٧
٤٩٣,٨٢٢,٣٠٤	%١٣	١,٤٠٠,٧٩٨,٨٠٩	٩,٦٩٨,٥٧٠,١٩١	البيضاء	٩,٣٠٤,٧٤٧,٨٨٧
١,٨٤٨,٩٦٠,٩٣٥	(%)٢	(١٦٧,٦٨٤,٤٣٥)	١١,٥٥٣,٢١٥,٤٣٥	المحويت	٩,٧٠٤,٣٥٤,٥٠٠
٦٦٠,١٢٢,٧٧١	%٨	٧١٧,١٤٣,٠٢١	٨,٧٦٩,٣٦٥,٩٧٩	مأرب	٨,١٠٩,٢٤٣,٢٠٨
٣٠٤,٠٤٥,٧٨٥	%١٥	٩٩١,٠٩٢,٤٥٠	٥,٧٣٨,٦٩٢,٥٥٠	الجوف	٥,٤٣٤,٦٤٦,٧٦٥
٢,٤٣٢,٣٥٨,٩١٢	%٠,٣	٥٠,٠٠٤,٨٢٢	١٦,٨٩١,٨٥٨,١٧٨	عمران	١٤,٤٥٩,٤٩٩,٢٦٦
١,٩٣٨,٥٤٨,٠٠٧	%١	١١٧,٥٠٩,٣٥٣	١٠,٨٧٠,٩٦٥,٦٤٧	الضالع	٨,٩٣٢,٤١٧,٦٤٠
٤٠١,٦٠٣,٦١٨	%٥	٤١٣,٦١١,٧٨٥	٧,٣٣٤,٩١٤,٢١٥	ريمة	٦,٩٣٣,٣١٠,٥٩٧
-	-	-	٤٣٧,٦٧٩,٨٢٠,٢٣٥	الإجمالي	٣٧٣,٠٥٧,٣٠٨,٨٣٦
-	(%)٢	(٦,٨٩٦,٨٦٥,٢٣٥)		صافي التجاوز	

رابعاً : ملاحظات اللجنة على الاستخدامات :

من خلال مراجعة اللجنة وتحليلها لبيانات الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للعام المالي ٢٠١٢م على مستوى الأبواب والفصول والبنود والأنواع ، وكذلك على مستوى الوحدات الإدارية بأمانة العاصمة والمحافظات ، وما تضمنه تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من نتائج مراجعته للحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية لنفس العام المالي ٢٠١٢م فقد توصلت اللجنة إلى جملة من الملاحظات أهمها ما يلي :

١- بلغ إجمالي الاستخدامات الجارية الفعلية للسلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغاً وقدره (٣٩٩,٧٤٥,٢٣٢,٣١٦) ريال محققاً بذلك صافي تجاوز بمبلغ (٣٨,٩٩٨,٩٦٤,٣١٦) ريال ونسبة تجاوز قدرها (١١%) من إجمالي الربط المعتمد لموازنة نفس السنة المالية ٢٠١٢م البالغ (٣٦٠,٧٤٦,٢٦٨,٠٠٠) ريال ، وبيان ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

المبالغ بالريال

البيان	ربط السنة المالية ٢٠١٢م	الاستخدامات الفعلية لنفس السنة	مقدار التغيير (وفر/تجاوز)	نسبة التغيير
الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين	٣٣١,٢٤٦,٠٤٤,٠٠٠	٣٦٧,٩٤٩,٨٢٠,٦٤٧	(٣٦,٧٠٣,٧٧٦,٦٤٧)	% ١١
الباب الثاني : النفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٢٩,٠٦٦,٧٢٠,٠٠٠	٣١,٢٠٠,٣١٧,٣٨٨	(٢,١٣٣,٥٩٧,٣٨٨)	% ٧
الباب الثالث : الإعانات والمنافع الاجتماعية	٤٣٣,٥٠٤,٠٠٠	٥٩٥,٠٩٤,٢٨١	(١٦١,٥٩٠,٢٨١)	% ٣٧
الإجمالي	٣٦٠,٧٤٦,٢٦٨,٠٠٠	٢٩٩,٧٤٥,٢٣٢,٣١٦	(٦٠,٩٩٨,٩٦٤,٣١٦)	% ١١

٢- بلغ حجم الاستخدامات الخاصة بالباب الأول (أجور وتعويضات العاملين) خلال السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٣٦٧,٩٤٩,٨٢٠,٦٤٧) ريال ونسبة (٨٤%) من إجمالي الاستخدامات الفعلية للسلطة المحلية البالغة (٤٣٧,٦٧٩,٨٣٠,٢٣٥) ريال في حين توزعت بقية النسب والبالغة (١٦%) على بقية أبواب الاستخدامات العامة ، الأمر الذي يؤكد على أن موازنة السلطة المحلية لا تزال موجهة للإنفاق الجاري ، وهذا لا يسهم في تحريك عجلة التنمية المحلية وتعيق عملية البناء التنموي للمجتمعات المحلية .

٣- لاحظت اللجنة بأن الاستخدامات الجارية لمكتب التربية والتعليم البالغة خلال السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (٢٦٧,٥٦١,٤٦٨,٣٥١) ريال تشكل ما نسبته (٦٧%) من إجمالي الاستخدامات الجارية للسلطة المحلية البالغة (٣٩٩,٧٤٥,٢٣٢,٣١٦) ريال ، في حين توزعت النسبة المتبقية على المجالس المحلية وبقية الأجهزة التنفيذية وذلك كما هو موضحاً في الجدول التالي :

المبالغ بالريال

م	البيان	المبلغ	نسبة التغيير
٠١	الصحة والسكان	٤٨,٢٦١,٢٨٥,٧٦٩	% ١١
٠٢	المالية	٣٣,٦٤٩,٣٤٧,٢٤٤	% ٨
٠٣	الأشغال العامة	٢٨,١٦٧,٨٣١,٥٩١	% ٦
٠٤	الإدارة المحلية	٢١,٢٢٩,٠٦٧,٧٦٧	% ٥
	الإجمالي	٤٠٨,٣٩٢,٤٦٣,٦٦٦	% ٩٣
٠٥	بقية الأجهزة التنفيذية	٢٩,٢٨٧,٣٦٦,٦٧٠	% ٧
	الإجمالي العام	٤٣٧,٦٧٩,٨٣٠,٢٣٥	% ١٠٠

٤- لاحظت اللجنة بأن حجم النفقات الفعلية لبند المكافآت وأجور العمل الإضافي من دون استخدام الحسابات الجارية خلال السنة المالية ٢٠١٢ م ظهر بمبلغ (٢.٣٣١.٨٤١.٧٨٤) ريال وبصافي تجاوز قدره (٢٦٠.٧٧٨.٧٨٤) ريال من إجمالي تقديرات الموازنة البالغة (٢.٠٧١.٠٦٣.٠٠٠) ريال .

٥- استمرار ظهور الحسابات الجارية ضمن التنفيذ الفعلي لموازنة السلطة المحلية على الرغم بأن تقديرات الموازنة لم تتضمن أية تقديرات لتلك الحسابات ، الأمر الذي يصعب معه الوصول إلى معرفة نتائج التنفيذ الفعلي لموازنة السلطة المحلية بشكل صحيح ، بالإضافة إلى أن عدم إدراج الحسابات الجارية ضمن تقديرات الموازنة يعد خروجاً عن مبدأ شمولية الموازنة .

٦- استمرار تزايد الفجوة بين الاستخدامات الجارية والاستخدامات الرأسمالية والاستثمارية للسلطة المحلية حيث أظهر الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢ م بأن نسبة الاستخدامات الاستثمارية بلغت خلال السنة المالية ٢٠١٢ م (٨٪) من إجمالي الاستخدامات العامة للسلطة المحلية ، في حين شكلت الاستخدامات الجارية ما نسبته (٩٢٪) من إجمالي الاستخدامات العامة للسلطة المحلية البالغة (٤٣٧.٦٧٩.٨٣٠.٢٣٥) ريال .. الأمر الذي ينتج عن ذلك التأثير السلبي على عملية التنمية المحلية ، وتوضيح ذلك كما هو بالجدول التالي :

المبالغ بالريال

السنة المالية	إجمالي استخدامات السلطة المحلية	النفقات التشغيلية		نفقات اكتساب الأصول غير المالية	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
٢٠٠٢م	١١١,٩٥٩,٤٩٩,٥٣١	٩٦٪	١٠٧,١٥٠,١٥٥,٤٢٩	٤٪	٤,٨٠٩,٣٤٤,١٠٢
٢٠٠٣م	١٢٦,٩٠٨,٥٤٧,٤٦٦	٨٨٪	١١٢,٢٧٩,٧٠٦,٢٥٥	١٢٪	١٤,٦٢٨,٨٤١,٢١١
٢٠٠٤م	١٤٦,٤٩١,٩٩١,١٤١	٨٧٪	١٢٧,٧٩٨,٠٩٩,١٨٦	١٣٪	١٨,٦٩٣,٨٩١,٩٥٥
٢٠٠٥م	١٧٧,٣٥١,٢٥٦,٠٥١	٨٨٪	١٥٦,٤٥٠,٦٧٠,٩٤٢	١٢٪	٢٠,٩٠٠,٥٨٥,١٠٩
٢٠٠٦م	٢٠٨,٥٤٠,٠٦١,٧٣١	٨٨٪	١٨٢,٦٠١,٢٢٦,٣١٧	١٢٪	٢٥,٩٣٨,٧٣٥,٤١٤
٢٠٠٧م	٢٥٢,٠٥٣,٦٣٠,٩٩٧	٨٨٪	٢٢٢,٥٦٥,٢٥٤,٥٥٢	١٢٪	٢٩,٤٨٨,٣٧٦,٤٤٥
٢٠٠٨م	٣١٦,٠٦١,٤٥٠,٥٢٨	٧٨٪	٢٧٤,٠٠٣,٠٨٩,٦٨٥	١٣٪	٤٢,٠٥٨,٣٦٠,٨٤٣
٢٠٠٩م	٣٣٠,٤٣٦,٧٥٢,١٤١	٨٤٪	٢٧٨,٤٩٨,٥٥٣,٣٦٠	١٦٪	٥١,٩٣٨,١٩٨,٧٨١
٢٠١٠م	٣٣٢,٦١٨,٣١٠,٤٢٨	٨٥٪	٢٨٤,٣١٧,١٣١,١٤٨	١٥٪	٤٨,٣٠١,١٧٩,٢٨٠
٢٠١١م	٣٧٣,٠٥٧,٣٠٨,٨٣٦	٩١٪	٣٣٧,٨٩٣,١١٤,١٧٥	٩٪	٣٥,١٦٤,١٩٤,٦٦١
٢٠١٢م	٤٣٧,٦٧٩,٨٣٠,٢٣٥	٩٢٪	٣٩٩,٧٤٥,٢٣٢,٣١٦	٨٪	٣٧,٩٣٤,٥٩٧,٩١٩

٧- أظهر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة العديد من المخالفات والتجاوزات التي رافقت تنفيذ موازنة حسابات المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية التابعة للسلطة المحلية بأمانة العاصمة خلال السنة المالية ٢٠١٢ م ، منها على سبيل المثال التالي :

- عدم معالجة الاختلالات في كشوفات المرتبات للعاملين بالأجهزة التنفيذية التابعة لها واستمرار صرف مستحقات العديد من الحالات الوظيفية غير المستفاد منها ضمن القوى الوظيفية للأجهزة التنفيذية .
- بلغ عدد المنقطعين عن أعمالهم ولم تتخذ بحقهم أية إجراءات قانونية عدد (٤٩) حالة بإجمالي مستحقات سنوية قدرها (٢٤.٩٠٢.٢٠٤) ريال .

تضمن البرنامج الاستثماري تقديرات للعديد من المسميات لمشاريع ذات طبيعة جارية أو رأسمالية يفترض تمويلها من موازنة السلطة المركزية ولا علاقة لها بالجانب الاستثماري للسلطة المحلية ، ومثال على ذلك (دعم لجهات حكومية ومؤسسات ذات موازنات مستقلة وجمعيات وأندية بالإضافة إلى شراء أثاث ووسائل نقل) بالمخالفة لأسس وقواعد إعداد الموازنات العامة للدولة ، بالإضافة إلى أن عدد تلك المسميات والمبالغ في تزايد مستمر من سنة لأخرى ولم يكتفي الأمر عند هذا الحد بل تم إدراج تلك المسميات والمبالغ ضمن المشاريع قيد التنفيذ حتى يضمن المستفيدين من تلك المبالغ الديمومة لها من سنة لأخرى باعتبارها مشاريع قيد التنفيذ بلغ عدد المشاريع المنصرفة على هذا النحو (٦١) مشروعاً بمبلغ (٢,٠٠٤,٧٠٥,٨١٨) ريال .

٨- استمرار وزارة المالية برصد مبالغ كبيرة تحت مسمى (نفقات أخرى) حيث أظهر الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م ظهور مبلغ (١,٧٦٣,٤٧٦,٢٧٤) ريال تحت هذا المسمى والذي يمثل ما نسبته (١٪) من إجمالي الاستخدامات العامة للسلطة المحلية البالغة (٤٣٧,٦٧٩,٨٣٠,٢٣٥) ريال ، والجدول التالي يوضح البيانات الخاصة بذلك:

المبلغ	البيان	التبويب			
		النوع	البند	الفصل	الباب
٨٨٥,٣٤٥,٧٩٠	نفقات أخرى	٤	٤	١	٢
٣,٩٧٢,٩٠٥	إيجارات أخرى	٣	٦	١	٢
٨٤٨,٦٦٨,٧٤٤	نفقات أخرى	٣	٨	١	٢
٢,٤٣٣,٦٥٠	مصروفات تشغيل أخرى	١	٣	٢	٢
٢٣,٠٥٥,١٨٥	منافع اجتماعية أخرى للموظفين	٤	٣	٣	٣
١,٧٦٣,٤٧٦,٢٧٤	الإجمالي				

٩- تضمين مشاريع الإدارة المحلية مشاريع تحت مسمى مواجهة الطوارئ والكوارث بلغ تكلفة (٥) مشاريع منها مبلغ (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال وقد تم استغلال مبالغها للصرف مقابل تعويضات ومساعدات ونفقات جارية لا علاقة لها بتنفيذ المشاريع .

١٠- لاحظت اللجنة بأن حجم الإنفاق الفعلي من واقع الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (١,٢٢٨,٩٤١,١٦٨) ريال مقابل شراء آلات ودعم وتغطية عجز ونفقات جارية لصندوق النظافة والتحسين بالأمانة ، رغم أن صندوق النظافة والتحسين يعتبر من الصناديق الخاصة ولديه موازنة خاصة به يتم اعتمادها ضمن موازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة .

١١- بلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن الخطط والبرامج الاستثمارية للسلطة المحلية والغير منفذة عدد (٢٨٠) مشروعاً بلغت إعماداتها (٦,٩٢٨,٤٨٩,٠٠٠) ريال .

١٢- بلغ عدد المشاريع التي تم الإنفاق عليها من خارج البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م عدد (١٥١) مشروعاً في عدد من الوحدات الإدارية بلغ إجمالي ما تم صرفه على تلك المشاريع (٤,٥١٢,١٢٠,٧٩٢) ريال .

١٣- صرف مبلغ (٣٥,٤٠٥,٩٠٨) ريال خلال السنة المالية ٢٠١٢م على عدد (٤) مشاريع مقابل بناء وتجهيز مجمعات حكومية ومقرات لأجهزة ومكاتب تنفيذية ، في الوقت الذي يفترض مواجهة ذلك من موازنة السلطة المركزية

١٤- بلغ إجمالي عدد المشاريع المتعثرة عدد (٢٥) مشروعاً بلغ إجمالي ما تم صرفه عليها حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (١,٤٦١,٩١٣,٩٧٣) ريال .

١٥- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من خلال مراجعته وتحليله للحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م لعدد من التجاوزات والاختلالات المصاحبة لتنفيذ موازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢م في الجانب الاستثماري أهمها ما يلي :

■ صرف مبالغ من اعتمادات البرنامج الاستثماري لنفقات ذات طابع ترفيهي رأسمالي مقابل شراء أثاث وتجهيزات لمباني الأجهزة التنفيذية بأمانة العاصمة وعدد من المحافظات وهي في الأصل من النفقات الواجب تغطيتها من قبل السلطة المركزية وفقاً لنص المادة (٢٤٥) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية بمبلغ إجمالي (١,٩١٩,٤٩٦,٨٩٨) ريال ، وبيان ذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

المبالغ بالريال

م	المحافظة	المبلغ	م	المحافظة	المبلغ
١	أمانة العاصمة	١,٣٢٩,٧٢٨,١٦٧	٢	حجة	٤٢,٢٦٥,٢٤٤
٣	صنعا	١٠,٧٠٠,٠٠٠	٤	شبوة	٥,٣٧٠,٩٠٠
٥	عدن	٢٤٣,٩٦٦,٤٦٥	٦	صعدة	١٧,٧٥٠,٦٢٧
٧	تعز	٣٥,٩٦٦,٠٧٤	٨	البيضاء	١٣,٦٤٣,٢٦٥
٩	حضر موت	٩٠,٧٠٢,٤٢٦	١٠	المحويت	٥,٦٩٢,٨٠٥
١١	الحديدة	٨٧,٧١٩,٤٠١	١٢	مأرب	٦٥,٥٠٠
١٣	لحج	٢,٦٧١,٠٠٠	١٤	عمران	٢,٣٢٢,٠٠٠
١٥	اب	١٠,٣٦٥,٠٠٠	١٦	الضالع	٥,٨٤٨,٠٢٤
١٧	أبين	١,٧٧٠,٠٠٠	١٨	ريمه	١١,٩٥٠,٠٠٠
		الإجمالي			١,٩١٩,٤٩٦,٨٩٨

■ لوحظ أن هناك تراجع كبير في أداء السلطة المحلية بمحافظة الجوف فيما يتعلق بتنفيذها للمشاريع الاستثمارية المعتمدة بموازنة المحافظة ، حيث لم يتم استغلال سوى (١١,٢٦١,١٣٨) ريال أي ما نسبته (١%) من الموارد المتاحة خلال العام والبالغة (٩٧٠,٩٢٥,٤٦٤) ريال وإظهار نسبة وفر بنسبة (٩٩%) من إجمالي الربط المعتمد والبالغ (١,٣٣٢,٨٤٠,٠٠٠) ريال .

■ صرف مبالغ مالية لتغطية (مرتبات وأجور وحوافز) من اعتمادات البرنامج الاستثماري المخصص لأمانة العاصمة ومحافظات (تعز - الحديدة - إب - البيضاء - المحويت - مأرب) حيث بلغ إجمالي ما تم الوقوف عليه مبلغاً وقدره (١,٥٤١,٥٢٣,١٤٣) ريال منه مبلغ (١,٣٤٤,٦٩١,٧٦٥) ريال وبنسبة (٨٧%) منصرف في أمانة العاصمة وذلك بالمخالفة لنصوص وأحكام قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للسلطة المحلية ، تفاصيل ذلك بالجدول التالي :

المبالغ بالريال

م	المحافظة	المبلغ المنصرف كمرتبات وأجور وحوافز	نسبة المنصرف إلى الإجمالي	الوحدة الإدارية
١.	أمانة العاصمة	١,٣٤٤,٦٩١,٧٦٥	٨٧%	مركز الأمانة / مديرية معين
٢.	تعز	١٦٦,٤٦٧,٤٤٢	١١%	مركز المحافظة
٣.	الحديدة	٤,٠٠٠,٠٠٠	٠,٣%	مديرية المروعة
٤.	اب	٥٠,٧٥,٠٠٠	٠,٣%	مديريات (ذى السفال - السده - النادرة)
٥.	البيضاء	١١,٥٦١,٥٠٠	١%	مركز المحافظة مديرية (رداخ)
٦.	المحويت	٩,٦١٩,٧٠٤	١%	مديريات (المحويت - الرج - شبام - بني سعد - ملحان)
٧.	مأرب	١٠٧,٧٣٢	٠,١%	مديرية المدينة
	الإجمالي	١,٥٤١,٥٢٣,١٤٣	١٠٠%	

■ بلغ إجمالي ما تم صرفه من اعتمادات البرنامج الاستثماري لعدد (١٣) محافظة على مشاريع تحت مسمى (إعداد الموازنة والحساب الختامي) مبلغ وقدره (١٦٠.٠٨٤.٧٧١) ريال ، توضيح ذلك بالجدول التالي :

م	المحافظة	المبلغ المنصرف (بالريال)	النسبة الإجمالية
١.	الأمانة	٥٨,٣٢٦,٠٠٠	٣٦%
٢.	تعز	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦%
٣.	الحديدة	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢%
٤.	اب	٧,٠٠٠,٠٠٠	٤%
٥.	أبين	٢,٩٥٠,٠٠٠	٢%
٦.	حجة	٥,٩٥٠,٠٠٠	٤%
٧.	ذمار	٧,٨٠٠,٠٠٠	٥%
٨.	المهرة	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢%
٩.	البيضاء	٢٤,٥١٤,٠٠٠	١٥%
١٠.	المحويت	١٨,٠٦٧,٠٧١	١١%
١١.	مأرب	٥,٧٠٠,٠٠٠	٤%
١٢.	عمران	١٢,٠٠٣,٥٠٠	٧%
١٣.	الضالع	٧٧٤,٢٠٠	٠,٥%
	الإجمالي	١٦٠,٠٨٤,٧٧١	١٠٠%

■ صرف مبالغ من اعتمادات البرنامج الاستثماري لأمانة العاصمة ومحافظة (عدن - تعز - الحديدة - اب - أبين - البيضاء - المحويت) على مشاريع ونفقات تخص صناديق النظافة والتحسين (إنشاء مباني - تغطية عجز المرتبات - شراء آلات ومعدات).... إلخ ، حيث بلغ إجمالي المنصرف لتلك المشاريع مبلغاً وقدره (١.٢٩٠.٠٤٣.١٦٥) ريال ، رغم أن تلك الصناديق لها موازنتها المستقلة وعدد منها يقدم لها دعم من قبل وزارة المالية على شكل مخصصات فصلية ولا يجوز تحميل البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بهذه الأعباء ، والجدول التالي يوضح ذلك:

م	المحافظة	المبلغ المنصرف (بالريال)	الوحدة الإدارية
١٩	الأمانة	٨٥٠,٦٧٦,٥٠٠	مركز الأمانة ومديرية معين
٢٠	عدن	٢٢٤,٢٣٠,٣١٥	مركز المحافظة ومديرية خور مكسر
٢١	تعز	١٦٨,٣١٨,٢٧٧	مركز المحافظة ومديرية خدير
٢٢	الحديدة	١٩,٢٦٨,٨٨٧	مديريات (حيس - المرواعة - المنصورية)
٢٣	إب	٢,٠٧٥,٠٠٠	مديريات (ذى السفال - السده - النادرة)
٢٤	أبين	٩٩٨,٠٠٠	مديرية لودر
٢٥	البيضاء	١٦,١١١,٥٠٠	مركز المحافظة ومديريات (مدينة البيضاء - رداع - الصومعة)
٢٦	المحويت	٨,٣٦٤,٦٨٦	مديريتي (الرجم - شبام)
	الإجمالي	١,٢٩٠,٠٤٣,١٦٥	

■ لوحظ اسقاط عدد من المشاريع الاستثمارية من الحسابات الختامية المعتمدة لمحافظات (تعز - حضرموت - إب - حجة - البيضاء) ويظهر ذلك من خلال وجود فارق بين الخلاصات الإجمالية مع الإجمالي التفصيلي لتلك المشاريع ، مما يعني عدم تحري الدقة في مطابقة البيانات التفصيلية للمشاريع مع الخلاصات الإجمالية في مرحلة إعداد وتجميع الحسابات الختامية ، والجدول التالي يوضح ذلك :

المبالغ بالريال

م	المحافظة	المديرية	الجهاز التنفيذي	إجمالي الخلاصة	الإجمالي التفصيلي للمشاريع	الفارق
١	تعز	صالحه	الإشغال العامة	١٨٦,٢١٧,٥٦٥	١٣١,٩٦٥,٦١١	٥٤,٢٥١,٩٥٤
٢		شرعب الرونة	التربية والتعليم	٣٦,٧١١,٢٢٤	٣٠,٧٥٦,٧٣١	٥,٩٥٤,٤٩٣
٣		شرعب الرونة	الإشغال العامة	٣٣,١٣٩,٣٨٥	٣١,٣٩٤,٣٨٥	١,٧٤٥,٠٠٠
٤	حضرموت	مركز المحافظة	الصحة والسكان	٥٦,٤٦٩,٥٦١	٤٦,٨٢٤,١٨٨	٩,٦٤٥,٣٧٣
٥		الريدة وقصعير	التربية والتعليم	٣٣,٦٨٧,٧٤٦	٠	٣٣,٦٨٧,٧٤٦
٦		الريدة وقصعير	الإشغال العامة	٦,١٣٤,٤٠٠	٠	٦,١٣٤,٤٠٠
٧	اب	الرضمة	التربية والتعليم	٧٢,١٦٤,٨٢٠	٧٢,٠٨٢,٧٦٨	٨٢,٠٥٢
٨	حجة	كحلان عقار	الزراعة	١,٠٤٤,١٢٤	٠	١,٠٤٤,١٢٤
٩	البيضاء	الزاهر	الإدارة المحلية	٥,٢٠٠,٠٠٠	١,٥١٠,٠٠٠	٣,٦٩٠,٠٠٠
١٠		الزاهر	الصحة والسكان	١٢,٦١٣,١٢٨	٧,٥٥٦,٨٢٠	٥,٠٥٦,٣٠٨
١١		الزاهر	الإشغال العامة	٢٠٧,٣٠٠	٠	٢٠٧,٣٠٠

خامساً : الملاحظات المتعلقة بأمانة العاصمة وعدد من المحافظات :

نظراً لبروز العديد من الاختلالات المالية والإدارية على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات ، وحتى يكون لدى المجلس الموقر صورة واضحة حول أبرز هذه الاختلالات .. يسر اللجنة أن تورد أهم تلك الاختلالات المالية والإدارية في أمانة العاصمة والمحافظات الأخرى وذلك على النحو التالي :

أمانة العاصمة :

- ١- استمرار تركيز تحصيل إيرادات الزكاة في أمانة العاصمة وذلك نتيجة قيام أمانة العاصمة بتحصيل زكاة الباطن من كبار المكلفين من مؤسسات وشركات القطاع العام والخاص والمختلط من مقراتها الرئيسية الواقعة بالأمانة وعدم توزيعها على الوحدات الإدارية التي لديها فروع لتلك المؤسسات والشركات بالمخالفة لتوصيات المجلس وقراري مجلس الوزراء رقم (١١٨) (٢٧٨) لسنة ٢٠١٢م بشأن آلية تنظيم وتحصيل وتوزيع زكاة المؤسسات والشركات حيث أظهر الحساب الختامي لموازنة الأمانة للسنة المالية ٢٠١٢م بأن إجمالي إيرادات الزكاة المحصلة خلال السنة ٢٠١٢م بلغت (٨,٠٣٥,١٧٠,٩٦٩) ريالاً وبنسبة قدرها ٦١% من إجمالي إيرادات الزكاة وذلك بالمخالفة لقانون السلطة المحلية والتوصيات المتكررة لمجلس النواب بهذا الشأن.
- ٢- تحصيل وتحويل رسوم الدعاية إلى حساب صندوق النظافة والتحصيل بأمانة العاصمة ، حيث بلغ إجمالي المبالغ المحولة من رسوم الدعاية والإعلان إلى حساب صندوق النظافة مبلغ (٥٢٩,٠٤٦,٧٩٣) ريال ، بالمخالفة لقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته ، بالإضافة إلى توصيات المجلس بهذا الشأن .
- ٣- استمرار تزايد ظاهرة البواقي الزكوية وأتساعها عاماً بعد آخر ، حيث بلغ رصيدها حتى نهاية العام المالي ٢٠١٢م (٣,٢٦٠,١٢٤,٨٠٧) ريال .
- ٤- صرف مبلغ (٢٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال من نفقات الباب الرابع الخاص بالجانب التنموي تم صرفها كحوافز لضباط وصف المرور خلال العام المالي ٢٠١٢م .
- ٥- عدم قيام السلطة المحلية بأمانة العاصمة بمعالجة الإختلالات في كشوفات المرتبات في الأجهزة التابعة لها ، حيث لوحظ استمرار العديد من الحالات الوظيفية الغير مستفاد منها ضمن القوى الوظيفية الموجودة بالأمانة .

محافظة صنعاء :

- ١- تبين للجنة وجود نقص في تحصيل (٤٦) مصدراً إيرادياً خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بالربط المعتمد لنفس العام .. حيث بلغ النقص (١,٦٨٠,٠٣٠,٥٩٦) ريالاً وبنسبة (٥٤%) من قيمة الربط لنفس العام .. الأمر الذي يؤكد عدم جدية المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية بالمحافظة في متابعة عملية التحصيل للموارد من مصادرها المختلفة .

- ٢- عدم متابعة البواقي الزكوية والتي بلغت حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ من واقع حساب ختامي ٢٠١٢ بمبلغ (١,١٦١,٨٧٨,٣٧٣) ريال .
- ٣- بلغ إجمالي عدد المشاريع التي تم الإنفاق عليها خلال العام ٢٠١٢ من خارج البرنامج الاستثماري عدد (٤١) مشروعاً وبلغت النفقات المنصرفة عليها مبلغ (١١٧,٠٥٧,٨٧٠) ريال ، كما بلغ عدد المشاريع المدرجة في خطة المحافظة لنفس العام ولم تنفذ (٤٣٩) مشروعاً بلغت تكلفتها التقديرية مبلغ (١,٨٨١,٣٩٨,٠٠٠) ريال .
- ٤- التصرف المباشر على شكل هبات للموارد العينية (الحبوب) وحرمان الخزينة العامة من مبالغ كبيرة من قيمة تلك الموارد ، وهو ما يعد مخالفة قانونية تستوجب المساءلة .

محافظة تعز :

- على الرغم من أن صافي الزيادة المحققة خلال السنة المالية ٢٠١٢م البالغة (٤,٩٣٦,١٢٠,٥٨٥) ريال وبنسبة (١٠٪) من إجمالي الربط المقدر بالموازنة ، وبمراجعة وتحليل جداول الإيرادات أتضح أن الزيادة ليست ناتجة عن فاعلية وكفاءة أجهزة التحصيل ، وإنما جاءت هذه الزيادة نتيجة الزيادة المحققة في الباب الثاني (المنح) بمبلغ (٥,٥٩٦,٤٢٩,٥٩٧) ريال وبنسبة زيادة قدرها (١١٣٪) من إجمالي الزيادة المحققة في الموارد العامة للمحافظة .. الأمر الذي يؤكد على اعتماد قيادة السلطة المحلية بالمحافظة على ما يتم تقديمه من قبل السلطة المركزية ، وما يؤكد ذلك هو النقص الملحوظ في الموارد الذاتية للمحافظة بمبلغ (٦٦٠,٣٠٩,٠١٢) ريال وبنسبة (١٠٪) من إجمالي عام الموارد .
 - أشار الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره إلى جملة من الإختلالات ، نورد أهمها فيما يلي :
- ١- عدم إظهار الموارد المستحقة الحقيقية في حساب الموارد المستحقة في الحسابات الوسيطة بالحساب الختامي وذلك بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن الانتقال التدريجي من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المعدل، حيث بلغ ما تم الوقوف عليه من تلك الموارد المستحقة مبلغ وقدره (٤٤٢,٢٣٨,٥٣٢) ريال .
 - ٢- عدم إظهار المبالغ المستحقة الفعلية للحكومة في حساب الديون المستحقة للحكومة في الحسابات الوسيطة ، عملاً بأحكام النظام المحاسبي الحكومي ، حيث بلغ ما تم الوقوف عليه من تلك المستحقات مبلغ وقدره (١,٠٧٠,٨٨٠,٠٠٧) ريال .
 - ٣- ظهور أرصده السلف المؤقتة والعهد المنصرفة لأشخاص ومقاولين حتى نهاية ٢٠١٢/١٢/٣١ بمبلغ (٣٠١,٣٥٠,٤٣٩) ريال معظمها متراكمة ومرحلة من سنوات سابقة ولم يتم تسويتها أو استعادتها .
 - ٤- ظهور أرصدة المبالغ المدفوعة مقدماً لبعض الموردين والمقاولين على ذمة إنجاز توريدات وأعمال بمبلغ وقدره (٧٤٦,٩٨٧,١١٥) ريال بعضها متراكمة ومرحلة من سنوات سابقة ولم يتم تسويتها حتى ٢٠١٢/١٢/٣١م .

٥- عدم حصر وتوثيق كافة أصول وممتلكات السلطة المحلية بالوحدات الإدارية والقيام بإجراءات الجرد السنوي النظامي الذي يحقق إظهار نتائج الجرد ومعالجتها وذلك بما يكفل الحفاظ على تلك الأصول والممتلكات وحمايتها من الضياع والسرققة والإهمال .

٦- بلغ ما تم صرفه من المخصصات المالية المعتمدة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في غير الأغراض المخصصة لها والتي تم الوقوف عليها خلال السنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٤٣,٨٨٢,٧٧٩) ريال وتمثل قيمة سيارات وأثاث وأجهزة ومعدات كان يتوجب مواجعتها من الموازنة المركزية لوزارة الإدارة المحلية طبقاً لأحكام قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م .

محافظة الضالع :

١- بلغ إجمالي الموارد العامة المحققة للمحافظة من واقع الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (١١,٠٦٠,٣٩٢,١٥٥) ريال ، محققاً بذلك زيادة قدرها (٧١,٩١٧,١٥٥) ريال وبنسبة (١%) من إجمالي الربط المقدر في الموازنة والبالغ (١٠,٩٨٨,٤٧٥,٠٠٠) ريال .

٢- بلغت الموارد الذاتية والحصة من الموارد المشتركة مبلغ (٣٠٨,٩٧٩,٤٥٧) ريال ، وبنسبة (٣%) من إجمالي عام الموارد للمحافظة .. في حين شكل الدعم الجاري والرأسمالي والحصة من الموارد العامة المشتركة مبلغ (١٠,٧٥١,٤١٢,٦٩٢) ريال وبنسبة (٩٧%) من إجمالي عام الموارد المحققة خلال العام ٢٠١٢م للمحافظة .

الأمر الذي يشير إلى قصور كبير في عملية متابعة وتحصيل الموارد الذاتية من مصادرها المختلفة المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية ، وذلك رغم تأكيد المجلس في توصياته المتكررة على أهمية قيام المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية في الوحدات الإدارية بتنمية الموارد الذاتية للمحافظة ، وذلك من خلال تفعيل عملية الرقابة والمتابعة المستمرة لتحصيل الموارد من مصادرها المختلفة .

محافظة الجوف :

١- بلغت الموارد الفعلية الظاهرة في الحساب الختامي لمحافظة الجوف للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغ وقدره (٦,٦٩٧,٣٨٥,٤٤٣) ريال محققاً بذلك زيادة قدرها (١٨,٠٨٥,٤٤٣) ريال وبنسبة زيادة (١%) من إجمالي الربط البالغ (٦,٦٧٩,٣٠٠,٠٠٠) ريال ، وبمراجعة وتحليل حسابات الموارد العامة الظاهرة في الحساب الختامي للعام ٢٠١٢م تبين الآتي :

■ استمرار تدنى الموارد الذاتية للمحافظة ، حيث بلغت الموارد الذاتية للمحافظة بما فيها الحصة من الموارد المشتركة البالغة (٢٩,٤٨٦,٩٤١) ريال وبنسبة (١%) من إجمالي الموارد العامة .. في حين شكلت موارد الدعم والمنح المقدمة من السلطة المركزية كدعم ومنح بنسبة (٩٩%) من إجمالي عام الموارد البالغة (٦,٦٩٧,٣٨٥,٤٤٣)

ريال ، وهذا مؤشر على تزايد واستمرار الخلل في الموارد العامة للمحافظة .. الأمر الذي يدل على قصور القائمين في تحصيل موارد السلطة المحلية من جهة ، ومن جهة أخرى تدني الوعي لديهم بمصادر الإيرادات الذاتية المحددة بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ولآئحته التنفيذية .

عدم تحصيل عدد من المصادر الإيرادية التالية ، وذلك رغم وجود ربط لهذه المصادر في ربط الموازنة العامة للمحافظة :

المبالغ بالريال

م	النوع	فعلي ٢٠١٢م	ربط ٢٠١٢م
١	الرسم المضاف على فواتير استهلاك (الكهرباء والمياه)	-	١,٤٤١,٠٠٠
٢	رسوم فتح المحلات	-	٦٠٠,٠٠٠
٣	رسوم الدعاية والإعلان	-	٢٤٠,٠٠٠
٤	مبيعات المحاجر	-	٢٦٠,٠٠٠
٥	رسوم امتحانات وشهادات	-	١,٨٨٩,٠٠٠

١- بلغ حجم الاستخدامات العامة لمحافظة الجوف للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (٥,٧٣٨,٦٩٢,٥٥٠) ريال محققة بذلك صافي وفر بمبلغ (٩٩١,٠٩٢,٤٥٠) ريال ونسبة قدرها (١٥٪) من إجمالي ربط السنة المالية ٢٠١٢م البالغة (٦,٧٢٩,٧٨٥,٠٠٠) ريال .

٢- بلغت نسبة الوفرة في الباب الرابع مبلغ (١,٣٢١,٥٧٨,٨٦٢) ريال من إجمالي المبالغ المعتمدة للعام المالي ٢٠١٢م البالغة (١,٣٣٢,٨٤٠,٠٠٠) ريال .. حيث لم يتم استخدام سوى مبلغ (١١,٢٦١,١٣٨) ريال .

٣- التجاوز في صرف المكافآت بنسبة (٢٢٠٪) من إجمالي الإيرادات الذاتية المحققة .. البالغة (٢٩,٤٨٦,٩٤١) ريال .. في حين بلغ إجمالي المنصرف كمكافئات خلال السنة المالية ٢٠١٢م مبلغ وقدره (٥٨,٨٦٣,١٨٣) ريال ، كما تركز الوفرة في اكتساب الأصول غير المالية على الآتي :

المبالغ بالريال

م	النوع	فعلي	ربط	التغير
٠.١	اكتساب المباني السكنية	-	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
٠.٢	اكتساب المباني غير السكنية	١١,٢٦١,١٣٨	٨٦٩,٧٠٨,٠٠٠	٨٥٨,٤٤٦,٨٦٢
٠.٣	اكتساب إنشاءات أخرى	-	٤٤٧,١٧٨,٠٠٠	٤٤٧,١٧٨,٠٠٠
٠.٤	اكتساب المكينات والمعدات	-	١٢,٩٥٤,٠٠٠	١٢,٩٥٤,٠٠٠
٠.٥	اكتساب مكينات ومعدات أخرى	-	١٢,٩٥٤,٠٠٠	١٢,٩٥٤,٠٠٠

٤- إدراج مبالغ مالية تحت مسمى (أخرى) في عدد من بنود وأنواع الاستخدامات، وبمبلغ إجمالي (٢٢١,٥٧٣,١٤٩) ريال ، وبيان ذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

المبالغ بالريال

فعلي ٢٠١٢م	البيان	التبويب			
		نوع	بند	فصل	باب
٣١٢,٧٢٨,٦	مساهمات اجتماعية	٠	٣	٢	١
٣٢,٥٦٠,٥٧٧	نفقات أخرى	٤	٤	١	٢
٣٦,٠٠٠	إيجارات أخرى	٣	٦	١	٢
٩٦,٥٦١,٦٩١	نفقات سلعية وخدمية وأخرى	٠	٨	١	٢
٧٨,٧٣٥,٥٩٥	نفقات أخرى	٣	٨	١	٢
١٠,٥٥٢,٠٠٠	تحويلات وإعانات مالية أخرى	٠	٠	٤	٢
٢٢١,٥٧٣,١٤٩	الإجمالي العام				

محافظة لحج :

١- بلغت الموارد الفعلية الظاهرة في الحساب الختامي لمحافظة لحج للسنة المالية ٢٠١٢ مبلغ وقدره (٢٣,١٠٧,٦٧٥,٦٨٦) ريال محققاً بذلك زيادة قدرها (٩١٠,٠٥٦,٦٧٦) ريال وبنسبة (٤٪)، من إجمالي الربط البالغ (٢٢,١٩٧,٦١٩,٠٠٠) ريال، وبمراجعة وتحليل حسابات الموارد العامة الظاهرة في الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢ تبين الآتي :

- استمرارتدنى الموارد الذاتية للمحافظة ، حيث بلغت الموارد الذاتية للمحافظة بما فيها الحصة من الموارد المشتركة البالغة (٢٩٢,٥٩١,٢٩٣) ريال وبنسبة (٢٪) من إجمالي الموارد العامة .
- شكلت موارد الدعم المركزي الجاري والرأسمالي وحصة الموارد العامة المشتركة مبلغ (٢٢,٨١٥,٠٨٤,٤٨٤) ريال وبنسبة (٩٨٪) من إجمالي عام الموارد البالغة (٢٣,١٠٧,٦٧٥,٦٨٦) ريال .
- ظهور نقص في الحصيلة الإيرادية في للموارد الذاتية بمبلغ (١٨٤,٨٧٤,٧٩٩) ريال في الأنواع التالية :

المبالغ بالريال

النسبة	مقدار النقص	ربط ٢٠١٢	فعلي ٢٠١٢	مصدر الإيرادات
%٩٨	٤٨٦,٨٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٣,٢٠٠	زكاة الحبوب
%١٠٠	١١١,٠٠٠	١١١,٠٠٠	-	زكاة القات
%٩٩	١,٤٨٣,٧٢٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٢٨٠	زكاة الخضرات
%٢٤	١,٥٧٧,١٧٦	٦,٦٦٩,٠٠٠	٥,٠٩١,٨٢٤	زكاة الفطرة
%٤٨	١٠,٩٦٨,٥٥٧	٢٢,٨٧٢,٠٠٠	١١,٩٠٣,٤٤٣	أخرى
%٢١	١,٣٤٨,٧٤١	٦,٤١٣,٠٠٠	٥,٠٦٤,٢٥٩	الضرائب على دخل الأفراد
%٢١	١,٣٤٨,٧٤١	٦,٤١٣,٠٠٠	٥,٠٦٤,٢٥٩	ضرائب أرباح المهن الحرة
%٣	٨١٦,٣٠٩	٣٥,٠٥٤,٠٠٠	٣٤,٢٣٧,٦٩١	الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية
%١	١٧٦,٧٨٤	٣٣,٩٣٣,٠٠٠	٣٣,٧٥٦,٢١٦	رسوم نقل ملكية الأراضي
%٥٧	٦٣٩,٥٢٥	١,١٢١,٠٠٠	٤٨١,٤٧٥	رسوم نقل ملكية العقارات
%٧٨	٣٧,٠٤٢,٢١٣	٤٧,٩٨٦,٠٠٠	١٠,٩٤٣,٧٨٧	الضرائب على استخدام السلع والتراخيص
%٢٥	٣٦,١٣٣,٩٠٢	١٤٥,٣٩٠,٠٠٠	١٠٩,٢٥٦,٠٩٨	الباب الثالث : دخل الملكية ومبيعات دخل الملكية
%٤٣	٣٩,٥١٠,٩٩٠	٩٢,١٣٦,٠٠٠	٥٢,٦٢٥,٠١٠	مبيعات السلع والخدمات
%٣١	١٥,١٧٥,٠٤٣	٤٨,٥٠٥,٠٠٠	٣٣,٣٣٢,٩٥٧	الرسوم الإدارية
%٥٦	٢٤,٣٣٨,٩٤٧	٤٣,٦٣١,٠٠٠	١٩,٢٩٢,٠٥٣	مبيعات عرضية المنشآت غير سوقية
%٢٤	٩,٩٣٩,٣٤٦	٢٩,٥٤١,٠٠٠	١٩,٦٠١,٦٥٤	إيرادات الجزاءات
%٤٩	٤,٢٥٤,٣٣٨	٩٤٩,٠٠٠	٥,٢٠٣,٣٣٨	الالتزامات والمصادرات
%٣٩	٣٣٨,١٦٠	٨٦٣,٠٠٠	٥٢٤,٨٤٠	مبيعات المباني والإنشاءات
	١٨٤,٨٧٤,٧٩٩			الإجمالي

٢- بلغت الاستخدامات الفعلية لمحافظة لحج للعام المالي ٢٠١٢ م مبلغ وقدره (٢٢,٩٤٢,٣١٨,٣٤٧) ريال ، محققاً بذلك تجاوز بمبلغ وقدره (٧٤٤,٦٩٩,٣٤٧) ريال، وبنسبة (٣%) من إجمالي الربط البالغ (٢٢,١٩٧,٦١٩,٠٠٠) ريال .

٣- أوضح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره المتضمن نتائج مراجعته للحساب الختامي لموازنة المحافظة بأن ما تم الوقوف عليه من القوى الوظيفية غير المستفاد منها من الأجهزة التنفيذية بالمحافظة ومديرياتها أثناء المراجعة عدد (٩٠٦) موظفاً لم تستفيد منها المحافظة خلال العام ٢٠١٢ م بأجمالي مبلغ مستحق سنوي (٨١٣,٧٢٢,٨٢٢) ريال .. تفصيل ذلك كالتالي:

المبالغ بالريال

م	البيان	العدد	إجمالي المستحق السنوي
١	موظفين البالغين احد الأجلين	٥٩٢	٥٢٩,٨٦٤,٢٩٠
٢	قوى فائضة	٢	٩١٩,٦٧٧
٣	موظفين منقولين إلى محافظات أخرى	٢٧٢	٢٤٨,٨٢٨,٩٩٣
٤	متفرغين	٣١	٢١,٥٣٠,٤٩٨

٤- بلغت جملة الاستخدامات الاستثمارية والرأسمالية الفعلية للعام ٢٠١٢ م مبلغ وقدره (١,١١٠,٠٢٩,٦٨٢) ريال وبنسبة (٦١%) من الربط المقدر والبالغ (١,٨٢٤,٣٦٥,٠٠٠) وبوفر مبلغ (٧١٤,٣٣٥,٣١٨) .. ومن خلال التحليل تبين الآتي :

■ أظهرت الجداول الخاصة بإجمالي الاستخدامات على مستوى الأبواب أن نسبة إجمالي الاستخدامات الرأسمالية والاستثمارية إلى إجمالي الاستخدامات العامة بلغت (٥%) بالمقارنة إلى نسبة إجمالي الاستخدامات الجارية والبالغة (٩٥%) .

■ حققت المحافظة وفورات بمبلغ (٧١٤,٣٣٥,٣١٨) ريال في الأنواع التالية :

المبالغ بالريال

م	النوع	فعلي	ربط	التغير
١.	اكتساب المباني غير السكنية	٤٤٦,٤٤٦,٩٤٥	٧٨٢,٦٩٦,٠٠٠	٣١٦,٢٤٩,٠٥٥
٢.	اكتساب إنشاءات أخرى	٥٩٥,٠٩٧,٢٤٠	٩٤١,٧٢٦,٠٠٠	٣٤٦,٦٢٨,٧٦٠
٣.	اكتساب أثاث ومعدات وأجهزة ومكاتب	٣٥,٠٦٤,٤٩٧	٤٣,٨٥٠,٠٠٠	٨,٧٨٥,٥٠٣
٤.	اكتساب مكينات ومعدات أخرى	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠
٥.	أخرى	٧,٧٥٠,٠٠٠	٣٧,٦٥٠,٠٠٠	٢٩,٩٠٠,٠٠٠
٦.	اكتساب أراضي أخرى	٧,٧٥٠,٠٠٠	٣٧,٦٥٠,٠٠٠	٢٩,٩٠٠,٠٠٠
	الإجمالي			٧١٤,٣٣٥,٣١٨

محافظة شبوة :

١- بلغت موارد السلطة المحلية الفعلية من واقع الحساب الختامي لموازنة المحافظة للسنة المالية ٢٠١٢ م مبلغ (١٤,٢٢٦,٢٧٠,٦٧٨) ريال محققة بذلك صافي زيادة بمبلغ (٢٧٧,٨٤٥,٦٧٨) ريال وبنسبة زيادة (٢%) من الربط المعتمد لموازنة المحافظة لنفس العام البالغ (١٣,٩٤٨,٤٢٥,٠٠٠) ريال .

٢- من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة المحافظة تبين تدنى نسبة الموارد الذاتية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٢م البالغة (٩٨,٤٠٩,٥٣٨) ريال ونسبة (١٪) من إجمالي الموارد العامة للمحافظة ، في حين بلغت الموارد من الدعم الجاري والرأسمالي والمنح والحصة من الموارد العامة المشتركة مبلغ (١٤,١٢٧,٨٦١,١٤٠) ريال ونسبة (٩٩٪) من إجمالي الموارد العامة المحققة للمحافظة خلال السنة المالية ٢٠١٢م .. الأمر الذي يشير إلى القصور الواضح لقيادة السلطة المحلية بالمحافظة في تحصيل مواردها المحلية واعتمادها بشكل كبير على ما يتم تقديمه من مبالغ المنح والدعم المركزي بنوعية الجاري والرأسمالي والحصة من الموارد العامة المشتركة .

٣- بلغت استخدامات السلطة المحلية بمحافظة شبوه من واقع الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (١٣,٤٥٦,٣٥٧,٧١٦) ريال محققة بذلك صافي وفر قدره (٤٩٢,٠٦٧,٢٨٤) ريال ونسبة قدرها (٤٪) من إجمالي الربط المعتمد في الموازنة البالغ (١٣,٩٤٨,٤٢٥,٠٠٠) ريال .

٤- وبمراجعة وتحليل جداول الاستخدامات الخاصة بمحافظة شبوة للسنة المالية ٢٠١٢م فقد لوحظ الآتي :

- تركزت استخدامات السلطة المحلية بمحافظة شبوه خلال السنة المالية ٢٠١٢م في الأنفاق التشغيلي حيث بلغ ما نسبته (٩٨٪) من إجمالي الاستخدامات ، بينما بلغت النفقات الاستثمارية ما نسبته (٢٪) فقط .
- أن مبلغ الوفر المحقق في النفقات الاستثمارية البالغ (١,١٧٢,٨٢٩,٢٠٠) ريال يشكل ما نسبته (٧٩٪) من إجمالي الاعتمادات المرصودة في الموازنة ، الأمر الذي يؤكد عجز قيادة السلطة المحلية وأجهزتها التنفيذية بالمحافظة على أداء مهامها المناطة بها في تنفيذ المشاريع التنموية التي تعتبر المحافظة في أمس الحاجة لها، وبالتالي فإن على الحكومة وقيادة وزارة الإدارة المحلية بحث أسباب عدم تمكن معظم المحافظات أن لم يكن جميعها في استغلال الاعتمادات المرصودة للجوانب التنموية ، والعمل على حل تلك المعوقات حتى تتمكن من الاستفادة من الاعتمادات المخصصة لها في هذا الجانب .

محافظة الحديدة :

١- بلغ إجمالي الموارد العامة لمحافظة الحديدة من واقع الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٢م مبلغ وقدره (٣٣,٧٥٣,٥٨٢,٤٨٧) مليون ريال بزيادة قدرها (١,٦٩١,٩٢٥,٤٨٧) مليون ريال ، ونسبة (٧٪) من إجمالي الربط المعتمد للعام المالي ٢٠١٢م والبالغ (٣٢,٠٦١,٦٥٧,٠٠٠) مليون ريال .

٢- من خلال مراجعة وتحليل جداول الموارد من واقع الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٢م تبين الآتي :

■ تدني نسبة الموارد الذاتية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٢م والتي بلغت نسبة (٧٪) من إجمالي موارد السلطة المحلية للمحافظة .. في حين بلغت الموارد عن الدعم المقدم من السلطة المركزية (٩٣٪) من إجمالي الموارد العامة البالغة (٣٣,٧٥٣,٥٨٢,٤٨٧) ريال .. الأمر الذي يؤكد عدم اهتمام قيادة السلطة المحلية بالمحافظة على تحصيل مواردها المحلية .

■ أوضح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عدد من الاختلالات والتجاوزات أهمها :
- استمرار قيادة المحافظة بمخالفة الدستور والقوانين واللوائح النافذة من خلال قيامها بتخصيص نسبة (٥٪) كحافز للقائمين على التحصيل للموارد المحلية والمشاركة للوحدات الإدارية على مستوى المحافظة .

- عدم تضمين موازنة الحساب الختامي للسلطة المحلية لبعض الأنواع من الموارد المحلية والموارد المشتركة والموارد العامة المشتركة والمحددة في قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية ، وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٣) لعام ٢٠٠١م بشأن قيم أوعية الرسوم المحلية ومنها ما يلي :

- الرسوم المقررة على نقل الركاب براً .
- رسوم تراخيص الاصطياد .
- الرسم المضاف على رسوم خدمات المسالخ وأسواق اللحوم والأسماك .
- الرسوم على حمولات ووسائل نقل الأحجار والحصى والرمل .

٣- عدم تنفيذ العديد من المشاريع المعتمدة في الموازنة للعام المالي ٢٠١٢م ، والتي يوجد لها اعتمادات مرصودة .. حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع المعتمد تنفيذها للعام المالي ٢٠١٢م عدد (٤٨٦) مشروعاً ، وبلغ الاعتماد المرصود لها مبلغ (٤,٩٩٧,١٢٧,٠٠٠) ريال ، في حين بلغ عدد المشاريع الغير منفذة عدد (٢١٧) مشروع ، ويمبلغ (٢,١٤٧,٢٨٥,٠٠٠) ريال ، والقيام بتنفيذ عدد (١٤٦) مشروع من خارج إطار الموازنة ومن دون وجود اعتمادات مرصودة لها ضمن موازنة العام المالي ٢٠١٢م بلغت تكلفتها الإجمالية (٥٦٥,٨٥٧,٨٥٤) ريال .



الجزء الثالث

نتائج دراسة حسابات

موازنات الوحدات المستقلة

والملاحقة والصناديق الخاصة

القسم الأول

المؤشرات الإجمالية لنتائج الحسابات الختامية

لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة

- ١- أسفر التنفيذ الفعلي لكل من موارد واستخدامات موازنة الوحدات الملحقة ووزارة الأوقاف والإرشاد (قطاع الأوقاف) للسنة المالية ٢٠١٢م عن مبلغ (١١,٦٧١,٨٥٢,٥٩٧) ريال محققاً بذلك صافي زيادة في الموارد يقابله صافي تجاوز في الاستخدامات بمبلغ (٦٠٨,٧٨٣,٥٩٧) ريال وبنسبة (٦%) من الربط المعتمد البالغ (١١,٠٦٣,٠٦٩,٠٠٠) ريال .
- ٢- أسفر التنفيذ الفعلي لكل من موارد واستخدامات موازنات الوحدات المستقلة للسنة المالية ٢٠١٢م من واقع الحسابات الختامية عن مبلغ (٢٨٧,٣٤٥,٠٠٣,٢٣٨) ريال محققاً صافي زيادة في الموارد يقابله صافي تجاوز في الاستخدامات بمبلغ (٤٣,٠٨٨,٦١١,٢٣٨) ريال وبنسبة (١٨%) من الربط المعتمد البالغ (٢٤٤,٢٥٦,٣٩٢,٠٠٠) ريال .
- ٣- أسفر التنفيذ الفعلي لكل من موارد واستخدامات موازنات الصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١٢م عن مبلغ (٣٠٤,٦٢١,٤٩٤,٠٣٤) ريال محققاً بذلك صافي زيادة في الموارد يقابله صافي تجاوز في الاستخدامات بمبلغ (٢٥,٤٣٠,٤٢٢,٠٣٤) ريال وبنسبة (٩%) من الربط المعتمد البالغ (٢٧٩,١٩١,٠٧٢,٠٠٠) ريال .

وبهذا يكون إجمالي التنفيذ الفعلي لكل من موارد واستخدامات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١٢م مبلغ (٦٠٣,٦٣٨,٣٤٩,٨٦٩) ريال محققاً بذلك صافي زيادة في الموارد يقابله صافي تجاوز في الاستخدامات بمبلغ (٦٤,٨٦٥,٩٣٠,١٦٧) ريال وبنسبة (١٢%) من إجمالي الربط المعتمد البالغ (٥٣٤,٥١٠,٥٣٣,٠٠٠) ريال والجدول التالي يبين تفاصيل ذلك:-

المبالغ بالريال

م	الجهة	تقديرات العام ٢٠١٢م	الموارد / الاستخدامات الفعلية ٢٠١٢م	مقدار التغيير		النسبة	
				تجاوز	وفر		
أولاً : الوحدات المستقلة والملحقة :							
١.	وزارة الأوقاف والإرشاد (قطاع الأوقاف)	١١,٠٦٣,٠٦٩,٠٠٠	١١,٦٧١,٨٥٢,٥٩٧	٦٠٨,٧٨٣,٥٩٧		٥,٥%	
٢.	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات	١٩٣,٢٤٩,٥١٤,٠٠٠	٢٢٠,٨٤٦,٨١٥,٨٥٥	٢٧,٥٩٧,٣٠١,٨٥٥		١٤,٣%	
٣.	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية	٤٨,٨٨٧,٤٢٨,٠٠٠	٦٣,٨٨٥,٨٩٢,٧٤٩	١٤,٩٩٨,٤٦٤,٧٤٩		٣,٧%	
٤.	الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية	٨٤٩,٧٢٥,٠٠٠	١,١٧٥,٧٤٥,٦٢٧	٣٢٦,٠٢٠,٦٢٧		٣٨,٤%	
٥.	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	١,٢٦٩,٧٢٥,٠٠٠	١,٤٣٦,٥٤٩,٠٠٧	١٦٦,٨٢٤,٠٠٧		١٣%	
اجمالي الوحدات المستقلة والملحقة		٢٥٥,٣١٩,٤٦١,٠٠٠	٢٩٩,٠١٦,٨٥٥,٨٢٥	٤٣,٦٩٧,٣٩٤,٨٢٥			
صافي التجاوز		٤٣,٦٩٧,٣٩٤,٨٢٥					١٧%

المبالغ بالريال

النسبة	مقدار التغيير		الموارد والاستخدامات الفعالية ٢٠١٢م	تقديرات العام ٢٠١٢م	الجهة	م
	تجاوز	وفر				
ثانياً : الصناديق الخاصة :						
%٢,٧٣		٢,١٩٧,٩٠٣,١٦٥	٧٨,٤٥٥,٠٠٠٨٣٥	٨٠,٦٥٢,٩٠٤,٠٠٠	صندوق الرعاية الاجتماعية	-١
%٣,١	(٩٨١,٥٤٠,٠٢٧)		٣٢,٥٨٧,٣٤٠,٠٢٧	٣١,٦٠٥,٨٠٠,٠٠٠	الصندوق الاجتماعي للتنمية	-٢
%٨,٨٧		٤٤١,٨٥١,٣٩٢	٤,٥٣٩,٧٢٠,٦٠٨	٤,٩٨١,٥٧٢,٠٠٠	صندوق التشجيع الزراعي والسمكي	-٣
%٢٥,٢	(٨,٦٨٢,٧٩٥,٢٤١)		٢٥,٨٠٩,٠١٢,٧٥٩	٢٤,٤٩٢,٨٠٨,٠٠٠	صندوق صيانة الطرق والجسور	-٤
%١,٢٠	(٤٤,٢٥١,٢٧٨)		٣,٧٢٢,٢٩٧,٢٧٨	٣,٦٧٨,١٤٦,٠٠٠	صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة	-٥
%٢٧	(١٧,٥٨٦,٥٩٧,١٤١)		٨٢,٧٨٨,٩٦٠,١٤١	٦٥,٢٠٢,٣٦٣,٠٠٠	صندوق التقاعد العسكري	-٦
%٣٧,٨	(١٢,٨٢٠,٩٧٤,٥٤٥)		٤٦,٧٥٧,٧٤٣,٥٤٥	٣٣,٩٣٦,٧٦٩,٠٠٠	صندوق تقاعد الداخلية	-٧
%٧٧,٤٤	(١,٨٧٢,٤٢١,٤٠١)		٤,٢٩٠,٢٩٨,٤٠١	٢,٤١٧,٨٧٧,٠٠٠	صندوق تنمية المهارات	-٨
%٨٥,٠٤	(٨٦٥,٧٥٣,٣٢٧)		١,٨٨٣,٧٥٨,٣٢٧	١,٠١٨,٠٠٥,٠٠٠	صندوق الترويج السياحي	-٩
%٦٦,٧	١,٢٦١,٨٠١,٦٥٤		٦٢٨,٧٥٥,٣٤٦	١,٨٩٠,٥٨٧,٠٠٠	صندوق الخدمة المدنية	-١٠
%١٦,٩٥	(٦٠٠,٦٨٨,٤٩٥)		٤,١٤٣,٦٦٢,٤٩٥	٣,٥٤٢,٩٧٤,٠٠٠	صندوق رعاية وتأهيل المعاقين	-١١
%٠,٣٨	(٢,٣٢٩,٧٧٢)		٦١٦,٣٦٠,٧٧٢	٦١٤,٠٣١,٠٠٠	صندوق التراث والتنمية الثقافية	-١٢
%١٥,٠٧	(٣٦٠,٠٠٢,٩٨٣)		٢,٧٤٨,٨٥٣,٩٨٣	٢,٣٨٨,٨٥١,٠٠٠	صندوق تمويل المنشآت والصناعات الصغيرة	-١٣
%٣٠	(٩٦٥,١٣٦,٧٦٧)		٤,١٨٠,٠٩٩,٧٦٧	٣,٢١٤,٩٦٣,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين بإمانة العاصمة	-١٤
%١٦,٣٠	(١٠٥,٤٢٠,٣٠٣)		٧٥٢,٣٢٨,٣٠٣	٦٤٦,٩٠٨,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين محافظة صنعاء	-١٥
%٢٦,٨٨	(٦٢٩,٣٢٧,٨١٤)		٢,٩٧٠,٧٦٤,٨١٤	٢,٢٤١,٤٣٧,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين عدن	-١٦
%٥٣,٦٢	(٦٣٦,٨٦٢,٣٥٦)		١,٨٢٤,٧٠٤,٣٥٦	١,١٨٧,٨٤٢,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين تعز	-١٧
%٣٢,٢٢	(٢٠٢,٠١٦,٢٩٧)		٨٢٦,٨٦٦,٢٩٧	٦٢٤,٨٥٠,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين حضرموت المكلا	-١٨
%٤١,٢٨	(١١٢,٩٠٩,٤٢٦)		٣٨٦,٤٥٨,٤٢٦	٢٧٣,٥٤٩,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين حضرموت سيئون	-١٩
%١٢,٣٥	(١٥٢,٩٥٩,٣٧١)		١,٣٩١,١٦٣,٣٧١	١,٣٣٨,٢٠٤,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين الحديدة	-٢٠
%٢٥,٩٧	(٤٥,٨٣٢,٢١٢)		٢٢٢,٣٢٥,٢١٢	١٧٦,٤٩٢,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين لحج	-٢١
%١٦,٧٣	١٢٦,٠٦١,٢٩٢		٦٢٧,٢٧٧,٧٠٨	٧٥٣,٣٣٩,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين إب	-٢٢
%١٣,٦	٢٤,٣٦١,٠٥١		١٥٤,٦٩٧,٩٤٩	١٧٩,٠٥٩,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين أبين	-٢٣
%١٧,٠٥	(٧٦,٧٣٠,٥٠٥)		٥٢٦,٦٤٢,٥٠٥	٤٤٩,٩١٢,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين حجة	-٢٤
%٣١,١٣	٨٧,٨٨٧,٤٠٢		١٩٤,٤٢٠,٥٩٨	٢٨٢,٣١٨,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين ذمار	-٢٥
%١٦	٢٣,١٢٤,٩٩٨		١٢١,٤٠٩,٠٠٢	١٤٤,٥٢٤,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين شبوه	-٢٦
%٣٢,٦٦	(٣٥,٥١٦,٩٥٩)		١٤١,٠٢٢,٩٥٩	١٠٥,٥٠٦,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين المهرة	-٢٧
%٩,٢٧	(١١,٣١٧,٨٤٤)		١٣٣,٤٩٧,٨٤٤	١٢٢,١١٢,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين صعده	-٢٨
%٣٥,٨١	(٥٢,٥٢٧,٠٠٩)		١٩٩,٢١٨,٠٠٩	١٤٦,٦٩١,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين البيضاء	-٢٩
%١٣٨,٤٩	(٦٢,٠٦٤,٨٢٥)		١٠٦,٨٨٠,٨٢٥	٤٤,٨١٦,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين الحوит	-٣٠
%٥٧,٨٥	(٥٢,٦٩٤,٦٢٤)		١٤٦,٥٠٤,٦٢٤	٩٢,٨١٠,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين مأرب	-٣١
%١٠٠	١٢,٨٧٢,٠٠٠		-	١٢,٨٧٢,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين الجوف	-٣٢
%١٩,٣١	(٩١,٩٢٧,٧٧٣)		٥٦٧,٩١٣,٧٧٣	٤٧٥,٩٨٦,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين عمران	-٣٣
%٥,٤١	(٧,٢٩٩,٩٢٢)		١٤٢,١٢٤,٩٢٢	١٣٤,٨٢٥,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين الضالع	-٣٤
%٢٤,٢	٥,٦٠٤,٥٨٨		١٧,٥٦٥,٤١٢	٢٣,١٧٠,٠٠٠	صندوق النظافة والتحسين ريمة	-٣٥
%١٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠		-	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية عدن	-٣٦
%١٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠		-	٨,٠٠٠,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لحج	-٣٧
%٦٧,٧	٢,٣٩٥,٠٠٠		١,١٤٥,٠٠٠	٣,٥٤٠,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية أبين	-٣٨
%١٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠		-	١٣,٠٠٠,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية المهرة	-٣٩
%١٠٠	٦,٧٤٠,٠٠٠		-	٦,٧٤٠,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية الجوف	-٤٠
%١٠٠	٤,٥٣٠,٠٠٠		-	٤,٥٣٠,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية الضالع	-٤١
%٤١,١	١٠,٢١٣,١٦٠		١٤,٦٢٥,٨٤٠	٢٤,٨٢٩,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية صعده	-٤٢
%١٠٠	١٠,٥٤١,٠٠٠		-	١٠,٥٤١,٠٠٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية عمران	-٤٣
%٩,١	(٢٥,٤٣٠,٤٢٢,٠٣٤)	٤,٢٦١,٨٨٦,٧٠٢	٣٠٤,٦٢١,٤٩٤,٠٣٤	٢٧٩,١٩١,٠٧٢,٠٠٠	إجمالي عام الصناديق الخاصة	
	(٦٩,١٢٧,٨١٦,٨٦٩)	٤,٢٦١,٨٨٦,٧٠٢	٦٠٣,٦٣٨,٣٤٩,٨٦٩	٥٣٤,٥١٠,٥٣٣,٠٠٠	إجمالي عام الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة	
%١٢	٦٤,٨٦٥,٩٣٠,١٦٧				صافي التجاوز	

القسم الثاني

مستوى تنفيذ موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة

أ : مستوى تنفيذ موازنات الوحدات المستقلة والملحقة :

١- وزارة الأوقاف والإرشاد (قطاع الأوقاف) :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة وزارة الأوقاف والإرشاد (قطاع الأوقاف) للسنة المالية ٢٠١٢ م ، تبين الآتي :

١- استمرار التجاوز في استخدامات الباب الأول (المرتبات والأجور وما في حكمها) بمبلغ (٢٧٥,٧٢٥,٧٠١) ريال ونسبة (٧٤٪) من التقديرات المعتمدة لهذا الباب البالغة (٣٧٠,٨٧١,٠٠٠) ريال تركزت معظم هذه التجاوزات في البنود التالية :

أ- مرتبات وأجور موسمية بمبلغ (١٥٢,٩٦٥,٧٩٠) ريال ونسبة (٣٦٤٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٤١,٩٩٦,٠٠٠) ريال ، أشارت ردود الوزارة إلى أن سبب التجاوز يرجع إلى الآتي :

١. أغلب عمال الأوقاف الذين يتابعون مستحقات الأوقاف ما زالوا متعاقدين ويعملون بالأجور التعاقدية وكذلك عمال النظافة الذين يقومون بأعمال نظافة المساجد .

٢. عدم اعتماد درجات وظيفية لتثبيت المتعاقدين وعمال النظافة.

٣. تم اعتماد الربط على غرار سنوات سابقة حيث كان الحد الأدنى لرواتب المتعاقدين من (٧,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠) ريال ولم تراعي التغييرات التي طرأت على رواتب المتعاقدين ، حيث تم رفع الحد الأدنى لرواتب المتعاقدين إلى (٢٠,٠٠٠) عشرين ألف ريال ، ولم تجد اللجنة ما يبرر الإجراء المتخذ لرفع المرتبات من الجهات المختصة .

ب- خدمات الاستقبال والضيافة بمبلغ (٤,٥١٧,٤٢٦) ريال ونسبة (٤٧٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٩,٥٨٠,٠٠٠) ريال ، ردت الوزارة بأن ذلك يرجع إلى ضآلة المبلغ المعتمد ، حيث يتم الصرف من هذا البند لمواجهة خدمات الاستقبال والضيافة للمشاركين في إقامة وإحياء المناسبات والندوات الدينية سواء في أمانة العاصمة وبقيية المحافظات ، وكذلك مواجهة نفقات الضيافة والاستقبال للندوات واللقاءات التي تقيمها الوزارة ، الأمر الذي يستدعي تقييم من الوزارة لمثل هذه الأعمال ومتابعة المالية لرصدها .

ج- نقل مهمات بمبلغ (٥٩,٨٣٤,٧٤٨) ريال ونسبة (٥٨٤٪) من التقديرات المعتمدة

البالغة (١٠,٢٥١,٠٠٠) ريال .

د- نقل وانتقالات عامة بمبلغ (٦٣,٦٦٤,٢٨٥) ريال ونسبة (٣٠٥٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢٠,٩١٣,٠٠٠) ريال ، وقد بررت الوزارة بأن ذلك يرجع إلى ضآلة المبلغ كون ما يتم اعتماده لا يغطي ديوان عام الوزارة والمكاتب ، حيث يتم الصرف لتابعي ومحصلي إيرادات الأوقاف في الديوان ومكاتب المحافظات نظراً لضآلة التقديرات مما يؤكد استمرار الوزارة في مخالفة قانون ربط الموازنة وتوصيات المجلس بشأن ترشيد الإنفاق .

٢- ظهور وفر في استخدامات الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) بمبلغ (١,٧٦١,٥٥١,٨٣٠) ريال ونسبة (٧٩٪) من التقديرات المعتمدة لهذا الباب البالغة (٢,٢٤٣,٢٣٦,٠٠٠) ريال ، جاء الرد بأن عدم توريد الجهات أدى إلى عدم تنفيذ المشاريع وظهور الوفر الرقمي فقط ، كما أن ما تم توريده من الجهات الحكومية لا يغطي النفقات التشغيلية الفعلية للديوان ، الأمر الذي يتطلب حث قيادة القطاع على متابعة تحصيل وتوريد المستحقات الخاصة بالقطاع والاستفادة من المخصص المرصود في الباب الرابع ويتناقض مع النفقات الزائدة في بند الإنتقالات الذي بررت الوزارة بأنه تم لغرض تحصيل الإيرادات.

٣- استمرار تعثر مشروع مدينة الأوقاف الجامعية (بجامعة صنعاء) منذ عدة سنوات ، بالرغم من رصد واعتماد مبالغ سنوية في موازنة الوزارة لهذا المشروع ، حيث رصد له في موازنة العام ٢٠١٠م مبلغ (٣٧٨,٣٠٦,٠٠٠) ريال ونفس المبلغ في موازنة العامين (٢٠١١م - ٢٠١٢م) على التوالي ، إلا أن العمل لم يستأنف في هذا المشروع حتى الآن ، ردت الوزارة بأن السبب في عدم إكمال المشروع يرجع لما يلي :

أ- عدم التوصل إلى حلول نهائية مع جامعة صنعاء بشأن إكمال المشروع الاستثماري للأوقاف المصاحب للمشروع السكني وهو السبب الرئيسي في عدم إكمال العمل لخلاف بين إدارة الجامعة والوزارة بشأن ذلك .

ب- الظروف التي مرت بها البلاد وخاصة موقع المشروع من تواجد أمني داخل العمارات خلال عامي (٢٠١١م - ٢٠١٢م) وحتى أواخر عام ٢٠١٣م كانت سبب من الأسباب التي أدت إلى عدم البدء في إكمال المشروع .

ج- وفي ضوء متابعة اللجنة لهذا الموضوع ولأهميته حصلت اللجنة على ما تم مؤخراً من إتفاق لحل الإشكال القائم حول إكمال العمل في مشروع الأوقاف الجامعي بين وزير الأوقاف والإرشاد ورئيس جامعة صنعاء وعدد من المختصين بموجب المحضر رقم (٣٠٤) بتاريخ ١٥/٤/٢٠١٤م ، الأمر الذي يستوجب حث طرية الإتفاق على سرعة إكمال المشروع وفقاً لما تم الإتفاق عليه .

٤- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى عدم إظهار الحساب الختامي للوزارة لعام ٢٠١٢م والأعوام السابقة أي ربط تقديري لإيرادات الباب الثالث (إيرادات الاوراق المالية والعوائد) بالرغم من أن البيانات المتوفرة لدى القطاع تظهر أن مساهمة قطاع

الأوقاف في رأسمال البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار تبلغ (٨٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال ، وقد ردت الوزارة بأن البنك الإسلامي لم يحقق أي أرباح خلال السنوات الماضية (٢٠١٠م ، ٢٠١١م) وإنما خسائر بسبب الاختلالات والإشكالات في إدارة البنك وإمتناع المساهمين في زيادة رأس مال البنك إلى (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ليتمكن من تحقيق أرباح لذلك لم يتم رصد إيرادات متوقعة للأوراق المالية وأرباح خلال العام ٢٠١٢م لذات السبب ، وترى اللجنة تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالتحقق من صحة الرد ودراسة الموضوع وتقديم تقرير للمجلس بما يتوصل إليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار المجلس لهذا التقرير .

٥- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بأن الحساب الختامي للوزارة يتضمن ح/الإيرادات الرأسمالية مبلغ (٢,٨٨٩,٩٣٧,٠٠٠) ريال تمثل إيرادات إيجارات معجلة (مأذونيات) مستحقة على جهات حكومية عن سنوات سابقة ولم يتم تحصيلها حتى نهاية العام ٢٠١٢م ، وقد أشارت ردود الوزارة إلى أن الأسباب التي حالت دون تحصيل هذه المبالغ المتأخرة لدى الجهات يرجع إلى الآتي :

■ زيادة مبالغ الإيجارات في العقود الجديدة التي سعت الوزارة لرفعها تماشياً مع تعديلات قانون الوقف الشرعي خلال عام ٢٠٠٨م التي وضعت نصوص عقابية للتأجير بأقل من إيجار المثل الحر ، الأمر الذي انعكس سلباً وأدى إلى إمتناع الجهات عن تجديد العقود أو التوريد .

■ وجود خلافات مع بعض الجهات الحكومية على مقدار المساحة المؤجرة لها في بعض المواقع نتيجة قيام بعض تلك الجهات بالتصرف في أراضي الأوقاف لجهات أخرى حكومية دون الرجوع إلى الأوقاف بحجة عدم استلامها للأراضي من الأوقاف وعند احتساب كامل المساحة على الجهة السابقة التي انفصلت عنها تلك الجهة أو الوزارة هي الأخرى ترفض التوقيع على العقود بحجة أن الأرض أو جزء منها لم تعد تحت تصرفها وتضل الأوقاف في المتابعة بين الجهتين مما أدى إلى عدم توريد المستحقات.

الأمر الذي يستوجب على قيادة الوزارة إتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإلزام تلك الجهات بتوريد المستحقات وفقاً للجدولة المتفق عليها مع وزارة المالية دون تأخير .

٦- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى أن إجمالي عدد القضايا المرفوعة من قبل مكاتب الأوقاف أمام الجهات القضائية بشأن أراضي الأوقاف المستولى عليها من قبل الغير حتى نهاية العام ٢٠١٢م بلغت (٢٨٥٩) قضية ولا يتوفر لدى الوزارة بيانات عن عدد القضايا التي صدرت بها أحكام خلال العام ٢٠١٢م ، حيث يتكرر هذا الأمر سنوياً ، وقد ردت الوزارة بأن ذلك يرجع للظروف التي مرت بها البلاد خلال عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م وتوقف الأعمال القضائية ولم تتمكن الإدارة من استيفاء جميع البيانات في حينه وتعمل حالياً على استكمال تحديث تلك البيانات الخاصة بالقضايا المرفوعة

من قبل مكاتب الأوقاف بالمحافظات.

٢- الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الهيئة للسنة المالية ٢٠١٢م تبين الآتي :

١- استمرار التجاوز في استخدامات البنود والأنواع تركيز معظمها في البندين التاليين :

- (البدلات والتعويضات) بمبلغ (١,٠٦٠,٥٦٢,٦٤٧) ريال وبسبة (٣٨٠%) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٢٧٩,٢٠٩,٠٠٠) ريال ، وقد ردت الهيئة بأن التجاوز في البدلات والتعويضات عن التقديرات المعتمدة لعام ٢٠١٢م كانت لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٣م والذي تضمن أن يعتمد لموظفي الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بالإضافة إلى ما هو قائم نسبة (٥٠%) من الراتب الأساسي بدل طبيعة عمل ونسبة (٥٠%) من الراتب الأساسي بدل تحصيل ومتابعة ، وبما أن هذا القرار يعتبر ملغياً بعد صدور قانون الأجور والمرتبات ولا يجب الاستناد إليه بل يجب مراعاة احكام النصوص الواردة بقانون الأجور والمرتبات واللوائح والأنظمة المنفذة له والتقيد بما يرصد بالموازنة دون تجاوز ، وحيث أن المبررات لم تستند إلى القوانين النافذة المنظمة لاعتماد البدلات المختلفة أياً كان مسمياتها فإن التجاوز يعد مخالفة غير مبررة .

- (نقل وانتقالات عامة) بمبلغ (٩٩,٨٨٥,٢٦٢) ريال وبنسبة (٩٧%) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١٠٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال ، أشارت الهيئة في ردها إلى أن هذا التجاوز ناتج عن صرف المواصلات الشهرية لجميع موظفي الهيئة بالمركز الرئيسي والضروع بحسب اللائحة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨م المقررة من قبل رئيس مجلس الإدارة ، حيث وأن وزارة المالية لم تعتمد إجمالي المبلغ المرصود في مشروع الموازنة المعدة من قبل الهيئة لوزارة المالية وإنما اعتمدت جزء من المبلغ مما أدى إلى هذا العجز ورفع المستحق الشهري للموظفين بعد موافقة رئيس مجلس الإدارة نتيجة لارتفاع أسعار المواصلات إلى الضعف تقريباً بسبب إرتفاع أسعار المشتقات النفطية من (١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠) لدبة البنزين .

٢- تبين للجنة تعثر استثمارات الهيئة في الشركات التالية :

المبالغ بالريال

اسم الشركة المستثمر فيها	قيمة المساهمة	تاريخ المساهمة
الشركة اليمنية للملح .	١٢,٥٠٠,٠٠٠	
الشركة اليمنية للفنادق .	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٣م
أساس العقارية .	٧,٣٠٤,٠٧٥,٠٠٠	١٩٨٤م
الجامعة الأردنية .	١٠,٠٥٩,٢٥٠	٢٠٠٧م
الشركة اليمنية لتكرير السكر .	٤٢٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٩م
شركة الكلا للحديد والصلب .	٣,٧٦٠,٠٠٠	٢٠١٠م
شركة حضرموت للطاقة الكهربائية .	١,٧١٠,٨٠٠,٠٠٠	٢٠١٠م

وقد أشارت ردود الهيئة بشأن ذلك التعثر إلى مايلي :

- الشركة اليمنية لتكرير الملح : شركة متعثرة ورأي الهيئة هو تصفيتها وقد قامت الهيئة بالتصويت في اجتماع الجمعية العمومية عام ٢٠١٠م عبر مندوبها في

الجمعية العمومية بالتصفية كون الهيئة أحد المساهمين بالشركة ولا تستطيع فرض قرارها على بقية المساهمين الذين صوتوا على استمرارية الشركة ، وقد تم التمديد لمدة سنتين من تاريخه وكان من المفروض انعقاد الجمعية العمومية بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٤ ولكنها لم تنعقد نتيجة الفوضى أثناء الاجتماع وسيتم تحديد موعد آخر .

- الشركة اليمنية للفنادق : شركة متعثرة وترى الهيئة تصفيتها ولكن الجمعية العمومية لم تنعقد بعد .
- الجامعة الأردنية : الجامعة مستمرة في مزاولة نشاطها .
- الشركة اليمنية لتكرير السكر : بدأ الإنتاج التجريبي في أغسطس ٢٠١٣ م .
- شركة المكلا للحديد والصلب : بدأت الشركة بالإنتاج التجريبي من منتصف عام ٢٠١٣ م ولم يتم بعد إعداد الحسابات الختامية عنها .
- شركة حضرموت للطاقة : بدأت الشركة تزاوّل نشاطها اعتباراً من عام ٢٠١١ م والهيئة تتوقع الحصول على عوائد بعد إقرار القوائم المالية .
- الأرضية المشتراة في حدة : يتم دراسة مشروع استثماري كبير بالمشاركة مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كونها اشترت أرضية بمحاذاة أرضية الهيئة، حيث وإجمالي مساحة الأرضيتين (٨٧٨) لبنة عشاري .

٣- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية :

- من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة المؤسسة للسنة المالية ٢٠١٢ م تبين استمرار التجاوز في استخدامات البنود والأنواع تركز معظمها في التالي :
- (بدلات وتعويضات أخرى) بمبلغ (١٦٤.٤٩٣,٠٥٠) ريال ونسبة (١٠٠٪) وذلك لعدم اعتماد أي مبالغ لهذا البند .
 - (بدل طبيعة عمل) بمبلغ (١٦٢,١٣٣,١٣٠) ريال ونسبة (٢٤٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٦٧,٦٩٠,٠٠٠) ريال .
 - (المكافآت التشجيعية) بمبلغ (٨٣,٨٢٤,٧٢٦) ريال ونسبة (٢٨٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
 - (مكافآت الإنتاج) بمبلغ (٦٦,٥٢٠,٣٣٠) ريال ونسبة (٦٩٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٩٦,٧٤٣,٠٠٠) ريال .
 - (نقل وانتقالات عامة) بمبلغ (٦٧,٣٦١,٨٢٠) ريال ونسبة (١١٣٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
 - (خدمات الاستقبال والضيافة) بمبلغ (٢١,٣٠٩,٠٩٦) ريال ونسبة (٣٥٦٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- وقد بررت المؤسسة تلك التجاوزات بأنها ناتجة عن :
- استحداث بدلات طبيعة عمل وأداء بموجب قرار رئيس مجلس الإدارة وزير الخدمة المدنية والتأمينات ذات الأرقام (٨ ، ٣ ، ١) لسنة ٢٠١٢ م لمواجهة اعتصامات وإضرابات موظفي المؤسسة .

- قيام المؤسسة بعملية إدخال البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم .
- القيام بصرف مبالغ للجان وفرق عمل إدخال البيانات في الفروع .

وقد تبين للجنة أن الإجراءات التي تمت بالعودة إلى عام ٢٠٠٣م في حين أن قانون نظام الوظائف والأجور والمرتبات قد استوعب تلك البدلات والتي أصبحت ملغية .

٤- الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الهيئة للسنة المالية ٢٠١٢م تبين الآتي :

١- استمرار التجاوز في استخدامات البنود والأنواع تركيز معظمها في التالي:

- (المكافآت) بمبلغ (١١٦,٧٤٨,٨٤٨) ريال ونسبة (١٣٠٪) عن التقديرات المعتمدة والبالغة (٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ، وكذا (انتقالات داخلية) بمبلغ (٢٧,٩٨٨,٥١٩) ريال ونسبة (٧٤٪) عن التقديرات المعتمدة والبالغة (٣٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (انتقالات داخلية) بمبلغ (٢٧,٩٨٨,٥١٩) ريال ونسبة (٧٤٪) عن التقديرات المعتمدة والبالغة (٣٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال .

وقد تناول رد الهيئة بأن التجاوز بسبب عدم كفاية المبلغ المعتمد لهذين البندين مقارنة بالمهام والاختصاصات والجهود الكبيرة التي يقوم بها موظفو الهيئة والتي تتعلق بصحة الإنسان وتتمثل في مواجهة التهريب ومتابعة الأدوية الفاسدة من المنافذ البرية والبحرية ، وكذا عدم توفر وسائل مواصلات خاصة بالهيئة لبعث وسائل النقل العامة عن مقرها الجديد وعن أماكن سكن الموظفين ، واللجنة ترى أنه كان ينبغي على قيادة الهيئة أن تقدم تلك المبررات القانونية التي أوردتها في الرد لوزارة المالية أثناء مناقشة مشروع موازنة الهيئة لاعتمادها بالموازنة لها بناء على ذلك كافة المبالغ المطلوبة حتى لا تقع في مخالفة قانونية تتمثل في مخالفة قانون ربط الموازنة للعام المالي ٢٠١٢م ، خاصة وأن هذه الملاحظة تكرر عاماً بعد عام ، الأمر الذي يستوجب المساءلة القانونية .

٢- التجاوز في استخدامات بند (الأغذية والملبوسات) بمبلغ (١٢,٢٥٩,٧٦٦) ريال ونسبة (٤٩١٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٢,٥٠٠,٠٠٠) ريال ، وقد ردت الهيئة بأن هذا التجاوز ناتج عن التزامات حتمية ، حيث تقوم الهيئة بالصرف من هذا البند لتغطية تغذية الحراسة الأمنية لمبنى ديوان الهيئة والفروع وتغذية مختبر الرقابة الدوائية وملبوسات لمندوبي الهيئة بمطار صنعاء ، ويتطلب حث الهيئة على تلافي مثل هذه التجاوزات مستقبلاً .

٥- الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الهيئة للسنة المالية ٢٠١٢م تبين استمرار التجاوز في استخدامات البنود والأنواع التالية:

- (مرتبات وأجور موسمية) بمبلغ (٦٣,٨١٧,١٨١) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي

تقديرات معتمدة لهذا البند بالموازنة .

- (المزايا العينية) بمبلغ (٤٧,٧٥٣,٧٣٧) ريال ونسبة (١١٦٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٤١,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (المكافآت التشجيعية) بمبلغ (٤٣٨,٣٨٣,٤٦٨) ريال ونسبة (١,٩٨٦٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٢٢,٠٧١,٠٠٠) ريال .
- (التنقلات وبدلات السفر والمواصلات) بمبلغ (٤٧,٢٣٠,٩٦٧) ريال ونسبة (٦٤٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٧٣,٧٠٠,٠٠٠) ريال .
- (مستلزمات خدمية وأخرى ومختلفة) بمبلغ (٢٢,٥١٠,٨٨٠) ريال ونسبة (١٨٨٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (الإيجارات) بمبلغ (٦,٠٢٦,٤٠٣) ونسبة (٥٠٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (خدمات الاستقبال والضيافة) بمبلغ (٤,٢٥٣,١٧٥) ريال ونسبة (٥٣٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال .

وقد أوضحت الهيئة في ردودها على استفسارات اللجنة بما يلي :

- عدم اعتماد درجات وظيفية بالأجور التعاقدية وتنزيل تلك الدرجات من قبل وزارة المالية.
 - عدم كفاية الاعتمادات المرصودة وتوفير بعض المواد الغذائية والطبية لموظفي الهيئة.
 - التوسع في عمل الهيئة وفروعها وصرف نثرات للجان المالية والفنية المشاركة في الندوات وورش العمل .
 - مواجهة إيجارات مدراء الفروع المعينين من خارج المحافظات التي يعملون بها .
- ومع ما ورد من توضيح إلا أن التجاوز تم بالمخالفة لقانون ربط الموازنة العامة للعام ٢٠١٢م ويستوجب الوقوف عليه نظراً لتكراره سنوياً .

ب: مستوى تنفيذ موازنات الصناديق الخاصة :

١- صندوق الرعاية الاجتماعية :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢م تبين ما يلي:

- ١- استمرار التجاوز في البنود والأنواع والذي تركز معظمها في الآتي :
 - (مصرفات لا يقابلها مخصص) بمبلغ (٥٤,٧٤٦,٦٦٣) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند في الموازنة .
 - (دعم مدينون مختلفون) بمبلغ (٢,٣٦٦,٣١٨,١٣٠) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود

أي تقديرات لهذا البند في الموازنة .

- (المكافآت التشجيعية) بمبلغ (٤.٩٢٣,٠٠٠) ريال ونسبة (٢٨٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال .

وقد أوضح الصندوق في رده على استفسارات اللجنة بما يلي :

- أ- أن المبلغ هو عبارة عن مصروفات سنوات سابقة والتزامات واجبة السداد تمثل بقية تكاليف لجان الصرف بفروع الصندوق للحالات الضمانية الجديدة لشهري فبراير - مارس ٢٠١١م والممسوحة في العام ٢٠٠٨م وهو ما تم صرفه من حساب اللجان خلال العام ٢٠١٢م .
- ب- أن التجاوز يتمثل في مستحقات الحالات الضمانية التي كانت تمول من الاتحاد الأوروبي بإشراف البنك الدولي ولعدد (٤٠,٤٤١) حالة ضمانية ، وكذلك الحالات التي كانت تمول من الحكومة الهولندية ولعدد (٢٩,٩٣٣) حالة ضمانية للربع الثاني، والثالث، والربع الأخير من عام ٢٠١٢م .
- ج- تم رفع التمويل الأجنبي عنها من الجهات الممولة المشار إليها بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد خلال العام ٢٠١١م - ٢٠١٢م ، وقد تم تمويل العجز لاحقاً من وزارة المالية وتم إخلائها في العام ٢٠١٣م .
- د- تم إجراء مناقلة من بند الأجور الإضافية إلى بند المكافآت نظراً للحاجة الملحة لتسديد الإلتزامات التي على الصندوق ، حيث تمت المناقلة بحسب قواعد تنفيذ الموازنة .

٢- تحقيق وفورات في استخدامات البنود والأنواع التالية :

- (التوظيفات والاستثمارات) بكامل المبلغ البالغ (٨٢,١٩١,٠٠٠) ريال ، وقد رد الصندوق بأن برنامج إقراض المستفيدين قد تم توقيفه خلال العام ٢٠١٢م .
- (مباني الإدارة) بكامل المبلغ المقدر البالغ (٢٦,٨٠٠,٠٠٠) ريال ونسبة (١٠٠٪) ، وكذا (مباني استثمارية) بكامل المبلغ المقدر البالغ (١٢,١٥٠,٠٠٠) ريال ونسبة (١٠٠٪) ، وقد أوضح الصندوق بأن المبالغ المذكورة لم يتم استخدامها بسبب توقيف مهندسي الصندوق العاملون في إدارة المشاريع بالمركز الرئيسي للصندوق وقد تم توقيفهم خلال عامي ٢٠١١م - ٢٠١٢م ، ولسبب التوقيف في عدم استغلال تلك المبالغ .

٣- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى ما يلي :

- بلغ إجمالي قيمة القروض لدى المستفيدين والتي لم يتم تسديدها حتى نهاية العام المالي ٢٠١٢م مبلغ (٢٥٩.٥٨٨.٨٢٨) ريال وأن فروع الصندوق بالمحافظات لم تقم بموافاة البريد وبنك التسليف الزراعي وبنك الأمل بالكشوفات الخاصة بأسماء الحالات المقترضة ليتم خصم المبالغ المتوجبة عليهم من المستحقات الربعية للضمان الاجتماعي ، وقد رد الصندوق بأنه تم خلال العام ٢٠١٢م استعادة الجزء الأكبر من مبالغ القروض التي لم يتم تحصيلها سابقاً من

المستفيدين الحاصلين على قروض مقدمة من صندوق الرعاية الاجتماعية، حيث بلغت نسبة القروض المحصلة من مبالغ القروض التي تم تحصيلها لحساب السداد ما يقارب (٩٠%) من المبلغ المشار إليه أعلاه.

■ لم يتم الصندوق بتحصيل وتوريد مبلغ (٥١,١٠١,٧٨٨) ريال والذي يمثل إيرادات الإيجارات الخاصة بالعقارات المملوكة للصندوق في بعض المحافظات والتي لم تسدد منذ عدة سنوات، وقد رد الصندوق بأن المبلغ تم إثباته من واقع عقود الإيجارات فقط بقيد استحقاق الإيجارات للمباني الاستثمارية الغير موردة من الأعوام السابقة والعام ٢٠١٢م ومن ضمن المباني الاستثمارية المباني الجديدة بمحافظة (عدن ، المكلاء) حيث تم إبرام عقود الإيجارات مع المستثمرين (المستأجرين) ولم يتم استخدام تلك المباني نظرا لأن موضوع تلك المباني تم توقيف استخدامها من قبل (الجهات القضائية) وحتى يتم الفصل فيه بحكم نهائي .

٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢م تبين ما يلي :

- ١- استمرار قيام الصندوق بالتجاوز في استخدامات البنود والأنواع تركز معظمها في الآتي:
 - الضيافة نوع (نفقات الضيافة) بمبلغ (٨,٤٠٤,٣٩١) ريال وبنسبة (١٢٠%) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٧,٠٢٨,٠٠٠) ريال .
 - (نقل وانتقالات عامة) بمبلغ (١١,٩٠٦,٠٧٠) ريال وبنسبة (٤٢%) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٢٨,٤٣٨,٠٠٠) ريال .
 - (اكتساب إنشاءات أخرى) بمبلغ (٢,٦٥٣,٧٠٥,٦٢٤) ريال وبنسبة (١٧%) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١٥,٦٦٧,٨٢٧,٠٠٠) ريال ، جاء الرد بان ذلك ناتج عن قيام وزارة المالية بتخفيض المبلغ بمقدار مليار ريال دون تنسيق مع إدارة الصندوق ، بالإضافة إلى فارق سعر الصرف للدولار .
 - (الإقراض لمؤسسات وجهات محلية أخرى) بمبلغ (١٨٩,٠٩٦,٠٠٠) ريال وبنسبة (٣٩%) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٤٩٠,٩٠٤,٠٠٠) ريال .

وقد رد الصندوق على استفسارات اللجنة بما يلي :

- أ- أن تلك التجاوزات إلى فارق أسعار الصرف وقيام وزارة المالية بالتخفيض دون تنسيق مع إدارة الصندوق ، إضافة إلى قيام الصندوق بدفع أجور عمال نظافة الفروع والزيادة الشهرية لعمال النظافة .
- ب- صرف مستحقات شهر ديسمبر ٢٠١١م والتي تصنفها المالية تحت بند الضيافة .
- ج- انتقال جميع اللقاءات الدورية مع البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية البريطانية وبنك إعادة الأعمار الألماني إلى الأردن وسفر رؤساء الوحدات لهذا الغرض وذلك بسبب الأوضاع الأمنية .

د- يهدف للوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر الذين يحتاجون للخدمات التمويلية للصندوق ، والذين يتم إقراضهم لسد العجز النقدي لديهم.

الأمر الذي يثير الاستغراب والتساؤل عن كيفية قيام إدارة الصندوق بمواجهة نفقات تلك البنود من حصيلة المنح والقروض الخارجية التي يفترض استغلالها في الأغراض التي خصصت لها هذه القروض والمنح ويستوجب على إدارة الصندوق التنبه لذلك مستقبلاً .

٢- ظهور نقص في إيرادات البنود والأنواع التالية :

- (منح نقدية رأسمالية من حكومات خارجية) بمبلغ (٨٩٥,٨٥٦,٢١٣) ريال ونسبة (٩%) من الربط المعتمد البالغ (١٠,٢٥٦,٨٠٥,٠٠٠) ريال .
- (إيرادات متنوعة أخرى) بمبلغ (٣١٤,٤٦٠,٤٨٦) ريال ونسبة (٦٩%) من الربط المعتمد البالغ (٤٥٨,٨٢٤,٠٠٠) ريال .
- (قروض طويلة الأجل) بمبلغ (٤٣٢,٧١٥,٢٩٢) ريال ونسبة (٩%) من الربط المعتمد البالغ (٤,٨٩٤,٦٥٨,٠٠٠) ريال .

أشارت ردود الصندوق إلى أن ذلك يرجع إلى عدم قيام الصندوق باستلام كامل المبالغ الواردة في الموازنة لأن المانحين قاموا بتخفيض الدفعات التي كانت مقررة سابقاً وذلك جراء الظروف السياسية التي مرت بها البلاد خلال عامي ٢٠١١ م، ٢٠١٢ م، إضافة إلى قيام وزارة المالية دون تنسيق مع إدارة الصندوق بإضافة مبلغ (٤٥٨,٨٢٤,٠٠٠) ريال لبند (إيرادات متنوعة أخرى) مما أدى إلى ظهور نقص في هذا البند .

٣- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية

٢٠١٢ م تبين ما يلي:

- ١- استمرار قيام إدارة الصندوق بالصرف بالتجاوز في استخدامات بعض البنود المعتمدة بموازنته ، حيث بلغ إجمالي التجاوز مبلغ (٢٤,٦٨٥,٥٧٧) ريال ونسبة (٣٤%) من إجمالي التقديرات المعتمدة البالغة (٧٣,٣٠٣,٠٠٠) ريال والجدول التالي يوضح ذلك :

المبالغ بالريال

م	البند	المبلغ المقدر	التجاوز	النسبة	رد الصندوق
١-	المرتبات الموسمية	٤,٧٢٢,٠٠٠	٢,٧٤٩,٤٩٦	٥٨%	لم تعتمد وزارة المالية الموازنة المرفوعة من الصندوق رغم أنها مقررة من قبل مجلس إدارة الصندوق
٢-	البدلات والتعويضات	٨,٥٣١,٠٠٠	٢,٥٧٧,٦٧٣	٣٠%	نتيجة لضرورة تواجد الموظفين لإنجاز الأعمال والمهام المطلوبة
٣-	المكافآت التشجيعية	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٨,٩١٦,٨٧٧	٢٠%	لم يتم الرد عليها من قبل الصندوق
٤-	الوقود والزيت والقوى المحركة	٤,٨٠٠,٠٠٠	٣,٠٨٦,٧٩٦	٦٤%	نتيجة لارتفاع أسعار المشتقات النفطية خلال عامي ٢٠١١ م - ٢٠١٢ م
٥-	التنقلات وبدلات السفر والمواصلات	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢,١١٥,٣٩٣	٣٥%	ناتجة عن عدم وجود بند تذاكر السفر للمهام الرسمية لزيارات المشاريع
٦-	خدمات الإدارات الحكومية والمؤسسات	٤,٢٥٠,٠٠٠	٣,٢٣٥,٠٠٠	٧٦%	الوضع الأمني يتطلب زيادة في عدد الأفراد وبالتالي زيادة مستحقاتهم
٧-	فوائد وعمولات بنكية أخرى	-	٤,٣٢٤,٣٤٢	١٠٠%	تم تحميل هذا المبلغ لتحميل القروض المتعثرة لمواجهة تكاليف الزيارات الميدانية ومتابعة التحصيل
	الإجمالي	٧٣,٣٠٣,٠٠٠	٢٤,٦٨٥,٥٧٧	٣٤%	

ويعد ذلك التجاوز مخالفة لقوانين ربط الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٢ م، وكذا

توصيات المجلس المتكررة.

٢- تحقيق وفورات في استخدامات عدد من البنود التي تمثل الأنشطة الرئيسية التي أنشئ من أجلها الصندوق وذلك على النحو التالي :

- (دعم المجال الزراعي - نباتي) بكامل المبلغ البالغ (١٠٣,٤٨٨,٠٠٠) ريال وبنسبة (١٠٠٪).
- (دعم المجال الزراعي - حيواني) بكامل المبلغ البالغ (٢٠,٦٩٨,٠٠٠) ريال وبنسبة (١٠٠٪).
- (دعم المجال الزراعي - السمكي) بكامل المبلغ البالغ (٣١,٠٤٦,٠٠٠) ريال وبنسبة (١٠٠٪).
- (دعم مجال المنشآت المائية - سدود) بكامل المبلغ البالغ (١٠٣,٤٨٨,٠٠٠) ريال وبنسبة (١٠٠٪).

وقد برر الصندوق هذه الوفورات مشيراً إلى أن هناك تداخل في بعض البنود وأن الدعم للمجال الزراعي والنباتي كثر في المنشآت المائية - سدود وأن ذلك كان بسبب عدم تقديم الجهات المعنية لطلبات التمويل للمشروعات وفقاً للخطة المقدمة المعتمدة من مجلس الإدارة، إلا أن اللجنة ومن خلال مراجعتها للحساب الختامي للصندوق المقدم من وزارة المالية والحساب الختامي المعد من قبل الصندوق وجدت بأن هناك تباين في أرقام الحسابين الختاميين فيما يتعلق ببند (المجال الزراعي - نباتي) وبند (المنشآت المائية - سدود).

٣- لاحظت اللجنة من خلال مراجعتها لحساب ختامي الصندوق بأن حوالي (٥٦٪) من اعتماد بند (دعم المجال السمكي) البالغ (٣١٦,٧١٢,٤٣٩) ريال قد خصصت لدعم المجال السمكي مقابل نفقات تشغيلية لمركز المعلومات السمكي، وكذا شراء مبنى للإتحاد التعاوني السمكي بالمخالفة لقانون إنشاء الصندوق رقم (٦) لسنة ١٩٩٣م وقد برر المختصون في إدارة الصندوق أثناء الاجتماع معهم بأن شراء المبنى كان بتوجيهات من رئيس مجلس الوزراء .

٤- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى ما يلي :

أ- عدم وجود آلية فاعلة لدى الصندوق لتحصيل القروض المستحقة لدى الغير منذ سنوات، بالإضافة إلى عدم اتخاذ مجلس إدارة الصندوق أي إجراءات جادة لاسترداد هذه القروض وأن الصندوق لم يحصل إلا مبلغ (٥١,٣٨٩,٧٣٤) ريال من أصل (٧,٤٠٠,٩٥٥,٤٥٦) ريال منها ما نسبته (٨٠٪) قروض لدى وزارة الزراعة والري ووزارة الثروة السمكية والمؤسسات والاتحادات التابعة لهما ، الأمر الذي اثر سلباً على قدرة الصندوق التمويلية ، ويستوجب تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقيام بفحص القروض المستحقة لدى الغير موضحاً فيها الجهات المستفيدة والمبالغ المسددة والتي لم تسدد وموافاة المجلس بتقرير تفصيلي بما يتوصل إليه خلال ثلاثة أشهر.

ب- قيام الصندوق بدفع مبلغ (٤,٩٩٨,٢٥٠) ريال كدفعة مقدمة لتركيب نظام مالي آلي ومستلزماته خصوصاً وأنه قد تم التعاقد بشأن ذلك عام ٢٠٠٨ م، ورغم أهمية هذا النظام للصندوق، إلا أنه لم يستكمل هذا المشروع، وتؤكد اللجنة على أهمية استكمال المشروع .

٤- صندوق صيانة الطرق والجسور :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢ م تبين ما يلي:

١- ظهور تجاوز في الاستخدامات الفعلية للباب الأول (المرتبات والأجور وما في حكمها) بمبلغ (٢٠٨,١١٧,٣٨٢) ريال ونسبة (١١١٪) عن التقدير المعتمد البالغ (١٨٧,٨٠٣,٠٠٠) ريال تركز معظم هذا التجاوز في استخدامات بند (المكافآت) بمبلغ (١٦٨,٣٨٢,١٣٠) ريال ونسبة (٨٤٢٪) عن التقدير المعتمد لهذا البند البالغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وقد رد الصندوق بأن التجاوز ناتج عن تطبيق المرحلة الثانية من استراتيجية الأجور والمرتبات وصرف علاوات الموظفين من عام ٢٠٠٥ م حتى عام ٢٠١٢ م، إضافة إلى تسويات الموظفين بموجب فتاوى الخدمة المدنية، كما أن المعتمد في بند (المكافآت) لم يطرأ عليه أي تغيير منذ عام ٢٠٠١ م وبما يتواءم ومستوى النشاط وحجم الصرف، وقد تم اعتماد لائحة منظمة لصرف حوافر الموظفين وهي مقرة من مجلس إدارة الصندوق .

٢- ظهور وفر غير مستحب في استخدامات الباب الثاني بند (صيانة الطرق والجسور) بمبلغ قدره (١٦,٩٣٩,٧٢١,٧٦٧) ريال ونسبة (٧١٪) من التقدير المعتمد لهذا البند البالغ (٢٣,٨٩٨,٥٣٣,٠٠٠) ريال، وقد رد الصندوق مشيراً إلى أن هذا الوفري يعد وفراً وهمياً وأن سبب الوفري يعود إلى عدم قيام شركة توزيع المنتجات النفطية بتوريد كامل الإيرادات المستحقة للصندوق طبقاً للقانون، وترى اللجنة أن هذا الرد غير كاف وغير مقنع ولا يعفي إدارة الصندوق من التقصير في أنشطة وأهداف الصندوق، حيث وأن ذلك يعني عدم تمكن إدارة الصندوق من تنفيذ مشاريع الصيانة المخطط لها ضمن موازنته السنوية باعتبار تلك المشاريع هي الهدف الرئيسي من إنشاء الصندوق وذلك بالمخالفة لتوصية المجلس عند دراسة مشروع موازنة العام ٢٠١٢ م بهذا الخصوص والحسابات الختامية للأعوام السابقة، مما يستوجب على إدارة الصندوق مضاعفة الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق .

٣- استمرار التجاوز في الاستخدامات الفعلية للبنود التالية :

- نشر وإعلان ومصروفات ضيافة واستقبال بمبلغ (٤١,٩٤٥,٢٨١) ريال ونسبة (٤٩٩٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٨,٤٠٠,٠٠٠) ريال .
- التنقلات وبدلات السفر والمواصلات بمبلغ (٥٣,٨١٩,٧٢٦) ريال ونسبة (١٩٢٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- خدمات الإدارات الحكومية بمبلغ (٢٠,٠٠٣,٩٧٦) ريال ونسبة (٣٨٥٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٥,٢٠٠,٠٠٠) ريال .
- الخدمات المتممة بمبلغ (٦,٩٢٥,١٥٠) ريال ونسبة (٧١٢٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٩٧٢,٦٣٤) ريال .

- (آلات وتجهيزات ومعدات) بمبلغ (٢٤.٦٣٨.٢٥١) ريال .
- (أثاث ومعدات أخرى ومختلفة) بمبلغ (٥.٤٨٠.٨٥٤) ريال .

وقد أوضحت ردود الصندوق بأن هذه التجاوزات ترجع إلى عدم كفاية المبالغ المعتمدة من وزارة المالية لمواجهة الصرفيات الحتمية ككثريات الحسابات الختامية والجرد والتقارير السنوية وصرف بدل مواصلات لموظفي الصندوق ، إضافة إلى ما تم صرفه للحراسات الأمنية لمحطات الوزن المحوري وتكاليف التأمين الصحي والمحاماة ونفقات المحاكم ، بالإضافة إلى قيام الصندوق بشراء جهاز ليزر بروفاين أمريكي وذلك لاستخدامه في الدراسات الخاصة بشبكة الطرق والأضرار التي تلحق بها .

٤- ظهور نقص في الإيرادات الفعلية لإيرادات بند (إيرادات التعهدات والمقاولات - طرق) بمبلغ (١٦.٨٦٤.٦١٢.٢٩٦) ريال ونسبة (٥٦%) عن الربط المعتمد لهذا البند البالغ (٣٠.٠٣٤.٧١٠.٠٠٠) ريال ، وقد جاء الرد مؤكداً بأن الصندوق منذ عام ٢٠٠٠م وحتى يوليو ٢٠١٢م كان يحصل على موارده بواقع (نصف ريال) ، وابتداءً من شهر أغسطس ٢٠١٢م تم اعتماد نسبة (٣%) من موارد الصندوق من المشتقات النفطية والمحددة بنسبة (٥%) كتطبيق تدريجي تفعيلاً للقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٠م ، إلا أن تلك المبالغ جمدت في حساب وسيط تابع لوزارة المالية ولم يتمكن الصندوق من الاستفادة منها في تنفيذ أعمال ومشاريع صيانة الطرق ، وتؤكد اللجنة على ضرورة متابعة وزارة المالية لتوريد كامل المستحقات القانونية للصندوق وفقاً لقانون إنشاءه .

٥- صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢م تبين ما يلي:

١- استمرار قيام الصندوق بالصرف بالتجاوز في استخدامات عدد من بنود وأنواع الموازنة عاماً بعد عام ، حيث بلغ إجمالي التجاوز مبلغ (١٨٨.٣٠٣.٥٥٨) ريال ونسبة (١٠١%) من التقديرات المعتمدة البالغة (١٨٧.٢٥٩.٠٠٠) ريال ، ويبين الجدول التالي أهم تلك البنود والتجاوزات :

المبالغ بالريال

م	البند	المبلغ المقدر	التجاوز	النسبة	رد الصندوق
١-	مرتبات الموظفين الدائمين	٢٦,٩٨٠,٠٠٠	٨,١٣١,١٩٣	٣٠%	كان ذلك بسبب صرف فوارق الموظفين للسنوات السابقة من يناير ٢٠١١م حتى فبراير ٢٠١٢م
٢-	مرتبات وأجور موسمية	٢,٤٠٠,٠٠٠	٨,١٠٢,١٠٠	٣٣٨%	عدم اعتماد وزارة المالية الأجور التعاقدية وفقاً للعقود حيث ولدى الصندوق (٤٨) متعاقد
٣-	المكافآت التشجيعية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٩٥٨,٤٨٥	١٤٠%	لم يعتمد سوى (٣٠٩) مليون بما لا يحقق متطلبات العمل
٤-	خدمات الاستقبال والضيافة	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٥٦,٤٤٦	٣٢٦%	أن ذلك ناتج عن عدم كفاية المخصص المعتمد بالموازنة
٥-	نقل وانتقالات عامة	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٩,٢٣٠,٨١٤	٣٢٨%	أن ذلك ناتج عن عدم كفاية المخصص بالموازنة
٦-	خدمات الإدارات الحكومية والمؤسسات	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٨١,٩٠٠	٣٥٩%	أن ذلك ناتج لمواجهة مصروفات الحراسة والأمن للاخ/الوزير وكذا مصروفات حراسة مقر الصندوق
٧-	مصروفات سنوات سابقة	-	١٦,٦٥٥,٩٣٦	١٠٠%	لا يوجد مخصص بالموازنة لهذا البند
٨-	الإيجارات	٨٧٩,٠٠٠	٣,٨٢١,٠٦٧	٤٣٥%	لم تعتمد وزارة المالية مخصص كافي لمواجهة بند الإيجارات
٩-	جائزة رئيس الجمهورية	١٠٩,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠١٥,٦١٧	٤٦%	تكريم الفائزين عن ثلاث دورات متتالية ٢٠١٠م ، ٢٠١١م ، ٢٠١٢م بسبب الأزمة
	الإجمالي	١٨٧,٢٥٩,٠٠٠	١٨٨,٣٠٣,٥٥٨	١٠١%	

٢- وجود وفورات غير مرغوبة في عدد من البنود المرتبطة بتنفيذ الأنشطة الرئيسية للصندوق وفقاً لقانون إنشاءه ، حيث بلغ إجمالي هذه الوفورات مبلغ (٥٨٨.٢١٦.٣٣٧) ريال وبنسبة (٤٩%) من إجمالي المبالغ المقدرة البالغة (١.٢١٤.٨١٧.٠٠٠) ريال ، والجدول التالي يوضح البنود التي حصلت فيها الوفورات :

المبالغ بالريال

م	البند	المبلغ المقدر	مبلغ الوفر	النسبة	رد الصندوق
١-	دعم إقامة المنشآت الشبابية والرياضية	٣٤٥,٤٦٠,٠٠٠	٢٨٣,٨٩٧,٦٥٦	%٨٢	لم يتم الرد عليها
٢-	الإتحادات والفروع والمراكز	٢١٢,٨٥٧,٠٠٠	٩٠,٤٨٧,٤٥٨	%٤٣	عام ٢٠١٢م هو عام الانتخابات الرياضية وهذه الفعاليات تؤثر على المسار العادي للنشاط ، حيث لا يتم صرف الأقساط إلا بعد الانتخابات
٣-	الصالة الرياضية المغلقة بالجامعة - صنعاء	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠	لم يتسنى تنفيذ استكمال المشروع بسبب وجود الفرقة الأولى داخل الصالة ، كما أن المقاول يطالب بفوارق أسعار
٤-	استكمال الأعمال بالصالة الرياضية المغلقة تعز	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٦٢٥,٣٧٧	%٦٥	صرف من المبلغ المقدر (٢٤.٣٧٤.٦٢٢) ريال مقابل الأعمال المنجزة بحسب العقد المبرم
٥-	صيانة الملاعب العشبية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٣١٩,٠٠٠	%٨٣	طلبت إدارة الصندوق السلطة المحلية بالمحافظات التي فيها الملاعب بمواجهة متطلبات الصيانة من الموازنة المحولة لهم عبر الوزارة .
٦-	دعم المواسم الرياضية	٥٢٦,٥٠٠,٠٠٠	١١٨,٢٠٢,٣٣٩	%٢٢	لم يتم الرد عليها
٧-	تأثيث المنشآت في المحافظات بشكل عام	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٦٨٤,٥٠٧	%٥٨	تم تأثيث المنشآت بحسب الطلبات التي وصلتنا .
	الإجمالي	١,٢١٤,٨١٧,٠٠٠	٥٨٨,٢١٦,٣٧٧	%٤٩	

٣- بلغ إجمالي النقص في تحصيل الإيرادات في بنود (رسوم السجائر محلي - مستورد) (رسوم الإسمنت محلي - مستورد) (إيرادات ضريبة القات) مبلغ (٤٨١.٨٥٥.٢٤٨) ريال وبنسبة (١٣%) من إجمالي التقديرات المعتمدة لهذه البنود البالغة (٣.٥٩٢.٥٠٠.٠٠٠) ريال ، الأمر الذي يؤكد ضعف آلية متابعة وتحصيل الإيرادات في الصندوق .

٤- قيام الصندوق بشراء سيارتين بمبلغ (٣٢.٥٧٦.٠٠٠) ريال للأخ/وزير الشباب والرياضة رئيس مجلس الإدارة ، وقد برر الصندوق ذلك التجاوز بسبب عدم قيام حكومة الوفاق بصرف سيارة للأخ الوزير والسيارة الثانية للمدير التنفيذي للصندوق ، الأمر الذي يشير إلى عدم الحرص على المال العام والصرف بالتجاوز مخالفة لقانون الموازنة ، مما يستوجب مساءلة إدارة الصندوق وإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها .

٥- أشار تقرير الجهاز المركزي إلى قيام إدارة الصندوق بتحصيل مبلغ (٥٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال من شركة التبغ والكبريت مقابل جزء من الإيرادات المستحقة للصندوق وصرف المبلغ مباشرة دون القيام بتوريده إلى حساب الصندوق في البنك بالمخالفة لأحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦م الخاص بإنشاء صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة وتعديلاته ، الأمر الذي يستوجب استرجاع المبلغ المنصرف إلى ح/الصندوق .

٦- صندوق تقاعد الداخلية والأمن :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢م وما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره تبين ما يلي :

أ- عدم الوقوف على الاجراءات المتخذة من قبل مجلس ادارة الصندوق وعدم اجراء المعالجات المحاسبية اللازمة بشأن مساهمة الصندوق في مصنع اوسان للبسكويت البالغة

ريال، رغم الانتهاء من خصخصة المشروع بموجب قرار مجلس الوزراء وحصول الصندوق خلال العام ٢٠٠٨م على مبلغ (٨.٩٠٩.٤٠٣) ريال مقابل حصته في المشروع، وقد برر المختصون في الصندوق بأن مجلس الإدارة في الاجتماع الأول لعام ٢٠١٣م اصدر قراره بالموافقة على نتائج الخصخصة لمؤسسة أوسان لصناعة البسكويت والحلويات بالمنصورة م/عدن استناداً لقرار مجلس الوزراء بالموافقة على بيع أصول ممتلكات المؤسسة وتم إجراء التسويات اللازمة، الأمر الذي كان يتوجب على إدارة الصندوق إرفاق آخر المعالجات والعائد الذي حصل عليه الصندوق .

ب- استمرار ترحيل ارصدة مديونيات متعثرة من عام الى آخر دون قيام إدارة الصندوق باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لمعالجة او تحصيل تلك المديونيات، وقد بلغ اجمالي تلك المديونيات حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م مبلغ (١٦.٠٠٨.١٨١) ريال منها مبلغ (١٤.٤٥٥.٦٥٢) ريال مديونية مقيدة على وزارة المالية منذ عام ١٩٩٩م، وكذا عدم قيام إدارة الصندوق وفرع الإدارة بعدن باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة او تحصيل المديونيات الغير متحركة والبالغ قيمتها حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م مبلغ (١٩.٣١٧.٩٩٣) ريال، بالإضافة إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للمعالجة ووضع الحلول المناسبة بشأن مشاريع الصندوق البالغ قيمتها (١٠.٢٥٢.١٤٧) ريال، وقد برر الصندوق بشأن ذلك بأنه تم تشكيل لجنة مشتركة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإدارة الصندوق بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٣م للنظر في المواضيع الواردة في ملاحظة اللجنة ورفع المقترحات اللازمة لمعالجتها، إلا أن لجنة المعالجات وحتى كتابة هذا الرد لم تستكمل أعمالها ورفع مقترحات ليتم عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها وفقاً للقانون، كما أن بعض المشاريع ومنها مشروع رامبو ومشروع دكان الجندي تم التقاضي فيها وهي منظورة في المحكمة وإدارة الصندوق في متابعة مستمرة لذلك، ولذلك فاللجنة تحت إدارة الصندوق على بذل مزيد من الجهود لمتابعة القضاء واللجنة المكلفة لسرعة إصدار الحكم وتقديم التقرير الذي تتوصل إليه اللجنة وموافاة المجلس بصور منها خلال (٣) أشهر .

٧- صندوق تنمية المهارات :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢م تبين ما يلي:

- ١- استمرار التجاوزات في البنود والأنواع تركز معظمها في البنود التالية :
 - (بدل حضور جلسات) بمبلغ (٢.٨٤٤.٠٠٠) ريال ونسبة (١١٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢.٥٨٠.٠٠٠) ريال .
 - (المكافآت) بمبلغ (٦٩.٣٠٩.٢٢٥) ريال ونسبة (٣٤٧٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال .
 - (نقل وانتقالات عامة) بمبلغ (٢٠.٠١٨.٠٠٠) ريال ونسبة (٢٠٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال .
 - (خدمات أخرى) بمبلغ (٢.٦١٦.٩٣٤) ريال ونسبة (٢٦٢٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١.٠٠٠.٠٠٠) ريال .

▪ (التبرعات النقدية) بمبلغ (٢٦,٢٧٤,٥٥٠) ريال وبنسبة (٢,٦٢٨٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

وقد برر الصندوق بأن التجاوز يرجع إلى أن المبالغ المعتمدة من قبل وزارة المالية لا تغطي الاحتياج الفعلي للصرف وذلك لمواجهة بدل حضور الجلسات الخاصة باجتماعات المجلس الأعلى للصندوق ، وكذا بدل الجلسات الخاصة باجتماعات مجلس إدارة الصندوق ، بالإضافة إلى بدل الجلسات الخاصة باللجنة الفنية التي شكلت من قبل مجلس الإدارة للقيام بالمراجعة الفنية للبرامج التدريبية الممولة عبر الصندوق ، ويتم الصرف لمواجهة الحوافز الشهرية للموظفين التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الصندوق ، أما بالنسبة لبند الانتقالات الشهرية التي تصرف للموظفين بواقع (١٠,٠٠٠) ريال شهرياً بإجمالي مبلغ (١٥,٦٠٠,٠٠٠) ريال في العام والتي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الصندوق ، بالإضافة على مواجهة تكاليف بدل الانتقالات الخاصة بالعودة للعمل بعد الدوام الرسمي للإدارات المختصة والمكلفة بأعمال إضافية تستدعي عودتها بعد الدوام الرسمي لإنجاز تلك الأعمال ، وكذلك تكاليف النزول الميداني الشهري إلى مكاتب مصلحة الضرائب ومكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل لمطابقة الإيرادات المحصلة والموردة عبر تلك المكاتب ، بالإضافة إلى ذلك يتم مواجهة تكاليف أي معاملات حكومية وتسهيلات بنكية ، كما يرجع التجاوز في بند التبرعات والإعانات إلى قرار مجلس إدارة الصندوق بمنح الموظفين مساعدة علاجية بواقع (٥٠,٠٠٠) ريال في العام كإعانة صحية لمواجهة تكاليف العلاج التي يحتاجها الموظف وأسرته خلال العام، وكذلك مواجهة مساعدات الزواج والولادة والوفاة التي يمر بها الموظفون .

-٢ ظهور وفورات في البندين التاليين :

▪ (دعم برامج التدريب لأصحاب العمل) بمبلغ (٦٨٦,٧٥٧,٨٢٤) وبنسبة (٦٧٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١,٠٠٢,٠٧٢,٠٠٠) ريال ، وقد برر الصندوق بأن الوفرة يعود في الأساس إلى تدني المساهمات الموردة من تلك الجهات وامتناع أغلب الجهات الحكومية الوحدات الاقتصادية عن سداد المساهمات المستحقة عليها للصندوق، وهو ما يؤدي بشكل طبيعي إلى عدم استفادة تلك الجهات من البرامج التدريبية التي ينفذها الصندوق .

▪ (دعم مراكز ومعاهد التدريب المهني) بمبلغ (١٦١,٢٦٨,١٩٠) ريال وبنسبة (٨٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ، وقد رد الصندوق بأنه لا يتحمل مسؤولية ذلك ، حيث وأن تقديم الدعم لمراكز ومعاهد التدريب المهني مرتبط بشكل أساسي بما تقدمه وزارة التعليم الفني والتدريب المهني من احتياجات لتلك المعاهد مؤيدة بالمواصفات والوثائق اللازمة التي يقوم بموجبها الصندوق بتقديم الدعم للمعاهد الفنية والمهنية ، ومع ذلك فقد تم تقديم الدعم للمعاهد بمبلغ (٣٨,٧٣١,٨١٠) ريال خلال العام ٢٠١٢ ولم يتم استكمال إجراءات الدعم المقرر في الموازنة بسبب اختلافات في المواصفات المطلوبة والمقدمة من وزارة التعليم الفني .

٣- وجود نقص في إيرادات بند (إيرادات المبيعات) بمبلغ (٢٩٩,٣٠١,٣٨٩) ريال ونسبة (٧٢٪) من الربط المعتمد البالغ (١١,٠٧٦,٦٦٤,٠٠٠) ريال ، وقد برر الصندوق أسباب النقص إلى ما يلي:

▪ نقص العمالة الأجنبية بسبب مغادرة جزء منهم اليمن وبالتالي نقص التراخيص الممنوحة ونقص العائد .

▪ المبالغة وعدم الدقة في ربط موازنة الصندوق من قبل وزارة المالية وذلك بسبب عدم الأخذ في الاعتبار مشروع الموازنة المقدمة من الصندوق للعام ٢٠١٢م .

وبالنسبة للنقص الظاهر في إيرادات السجائر والإسمنت في العام ٢٠١٢م تم إسناد مهمة تحصيل موارد الصندوق إلى مصلحة الضرائب وفقاً للقانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩م وتأخر مصلحة الضرائب في القيام بالتنسيق مع مصلحة الجمارك بتحصيل موارد الصندوق من السجائر والإسمنت المستوردة من الخارج بالرغم من قيام الصندوق بالمتابعة المستمرة لمصلحة الضرائب ، مع العلم بأنه قد تم توقيع محضر بين الصندوق ومصلحة الجمارك خلال العام ٢٠١٣م وبموجبه بدأت موارد الصندوق من الإسمنت والسجائر المستورد تتزايد ابتداء من شهر أكتوبر ٢٠١٣م .

٨- صندوق الترويج السياحي :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢م تبين ما يلي:

١- استمرار التجاوز في البنود والأنواع تركز معظمها في الآتي :

▪ (المكافآت التشجيعية) بمبلغ (٢٤,٣٥٩,٨٢٥) ريال ونسبة (٣٠٥٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال .

▪ (إيجارات مباني بالداخل) بمبلغ (٦,١٥٨,٨٨٧) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .

▪ (التعويضات والغرامات المختلفة) بمبلغ (١٤,٧٧٦,٤٦٩) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .

▪ (مشاريع الآلات والتجهيزات والمعدات) بمبلغ (٥,١٤٧,٠٢٩) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .

▪ (مشاريع السيارات ووسائل النقل) بمبلغ (٣,٤٤٣,٢٠٠) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .

▪ (مشاريع الأثاث ومعدات المكاتب) بمبلغ (٢,٤٥٧,١٧٠) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .

وترى اللجنة بأن التجاوزات الظاهرة في البنود المشار إليها سابقاً وبالأخص بند (المكافآت) الذي بلغ نسبة التجاوز فيه (٣٠٥٪) وبما يزيد عن ثلاثة أضعاف الاستخدام الفعلية لحساب (المرتبات والأجور النقدية) ، الأمر الذي يشير إلى المبالغة في الإنفاق في الوقت الذي يظهر نشاط الصندوق تراجعاً كبيراً خلال العام .

٢- ظهور وفورات في الباب الثالث (المصرفات الجارية التحويلية والمخصصة) تركز معظمها في البنود التي تمثل النشاط الرئيسي الذي أنشئ من أجلها الصندوق والمتمثلة في :

- (دعم المعارض السياحية في الخارج) بمبلغ (١٨٣,٩٤٧,٧٤٩) ريال ونسبة (٨٠٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (دعم الحملة الترويجية الخارجية) بمبلغ (٤١٢,٤٧٧,٥٢٤) ريال ونسبة (٩٥٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٤٣٥,٩٠٩,٠٠٠) ريال .
- (دعم الحملة الترويجية المحلية) بمبلغ (١٥١,٩٦٢,٦٥٥) ريال ونسبة (٩٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١٧٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (دعم إنشاء المباني السياحية) بمبلغ (١١٧,٣١٥,٥٠٠) ريال ونسبة (٩٨٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (دعم الشرطة السياحية) بمبلغ (٦,٢٥٦,٤٧١) ريال ونسبة (٨٤٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٧,٥٠٠,٠٠٠) ريال ، مما يؤكد أن هذه الوفورات تشير إلى عدم قيام الصندوق بالأنشطة والمهام المناطة به وفقاً لقانون إنشاءه والمتمثلة في البنود الظاهرة فيها تلك الوفورات .

٣- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى استئثار قيادة الصندوق وممثلي وزارة المالية بجزء كبير من مصروفات الحوافز والمكافآت التي تمت خلال العام ، بالإضافة إلى استمرار تزايد الرسوم المتراكمة المستحقة للصندوق والتي لم يتم تحصيلها من شركات ووكالات الطيران العاملة في بلادنا وقد بلغت حتى نهاية العام ٢٠١٢ م مبلغ (١,٤٣٤,٨٠٦,٨٧٢) ريال منها مبلغ (١,٢٠٠,٠٢٤,٦٤٢) ريال مستحقة على شركة الخطوط الجوية اليمنية .

٩- صندوق الخدمة المدنية :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢ م تبين استمرار التجاوز في البنود والأنواع ، حيث تركز معظمها في الآتي :

- (أجور تعاقدية ومؤقتة) بمبلغ (٨٧٣,٠٠٠) ريال ونسبة (٤٤٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١,٩٨٠,٠٠٠) ريال .
- (المكافآت) بمبلغ (٢٢,٥٢٢,١٥١) ريال ونسبة (١٢٢٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١٨,٤٨٠,٠٠٠) ريال .
- (نقل مهمات) بمبلغ (٥٧,٠٠٠) ريال ونسبة (٣٢٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (١٨٠,٠٠٠) ريال .

- (انتقالات داخلية) بمبلغ (٤,٦٨٤,٣٦١) ريال ونسبة (١٧٪) عن التقديرات المعتمدة البالغة (٢٨,١٤٠,٠٠٠) ريال .

وقد رد الصندوق بأن معظم تلك المبالغ هي عبارة عن أرصدة مرحلة في ح/ الصندوق من العام المالي ٢٠١١م والجزء الآخر منها يمثل المبالغ التي تم تعزيز الصندوق بها من قبل وزارة المالية لعدم اعتمادها في موازنة الصندوق لعام ٢٠١٢م مع أنها تمثل حتمياتٍ ضرورية للموظفين كمرتبات موظفي الصندوق المتعاقدين والحافز الشهري لهم أسوةً بزملائهم في وزارتي الخدمة المدنية والمالية ليقوموا بأداء أعمالهم في الصندوق.

١٠- صندوق رعاية وتأهيل المعاقين:

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠١٢م تبين ما يلي:

- ١- استمرار قيام الصندوق بالتجاوز بالإنفاق على مستوى البنود والأنواع وذلك على النحو التالي :

- (نقل مهمات) بمبلغ (٨,٢٧٣,٦٤٥) ريال ونسبة (٤١ ٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال.
- (بدلات السفر الداخلية) بمبلغ (٥,٣٢٣,٧٦٥) ريال ونسبة (١٣٣٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (خدمات الخبراء الاستشاريين) بمبلغ (١٤,٧٧٩,١٦٧) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .
- (مستلزمات خدمية أخرى ومختلفة) بمبلغ (٣,٣٩٧,٩٥٥) ريال ونسبة (٨٥٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٤٠٠,٠٠٠) ريال .
- (رسوم أخرى ومختلفة) بمبلغ (٢٢,٦٧٦,١٠٥) ريال ونسبة (٢٢٧٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال.
- (إيجارات أراضي للاستغلال الحيواني) بمبلغ (١٣,٢٩٥,٠٩٤) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .
- (التبرعات النقدية) بمبلغ (١٤,٤٤١,٦٧٠) ريال ونسبة (١٢٠٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (١٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (التحويلات إلى منظمات لا تهدف إلى ربح) بمبلغ (١٣٢,٢٢٢,٢١٣) ريال ونسبة (١٧٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٧٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (إعانات عينية ودراسية) بمبلغ (٩٠,٣٤٩,٣٧١) ريال ونسبة (١٧٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٥٣٤,٣٨٠,٠٠٠) ريال.
- (أثاث ومعدات أخرى ومختلفة) بمبلغ (١٠١,٤٢٩,٧٥٠) ريال ونسبة (١٠٠٪) لعدم وجود أي تقديرات لهذا البند .

وقد أشار الصندوق في ردوده حول تلك التجاوزات أنها تعود لزيادة حجم الأعمال التي يقوم بها موظفو الصندوق وتضاعف أعداد المستفيدين والجهود المبذولة لخدمتهم مع ثبات النفقات التشغيلية اللازمة لذلك ، بالإضافة إلى اعتماد نفس المخصصات للحسابات المختلفة من قبل وزارة المالية .

٢- ظهور وفورات في استخدامات بنود الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) على النحو التالي :

- (مباني الإدارة) بمبلغ (٢٧٠,٠١٢,٥٠٧) ريال ونسبة (٩٦%) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
 - (مباني أخرى ومختلفة) بمبلغ (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ونسبة (١٠٠%) .
 - (آلات وتجهيزات ومعدات) بمبلغ (١٧٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ونسبة (١٠٠%) .
 - (آلات وتجهيزات أخرى ومختلفة) بمبلغ (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ونسبة (١٠٠%) .
- وقد أرجع الصندوق الوفورات الظاهرة في بنود (مشروعات قيد التنفيذ) إلى الظروف التي مرت بها البلاد وما ترتب عنها ، بالإضافة إلى تصفية عدد من المشاريع وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣) للعام ٢٠١٢ م ، وهنا تؤكد اللجنة على ضرورة استغلال المبالغ المرصودة في هذا البند للأغراض المخصصة لها كونها ترصد سنة تلو أخرى ولم يتم تنفيذ المشاريع المرصودة لها مثل هذه المبالغ .

٣- وجود نقص في إيرادات الباب الأول (إيرادات النشاط الجاري) على مستوى البنود على النحو التالي :

- (إيرادات السجائر) بمبلغ (١٩٦,٥٨٤,١٩٧) ريال ونسبة (٩%) من الربط المقدر البالغ (٢,٢١٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
- (إيرادات الطيران) بمبلغ (٢,٦٨٥,٣٠٨) ريال ونسبة (٢٤%) من الربط المقدر البالغ (١١,٣٦١,٠٠٠) ريال .
- (إيرادات الجمارك) بمبلغ (٩,٤٤٨,٥٥٥) ريال ونسبة (٢٦%) من الربط المقدر البالغ (٣٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال .

وقد برر الصندوق النقص الظاهر في بند (إيرادات السجائر) إلى إرتفاع ثمنها وعزوف الناس عن شرائها وما يخص النقص في (إيرادات الطيران والجمارك) أرجعها إلى الظروف التي مرت بها البلاد .

٤- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى استمرار شركة صناعة السجائر- عدن بخصم عمولة تحصيل بنسبة (٢%) من الرسوم المحصلة لصالح الصندوق ، حيث تم الوقوف على خصم مبلغ (٨,٠٠٧,٥٧٢) ريال خلال العام ومن دون أي مستند قانوني يجيز ذلك ودون التقيد بتوصيات الجهاز ومجلس النواب بهذا الشأن .

وقد أشار الصندوق بأنه قام بمخاطبة الشركة لتوريد المبلغ عملاً بتوصيات المجلس والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بهذا الشأن ، وتؤكد اللجنة على ضرورة قيام إدارة الصندوق باتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن وفقاً لتوصيات المجلس وبما يمكنه من الحصول على مستحقاته .

١١ - صندوق التراث والتنمية الثقافية :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠٠٨م تبين ما يلي:

١- استمرار إدارة الصندوق بالتجاوز في عدد من بنود وأنواع الاستخدامات ، حيث بلغ إجمالي الصرف مبلغ (١٧٢,٩٦٦,٣٠٢) ريال ونسبة (٦٢١٪) من إجمالي التقديرات المعتمدة البالغة (٢٧,٨٤٨,٠٠٠) ريال والجدول التالي يوضح ذلك :

المبالغ بالريال

م	البند	المبلغ المقدر	التجاوز	النسبة	رد الصندوق
١-	مرتبات وأجور موسمية	١,١٠٠,٠٠٠	١٠,٢٨٥,٩٦٠	٩٢٥٪	عدم التزام وزارة المالية بتنفيذ توصيات المجلس وقرار مجلس الوزراء بشأن معالجة أوضاع التعاقدين باعتماد مرتباتهم ضمن بند المرتبات
٢-	البدلات والتعويضات	٣,٧٤٨,٠٠٠	٨,٩٢١,٠٠٠	٢٣٨٪	عدم اعتماد ربط يكفي لمواجهة متطلبات العمل مثل بدل مسؤلية وتعويض العمل الاضافي
٣-	المكافآت التشجيعية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٢٧٥,٠٠٠	٤٧٣٪	صرف مكافئة مقطوعة موظفي الصندوق بحسب الجهد المبذول صرف مبالغ للمتعاونين مع الصندوق ، بالإضافة لاعداد الموازنة
٤-	خدمات الاستقبال والضيافة	٦٠٠,٠٠٠	٢,٤٥٤,٠٠٠	٤٠٩٪	صرف مبلغ (٢٠٠,٠٠٠) ريال ثريات شهريا لمكتب رئيس مجلس الإدارة لمواجهة المتطلبات الضرورية والطائرة بمكتبه
٥-	نقل وإنتقالات عامة	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٩٨٣,٠٠٠	٢١٦٪	للمكلفين بمتابعة الإيرادات في الامانة وحفاظة عمران والإنتقال الشهري المقطوعة لموظفي الصندوق
٦-	خدمات الحراسة والأمن	٦٠٠,٠٠٠	٣,٧٢١,٠٠٠	٦٢٠٪	اعتماد لراقتي رئيس مجلس الإدارة بالإضافة للاعتماد الشهري للحراسات الامنية لحماية مبنى الصندوق
٧-	إيجارات مباني في الداخل	٤,٨٠٠,٠٠٠	٣,٢٦١,٦٠٠	٧٠٪	إيجارات سكن رئيس مجلس الإدارة وعدم وجود ربط سنوي لإيجارات تكفي لسداد إيجار مقر الصندوق
٨-	التبرعات النقدية	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٦,٢٤٤,٢٠٠	٣,٦٢٤٪	عدم كفاية الربط المعتمد من قبل وزارة المالية في ظل اتساع شريحة الفنانين وما يصرف لموظفي الصندوق
٩-	السلف المؤقتة	-	٤٧,٨٢٠,٥٤٢	١٠٠٪	رصد السلف والتأمينات المدنية التي لم تخلق حتى نهاية العام .
	الإجمالي	٢٧,٨٤٨,٠٠٠	١٧٢,٩٦٦,٣٠٢	٦٢١٪	

٢- وجود نقص في إيرادات عدد من بنود النشاط الجاري بمبلغ إجمالي قدره (١٨٤,٠٥٠,٧٨٠) ريال ونسبة (٤١٪) من إجمالي الربط المعتمد لهذه البنود البالغ (٤٤٥,٧٩٨,٠٠٠) ريال، والجدول التالي يوضح ذلك:

المبالغ بالريال

البند	الربط المعتمد	النقص	النسبة	رد الصندوق
رسوم السجانر محلي - مستورد	٢٢١,٦٠٠,٠٠٠	٥٠,٥٩١,٦٢٥	٢٣٪	وضع ربط سنوي لا يستند فيه على معايير واقعية أو تقديرات ترفع من الصندوق الأوضاع التي مرت به البلاد منذ عام ٢٠١١م
رسوم الإسمنت محلي - مستورد	١٢٣,٣٠٠,٠٠٠	٨٨,٤٨٩,٦٤٥	٧٢٪	اعتماد ربط لا يتناسب مع المحصل الفعلي وتوقف مصانع الاسمنت (مصنع البرج ، مصنع باجل) عن الإنتاج
نسبة ريال من عائدات الصافي عن كل برميل نطق	٢٣,٠٥٥,٠٠٠	١٩,٨٧٩,١٧٢	٨٦٪	توقف مصافي عدن عن العمل خلال عام ٢٠١١م ومعظم أشهر عام ٢٠١٢م
نسبة ريال في كل كرتون مياه أو صندوق مشروبات غازية أو عصائر أو كرتون البان	٧٧,٨٤٣,٠٠٠	٢٥,٠٩٠,٣٢٨	-	عدم التزام بعض المنشآت الصناعية عن السداد بحجة تراجع حجم مبيعاتها
الإجمالي	٤٤٥,٧٩٨,٠٠٠	١٨٤,٠٥٠,٧٨٠	٤١٪	

٣- عدم قيام إدارة الصندوق برصد أي مبلغ في الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) ، وقد برر المختصون في الصندوق بأن تقديرات موازنة الصندوق لعام ٢٠١٢م تضمنت مشاريع استثمارية إلا أنه لم يتم إقرارها بصورة كلية من قبل مجلس الإدارة .

٤- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى وجود عدد (١٨) منشأة صناعية تخضع منتجاتها للرسوم المستحقة وممتنعة عن سداد الرسوم منذ إنشاء الصندوق ، بالإضافة إلى أن هناك عدد (١٤) منشأة لم تسدد مستحقات الصندوق لبعض الأشهر، وقد برر الصندوق بأنه قد تم التخاطب مع تلك المنشآت بصورة مباشرة أو عبر مصلحة الضرائب ، وترى اللجنة أنه كان ينبغي على إدارة الصندوق اتخاذ الإجراءات القانونية لإلزام تلك المنشآت بالسداد وفقا لقانون إنشاء الصندوق .

١٢ - صندوق تمويل المنشآت والصناعات الصغيرة :

من خلال مراجعة وتحليل الحساب الختامي لموازنة الصندوق للسنة المالية ٢٠٠٨م تبين ما يلي:

- ١- استمرار قيام الصندوق بالتجاوز في استخدامات البنود والأنواع تركيز معظمها في الآتي:
 - (المرتبات والأجور النقدية) بمبلغ (٢٧,٩١٦,٢٥٦) ريال ونسبة (٦٣٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٤٤,٥٦٨,٠٠٠) ريال .
 - (المزايا العينية) بمبلغ (١٦,٨٨٢,٢٧٠) ريال ونسبة (٣٠٢٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٥,٦٠٠,٠٠٠) ريال .
 - (المكافآت) بمبلغ (٣٥,١١٥,٧١٧) ريال ونسبة (١٠١٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال .
 - (خدمات الإدارات الحكومية) بمبلغ (٤,٧٤٠,٨٠٣) ريال ونسبة (١٢٢٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٣,٩٠٠,٠٠٠) ريال .
 - (التبرعات النقدية) بمبلغ (١٤,٢٧٠,٠٧٤) ريال ونسبة (٧١٤٪) من التقديرات المعتمدة البالغة (٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال .

وقد رد الصندوق مرجعاً أسباب التجاوز في تلك البنود إلى عدم قيام وزارة المالية باعتماد الموازنة التقديرية المقدمة من الصندوق وقيام الصندوق خلال عام ٢٠١١م بتثبيت موظفيه المتعاقدين وعدم تلقيه أي دعم من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٧م وقيام الصندوق بتغطية مصروفاته عن طريق الاقتراض من الصندوق الاجتماعي للتنمية ونسبة فائدة (٨٪) ليقوم بدوره في الاقراض بنسبة (١٢,٥٪) وقيام فروع الصندوق بالتعاون مع الأقسام والنيابات لمتابعة تحصيل القروض التي أمتنع بعض المقترضين عن سدادها ، إضافة إلى تخفيض المبلغ المقدر بالموازنة لبند التبرعات من قبل وزارة المالية وتحميل هذا البند بإعانات الموظفين لعيدي الفطر والأضحى وإعانات المدارس ، وترى اللجنة أن هذه المبررات لا تعفي إدارة الصندوق من التجاوزات في الصرف بالمخالفة لقانون ربط الموازنة لعام ٢٠١٢م والقانون المالي .

- ٢- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى تحميل الديون المشكوك بتحصيلها خلال عام ٢٠١١م بمبلغ (٢١١,٨٠٩,٩١٥) ريال والذي يمثل القروض المتعثرة والمنظورة لدى المحاكم، وقد أوضح رد الصندوق بأنه قام خلال العام ٢٠١١م بعمل مخصص للديون المشكوك فيها بمبلغ (٢١١,٨٠٩,٩١٥) ريال ، نظراً للحالة الأمنية التي مرت بها البلاد وتعرض بعض المقترضين للدمار والنهب والتخريب والسرقة والقتل ، وقد تم خلال عامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣م تحصيل مبلغ (٤٧,٦٠١,٨٤٢) ريال من تلك الديون وتم رفع دعوى قضائية على بقية المقترضين الذين لم يسددوا ما عليهم وما زالت الدعوى منظورة أمام القضاء ولم يتم البت فيها .

١٣- صناديق النظافة والتحسين :

١- من خلال دراسة وتحليل الحسابات الختامية لموازنات صناديق النظافة والتحسين للسنة المالية ٢٠١٢م ، استخلصت اللجنة عدداً من الملاحظات والاستفسارات التي تم إرسالها إلى تلك الصناديق ونظراً لضيق الوقت الممنوح للجنة فإنها لم تتلق أي رد من تلك الصناديق حتى كتابة هذا التقرير لتقوم بدراساتها وتضمينها تقرير اللجنة ، الأمر الذي ينبغي مراعاته مستقبلاً .

٢- أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى ما يلي :

■ ضعف الرقابة على تحصيل الإيرادات وعدم القيام بوضع الأسس اللازمة لحصر وتصنيف وضبط مصادر الإيرادات المختلفة لتسهيل متابعتها واكتمالها وفقاً للتشريعات المنظمة ، الأمر الذي ترتب عليه ضياع موارد مستحقة للصناديق وعدم تحصيل العديد من بنود الإيرادات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء صناديق نظافة وتحسين المدن وفي قراري مجلس الوزراء رقم (١٦٧) لسنة ١٩٩٩م ورقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠١م ، وقد تم الوقوف على مبلغ (١,٠٢٣,٦٣٧,٦٤٦) ريال على سبيل المثال كإيرادات مستحقة ولم يتم تحصيلها حتى ٢٠١٢/١٢/٣١م لعدد (١٢) صندوق موزع على المحافظات التالية:-

المبالغ بالريال

المحافظة	المبلغ	المحافظة	المبلغ
أمانة العاصمة	٤٤٠,٦٣٤,٧٤٥	شبه	٨,٦٠٠,٠٠٠
عدن	٢٨,٣٣٣,٤٥٠	المهرة	٢١,٤٣٤,٧٧٢
تعز	٨٥,٠١١,٤١٢	المحويت	١١,١٩٨,٢٤٣
الحديدة	٦٤,٢١٧,١٧٠	مأرب	٩٥,٦٣١,٧٨٢
لحج	٦٩,٩١١,٩٢٥	عمران	-
إب	١٠,٧٨٧,٧٤٣	ريمة	-
حجه	٢٠,٢١٨,٣٥٨	ذمار	١٦٧,٦٥٨,٠٤٦
الإجمالي	١,٠٢٣,٦٣٧,٦٤٦		

■ الاستمرار في إنفاق موارد صناديق النظافة والتحسين وبمبالغ كبيرة في مجالات وأغراض لا علاقة لها بالأهداف التي أنشئت من أجلها تلك الصناديق ومن دون وجه حق ، بالمخالفة لأحكام المادتين (٥,١٣) من القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء صناديق نظافة وتحسين المدن ، حيث بلغ إجمالي ما تم إنفاقه خلال العام ٢٠١٢م في عدد (١٤) صندوق مبلغ (٨٠٧,٥٢٨,٤٣١) ريال ، موزعة على المحافظات التالية :

المبالغ بالريال

المحافظة	المبلغ	المحافظة	المبلغ
أمانة العاصمة	١١٢,١٤٨,٩٩٥	المهرة	١٦,١٥٨,٨٥٠
عدن	١٣٦,١٠٤,١٠٥	صعدة	٢٠,٧٧٩,١١٨
تعز	١٠٥,٦٣٢,٨٩٤	المحويت	١٣,٦٣٨,٥٤٩
لحج	١٠,٩٦٣,٠٦٦	مأرب	١٤,٠٧٠,٩١٢
إب	٤٢,٣٩٠,٢٠٨	عمران	٩٥,٥٤٢,٥٦٠
حجه	١١٩,١٢١,٩٤١	ريمة	٤,٣٤٠,٣٥٠
ذمار	٤,٥٤٤,٢٥٠	الحديدة	١٠٧,١٠٥,٩٣٣
شبه	٤,٩٨٦,٨٠٠	الإجمالي	٨٠٧,٥٢٨,٤٣١

وتتركز جوانب الإنفاق المشار إليها في الآتي :-

- الصرف مقابل مساعدات وإعانات حكومية ومكافآت وضيافات ونثریات واحتفالات وبدل سفر وانتقالات ومحروقات ومصاريف أخرى .
- صرف دعم للمكاتب الحكومية وجهات أخرى معظمها عبارة عن مصروفات خاصة بمسئولي وقيادات تلك الجهات .
- مصاريف إدارية مختلفة ومشتریات ومرتببات عمال وغيرهم وتغطية العجز في اعتمادات موازنات دواوين المحافظات.
- الصرف من موارد الصناديق تحت مسمى عمولات تحصيل الإيرادات ومن دون مسوغ قانوني يجيز ذلك ، وقد بلغ ما تم الوقوف عليه من المبالغ المنصرفة تحت هذا المسمى خلال العام ٢٠١٢م في عدد (٩) صناديق مبالغ (٢٤١,٥٦٣,١٦٣) ريال موزع على صناديق النظافة والتحسين التالية :

المبالغ بالريال			
المحافظة	المبلغ	المحافظة	المبلغ
أمانة العاصمة	٤٨,٣٢٢,٥٤٩	حجة	٤,٥٩٨,٨٠٤
عدن	١٤٨,٦٥٣,٩٨٧	ذمار	٣,٤٩٣,٠٣٧
تعز	١٩,١٧٢,٢٥٦	المهرة	١,٥٨٠,٠٣٠
إب	٧,٧٦٥,٩٥٨	المحويت	٧٩٥,١٤١
شبهه	٧,١٨١,٤٠١	الإجمالي	٢٤١,٥٦٣,١٦٣

- استمرار بعض الصناديق بفرض وتحصيل رسوم غير قانونية تحت مسمى (النظافة والتحسين) ، خلافاً للرسوم المحددة باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩م ، بشأن إنشاء صناديق نظافة وتحسين المدن وفي قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) لسنة ١٩٩٩م ، ومن ذلك على سبيل المثال ما تم تحصيله خلال العام ٢٠١٢م مبلغ (١٤٦,٨٠٢,١٧١) ريال في صناديق عدد (٨) محافظات تفاصيل ذلك في الجدول التالي :-

المبالغ بالريال	
المحافظة	مبلغ الرسوم المحصلة
أمانة العاصمة	٢٤,٥٩٦,١٠٠
تعز	١,٣٠٩,٤٢٦
إب	٧,٩٠٤,١٦٤
ذمار	٨,٧٤٦,٧٦٨
شبهه	١٥,٧٣٣,٤٨٨
المهرة	٨٠,٧٩٥,٩٥٩
المحويت	٥,٢٨٨,٨٥٩
مأرب	٢,٤٢٧,٤٠٧
الإجمالي	١٤٦,٨٠٢,١٧١

- تراكم أرصدة السلف والعهد المدينة المنصرفة من حسابات الصناديق وتحويلها من سنة إلى أخرى دون اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وتسويتها بمجرد انتهاء الغرض من صرفها أو استعادتها عملاً بأحكام المادة (٤٨/هـ) من القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ، حيث بلغ إجمالي ما تم الوقوف عليه في بعض

الصناديق كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ م مبلغ (٨٧٨.٨٣٠.٠٨٥) ريال موزعة على صناديق النظافة والتحسين بالمحافظات التالية :-

المحافظة	المبلغ	المحافظة	المبلغ
أمانة العاصمة	٥٥٩,٥٦٢,٧٢٣	المهرة	٢,٥٦٥,٥٠٠
عدن	٧٩,٦٠٦,٨٧٨	صعدة	٢٠,٧١٢,٩٨٢
تعز	٣٢,٦٩٨,٢٥٠	المحويت	٨٨٧,١٣٤
لحج	١٠,٧٦٩,٨١٠	مأرب	٤,٣١٦,٨٥٠
إب	٢,٤٨٢,٥٠٠	ريمة	٤٣٠,٠٠٠
حجة	٦٣,٧٧٠,٨٦٥	الحديدة	١٠٠,١٩٥,٠٧٣
شبه	٨٣١,٥٢٠	الإجمالي	٨٧٨,٨٣٠,٠٨٥

تراكم الأرصدة المدينة للصناديق لدى الغير دون وجود مصادقات لتأكيد صحتها، على الرغم أنه تم صرف بعضها كعهد للغير أو لأشخاص وجهات أخرى خارج نشاط تلك الصناديق والبعض الآخر تمثل مدورات نقدية لدى المتحصلين ولم تتخذ الإجراءات اللازمة لاستعادتها وتوريدها ، وقد بلغ إجمالي ما تم الوقوف عليه في بعض الصناديق كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ م مبلغ (٣٦٢,٦٩٩,١٠٩) ريال موزعة على صناديق النظافة والتحسين بالمحافظات التالية :

المحافظة	المبلغ	المحافظة	المبلغ
أمانة العاصمة	١٤١,٥١٥,٢٤٦	شبه	١٢,٨٢٧,٥٢٢
عدن	٧١,١٤٧,٣٦٨	المهرة	١٦,١٥٤,٠٢٣
تعز	٧٠,٥٤٤,٥١٠	صعدة	٥,٤٢٩,٩٧٠
لحج	٤,٧٧٧,٨٣٣	المحويت	٣,١٥٧,٢٥٦
إب	٢,٠٢٩,٠٢٠	مأرب	٥,٧٦٦,٥٢٨
حجة	٤,٩٥٤,٧١٥	الحديدة	١٤,٧٦٧,٨٨٢
ذمار	٩,٦٢٧,٢٠٦	الإجمالي	٣٦٢,٦٩٩,١٠٩

المبالغة في صرف المكافآت من اعتمادات صناديق النظافة والتحسين ، حيث بلغ ما تم صرفه خلال العام المالي ٢٠١٢ م من واقع الاستخدامات الفعلية للصناديق مبلغ (٦٠٧,٩٣٩,٤٨١) ريال بتجاوز قدره (٤٠٤,٣٣٩,٤٨١) ريال وبنسبة تجاوز قدرها (١٩٨,٦٠٪) عن التقدير المعتمد البالغ (٢٠٣,٦٠٠,٠٠٠) ريال ، وقد شمل هذا التجاوز كافة الصناديق باستثناء صناديق كل من (لحج ، أبين ، شبوة) ، وذلك نتيجة عشوائية صرف المكافآت دون وجود معايير تحقق الغرض من الصرف وفقاً لأحكام المادتين (٨٢,٨٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١ م .

بلغ إجمالي عام الموارد الفعلية لصناديق النظافة والتحسين في كل من أمانة العاصمة والمحافظات مبلغ (١٥,٦٤٦,٧٠٠,٦٧٦) ريال وقد أنفق من إجمالي هذا المبلغ لبندی النظافة والتحسين مبلغ (٦٨٧,٨٨٨,٤٩٩) ريال وبنسبة (٤٪) من إجمالي موارد هذه الصناديق، والجدول التالي يوضح تفاصيل ذلك :

المبالغ بالريال

م	المحافظة	إجمالي عام الموارد الفعلية	فعلي بند النظافة	فعلي بند التحسين	إجمالي النظافة والتحسين	النسبة
-١	أمانة العاصمة	٤,١٨٠,٠٩٩,٧٦٧	-	-	-	
-٢	صنعاء	٧٥٢,٣٢٨,٣٠٣	٤٢,٧٤٧,٤٩٤	٣٨,٨٥٤,٠٦٩	٨١,٦٠١,٥٦٣	
-٣	عدن	٢,٩٧٠,٧٦٤,٨١٤	-	-	-	
-٤	تعز	١,٨٢٤,٧٠٤,٣٥٦	١٨,٩٨٥,٩٢٣	٤٦,٢١٨,٥١٠	٦٢,٢٠٤,٤٣٣	
-٥	حضرموت المكلا	٨٢٦,٨٦٦,٢٩٧	١١,٢٧٨,٤٥١	٧١,٦٦٧,٧١٦	٨٢,٩٤٦,١٦٧	
-٦	حضرموت سينون	٣٨٦,٤٥٨,٤٢٦	٢٩,٢٢٤,١٦٠	٥,٢٩٦,٥٠٠	٣٤,٥٢٠,٦٦٠	
-٧	الحديدة	١,٣٩١,١٦٣,٣٧١	٤٩,٤٨٠,٥١١	١١,٥٦٩,٨٥١	٦١,٠٥٠,٣٦٢	
-٨	لحج	٢٢٢,٣٢٥,٢١٢	٦,٦١٣,١٩٠	١,٨٥١,٧١٠	٨,٤٦٤,٩٠٠	
-٩	إب	٦٢٧,٢٧٧,٧٠٨	-	١٢,٦٩٧,٨٠١	-	
-١٠	أبين	١٥٤,٦٩٧,٩٤٩	٤,٢٦٤,٧٣٥	٢,٣٠٠,٠٠٠	٦,٥٦٤,٧٣٥	
-١١	حجة	٥٢٦,٦٤٢,٥٠٥	٢١٣,٢٣١,٠٨٠	٢٢,٨٧٨,٠٦٥	٢٣٦,١٠٩,١٤٥	
-١٢	ذمار	١٩٤,٤٣٠,٥٩٨	٤,١٥١,١٢٦	٨,٣٢١,٢٩٥	١٢,٤٧٢,٤٢١	
-١٣	شبهه	١٢١,٤٠٩,٠٠٢	٤١,٣٩٦,١٨٥	١١,٠٨٠,٩٠٠	٥٢,٤٧٧,٠٨٥	
-١٤	المهره	١٤١,٠٢٢,٩٥٩	-	-	-	
-١٥	صعدة	١٣٣,٤٢٩,٨٤٤	١٢,٦٦٨,٠٨٦	٨,٤٤٥,٢٩١	٢١,١١٣,٤٧٧	
-١٦	البيضاء	١٩٩,٢١٨,٠٠٩	١,٩١٤,٢٠٠	٣٦١,٠٠٠	٢,٢٧٥,٢٠٠	
-١٧	المحويت	١٠٦,٨٨٠,٨٢٥	١,١٩٩,٠٠٠	٢,٢٨١,٢٢٧	٣,٤٨٠,٢٢٧	
-١٨	مأرب	١٤٦,٥٠٤,٦٢٤	٨١٩,٤٣٠	٢,٤٩٦,٤٢٣	٣,٣١٥,٨٥٣	
-١٩	الجوف	١٢,٨٧٢,٠٠٠	-	-	-	
-٢٠	عمران	٥٦٧,٩١٣,٧٧٣	١٤,٢٨٧,٨٥٠	٤,٢٨٤,١٧١	١٨,٥٧٢,٠٢١	
-٢١	الضالع	١٤٢,١٢٤,٩٢٢	٨٧٠,١٠٠	-	-	
-٢٢	ريمة	١٧,٥٦٥,٤١٢	٣٣٠,٠٠٠	٣٨٠,٢٥٠	٧١٠,٢٥٠	
	الإجمالي	١٥,٦٤٦,٧٠٠,٦٧٦			٦٨٧,٨٨٨,٤٩٩	%٤

١٤ - صناديق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية :

بلغ إجمالي كل من الإيرادات والاستخدامات الفعلية لصناديق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية للعام المالي ٢٠١٢م ، في عدد (٨) محافظات من واقع حساباتها الختامية بمبلغ (٣٦.٨٢٥,٨٦٩) ريال بصافي نقص في الإيرادات يقابله صافي وفر في الاستخدامات بمبلغ (٥٩,٣٦٤,١٣١) ريال وبنسبة (٦٢٪) من اعتمادات تلك الصناديق المقدرة بمبلغ (٩٦,١٩٠,٠٠٠) ريال ، والجدول التالي يوضح ذلك:

المبالغ بالريال

م	اسم الصندوق	التقديرات لعام ٢٠١٢م	الفعلي لعام ٢٠١٢م	(التجاوز) أو الوفر	النسبة
١-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية عدن	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	-	(٢٥,٠٠٠,٠٠٠)	%١٠٠
٢-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لحج	٨,٠٠٠,٠٠٠	-	٨,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
٣-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية أبين	٣,٥٤٠,٠٠٠	١,١٤٥,٠٠٠	٢,٣٩٥,٠٠٠	%٦٧,٧
٤-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية المهرة	١٣,٠٠٠,٠٠٠	-	١٣,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠
٥-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية الجوف	٦,٧٤٠,٠٠٠	-	٦,٧٤٠,٠٠٠	%١٠٠
٦-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية الضالع	٤,٥٣٠,٠٠٠	-	٤,٥٣٠,٠٠٠	%١٠٠
٧-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية صعلة	٢٤,٨٣٩,٠٠٠	١٤,٦٢٥,٨٤٠	١٠,٢١٣,١٦٠	%٤١,١
٨-	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية عمران	١٠,٥٤١,٠٠٠	-	١٠,٥٤١,٠٠٠	%١٠٠
	الإجمالي	٩٦,١٩٠,٠٠٠	٣٦,٨٢٥,٨٦٩	٥٩,٣٦٤,١٣١	%٦٢

ويتضح من خلال الجدول استمرار الحكومة برصد مبالغ سنوية ثابتة للصناديق المذكورة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات المجلس المتكررة عاماً بعد آخر بضرورة إلغاء هذه الصناديق وإحالة أصولها وممتلكاتها للسلطة المحلية في تلك المحافظات خاصة وأنها لم تعد تمارس أي من الأنشطة والأهداف المناطة بها .

الملاحظات العامة والاستنتاجات

أولاً : الملاحظات العامة :

- ١- تبين للجنة عدم قيام الوحدات المستقلة والملحقة باستغلال المخصصات المرصودة في استخدامات الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) حيث بلغت الوفورات مبلغ (٣,٤٢٤,١٣٦,٢٥٧) ريال ونسبة (٧٩٪) من إجمالي التقديرات المعتمدة البالغة (٤,٣٥٢,٣٩٩,٠٠٠) ريال ، والجدول التالي يوضح تلك الوفورات لتلك الوحدات :

المبالغ بالريال

م	الجهة	التقديرات	صافي الوفر	النسبة
١-	وزارة الأوقاف (قطاع الأوقاف)	٢,٢٤٢,٢٣٦,٠٠٠	١,٧٦١,٥٥١,٨٣٠	٧٨,٥٪
٢-	الهيئة العامة للتأمينات	١,٣٧٢,١٢٨,٠٠٠	١,٢٢٩,٢٤٦,٨٩	٨٩,٦٪
٣-	المؤسسة العامة للتأمينات	٢١٤,٧٦٢,٠٠٠	٩١,١٤٩,١٨٨	٤٢,٤٪
٤-	الهيئة اليمنية للمواصفات	١٣٥,٨٠٨,٠٠٠	١٠٩,٣٠٩,٨٧٥	٨٠,٥٪
٥-	الهيئة العليا للأدوية	٣٨٦,٤٦٥,٠٠٠	٢٢٢,٧٧٨,٥٤٥	٦٠,٢٪
	الإجمالي	٤,٣٥٢,٣٩٩,٠٠٠	٣,٤٢٤,١٣٦,٢٥٧	٧٩٪

- ٢- من خلال مراجعة اللجنة للحسابات الختامية للوحدات المستقلة والملحقة تبين للجنة وجود تجاوزات كبيرة في استخدامات النفقات التشغيلية في الوحدات المستقلة والملحقة والذي لم ينعكس على مستوى تنفيذها للأهداف الأساسية المناطة بها ، والجدول التالي يوضح البنود والتجاوزات في تلك الوحدات :

المبالغ بالريال

م	الجهة	النفقات	النسبة	الأجور التعاقدية	النسبة	الأجور الدائمة	النسبة	التقويضات والمدلات	النسبة	الانتقالات وبدلات السفر والإجازات	النسبة	الوقوف والزيت	النسبة	خدمات الإجازات الحكومية والنسب	النسبة	المصاعدات	النسبة
١-	وزارة الأوقاف (قطاع الأوقاف)	٥٧,٣٦٦,٠٧٤	٥٧	١٥٢,٩٦٥,٧٩٠	٣٦٤	٤٩,٠٧٨,٠٤٦	٢٥	٧,٣٦٢,٧٧٣	٨٩	١٠٤,٦٨٥,٧١٧	٧٠	١٠,٤٨٩,١٧٧	٩٢	١٩,٨٣٩,٨٨٧	١٧٨٧	٧٥,٢٢٥,٩١٧	٢١
٢-	الهيئة العامة للتأمينات	٣٥,١٦٨,٨٩١	١٣	-	-	-	-	-	-	٩٥,٧٥١,٠٣٨	٧١	١٦,٩٢١,٣٦٠	٨٥	١٤,٠٧٥,٥٠٤	٣٣	-	-
٣-	المؤسسة العامة للتأمينات	١٥٠,٢٤٥,٠٥٦	١٩	٢,٤٠٧,٣٨٠	٩٦	٥,١٣٧,٩٢٩	٢٤	٣٣٧,٣٩٦,٠٠٢	٩٤	٦,٨,٦١٧,٤٤١	٨٣	٤,١٧٢,٦٠٨	١٨	٩,٧٧٦,٨١٨	٧٥	-	-
٤-	الهيئة اليمنية للمواصفات	٢٤٠,٤٥٤,٤٦٨	٢٨	٦٣,٨١٧,١٨١	١٠٠	٥٣,١٤٢,٥٣٩	-	-	-	٤٦,٤٨٦,٤٤٩	٦٣	-	-	-	-	-	-
٥-	الهيئة العليا للأدوية	١١٦,٧٤٨,٨٤٨	٣٠	-	-	-	-	-	-	٣١,٥٥٥,٥٧٧	٧٨	-	-	-	-	-	-
	الإجمالي	٧٠٠,٠٨٣,٣٣٧		٢١٩,١٩٠,٣٥١		١٠٧,٣٥٨,٥١٤		٣٣٤,٦٥٨,٢٧٥		٣٤٦,٥٩٦,٠٠٠		٣١,٥٨٨,٤٤٥		٤٣,٦٩٢,٣٠٩		٧٥,٢٢٥,٩١٧	

٣- استمرار ظهور وفورات في استخدامات البنود المرتبطة بتنفيذ الأنشطة الرئيسية لبعض الصناديق الخاصة ، حيث بلغ إجمالي صافي الوفورات المحققة في موازنات هذه الصناديق مبلغ (١٣,٧٢٩,٧٤٥,٩٧٣) ريال ونسبة (٣٩,٨%) من إجمالي التقديرات المعتمدة لها البالغة (٣٤,٥٠٣,٨٢٦,٠٠٠) ريال ، والجدول التالي يوضح ذلك :

م	اسم الصندوق	التقديري	الوفر	النسبة
١-	صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	٣,٨٢٦,٧٥٤,٠٠٠	٢٥٣,٩٨٠,٦٦٨	٦,٦%
٢-	صندوق صيانة الطرق والجسور	١٠,٢٢٦,٨٤٠,٠٠٠	١٠,٠٨٧,٥٥٠,٧١٦	٩٨,٦٤%
٣-	صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة	٣,٥٤٣,٥٤٣,٠٠٠	٧٠٥,٦٥٦,٥٠٤	١٩,٩٢%
٤-	صندوق تقاعد الداخلية والأمن	١٣,٣٦٩,٤٧٧,٠٠٠	٨٥٨,٠٣٤,٧٤٩	٦,٤٢%
٥-	صندوق تنمية المهارات	٢,٠٠٤,٥٧٢,٠٠٠	٨٢٨,٧٧٧,٩٠٠	٤١,٨٥%
٦-	صندوق الترويج السياحي	٩٦٣,٤٠٩,٠٠٠	٨٢٣,٣١٧,٠٣٨	٨٦,٥٠%
٧-	صندوق التراث والتنمية الثقافية	٥٢٥,٥٥٠,٠٠٠	١٥٠,١٨٠,٣٨٤	٢٨,٥٨%
٨-	صندوق تمويل الصناعات والمشاريع الصغيرة	٣٣,٦٨١,٠٠٠	٢,٢٤٨,١١٤	٦,٦٨%
	الإجمالي	٣٤,٥٠٣,٨٢٦,٠٠٠	١٣,٧٢٩,٧٤٥,٩٧٣	٣٩,٨%

وقد كانت المبررات والإيضاحات الواردة للجنة في معظمها أن الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد تسببت في ذلك ، وأنه كان يمكن الاستفادة القصوى من تلك المبالغ وفي الحدود الممكنة.

٤- قيام معظم الصناديق الخاصة بالصرف بالتجاوز على مستوى الأبواب ، حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه بالتجاوز في موازنها الجارية والرأسمالية مبلغ (٣٥,١٣٤,٥٥٨,٩٨٠) ريال ونسبة (٢٤,٣٦%) من إجمالي التقديرات المعتمدة لهذه الأبواب البالغة (١٤٤,٤٠٥,٣١١,٠٠٠) ريال والجدول التالي يوضح ذلك :

م	اسم الصندوق	إجمالي التقديرات المعتمدة لعام ٢٠١٢م	التجاوز	النسبة
١-	الصندوق الاجتماعي للتنمية	٣١,٦٠٥,٨٠٠,٠٠٠	٩٨١,٥٤٠,٠٠٠	٣,١%
٢-	صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة	٣,٦٧٨,١٤٦,٠٠٠	٤٤,٢٥١,٢٧٨	١,٢١%
٣-	صندوق التقاعد العسكري	٦٥,٢٠٢,٣٦٣,٠٠٠	١٧,٥٨٦,٥٩٧,١٤١	٢٦,٩٨%
٤-	صندوق تقاعد الداخلية والأمن	٢٣,٩٣٦,٧٦٩,٠٠٠	١٢,٨٢٠,٩٧٤,٥٤٥	٣٧,٧٨%
٥-	صندوق تنمية المهارات	٢,٤١٧,٨٧٧,٠٠٠	١,٨٧٢,٤٢١,٤٠١	٧٧,٤٤%
٦-	صندوق الترويج السياحي	١,٠١٨,٥٠٠,٠٠٠	٨٦٥,٧٥٣,٣٢٧	٨٥,٦٠%
٧-	صندوق رعاية وتأهيل المعاقين	٣,٥٤٢,٩٧٤,٠٠٠	٦٠٠,٦٨٨,٤٩٥	١٦,٩٦%
٨-	صندوق التراث والتنمية الثقافية	٦١٤,٠٣١,٠٠٠	٢,٣٢٩,٧٣٩	٠,٣٨%
٩-	صندوق تمويل الصناعات والمشاريع الصغيرة	٢,٢٨٨,٨٥١,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٢,٩٨٣	١٥,٠٧%
	الإجمالي	١٤٤,٤٠٥,٣١١,٠٠٠	٣٥,١٣٤,٥٥٨,٩٨٠	٢٤,٣٦%

وتمت معظم تلك التجاوزات دون التقيد بالأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون ربط الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٢م وأحكام القانون المالي ، ونظراً لتكرار تلك التجاوزات سنوياً من قيادات تلك الصناديق والوحدات المستقلة والملحقة فالأمر يستوجب المسألة القانونية لتلك القيادات .

٥- لاحظت اللجنة من خلال مراجعتها لما تضمنته الردود المقدمة من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي فيما يخص الإقراض أنه قد تم تأجيل جميع طلبات القروض من قبل مجلس الإدارة إلى أن يتم تحصيل وتوريد القروض المنصرفة سابقاً ، إضافة إلى أن هناك طلبات إقراض تم إحالتها إلى البنك لاستكمال إجراءات المنح وفقاً لنظام البنك ، وقد أكدت اللجنة على ضرورة إعادة تفعيل نشاط بنك التسليف لتقديم خدماته للمستفيدين منه وفتح فروع له بالمناطق الساحلية لتسهيل المهمة المناطة به خصوصاً وأن البنك قد أوقف نشاطاته في المناطق المشار إليها .

ثانياً : الاستنتاجات :

من خلال قيام اللجنة بدراسة وتحليل الحسابات الختامية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق خرجت بالاستنتاجات التالية :

- ١- إرجاع عدد من الوحدات والصناديق أسباب التجاوزات التي تمت خلال العام المالي ٢٠١٢م إلى عدم اعتماد وزارة المالية للتقديرات المقدمة لها من تلك الوحدات والصناديق ، حيث تقوم الوزارة دون تنسيق معها بتخفيض التقديرات الخاصة باستخدامات بعض البنود في جانب النفقات وتعلية بعض البنود في جانب الإيرادات دون استناد إلى أي بيانات أو دراسة علمية مسبقة .
- ٢- عدم قيام وزارة المالية عبر ممثليها في الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث تجاوزات في الاستخدامات الفعلية لأبواب وبنود موازنات تلك الوحدات والصناديق بما من شأنه الحد من عمليات التجاوزات في الصرف .
- ٣- استمرار عدد من الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بالتوظيف عن طريق التعاقد وعدم تثبيت المتعاقدين في تلك الوحدات والصناديق بالمخالفة للقرارات الحكومية المتعلقة بهذا الشأن .
- ٤- قيام معظم مجالس إدارة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بإنشاء وإقرار لوائح خاصة تنظم صرف بدلات جديدة بالمخالفة للقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات .
- ٥- قيام بعض الصناديق الخاصة بالموافقة على خصم مبالغ من مستحقاتها القانونية لدى الشركات والمصانع والأجهزة الحكومية بنسب مختلفة مقابل عمولة تحصيل إيراداتها بالمخالفة لقوانين إنشاء تلك الصناديق ومن دون أي مسوغ قانوني يجيز ذلك .
- ٦- استمرار المخالفة للقوانين المالية من قبل مجالس إدارات الوحدات والصناديق الخاصة ، الأمر الذي يتسبب في وجود العديد من التجاوزات عند تنفيذ الموازنات السنوية لتلك الوحدات والصناديق .
- ٧- قصور كل من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في استثمار فوائض أموالها في مشاريع إنتاجية وخدمية ذات جدوى تعود عليهما بعوائد مالية على المستوى المتوسط والبعيد وبما يسهم في خلق فرص عمل لبيد العاملة .
- ٨- غياب التنسيق والتكامل بين الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والجهات المختلفة ذات العلاقة (الجمارك ، الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس ، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة) في عملية ضبط ومكافحة تهريب الأدوية والمستلزمات السلعية والمكملات الغذائية .
- ٩- عدم قيام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة باستخدام الفاض المالي لديها لدعم إمكانيات وأنشطة الهيئة وفقاً لدراسات دقيقة تضمن التوسع في النشاط ويحقق المردود الإيجابي للهيئة .
- ١٠- قيام الصندوق الاجتماعي بالصرف على بنود النفقات التشغيلية من حصيلة المنح والقروض المخصصة لأغراض التنمية .

- ١١- قيام الصندوق الاجتماعي بفرض نسبة فائدة (٨٪) على القروض التي يمنحها لأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر رغم توصيات المجلس بشأن تخفيض النسبة المشار إليها أنفاً .
- ١٢- عدم المعرفة الدقيقة من قبل إدارة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي لعدد وإجمالي القروض المنصرفة سابقاً ، مما يتسبب في ضياع مبالغ كبيرة من تلك القروض وحرمان الصندوق من الاستفادة منها .
- ١٣- قيام صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة بالصراف على ديوان وزارة الشباب والرياضة بالمخالفة لقانون إنشائه رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦ م .
- ١٤- استمرار قيام صندوق تنمية المهارات بتحقيق وفورات في استخدامات بنود أهم الأنشطة المتمثلة في التدريب ودعم المعاهد والمراكز الفنية إضافة إلى إيكال الصندوق مهمة تحصيل الرسوم المستحقة له إلى مصلحة الجمارك التي تقوم بخصم نسبة من تلك الإيرادات مقابل رسوم التحصيل .
- ١٥- عدم قيام صندوق تنمية المهارات بالتصنيف للمهارات العاملة وتحديد الجهة التي تمنح الشهادات وفقاً لسلم المهارات المعتمدة في السوق اليمني .
- ١٦- عدم قيام صندوق تنمية المهارات بإجراء المسوحات والدراسات اللازمة للتعرف على احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة ، وكذا تحديد المراكز والمؤسسات التدريبية المتخصصة والمؤهلة لتنفيذ البرامج التدريبية .
- ١٧- عدم قيام صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بمتابعة أعمال الجمعيات والمراكز التابعة له والتي يقوم بصرف مبالغ مالية لها في سبيل تخصيص إنفاقها على البرامج المتعلقة بذوي الإعاقة ، إلا أنه يتم إنفاقها واستخدامها لتغطية النفقات التشغيلية لهذه الجمعيات والمراكز والتي كان من المفترض استخدامها في تنفيذ البرامج الخاصة بذوي الإعاقة والذي يرجع لافتقار الصندوق للرقابة على أداء هذه الجمعيات والمراكز وعدم تسوية المبالغ المنصرفة لها وترحيلها من عام لآخر .
- ١٨- عدم قيام صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بالاستعانة ببعض الخبراء والاستشاريين بغرض تطوير أدائه من خلال ما سيقدمه أولئك الخبراء من آلية ومنهجية علمية في هذا المجال .
- ١٩- إهدار نسبة كبيرة من المخصصات المعتمدة لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية لذوي الإعاقة من خلال احتكار هذه السلع على وكيل وحيد ، في الوقت الذي يمكن توفير ما يعادل (٥٠٪) من هذه المخصصات في حال تمكن الصندوق من شرائها من بلد المنشأ .
- ٢٠- أن الهيكلية التي يعمل بها صندوق رعاية وتأهيل المعاقين لا تلبى الدور المناط به ، حيث يتم الاعتماد على المركزية المفرطة في الأداء ، إضافة إلى افتقاره للاستراتيجية التي تساعد على تقديم الخدمات والمهام المناطة به بصورة سلسة للمستفيدين .
- ٢١- عدم تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من القيام بفحص ومراجعة الحساب الختامي لصندوق التقاعد العسكري لعدم موافقة وزارة الدفاع لقيام مندوبي الجهاز بتنفيذ المهام المناطة به .

الجزء الرابع

نتائج دراسة حسابات

موازنات وحدات القطاع الاقتصادي

(العام والمختلط)

أولاً : المؤشرات الإجمالية لنتائج تنفيذ موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاعين (العام والمختلط) للعام المالي ٢٠١٢م

أسفر التنفيذ الفعلي لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط للسنة المالية ٢٠١٢م عن إجمالي استخدامات وموارد جارية ورأسمالية وفقاً لبيانات الحسابات الختامية للعام ٢٠١٢م بمبلغ (٦٧٣,٦٩٢,٤٥٠,٤٦٤) ريال مسفراً عن صافي وفري في إجمالي الاستخدامات الجارية والرأسمالية بمبلغ (١,٠٨٧,٦٥٧,٧٢٢,٣٠٨) ريال ونسبة (٢٤%) عن الربط المعتمد بالموازنة قابله صافي نقص في إجمالي الموارد الجارية والرأسمالية بنفس المبلغ وبنفس النسبة ، تفاصيل ذلك على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات وعلى مستوى بعض المكونات الهامة للموازنة على النحو المبين في الجداول التالية :

أ- على المستوى الكلي للموازنة الجارية والرأسمالية :

المبالغ بالريال

النسبة %	صافي الزيادة/ (النقص)	فعلي ٢٠١٢م	الربط المعتمد لعام ٢٠١٢م	بيان	فعلي عام ٢٠١١م
٣٣%	(١,٣٥٨,٩٩٥,٤٣٣,٩٤٠)	٢,٧٥٩,٠٠١,٧٣٧,٠٦٠	٤,١١٧,٩٩٧,١٧٠,٠٠٠	الموازنة الجارية	٢,٥٤١,١٩٦,٢٩١,٣٧١
٧٩%	٢٧١,٣٣٧,٧١٠,٦٣٢	٧٠٥,٤٤٨,٩٣٦,٦٣٢	٤٣٤,١١١,٢٢٦,٠٠٠	الموازنة الرأسمالية	٥٠٢,٦٧٦,٦٦٤,٣٨٤
٢٤%	(١,٠٨٧,٦٥٧,٧٢٢,٣٠٨)	٣,٤٦٤,٤٥٠,٦٧٣,٩٦٢	٤,٥٥٢,١٠٨,٣٩٦,٠٠٠	الإجمالي	٣,٠٤٣,٨٧٢,٩٥٥,٧٥٥

ب- على مستوى القطاعات :

المبالغ بالريال

النسبة %	صافي الزيادة/ (النقص)	فعلي ٢٠١٢م	الربط المعتمد لعام ٢٠١٢م	بيان	فعلي عام ٢٠١١م
٢٧%	(١,١٨٥,٧٨٦,٧٦٧,٦٩٠)	٣,٠٧٤,٣٦٤,٤٤٦,٣١٠	٤,٢٣٣,٠٥١,٢١٤,٠٠٠	قطاع عام إنتاجي	٢,٨٢٥,٣٨٥,٢١٩,٦٣٨
١%	(١,٥٧٩,٣٣٥,٧٣٧)	١٧٣,٤٩٧,٥٦١,٢٦٣	١٧٥,٠٧٦,٨٩٧,٠٠٠	قطاع عام خدمي	١٢٩,٤٩٩,٢٣٧,٧٨٩
٥٠%	(٧٢,٧٠٨,٣٨١,١١٩)	٢١٦,٦٨٨,٦٦٦,١١٩	١٤٣,٩٨٠,٢٨٥,٠٠٠	قطاع مختلط	٨٨,٩٨٨,٤٩٨,٣٢٨
٢٤%	١٠٨,٦٧٥,٧٢٢,٣٠٨	٣,٤٦٤,٤٥٠,٦٧٣,٩٦٢	٤,٥٥٢,١٠٨,٣٩٦,٠٠٠	الإجمالي	٣,٠٤٣,٨٧٢,٩٥٥,٧٥٥

ج- على مستوى بعض المكونات الهامة :

المبالغ بالريال

النسبة %	صافي الزيادة/ (النقص)	فعلي ٢٠١٢م	الربط المعتمد لعام ٢٠١٢م	بيان	فعلي عام ٢٠١١م
١٢%	٣٤,٢٩٩,٢١٥,٩٤٧	٢٥٧,٨٧٣,٦٣٤,٠٥٣	٢٩٢,١٧٢,٨٥٠,٠٠٠	فائض النشاط الجاري	٨٤,٢٥٩,٤١٣,٦١٦
١٤%	٢٨,٧٩٩,٣٥٨,٥٣٩	١٨١,٣٥٣,٤١٣,٤٦١	٢١٠,١٥٢,٧٧٢,٠٠٠	حصة الحكومة من الفائض	٤٧,٧٦٧,٠٤٢,٠٩٩
١٥٤%	٥٧,٧٦٥,٠٥٨,٦٠٩	٩٥,٣٤٨,١٧١,٦٠٩	٣٧,٥٨٣,١١٣,٠٠٠	عجز النشاط الجاري	٨١,٤٤٢,٣٨٠,٤٩٠
٤%	١,٣٣٩,٠١٩,١١١	٣٦,٢٤٤,٠٩٣,٨٨٩	٣٧,٥٨٣,١١٣,٠٠٠	إعانة الدولة لسد العجز الجاري	٢٨,٨٩٣,٤٤١,٨٨٤
٣٤%	٣١,٢١٣,٧٢١,٤٣٠	٦١,٢٨٢,٩٥٢,٥٧٠	٩٢,٤٩٦,٦٧٤,٠٠٠	مساهمة الحكومة الرأسمالية	١٠,٥١٦,٩٧٧,٤٩٦
٧١%	٢٠٢,٨٢٧,٢١٨,٤٤٢	٨٢,٥٠٣,٩٤٦,٥٥٨	٢٥٨,٣٣١,١٦٥,٠٠٠	المشاريع قيد التنفيذ	٤٤,٣٧٤,٤١٠,٤٥٦

وفيما يلي عرض وتحليل نتائج تنفيذ كلاً من الموازنة الجارية والرأسمالية:

ثانياً : المؤشرات العامة لنتائج التنفيذ الفعلي لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) للعام المالي ٢٠١٢ م

١ - الموازنة الجارية :

أسفر التنفيذ الفعلي للموازنة الجارية لوحدات القطاع الاقتصادي وفقاً للحساب الختامي لعام ٢٠١٢ م عن استخدمات وموارد جارية بمبلغ (٢,٧٥٩,٠٠١,٧٣٧,٠٦٠) ريال بصافي وفر في الاستخدمات قابلة نقص في الموارد بمبلغ (١,٣٥٨,٩٩٥,٤٣٢,٩٤٠) ريال بنسبة (٣٣٪) تقريباً من الربط والتقدير المعتمد والبالغ (٤,١١٧,٩٩٧,١٧٠,٠٠٠) ريال، كما أسفر التنفيذ الفعلي عن تجاوز في الاستخدمات وزيادة في الموارد بمبلغ (٢١٧,٨٠٥,٤٤٥,٦٨٤) ريال وبنسبة (٩٪) وذلك نتيجة الوفرة في الاستخدمات والنقص في الموارد في القطاعات الثلاثة وينقص عن العام السابق ٢٠١١ م إيضاح ذلك في الجدول التالي:

المبالغ بالريال

النسبة	التجاوز/ الزيادة	التنفيذ الفعلي لعام ٢٠١٢ م	الربط المعتمد لعام ٢٠١٢ م	اسم القطاع	فعلي ٢٠١١ م
٣٥٪	١,٣٦٨,٧١١,٧٩١,٤٠٣	٢,٥٣٤,٧٠٣,٥٠١,٥٩٧	٣,٩٠٣,٤١٥,٢٩٣,٠٠٠	القطاع العام الإنتاجي	٢,٤٠٢,٢٩٣,٧٧٥,٣٣٥
٠,٦٪	٥٤٨,٤٥٥,٩٣٠	٩٠,٩٨٩,٨٧٠,٩٣٠	٩٠,٤٤١,٤١٥,٠٠٠	القطاع العام الخدمي	٧٤,٧٥٨,٦٠٣,٤٥٠
٧٪	٩,١٦٧,٩٠٢,٥٣٣	١٣٣,٢٠٨,٣٦٤,٥٣٣	١٢٤,١٤٠,٤٦٢,٠٠٠	القطاع المختلط	٦٤,١٤٣,٩١٢,٥٨٦
٣٣٪	١,٣٥٨,٩٩٥,٤٣٢,٩٤٠	٢,٧٥٩,٠٠١,٧٣٧,٠٦٠	٤,١١٧,٩٩٧,١٧٠,٠٠٠	الإجمالي	٢,٥٤١,١٩٦,٢٩١,٣٧١

أ - الاستخدمات الجارية (من دون فائض النشاط الجاري) :

بلغت الاستخدمات الجارية (من دون فائض النشاط) من واقع الحساب الختامي لوحدات القطاع الاقتصادي للسنة المالية ٢٠١٢ م مبلغ (٢,٥٠١,١٢٨,١٠٣,٠٠٧) ريال بصافي وفر بلغ (١,٣٢٤,٦٩٦,٢١٦,٩٩٣) ريال وبنسبة (٣٥٪) من الربط المعتمد والبالغ (٢,٨٢٥,٨٢٤,٣٢٠,٠٠٠) ريال. بيان ذلك على مستوى القطاعات الثلاثة كما يلي :

المبالغ بالريال

النسبة	الزيادة/النقص	التنفيذ الفعلي لعام ٢٠١٢ م	الربط المعتمد لعام ٢٠١٢ م	اسم القطاع
٣٧٪	١٣٣٦,٤٦٥,١٢٨,٧٤١	٢,٢٩٣,٥٩٨,٧٥٤,٢٥٩	٣,٣٦٠,٠٦٣,٨٩٣,٠٠٠	القطاع العام الإنتاجي
٤٪	(٣,٣٠٦,٩٥٩,٣٤٥)	٨٥,٣٢٧,٠٢٤,٣٤٥	٨٢,٠٢٠,٦٥,٠٠٠	القطاع العام الخدمي
٧٪	(٨,٤٦١,٩٦٢,٤٠٣)	١٢٢,٢٠٢,٣٢٤,٤٠٣	١١٣,٧٤٠,٣٦٢,٠٠٠	القطاع المختلط
٣٥٪	١,٣٢٤,٦٩٦,٢١٦,٩٩٣	٢,٥٠١,١٢٨,١٠٣,٠٠٧	٣,٨٢٥,٨٢٤,٣٢٠,٠٠٠	الإجمالي

ب- فائض النشاط الجاري:

أسفر التنفيذ الفعلي للموازنة الجارية في وحدات القطاعين العام والمختلط للسنة المالية ٢٠١٢م عن تحقيق فائض نشاط جاري بمبلغ (٢٥٧,٨٧٣,٦٣٤,٠٥٣) ريال وبصافي نقص قدره (٣٤,٢٩٩,٢١٥,٩٤٧) ريال ونسبة (١٢٪) من تقديرات الموازنة والبالغة (٢٩٢,١٧٢,٨٥٠,٠٠٠) ريال وذلك كما يلي:

المبالغ بالريال

اسم القطاع	تقديرات عام ٢٠١٢م	الزيادة/النقص		فعلي ٢٠١١م
		البلغ	النسبة	
القطاع العام الإنتاجي	٢٧٣,٣٥١,٤٠٠,٠٠٠	٢٤١,١٠٤,٧٤٧,٣٣٨	(٢٢,٢٤٦,٦٥٢,٦٦٢)	٧٤,٠١٧,٧٠٦,٩٤٣
القطاع العام الخدمي	٨,٤٢١,٣٥٠,٠٠٠	٥,٦٦٢,٨٤٦,٥٨٥	(٢,٧٥٨,٥٠٣,٤١٥)	٢,٧٠٨,٦٩٦,٩٧٥
القطاع المختلط	١٠,٤٠٠,١٠٠,٠٠٠	١١,١٠٦,٠٤٠,١٣٠	٧٠٥,٩٤٠,١٣٠	٧,٥٣٣,٠٠٩,٦٩٨
الإجمالي	٢٩٢,١٧٢,٨٥٠,٠٠٠	٢٥٧,٨٧٣,٦٣٤,٠٥٣	(٣٤,٢٩٩,٢١٥,٩٤٧)	٨٤,٢٥٩,٤١٣,٦١٦

ج- حصة الدولة من الفائض:

قدرت حصة الحكومة من فائض النشاط الجاري للوحدات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٢م بمبلغ (٢١٠,١٥٢,٧٧٢,٠٠٠) ريال، وقد أسفر التنفيذ الفعلي عن تحقيق مبلغ (١٨١,٣٥٣,٤١٣,٤٦١) ريال كحصة للحكومة من فائض النشاط الجاري وبنقص قدره (٢٨,٧٩٩,٣٥٨,٥٣٩) ريال ونسبة (١٣,٧٠٪) من التقدير المعتمد، وذلك كما يلي:

المبالغ بالريال

بيان	التقدير المعتمد لسنة ٢٠١٢م	فعلي عام ٢٠١٢م	البلغ	النسبة	فعلي عام ٢٠١١م
القطاع العام الإنتاجي	٥٠٢,٢٩٥,٥٨٠,٠٠٠	١٧٧,٤٨٨,١٢٣,٢٠٥	(٢٧,٨٠٧,٤٥٦,٧٩٥)	١٣,٥٥٪	٤٥,١٧٤,٠٣١,١٦٩
القطاع العام الخدمي	٣,٥٥٨,٠٢٠,٠٠٠	٢,٢٦٤,١٣٩,٣٤٥	(١,٢٩٣,٨٨٠,٦٥٥)	٣٦,٣٧٪	١,٢٩٥,٦٥٠,٧٨٠
القطاع المختلط	١,٢٩٩,١٧٢,٠٠٠	١,٦٠١,١٥٠,٩١١	٣٠١,٩٧٨,٩١١	٢٣,٢٤٪	١,٢٩٧,٦٣٠,١٥٠
الإجمالي	٢١٠,١٥٢,٧٧٢,٠٠٠	١٨١,٣٥٣,٤١٣,٤٦١	(٢٨,٧٩٩,٣٥٨,٥٣٩)	١٣,٧٠٪	٤٧,٧٦٧,٠٤٢,٠٩٩

د- الموارد الجارية (من دون عجز النشاط الجاري):

أسفر التنفيذ الفعلي لموازنة القطاع الاقتصادي لعام ٢٠١٢م عن موارد جارية (من دون العجز) بمبلغ (٢,٦٦٣,٦٥٣,٥٦٥,٤٥١) ريال وبصافي نقص قدره (١,٤١٦,٧٦٠,٤٩١,٥٤٩) ريال ونسبة (٣٥٪) من التقديرات المعتمدة والبالغة (٤,٠٨٠,٤١٤,٠٥٧,٠٠٠) ريال، بينما زادت الموارد بمبلغ (٢٠٣,٨٩٩,٦٥٤,٥٧٠) ريال ونسبة (٨٪) عن الموارد الجارية لعام ٢٠١١م، إيضاح ذلك بالجدول التالي:

المبالغ بالريال

نسبة الزيادة	الزيادة/ (النقص)	الإيراد الفعلي ٢٠١٢م	التقديرات المعتمدة ٢٠١٢م	البيان	الإيراد الفعلي ٢٠١١م
%٤١	(١,٣٥٥,١١٩,٨٦٠,٨٠٦)	١,٩٣٢,٥٢٥,٩٢٧,١٩٤	٣,٢٨٧,٦٤٥,٧٨٨,٠٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	١,٧٨٦,٢٦٢,٢٤٧,٥٦٠
%٢٧	(١٤٧,٤٧١,٤٣٦,١٣١)	٣٩٤,٢٣٣,٩٩٢,٨٦٩	٥٤١,٧٠٥,٤٢٩,٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة والتغير في المخزون	٥٤٩,٣٠٤,٥٧١,٦٥٦
%٦	١,٧٦١,٣٨٧,٨١٤	٣٢,٠٦٩,٧٢٣,٨١٤	٣٠,٣٠٨,٣٣٦,٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات الأوراق المالية والعوائد	٣٠,٣٨٤,٩١٢,٦٣٦
%٣٨	٨٤,٠٦٩,٤١٧,٥٧٤	٣٠٤,٨٢٣,٩٢١,٥٧٤	٢٢٠,٧٥٤,٥٠٤,٠٠٠	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية	٩٣,٨٠٢,١٧٩,٠٢٩
%٣٥	(١,٤١٦,٧٦٠,٤٩١,٥٤٩)	٢,٦٦٣,٦٥٣,٥٦٥,٤٥١	٤,٠٨٠,٤١٤,٠٥٧,٠٠٠	الإجمالي	٢,٤٥٩,٧٥٣,٩١٠,٨٨١

أما على مستوى القطاعات فإن معظم النقص في الإيرادات تركزت في القطاع الإنتاجي حيث بلغ النقص (١,٤١٩,٩٧٥,٥١١,٨٨٥) ريال بنسبة (٣٦%) من التقدير المعتمد، كما حقق القطاع الخدمي نقص بمبلغ (٢٨٣,٤٣٩,٢٠٤) ريال بنسبة (١%) من التقدير المعتمد، بينما القطاع المختلط حقق زيادة في الإيرادات الجارية بمبلغ (٣,٤٩٨,٤٥٩,٥٤٠) ريال ونسبة (٣%) من التقدير المعتمد وذلك كما يلي:

المبالغ بالريال

النسبة	الزيادة/النقص	التنفيذ الفعلي ٢٠١٢م	التقديرات المعتمدة ٢٠١٢م	البيان	الإيراد الفعلي ٢٠١١م
%٣٦	(١,٤١٩,٩٧٥,٥١١,٨٨٥)	٢,٤٧٩,٧٦٧,٦٦٨,١١٥	٣,٨٩٩,٧٤٣,١٨٠,٠٠٠	القطاع العام الإنتاجي	٢,٣٥٠,٩٨٦,٩٧٥,٧٥٠
%٠,٥	(٢٨٣,٤٣٩,٢٠٤)	٥٦,٢٤٦,٩٧٥,٧٩٦	٥٦,٥٣٠,٤١٥,٠٠٠	القطاع العام الخدمي	٤٤,٦٢٣,٠٢٢,٥٤٥
%٣	٣,٤٩٨,٤٥٩,٥٤٠	١٢٧,٦٣٨,٩٢١,٥٤٠	١٢٤,١٤٠,٤٦٢,٠٠٠	القطاع المختلط	٦٤,١٤٣,٩١٢,٥٨٦
%٣٥	(١,٤١٦,٧٦٠,٤٩١,٥٤٩)	٢,٦٦٣,٦٥٣,٥٦٥,٤٥١	٤,٠٨٠,٤١٤,٠٥٧,٠٠٠	الإجمالي	٢,٤٥٩,٧٥٣,٩١٠,٨٨١

٥- عجز النشاط الجاري:

أظهر الحساب الختامي لعام ٢٠١٢م إجمالي العجز الجاري الفعلي لوحدات القطاع الاقتصادي بمبلغ (٩٥,٣٤٨,١٧١,٦٠٩) ريال بزيادة بلغت (٥٧,٧٥٦,٠٥٨,٦٠٩) ريال ونسبة (١٥٤%) تقريبا من العجز المقدر والبالغ (٣٧,٥٨٣,١١٣,٠٠٠) ريال، وبزيادة قدرها (١٣,٩٠٥,٧٩١,١١٩) ريال بنسبة (١٧%) عن العجز الفعلي للعام ٢٠١١م، تفاصيل ذلك على مستوى القطاعات كما يلي:

المبالغ بالريال

النسبة	الزيادة	العجز الفعلي ٢٠١٢م	العجز المقدر ٢٠١٢م	اسم القطاع	فعلي ٢٠١١م
%١٣٩٦	٥١,٢٦٣,٧٢٠,٤٨٢	٥٤,٩٣٥,٨٣٣,٤٨٢	٣,٦٧٢,١١٣,٠٠٠	القطاع العام الإنتاجي	٥١,٣٠٦,٧٩٩,٥٨٥
%٢	٨٣١,٨٩٥,٤٤٢,٩٩٣	٣٤,٧٤٢,٨٩٥,٩٩٣	٣٣,٩١١,٠٠٠,٠٠٠	القطاع العام الخدمي	٣٠,١٣٥,٥٨٠,٩٠٥
كامل	٥,٦٦٩,٤٤٢,٩٩٣	٥,٦٦٩,٤٤٢,٩٩٣	٠	القطاع المختلط	-
%١٥٤	٥٧,٧٦٥,٠٥٨,٦٠٩	٩٥,٣٤٨,١٧١,٦٠٩	٣٧,٥٨٣,١١٣,٠٠٠	الإجمالي	٨١,٤٤٢,٣٨٠,٤٩٠

و- إعانة سد العجز الجاري :

بلغ إجمالي إعانة سد العجز الجاري المنصرفة من الدولة ل وحدات القطاع العام (٣٦,٢٤٤,٠٩٣,٨٨٩) ريال بصافي نقص قدره (١,٣٣٩,٠١٩,١١١) ريال ونسبة (٤٪) من التقدير المعتمد والبالغ (٣٧,٥٨٣,١١٣,٠٠٠) ريال، وبزيادة قدرها (٧,٣٥٠,٦٥٢,٠٠٥) ريال ونسبة (٢٥٪) عن إعانة سد العجز للعام ٢٠١١م وكما يلي :

المبالغ بالريال

النسبة	الزيادة/ (النقص)	الفعلي	التقدير المعتمد	اسم القطاع	فعلي ٢٠١١م
٦٪	٢١٠,٩٦٧,٥٩٩	٣,٨٨٣,٠٨٠,٥٩٩	٣,٦٧٢,١١٣,٠٠٠	القطاع العام الإنتاجي	٢,٩٤٨,٠٦٧,١١٢
٥٪	١,٥٤٩,٩٨٦,٧١٠	٣٢,٣٦١,٠١٣,٢٩٠	٣٣,٩١١,٠٠٠,٠٠٠	القطاع العام الخدمي	٢٥,٩٤٥,٣٧٤,٧٧٢
٤٪	(١,٣٣٩,٠١٩,١١١)	٣٦,٢٤٤,٠٩٣,٨٨٩	٣٧,٥٨٣,١١٣,٠٠٠	الإجمالي	٢٨,٨٩٣,٤٤١,٨٨٤

٢- الموازنة الرأسمالية :

أسفر التنفيذ الفعلي للموازنة الرأسمالية للقطاع الاقتصادي للعام المالي ٢٠١٢م عن استخدامات وموارد رأسمالية بمبلغ (٧٠٥,٤٤٨,٩٣٦,٦٣٢) ريال بصافي تجاوز في الاستخدامات قبله صافي زيادة في الموارد بمبلغ (٢٧١,٣٣٧,٧١٠,٦٣٢) ريال ونسبة (٦٣٪) من الربط المعتمد والبالغ (٤٣٤,١١١,٢٢٦,٠٠٠) ريال، إيضاح ذلك على مستوى القطاع العام الإنتاجي والخدمي والمختلط في الجدول التالي :

المبالغ بالريال

النسبة	التجاوز/ الزيادة وصافي (التجاوز/ الزيادة)	التنفيذ الفعلي	الربط المعتمد	اسم القطاع	فعلي ٢٠١١م
٦٤٪	(٢٠٩,٩٢٥,٠٢٣,٧١٣)	٥٣٩,٥٦٠,٩٤٤,٧١٣	٣٢٩,٦٣٥,٩٢١,٠٠٠	القطاع العام الإنتاجي	٤٢٣,٠٩١,٤٤٤,٣٠٢
٣٪	٢,١٢٧,٧٩١,٦٦٧	٨٢,٥٠٧,٦٩٠,٣٣٢	٨٤,٦٣٥,٤٨٢,٠٠٠	القطاع العام الخدمي	٥٤,٧٤٠,٦٣٤,٣٣٩
٢٢٠٪	٦٣,٥٤٠,٤٧٨,٥٨٦	٨٣,٣٨٠,٣٠١,٥٨٦	١٩,٨٢٩,٨٢٣,٠٠٠	القطاع المختلط	٢٤,٨٤٤,٥٨٥,٧٤٢
٦٣٪	(٢٧١,٣٣٧,٧١٠,٦٣٢)	٧٠٥,٤٤٨,٩٣٦,٦٣٢	٤٣٤,١١١,٢٢٦,٠٠٠	الإجمالي	٥٠٢,٦٧٦,٦٦٤,٣٨٤

أ- الاستخدامات الرأسمالية :

أظهر الحساب الختامي لعام ٢٠١٢م إجمالي الاستخدامات الرأسمالية بمبلغ (٧٠٥,٤٤٨,٩٣٦,٦٣٢) ريال بصافي تجاوز قدره (٢٧١,٣٣٧,٧١٠,٦٣٢) ريال ونسبة (٦٣٪) من إجمالي الربط المعتمد البالغ (٤٣٤,١١١,٢٢٦,٠٠٠) وتركز التجاوز في الباب الخامس (التحويلات الرأسمالية) ، بينما تم تحقيق وفر في الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) وكما يلي :

المبالغ بالريال

النسبة	الوفر / (التجاوز)	الاستخدامات الفعلية	الربط المعتمد	البيان	فعلي ٢٠١١م
٧١٪	٢٠٢,٨٢٧,٢١٨,٤٤٢	٨٢,٥٠٣,٩٤٦,٥٥٨	٢٨٥,٣٢١,١٦٥,٠٠٠	الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ	٤٤,٣٧٤,٤١٠,٤٥٦
٢١٩٪	٤٧٤,١٦٤,٩٢٩,٧٧٤	٦٢٢,٩٤٤,٩٩٠,٠٧٤	١٤٨,٧٨٠,٠٦١,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية	٤٥٨,٣٠٢,٢٥٣,٩٢٨
٦٣٪	(٢٧١,٣٣٧,٧١٠,٦٣٢)	٧٠٥,٤٤٨,٩٣٦,٦٣٢	٤٣٤,١١١,٢٢٦,٠٠٠	الإجمالي	٥٠٢,٦٧٦,٦٦٤,٣٨٤

ب- الإيرادات الرأسمالية :

أظهر الحساب الختامي لعام ٢٠١٢م إجمالي الإيرادات الرأسمالية بمبلغ (٧٠٥,٤٤٨,٩٣٦,٦٣٢) ريال بصافي زيادة قدرها (٢٧١,٣٣٧,٧١٠,٦٣٢) ريال ونسبة (٦٣%) من إجمالي التقدير المعتمد البالغ (٤٣٤,١١١,٢٢٦,٠٠٠) وتركزت الزيادة في الباب السادس (التحويلات الرأسمالية)، بينما تم تحقيق نقص في الباب الخامس (الإيرادات الرأسمالية) وكما يلي :

المبالغ بالريال

النسبة	الزيادة/ (النقص)	الإيرادات الفعلية	التقدير المعتمد	البيان	فعلي ٢٠١١م
%١١	(٣٥,٧٨٢,٥٠٤,١١٢)	٢٨٧,٣٥٧,٨٥٥,٨٨٨	٣٢٣,١٤٠,٣٦٠,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	١٤٦,٦٣٠,٢٢١,٦٤٨
%٢٧٧	٣٠٧,١٢٠,٢١٤,٧٤٤	٤١٨,٠٩١,٠٨٠,٧٤٤	١١٠,٩٧٠,٨٦٦,٠٠٠	الباب السادس: التحويلات الرأسمالية	٢٥٦,٠٤٦,٤٤٢,٧٣٦
%٦٣	٢٧١,٣٣٧,٧١٠,٦٣٢	٧٠٥,٤٤٨,٩٣٦,٦٣٢	٤٣٤,١١١,٢٢٦,٠٠٠	الإجمالي	٥٠٢,٦٧٦,٦٦٤,٣٨٤

ج- المساهمة الرأسمالية للموازنة :

بلغت المساهمة الرأسمالية للموازنة لكل من وحدات القطاع العام الإنتاجي والخدمي مبلغ (٦١,٢٨٢,٩٥٢,٥٧٠) ريال بصافي نقص قدره (٣١,٢١٣,٧٢١,٤٣٠) ريال ونسبة (٣٤%) من تقديرات الموازنة البالغة (٩٢,٤٩٦,٦٧٤,٠٠٠) ريال ، وكما يلي :

المبالغ بالريال

النسبة	(النقص)	فعلي	تقديرات الموازنة	اسم القطاع
%٣٦	(٢٢,٢٠٦,٢١٧,٥٣٧)	٣٩,١٣٨,٨٠٣,٤٦٣	٦١,٣٤٥,٠٢١,٠٠٠	القطاع الإنتاجي
%٢٩	(٩,٠٠٧,٥٠٣,٨٩٣)	٢٢,١٤٤,١٤٩,١٠٧	٣١,١٥١,٦٥٣,٠٠٠	القطاع الخدمي
%٣٤	(٣١,٢١٣,٧٢١,٤٣٠)	٦١,٢٨٢,٩٥٢,٥٧٠	٩٢,٤٩٦,٦٧٤,٠٠٠	الإجمالي

ثالثاً : نتائج دراسات تحليل القروض الخارجية

أ - الموارد من القروض :

أسفر تنفيذ موازنات القطاع الاقتصادي للسنة المالية ٢٠١٢ م عن صافي نقص في الموارد المتمثل بالمسحوب من القروض ، حيث بلغ المسحوب الفعلي مبلغ (٥٨١,١٩٦,٤٠٦) ريال بما نسبته (٠,٤١ %) من تقديرات الموازنة البالغة (١٤٢,٧٧٢,٩٤٠,٠٠٠) ريال ، وبصافي نقص مبلغ (١٤٢,١٩١,٧٤٣,٥٩٤) ريال ونسبة (٩٩,٦ %) من التقديرات المعتمدة ، توضيح ذلك بالجدول الآتي :-

المبالغ بالريال

البيان	فعلي ٢٠١١ م	٢٠١٢ م		الفارق
		تقدير	فعلي	
وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي	٣٩٥,٣٧٠,٨٤٢	١٠٢,٢٥٤,٦٨,٠٠٠	٥٥,٤١١,٨٣٣	١٠٢,٢٣٥,٦٤٩,٣٧١
وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع الخدمي	٥٨,٣٩٦,٥٦٦	٤٠,٥١٨,٨٧٢,٠٠٠	٥٢٥,٧٨٤,٥٧٣	٤٠,٠٥٩,٥٤٠,٧٠١
إجمالي قروض القطاع الاقتصادي	٤٥٣,٧٦٧,٤٠٨	١٤٢,٧٧٢,٩٤٠,٠٠٠	٥٨١,١٩٦,٤٠٦	١٤٢,٢٩٥,١٩٠,٠٧٢
صافي النقص			١٤٢,١٩١,٧٤٣,٥٩٤	%٩٩,٦

ومن البيانات أعلاه يلاحظ:

١ - انخفضت الموارد المتمثلة بالمسحوبات من القروض في وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع الإنتاجي من (٣٩٥,٣٧٠,٨٤٢) ريال عام ٢٠١١ م إلى (٥٥,٤١١,٨٣٣) ريال عام ٢٠١٢ م بمقدار (٣٣٩,٩٥٩,٠٠٩) ريال وبما نسبته (٨٦ %) ، مما يشير إلى تعثر المشاريع الممولة من القروض خلال عام ٢٠١٢ م ، وترتب عليه تدني استيعاب المشاريع لمبالغ القروض المخصصة لها .

٢ - ارتفعت الموارد المتمثلة بالمسحوبات من القروض في وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع الخدمي من (٥٨,٣٩٦,٥٦٦) ريال عام ٢٠١١ م إلى (٥٢٥,٧٨٤,٥٧٣) ريال عام ٢٠١٢ م بمقدار (٤٦٧,٣٨٨,٠٠٧) ريال وبما نسبته (٨٨,٩ %) لم يتم لها الربط في الموازنة .

٣ - تشير البيانات الواردة في الحساب الختامي إلى وجود نقص كبير في المسحوبات من القروض ، الأمر الذي يشير إلى بطء تنفيذ مكونات المشاريع التابعة للمؤسسات ومواجهتها للمشاكل التي تؤدي إلى تعثرها والتي ترجع إلى :

(١/٣) قصور في الدراسات والتصاميم .

(٢/٣) بطء إجراءات المناقصات .

(٣/٣) عدم كفاءة المقاولين المتعاقد معهم .

(٤/٣) ضعف الإشراف على تنفيذ مكونات المشاريع من قبل الشركات الاستشارية والمؤسسات المستفيدة مشاريعها من القروض .

ويؤكد ذلك عدم وجود أي مسحوبات فعلية في المؤسسات التالية :

- المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي عدن.
- المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي المكلا.
- المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بصعدة.
- المؤسسة العامة للكهرباء.
- الشركة اليمنية للغاز
- المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية.
- مؤسسة موانئ خليج عدن.
- مؤسسة موانئ البحر العربي.
- الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف.
- الهيئة العامة لكهرباء الريف.

حيث أن تلك المؤسسات لها مشاريع مموّلة بقروض لم يتم السحب منها حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ م، وفيما يلي تفاصيل الزيادة والنقص التي ظهرت في الحسابات الختامية في الوحدات الاقتصادية.

المبالغ بالريال

م	البيان	فعلي ٢٠١١	عام ٢٠١٢		النتيجة	
			تقديري	فعلي	زيادة	نقص
(أ)	القطاع العام الإنتاجي					
١	المؤسسة العامة للاتصالات	٠	٩١,٤٧٣,٠٠٠	--	٩١,٤٧٣,٠٠٠	
٢	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (الأمانة)	٣١٨,٦١٤,٢٢٢	٢,٦٠٥,٤٠٠,٠٠٠	--	٢,٦٠٥,٤٠٠,٠٠٠	
٣	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (المكلا)	٠	١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	--	١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
٤	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (الحديدة)	٢,٧٦٩,٠٧٩	٠	٣٦,٩٩٣,٢٠٤	--	
٥	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (سينون)	٦٣,٢٨٧,٥٤١	٤,٣٨٩,٤٤٨,٠٠٠	١٨,٤١٨,٦٢٩	--	٤,٣٧١,٠٢٩,٣٧١
٦	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (عدن)	--	١,٠٨٤,٤٠٦,٠٠٠	--	١,٠٨٤,٤٠٦,٠٠٠	
٧	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (صعدة)	--	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	--	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
٨	الشركة اليمنية للغاز	--	٧,٦٥٢,٤١٤,٠٠٠	--	٧,٦٥٢,٤١٤,٠٠٠	
٩	المؤسسة العامة للكهرباء	--	٨٣,٧٥٨,٩٢٧,٠٠٠	--	٨٣,٧٥٨,٩٢٧,٠٠٠	
١٠	هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية	١٠,٧٠٠,٠٠٠	٣٧٢,٠٠٠,٠٠٠	--	٣٧٢,٠٠٠,٠٠٠	
	إجمالي القطاع الإنتاجي	٣٩٥,٣٧٠,٨٤٢	١٠٢,٧٥٤,٠٦٨,٠٠٠	٥٥,٤١١,٨٣٣	٣٦,٩٩٣,٢٠٤	١٠٢,٣٣٥,٦٤٩,٣٧١
(ب)	القطاع الخدمي					
١	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	--	١٢,٥٦٤,٦٠٠,٠٠٠	--	١٢,٥٦٤,٦٠٠,٠٠٠	
٢	الهيئة العامة لتطوير تهامة	١١,٥٧٢,٧٣٦	٦٦٦,٢٩٧,٠٠٠	٤٥٩,٣٣١,٢٩٩	--	٢٠٦,٩٦٥,٧٠١
٣	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	٤٦,٨٢٣,٨٣٠	٠	٦٦,٤٥٣,٢٧٤	٦٦,٤٥٣,٢٧٤	--
٤	مؤسسة موانئ خليج عدن	--	١١٢,٥٠٠,٠٠٠	--	١١٢,٥٠٠,٠٠٠	
٥	مؤسسة موانئ البحر العربي	--	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	--	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	
٦	الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف	--	٢,٤٨٥,٦٢٥,٠٠٠	--	٢,٤٨٥,٦٢٥,٠٠٠	
٧	الهيئة العامة لكهرباء الريف	--	٢٤,٥٧٩,٨٥٠,٠٠٠	--	٢٤,٥٧٩,٨٥٠,٠٠٠	
	إجمالي القطاع الخدمي	٥٨,٣٩٦,٥٦٦	٤٠,٥١٨,٨٧٢,٠٠٠	٥٢٥,٧٨٤,٥٧٣	٦٦,٤٥٣,٢٧٤	٤٠,٠٥٩,٥٤٠,٧٠١
	إجمالي وحدات القطاع الاقتصادي	٤٥٣,٧٦٧,٤٠٨	١٤٢,٧٧٢,٩٤٠,٠٠٠	٥٨١,١٩٦,٤٠٦	١٠٣,٤٤٦,٤٧٨	١٤٢,٣٩٥,١٩٠,٠٧٢

من الجدول السابق يتضح عدم كفاءة وقدرة المؤسسة العامة للكهرباء، والهيئة العامة لكهرباء الريف على الاستفادة من التمويلات المعتمدة لها، والتي تزيد عن ٧٠٪ من إجمالي التمويلات الأجنبية المرتبطة بالقطاع الاقتصادي.

ب- سداد أقساط القروض المستحقة :

أظهرت نتائج التنفيذ الفعلي لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي الإنفاق المسدد من أقساط القروض المستحقة بواقع (١٣,٢١٣,٩٢٥,٥٢٧) ريال مسفراً بذلك عن صافي تجاوز قدره (١١,٩٩٣,٤٩٢,٥٢٧) ريال وبما نسبته (٩٨٢,٧٪) عن الربط المقدر لها في الموازنة والبالغ (١,٢٢٠,٤٣٣,٠٠٠) ريال ، وذلك كما يلي:

المبالغ بالريال

البيان	فعلي ٢٠١١	٢٠١٢		الفرق
		ربط	فعلي	
وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي	٣,٣٥٨,٧٩٢,٠٣٥	١,١٤٧,٠٨٩,٠٠٠	١٣,١٨٨,٥٢٩,٣٨٥	١٢,٩٧٦,٥٠٥,٦٠٩
وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع الخدمي	٢٥,٣٨٦,١٢٢	٧٣,٣٤٤,٠٠٠	٢٥,٣٨٦,١٢٢	-
الإجمالي	٣,٣٨٤,١٧٨,١٥٧	١,٢٢٠,٤٣٣,٠٠٠	١٣,٢١٣,٩٢٥,٥٢٧	١٢,٩٧٦,٥٠٥
صافي النقص			١٠٠,٩٩٣,٤٩٢,٥٢٧	٩٨٢,٧٪

ومن البيانات أعلاه يلاحظ أنه تم سداد مبلغ (٩٨٣,٠١٣,١٠٢) ريال في وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي والخدمي لم يتم الربط لها في الموازنة ، بما يشير إلى عدم الدقة في تقدير اعتمادات سداد أقساط القروض المستحقة على وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع الإنتاجي والخدمي ، كما لم يتم اعتمادات سداد أقساط القروض المستحقة لوحدات القطاع المختلط فيما عدا الخطوط الجوية اليمنية ، الأمر الذي يؤكد عدم موضوعية التقديرات ، وعدم استنادها إلى أحكام وشروط الاتفاقيات وخاصة ما يرتبط بشروط ومواعيد السداد ، والجدول الآتي يوضح تفاصيل تلك الانحرافات :

المبالغ بالريال

البيان	فعلي ٢٠١١	٢٠١٢ عام		الفرق	
		تقديري	فعلي	زيادة	نقص
(أ) القطاع العام الإنتاجي					
١ بنك التسليف التعاوني والزراعي	٣,٥٩٤,٠٠٠	٠	٦٣,٥٩٤,٠٠٠	٦٣,٥٩٤,٠٠٠	
٢ المؤسسة العامة للاتصالات	٦١٤,٧٧٥,٠٧٤	٠	٩٣٩,٦٤٨,٨٩٤	٩٣٩,٦٤٨,٨٩٤	
٣ المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (الإدارة العامة)	٥,٤٥٩,٥٨٨	٠	٥,٣١٨,٥٧٧	٥,٣١٨,٥٧٧	
٤ المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (الأمانة)	٢,١٤٠,٥٠٦,٠١٢	٠	٢,٠٥٦,٠٦٤,٦٤٠	٢,٠٥٦,٠٦٤,٦٤٠	
٥ المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (تعز)	٥٦,٥٣٣,٨٢٢	٠	٥٥,٢٠٤,٨٦٦	٥٥,٢٠٤,٨٦٦	
٦ المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (المكلا)	٣٠٩,٨٣٥,٢٨٧	٠	٢٩٤,٢٠٠,٩٦٥	٢٩٤,٢٠٠,٩٦٥	
٧ المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (الحديدة)	٠	٧١٢,٠٨٩,٠٠٠	٠	-	٧١٢,٠٨٩,٠٠٠
٨ المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (سينون)	٢٢١,٩١١,٦٣٩	٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١٢,٠٣٣,٧٧٦	-	١٦٧,٩٦٦,٢٢٤
٩ المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت	٠	٠	٩٤,٢٠٨,٩٩٢	٩٤,٢٠٨,٩٩٢	
١٠ المؤسسة العامة للغزل والنسيج	٠	٠	١٩,٧٧٩,٥٢٢	١٩,٧٧٩,٥٢٢	
١١ شركة الغاز اليمنية	٠	٠	٩,٤٤٥,٦٢٤,٥٦٧	٩,٤٤٥,٦٢٤,٥٦٧	
١٢ الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري	٦,١٧٦,٦١٣	٠	٢,٧٦٠,٥٧٦	٢,٧٦٠,٥٧٦	
١٣ المؤسسة العامة للكهرباء	٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	٠	-	٥٥,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي القطاع العام الإنتاجي	٣,٣٥٨,٧٩٢,٠٣٥	١,١٤٧,٠٨٩,٠٠٠	١٣,١٨٨,٥٢٩,٣٨٥	١٢,٩٧٦,٥٠٥,٦٠٩	٩٣٥,٠٥٥,٢٢٤
(ب) وحدات القطاع الخدمي					
١ مؤسسة موانئ البحر الأحمر	٢٥,٣٨٦,١٢٢	٣٣,٣٤٤,٠٠٠	٢٥,٣٨٦,١٢٢	--	٧,٩٥٧,٨٧٨
٢ المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	--	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي القطاع الخدمي	٢٥,٣٨٦,١٢٢	٧٣,٣٤٤,٠٠٠	٢٥,٣٨٦,١٢٢	--	٤٧,٩٥٧,٨٧٨
إجمالي وحدات القطاع الاقتصادي	٣,٣٨٤,١٧٨,١٥٧	١,٢٢٠,٤٣٣,٠٠٠	١٣,٢١٣,٩٢٥,٥٢٧	١٢,٩٧٦,٥٠٥,٦٠٩	٩٨٣,٠١٣,١٠٢

رابعاً : نتائج دراسة الحساب الختامي لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط)

نظراً لطبيعة وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) من حيث تنوع نشاطها الذي يغطي معظم جوانب النشاط الاقتصادي والخدمي ، ويؤثر على حياة المواطنين في شتى المجالات والذي يتطلب موازنات تقديرية مرنة في الجوانب المرتبطة بالنشاط التشغيلي مع مراعاة متغيرات السوق ، بالإضافة إلى تمتع عدد كبير من تلك الوحدات باستقلال مالي وإداري يصاحبه ضعف أو انعدام الرقابة من قبل وزارة المالية على مدى الالتزام بتنفيذ موازنتها ، وفي ضوء ذلك قامت اللجنة الفرعية بوضع خطة للمناقشة تستجيب لتلك العوامل وبما يحقق أهداف اللجنة والمجلس من عملية المناقشة ، وكذا وضع التوصيات السليمة التي تسهم في الحد من الإختلالات لتلك الوحدات وتساهم في تحسين أدائها والعمل على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في تنفيذ أهداف وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فقد حرصت اللجنة على دراسة ملاحظات وتوصيات المجلس بشأن مراجعة الحسابات الختامية لوحدات القطاع الاقتصادي للسنوات السابقة لتقييم مستوى استجابة الوحدات لتنفيذ تلك التوصيات وعقد اجتماعات مع عدد من الوحدات بحضور ممثلي (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وزارة المالية) لمناقشة مستوى تنفيذ توصيات المجلس السابقة والتزامات الوحدات الاقتصادية أثناء مناقشة الحسابات الختامية للأعوام السابقة ، وقد روعي في اختيار الوحدات أهميتها وتمثيلها للقطاعات (الإنتاجي ، الخدمي ، المختلط).

هذا وقد اتضح للجنة من خلال عملية الدراسة والمناقشة للحسابات الختامية مع الوحدات استمرار ظهور معظم تلك الاختلالات والتجاوزات في معظم وحدات هذا القطاع بالرغم من التوصل إلى اتفاقات مشتركة لمعالجة العديد من تلك الاختلالات والتجاوزات خلال اللقاءات التي عقدتها اللجنة في السنوات السابقة ، حيث لاحظت اللجنة أن أغلب تلك المعالجات لم تنعكس في الواقع العملي لنشاط تلك الوحدات ، ولا زالت تلك الاختلالات والتجاوزات قائمة ، وتتزايد من عام لآخر بل إنها أصبحت سمة مشتركة في إدارة كثير من تلك الوحدات ، في ظل غياب تام لدور الحكومة والجهات المشرفة على توجيه نشاط تلك الوحدات ، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في تردي أوضاع هذا القطاع وانخفاض مساهمته في مجالات التنمية المختلفة وكذا في تقديم الخدمات للمواطنين ورفد خزينة الدولة ، وأصبح يشكل عبئاً كبيراً على موازنة الدولة التي أصبحت تمول عجز النشاط الجاري لعدد كبير من هذه الوحدات الاقتصادية وبشكل متزايد من عام لآخر ، في ظل تراجع فائض النشاط الجاري لعدد من وحدات القطاع الإنتاجي التي تحقق فائض أرباح ، لدرجة أن بعض الوحدات الإنتاجية بدأت تحقق عجزاً في نشاطها الجاري.

ومع مراعاة اللجنة للأثار السلبية التي خلفتها أحداث عام ٢٠١١م، وآثارها على العام ٢٠١٢م ، على مختلف القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة ، وهو ما استندت إليه كثير من

تلك الوحدات في تبرير تجاوزاتها في تنفيذ موازنتها الجارية وإخفاقاتها في تنفيذ موازنتها الرأسمالية، إلا أن اللجنة ترى أن تلك الأحداث رغم تأثيرها الكبير على نشاط عدد كبير من الوحدات، ليست السبب الوحيد في تدهور نشاط كثير من الوحدات، نظراً لأن أغلب تلك الوحدات يشوب أداءها العديد من الاختلالات الهيكلية في الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية والمالية بما يحد من قدرتها على تطوير أدائها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية.

إن المرحلة الحالية تتطلب من الحكومة وضع تلك التوصيات والمعالجات موضع التنفيذ، وتفعيل القوانين واللوائح وأنظمة العمل لدى وحدات هذا القطاع الهام، وكذا تحديث وتطوير أساليب العمل وآلياته، وتفعيل المساءلة من خلال عملية الإشراف والمتابعة والرقابة والتقييم من قبل الجهات المشرفة على هذا القطاع والجهات الرقابية، وبما يؤدي إلى النهوض بهذا القطاع وتمكينه من تحقيق أهدافه في عملية التنمية وتنفيذ توجهات الدولة الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

علماً بأن اللجنة عقدت اجتماعاً مع القطاعات المختصة في كل من (وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) لتدارس أهم الاختلالات وكيفية المعالجة لها، وقد خرج الاجتماع بأن بعض الملاحظات يمكن معالجتها بإجراءات إدارية وفقاً لآلية ومصفوفة تعد من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهاز كونها اختلالات فنية، وهناك بعض الاختلالات الأخرى يتطلب أهمية معالجتها من قبل الوحدات الاقتصادية نفسها أو الوزارات المشرفة، وكذلك الجهات الرقابية، سواءً بتقديم تعديلات تشريعية أو مشاريع قوانين جديدة، وهو ما سيرد عرضه لاحقاً.

وفيما يلي أهم الملاحظات التي خرجت بها اللجنة، وذلك كما يلي:-

أ- الملاحظات العامة للجنة:

١- تعاني وحدات القطاع الاقتصادي من قصور في البناء المؤسسي والتشريعي ويرجع جانب منه إلى تقادم نصوص وإحكام قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة الصادر بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م، الذي أعد وأقر في بداية التسعينات من القرن الماضي وأدخلت عليه بعض التعديلات قبل سبعة عشر عاماً؛ ونفس الأمر ينطبق على القانون المالي الذي صدر في العام ١٩٩٠م وتم تعديل بعض موادها مرة واحدة في العام ١٩٩٩م. هذا بالإضافة إلى أوجه القصور في قوانين الإنشاء واللوائح الداخلية والبناء التنظيمي والأنظمة المالية والمحاسبية للمؤسسة، بالإضافة إلى ضعف السياسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية بما في ذلك أنظمة التوظيف والتدريب وأنظمة الحوافز إلى جانب ضعف إجراءات الضبط الداخلي على نحو لا يسمح بتوفير حماية كافية لأصول وممتلكات تلك الوحدات.

وقد أوضحت وزارة المالية أن هناك لجنة مشكلة لدراسة اوضاع الوحدات الاقتصادية مكونه من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومن ضمن مهامها

تشخيص المشكلة القائمة لتلك الوحدات واعداد المعالجات اللازمة وتقديم المقترحات التي منها دمج الوحدات ذات الانشطة المتشابهة مع بعضها أو ادماجها مع هياكل الوزارات المشرفة أو اقتراح إعادة الهيكلة، بما في ذلك تعديل بعض القوانين الحالية بما يكفل تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها تلك الوحدات. كما أشارت إلى أنه تم إضافة عملية اصلاح اوضاع الوحدات الاقتصادية ضمن خطة اصلاح المالية العامة.

٢- ضعف الدور الذي تمارسه مجالس الإدارة في معظم الوحدات الاقتصادية في جانب الإشراف والرقابة على خطط وأنشطة الوحدات الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال عدم انتظام اجتماعات تلك المجالس وعدم اسهامها في وضع الحلول والمعالجات للعديد من جوانب القصور والاختلالات التي تعاني منها تلك الوحدات.

وقد أوضحت وزارة المالية أن معظم الوحدات الاقتصادية لا تستجيب لتوجيهاتها بضرورة عقد اجتماعات مجالس الإدارة بصورة منتظمة لأهمية ذلك في الإشراف والرقابة على خطط وانشطة تلك الوحدات.

٣- قصور نظم الرقابة الداخلية وعدم فعاليتها، ومن أهم مظاهر ذلك القصور عدم مسك السجلات الرقابية على أصول وممتلكات معظم الوحدات الاقتصادية، وعدم تطوير وتحديث الهياكل التنظيمية لتلك الوحدات، وعدم قيام تلك الوحدات بإيجاد معايير سليمة لتقييم أدائها؛ بالإضافة إلى عدم تفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية وفقاً لما تضمنه القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٠م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية.

وقد أشار رد وزارة المالية حول ذلك بالآتي:

أ- معظم الوحدات الاقتصادية لديها سجلات وقاعدة بيانات بكافة اصولها وممتلكاتها ونحن بصدد متابعة بقية الجهات الصغيرة بضرورة فتح بقية السجلات.

ب- تراجع الاداء لتلك الوحدات الاقتصادية لعامي ٢٠١١م - ٢٠١٢م نتيجة للأزمة التي مرت بها البلاد. وفي عام ٢٠١٣م - ٢٠١٤م سيكون هناك انعكاس ايجابي في اداء تلك الوحدات .

ج- القرار الجمهوري صدر في العام ٢٠١٠م وسيتم تفعيل هذا القرار في الاعوام القادمة، من خلال متابعتنا المستمرة، وكذا الجهات الرقابية الأخرى.

٤- مخالفة معظم الوحدات الاقتصادية لقوانين ربط موازنتها لعام ٢٠١٢م وذلك بتحقيق تجاوز في الاستخدامات على مستوى الباب دون أن تقوم وزارة المالية ببحث أسباب تلك التجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القانونية المخولة لها.

وقد أشار رد وزارة المالية في هذا الجانب بان رؤساء مجالس الادارة والمدراء التنفيذيين في جميع وحدات القطاعين العام والمختلط هم المسؤولون بالدرجة الاولى عما يحدث من تجاوزات ومخالفات، كونهم القائمين على ادارة اموال تلك الوحدات بشكل مباشر

والدخول في عقود التنفيذ؛ ويأتي دور وزارة المالية في الجانب الرقابي من خلال التشريعات القائمة وفي مقدمتها القانون المالي، وقانون المناقصات والمزايدات، وقانون الهيئات والمؤسسات، وقانون تحصيل الاموال العامة الى جانب التعليمات الدورية وما تصدره الحكومة من قرارات. وهناك بعض التجاوزات التي حدثت في العام ٢٠١٢م كانت غير مخططة، ومنها:

- صرف العلاوات السنوية للموظفين الخاصة بالفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١م).
- اضرابات واحتجاجات الموظفين في بعض الوحدات الاقتصادية.
- ارتفاع اسعار بعض السلع.

ويتم التأكيد على الوحدات الاقتصادية بالعمل على ايجاد اللوائح المنظمة لعملية صرف البدلات والحوافز للموظفين والعاملين في تلك الوحدات، والالتزام بقرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن. وقامت وزارة المالية في هذا الجانب برفع تقرير الى مجلس الوزراء بشأن وقف ومنع التجاوزات في هذه البنود واعداد اللوائح المنظمة للصرف.

٥- استمرار العديد من الوحدات الاقتصادية بصرف العديد من البدلات والحوافز لصالح عدد من قيادات وموظفي الجهات المشرفة (الوزارات) دون وجود مبررات ومسوغات قانونية تجيز ذلك الصرف لاسيما في ظل وجود موازنات مستقلة لتلك الوزارات. وقد أشار رد وزارة المالية أنها عملت على وقف مثل هذه التصرفات في بعض الجهات، مثل المؤسسات المحلية للمياه، ومؤسسات الموائى.

٦- اعتماد العديد من الوحدات الاقتصادية في توفير احتياجاتها من المستلزمات على صرف العهد المؤقتة وزيادة عدد أصحاب تلك العهد في ظل عدم متابعة تصفيتها أولاً بأول وهو ما ترتب عليه تراكم أرصدة تلك العهد وارتفاعها من عام لآخر. وقد أشار رد وزارة المالية أنها تقوم بالمشاركة في نهاية كل عام مع الوحدات في جرد الصناديق وحصر العهد، وتم اخلاء العديد منها؛ وقد تجاوزت الكثير من الوحدات الاقتصادية في هذا الجانب.

٧- استمرار تضخم المديونيات المستحقة للعديد من الوحدات الاقتصادية طرف الغير من سنة لأخرى، دون اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتحصيلها والحد من تناميها مستقبلاً.

وقد جاء رد وزارة المالية على تلك الملاحظة، بان الارتفاع المتزايد للمديونيات لدى العديد من الوحدات الاقتصادية بسبب القصور في اجراءات التحصيل، وعدم أخذ الضمانات الكافية، والذي تتحمله إدارة تلك الوحدات. ومع هذا تقوم وزارة المالية بمساعدة بعض الوحدات بتحصيل جزء من مديونيتها من خلال إجراء بعض التسويات والاستقطاعات المباشرة من مستحقات الجهات المدينة لصالح الجهات الدائنة.

٨- عدم كفاية الضوابط والإجراءات المتبعة في الجرد السنوي للمخازن والصناديق والعهد العينية والنقدية، وكذا عدم تحقيق الأهداف المنشودة من عملية الجرد الفعلي للأصول والممتلكات والنقدية في ١٢/٣١ من كل عام، وذلك نتيجة لعدم مسك

سجلات تحليلية رقابية للأصول الثابتة والمخزون إضافة إلى جوانب القصور التي تصاحب أعمال الجرد، وعدم إقفال الحسابات نهاية السنة المالية وإعداد الأرصدة الدفترية النهائية حتى يتم مقارنتها بالأرصدة الفعلية التي تقف عليها لجان الجرد، وإجراء المعالجات السليمة للانحرافات المترتبة عن عملية المقارنة لنتائج الجرد، وبالتالي تصبح أعمال الجرد غير مجدية وتشكل عبئاً من دون عائد.

وقد أشار رد وزارة المالية أنها تقوم بمخاطبة الجهات وإصدار التعاميم بشأن التعليمات الخاصة بالجرد في نهاية شهر نوفمبر من كل عام. حيث تتضمن التعاميم إلزام الجهات بمسك سجلات تحليلية ورقابية للأصول الثابتة والمخزون والصناديق والعهد، وضرورة إعداد الأرصدة الدفترية قبل البدء بعملية الجرد ليتم مقارنتها بالجرد الفعلي وإظهار الفوارق بالزيادة أو النقص، وأسباب ظهورها. وتلتزم العديد من الجهات بالتعاميم إلا أن بعض الجهات لا تلتزم.

٩- استمرار ظاهرة المخالفة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وبحيث أصبح الشراء بالأمر المباشر والممارسة هو الشائع في بعض الوحدات الاقتصادية كما أصبحت إجراءات تنفيذ المناقصات العامة لا تحقق أهداف الجودة والاقتصاد في الشراء نظراً لما يشوبها من مخالفات وجوانب قصور مع ميل بعض الوحدات لإرساء معظم مناقصاتها على مقاولين أو موردين محددتين، بالإضافة إلى ما يشوب عملية الفحص والاستلام من مخالفات وقصور.

وقد أشار رد وزارة المالية بأن استمرار مخالفة أحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية يعود بدرجة رئيسية لإدارة الوحدات الاقتصادية. ونؤكد هنا بضرورة وجود عقوبات جزائية بحق المخالفين لهذا القانون، وكان جزءاً من هذه المخالفات بسبب تعديل السقوف بالزيادة، والتي استخدمت من بعض الوحدات بطريقة سيئة.

١٠- استمرار ظاهرة التعتثر والتأخر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية عن المواعيد المحددة. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها عدم سلامة الدراسات والتصاميم، والاعتماد في التنفيذ على مقاولين غير مؤهلين، فضلاً عن القصور في المتابعة والإشراف من قبل الوحدات الاقتصادية، والتساهل الذي تبديه تجاه المقاولين المخالفين، حيث أن هناك العديد من المشاريع لا تكاد تخلو من التأخر في التنفيذ أو عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة. وهو الأمر الذي يتسبب في ترحيل معظم المشاريع لأكثر من عام وتكبد الدولة أعباء مالية إضافية مقابل ذلك.

وقد أوضحت وزارة المالية بأن أهم الأسباب لتعتثر مشاريع بعض الوحدات الاقتصادية يرجع إلى مشاكل الأراضي التي تقام عليها تلك المشاريع أو القصور في الدراسات والتصاميم المتعلقة بهذه المشاريع علاوة على ذلك، تدهور الأوضاع الأمنية خلال العام ٢٠١٢م بالإضافة إلى ترددي الأوضاع المالية للدولة التي أعاققت تنفيذ العديد من المشاريع.

وهذا الرد يؤكد ما ذهبت إليه اللجنة في ملاحظتها من سوء إدارة في تلك المشاريع، وعدم استغلال مخصصاتها المالية.

١١- لوحظ عدم تضمين الحساب الختامي لموازنات الوحدات الاقتصادية للعام ٢٠١٢ م بيانات التنفيذ الفعلي لموازنات (٣) وحدات اقتصادية ، وهذه الوحدات هي:

- المؤسسة الاقتصادية اليمنية.
- شركة صافر للاستكشافات وإنتاج النفط.
- شركة بترومسيلة.

وقد أوضحت وزارة المالية أن المؤسسة الاقتصادية اليمنية لا تلزم من قبل الحكومة بتقديم حساباتها الختامية في الموعد الدستوري بالرغم من قيام وزارة المالية بالمتابعة المستمرة والرفع إلى مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتسببين في عدم تقديم المؤسسة لحسابها الختامي ، أما شركة صافر للاستكشافات وإنتاج النفط، وشركة بترومسيلة فلم تقم بتقديم موازنتها لوزارة المالية رغم توصيات مجلس النواب بهذا الشأن. ونأمل من مجلس النواب استدعاء رؤساء هذه الجهات والوزراء المشرفين عليها وإلزامهم بتقديم الموازنات التقديرية، والحسابات الختامية في المواعيد الدستورية .

١٢- لاحظت اللجنة من خلال الاطلاع على الحساب الختامي لموازنة الوحدات الاقتصادية لعام ٢٠١٢ م استمرار الغموض الذي يكتنف نشاط المؤسسة الاقتصادية اليمنية، حيث لا ترفد تلك الوحدة الاقتصادية التابعة للدولة الموازنة العامة بأي مبالغ من فائض نشاطها منذ إنشائها، على الرغم من تعدد وتنوع الأنشطة التي تمارسها، وإلحاق بعض الوحدات الاقتصادية لإدارتها.

وقد أشاررد وزارة المالية إلى التالي:

أولاً : بالنسبة لملاحظات المجلس واستفسارات حول المؤسسة الاقتصادية اليمنية فيمكن الرد عليها بإيجاز كما يلي :-

١. من الملاحظ عدم التزام هذه المؤسسة بإعداد أي من حساباتها الختامية ومراكزها المالية وتقديمها في المواعيد الدستورية المحددة إلى وزارة المالية كسائر الوحدات الاقتصادية العامة المملوكة للدولة .

٢. بالرغم من توصيات مجلس النواب بإلزام المؤسسة الاقتصادية بإعداد مشاريع موازنتها الجارية والرأسمالية بشكل قطاعي منظم يوضح حقيقة كل نشاط من أنشطتها المختلفة وإبلاغ المؤسسة للعمل بتلك التوصيات منذ عدة أعوام إلا أن ردها على ذلك قد تمثل في الامتناع والإحجام عن تقديم مشاريع موازنتها السنوية إلى وزارة المالية بشكل عام وبالمخالفة للقانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م والقانون رقم (٣٥) لسنة ٩١م بشأن الهيئات والمؤسسات والشركات العامة وقانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وقانون إنشاء المؤسسة وغيرها من الأنظمة والقوانين النافذة .

٣. عدم السماح لممثلي المالية من المشاركة في عمليات الجرد السنوية لمحتويات الخزائن المخازن وأنواع الأصول الثابتة والمتداولة على مستوى المركز الرئيسي والفروع في عموم محافظات الجمهورية .

٤. عدم الالتزام بسداد حصة الحكومة من الضرائب وفائض الأرباح الصناعية والتجارية .

٥. عدم إخضاع مشترياتها لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية .

٦. ترتب على تلك الإجراءات تعميم حقيقة الأنشطة المختلفة التي تمارس في المجال التجاري والصناعي والزراعي والسياحي وفي مجالات البناء والإنشاءات والنقل والمواصلات والأسماك واللحوم وغيرها من المجالات تحت ذريعة تبعيتها لوزارة الدفاع وبالرغم من قانون إنشائها وتحويلها إلى مؤسسة اقتصادية مدنية تابعة للقطاع العام للدولة والذي بموجبية تم رفع رأسمالها بقيمة الأصول الثابتة والمتداولة للوحدات الاقتصادية والتي آلت إليها المساهمات الحكومية الرأسمالية في عدد آخر من الوحدات الاقتصادية والتي من بينها كما يلي :-

١- المؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية.	٩-	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء .
٢- المؤسسة العامة للتجارة الداخلية / عدن .	١٠-	منتجع نادي العروبة السياحي .
٣- المؤسسة العامة للأقمشة والكهربائيات / عدن.	١١-	منتج المدينة السياحية / صنعاء .
٤- المؤسسة العامة للحوم / عدن .	١٢-	المخبز الآلي المركزي / صنعاء .
٥- مصنع البطاريات السائلة .	١٣-	المخبز الآلي المركزي / تعز .
٦- مزرعة أبقار رصابة .	١٤-	مساهمة الحكومة في الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية
٧- مصنع الأدوات الزراعية .	١٥-	مساهمة الحكومة في شركة مارب للدواجن .
٨- مصنع الغاز الوطني .	١٦-	شركة مطاحن البحر الأحمر / كالتكس .
	١٧-	المؤسسة العامة للملح / عدن

ثانياً: بالنسبة لطلب توضيح الموقف المالي للمؤسسة والوحدات التي ألحقت بها وتقرير المحاسب القانوني للمؤسسة للأعوام ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م فهذا ما لا يمكن إيضاحه أو الوقوف عليه لعدم قيام المؤسسة بإعداد أي بيانات مالية أو حسابات ختامية أو مراكز مالية وتقديمها للوزارة طيلة تلك السنوات.

أما بالنسبة للمعاملات التي ستتخذها الحكومة فقد قامت وزارة المالية برفع مذكرة عرض إلى مجلس الوزراء لاستصدار قرارا يلزم المؤسسة بما يلي :-

١. إعداد وتقديم موازاناتها السنوية وحساباتها الختامية ومراكزها المالية للجهات المعنية في المواعيد الدستورية .

٢. الالتزام بالأنظمة والقوانين النافذة وإخضاع مشترياتها ومبيعاتها الكبرى لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية .

٣. إعداد موازاناتها التقديرية السنوية بشكل قطاعي منظم يوضح حقيقة كل نشاط من أنشطتها المختلفة على حدة .

١٣- لوحظ أن هناك العديد من الوحدات الاقتصادية لا تعمل بصورة اقتصادية حيث أن مؤشرات التنفيذ الفعلي تعكس التدهور المستمر للنشاط الجاري للوحدات الاقتصادية، وتحقيق العجز وبصورة مستمرة في بعض الوحدات لأكثر من سبع سنوات، رغم قيام الحكومة بدعم عدد منها. وبالتالي تظل هذه الوحدات عبئاً كبيراً على موازنة الدولة، حيث أن بعض الوحدات الاقتصادية تجاوزت فترة الثلاث سنوات المحددة لها في قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديله، المادتان (٢٧، ١٠٢).

وقد أوضحت وزارة المالية بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي حققت خسائر متتالية إلى أنّ هناك خلل في تصنيف الوحدات الاقتصادية بين وحدات إنتاجية ووحدات خدمية والتي كثير منها لا تهدف إلى الربح إنما هي تقدم خدماتها إلى المواطنين بتكاليف رمزية وبالتالي لا يفترض أن تكون وحدة اقتصادية، وبعض الوحدات الاقتصادية الانتاجية التي حققت خسائر تقوم حالياً اللجنة المشكلة من المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بدراسة أوضاعها.

١٤- لاحظت اللجنة تحقيق عدد من الوحدات الاقتصادية فائض في نشاطها الجاري خلال العام ٢٠١٢م، وفي نفس الوقت ظهرت في مجلدات الحسابات الختامية لنفس العام محققة عجزاً في نشاطها الجاري، وتم اعانتها بمبالغ من الدولة لسد ذلك العجز، والجدول التالي يوضح ذلك:

المبالغ بالريال

م	اسم الوحدة	فعلي الفائض لعام ٢٠١٢م	فعلي العجز لعام ٢٠١٢م	فعلي اعانة الدولة لسد العجز لعام ٢٠١٢م
١.	م. المحلية للمياه والصرف الصحي صعدة	٩,٨٦١,٠٠٨	٤١,٤٩١,١٤٦	٤١,٤٩١,١٤٦
٢.	م.ع. للإذاعة والتلفزيون	٣٨٧,٨٨٧,٠٢٩	٩,٥١٧,٩٣٩,٩٤٥	٩,٥١٧,٩٣٩,٩٤٥
٣.	هيئة مستشفى الثورة العام	٤٣٧,٤٤٥,١٦٥	٦,٥٤٨,٤٦١,١٦٦	٦,٥٤٨,٤٦١,١٦٦
٤.	هيئة مستشفى الثورة /تعز	١٩٣,٤٩٤,٦٠٦	٩٣٦,٨٦٧,١١٦	٩٣٦,٨٦٧,١١٦
٥.	هيئة مستشفى الثورة /الحديدة	١١٧,٩١٢,٣٤٧	٨٠٧,٣٢٧,٧٧٣	٨٠٧,٣٢٧,٧٧٣
٦.	هيئة مستشفى الثورة /ذمار	٦٠,٨٣٠,٠٥٢	٧٣٨,٧٣٦,٥٢٤	٧٣٨,٧٣٦,٥٢٤
٧.	هيئة مستشفى الثورة / إب	١٥,٧٢٨,٠٥٣	٥٤٦,٥٧٢,٦٩٥	٥٤٦,٥٧٢,٦٩٥
٨.	هيئة مستشفى الرازي العام - أبين	٢,٣١٢,٤٨٥	٦١٩,٦٦٠,٤٩٥	٦١٩,٦٦٠,٤٩٥
٩.	هيئة مستشفى ٢٦ سبتمبر (متنه)	١,٨٦٧,٧٠٠	٢٨٨,١٢٥,٢٥٧	٢٨٨,١٢٥,٢٥٧

وقد أشار رد وزارة المالية بأنه يتم صرف اعانة سد العجز الجاري لهذه الوحدات، وفي نهاية العام تجري التسويات اللازمة وفق النظام المحاسبي الموحد واسباس الاستحقاق المتبع في الوحدات الاقتصادية، وتمثل الفوائض قيمة المخزون في هيئات المستشفيات التي لم تصرف حتى نهاية العام. ويتم معالجة الفوائض المحققة للمؤسسات المدعومة في السنة المالية اللاحقة.

١٥- لاحظت اللجنة عدم قيام بنك التسليف التعاوني الزراعي بدفع حصة الحكومة من فائض نشاطه المحقق لعام ٢٠١٢م والبالغ (٢,٦) مليار ريال قبل خصم الضرائب.

وقد جاء رد وزارة المالية بأن البنك يعمل وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني ومنها تكوين المخصصات ووفق المعايير المحاسبية الدولية، ووزارة المالية تؤكد على ضرورة قيام بنك التسليف بما يلي:

١. استيفاء الضمانات الكافية عند منح القروض .
٢. الالتزام بمعايير ادارة مخاطر الائتمان .
٣. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية.

أما بخصوص سداد حصة الحكومة ، فإنها موزعة على ثلاث جهات مشاركة في رأس المال وممثلة بمجلس إدارة البنك ، وهي وزارة المالية، وصندوق التشجيع التعاوني الزراعي والسمكي، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد ، وهذه الجهات عبر ممثليها بمجلس الإدارة تقوم باتخاذ قرارات رفع رأس المال رغم اعتراض وزارة المالية على ذلك .

١٦- لاحظت اللجنة تحسن إيرادات بعض الوحدات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٢م، وتجاوزها للأثار المترتبة على أحداث ٢٠١١م، كالمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وشركة التبغ والكبريت الوطنية والشركة الوطنية لصناعة السجائر والكبريت، إلا أن كثيراً من الوحدات الاقتصادية لازالت تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في الأداء والتشغيل أفقدها توازنها وصمودها في السوق المحلية، حتى أن بعض تلك الوحدات الناجحة لم تكتف بتراجع فائض نشاطها الجاري خلال العام ٢٠١٢م بل تجاوزت توقعات الموازنة لعام ٢٠١٢م ودخلت في دائرة العجز... والجدول التالي يوضح ذلك:

المبالغ بالريال

م	فعلي الفائض المتحقق لعام ٢٠١١م	فعلي العجز لعام ٢٠١١م	اسم الوحدة	تقديرات الفائض لعام ٢٠١٢م	فعلي العجز لعام ٢٠١٢م
١.	١٣,٢٤٠,١٤٥	٠	ه.ع. للبريد والتوفير البريدي	٣٩٥,٢٧٠,٠٠٠	(٢١٥,٩٤٨,٨١٩)
٢.	١٥٢,٩٧٧,٢٥٠	٠	ه.ع. للشئون البحرية	٣٩٢,٩٠٠,٠٠٠	(٢٢٥,٥٤٧,٥٥١)
٣.	١,٥٨٤,٠٥٩	٠	الشركة الوطنية لصناعة الألبوم	٤,٤٠٠,٠٠٠	(٢,٧١٤,٢٢٨)
٤.	-	-	الخطوط الجوية اليمنية	-	(٥,٦٦٦,٧٢٨,٧٦٥)
٥.	٠	(٨,٧٥١,٢٦٢,٢٥٥)	م.ع لصناعة وتسويق الإسمنت	١٢,٧٨١,١٠٠,٠٠٠	(٦,٨٢٢,٦٧٥,٢٨٥)
٦.	٠	(٣٦,٧٢٨,٦٤٣)	مصنع المكلا لتعليب الأسماك / الفويري	٦٧,٥٠٠,٠٠٠	(٤٧,٤٥٨,٣٧٩)

وقد أشاررد وزارة المالية إلى أن بعض الوحدات التي حققت خسائر خلال عام ٢٠١٢م كانت بسبب العديد من الاختلالات في الوحدات نفسها، ونتيجة للظروف الأمنية السائدة، والتجاوز الكبير في الانفاق، بالإضافة إلى سوء الإدارة في بعض تلك الوحدات.

١٧- لوحظ عدم التزام وزارة المالية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٧) لسنة ٢٠٠٩م والخاص بآلية معالجة مديونية القطاع الحكومي للمؤسسة العامة للكهرباء، وبما يتجاوز (٣١)مليار ريال، حيث أرجع المختصين في المؤسسة العامة للكهرباء أن من أسباب ارتفاع رصيد ح/الزبائن والعملاء بنسبة (١٣%) عن العام ٢٠١١م هو تراكم المديونيات لدى الجهات الحكومية والتي تمثل ما نسبته (٣١%) من إجمالي رصيد المدينين .

وقد أشاررد الوزارة أنها تقوم سنوياً باستقطاع مديونيات الوحدات لصالح المؤسسة العامة للكهرباء من مخصصات تلك الوحدات وتوريدها الى ح/ المؤسسة.

١٨- لوحظ عدم وضع أي تقديرات من قبل وزارة المالية ضمن موازنة بعض الوحدات، ومنها المؤسسة العامة للكهرباء على مستوى بند الدائنون، والذي أحدث زيادة كلية في هذا البند بمبلغ (٣٨.٨)مليار ريال، في حين أن المؤسسة تعاني من عدم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، مما نتج عن ذلك تراكم تلك الالتزامات والتي تركزت معظمها لصالح

شركة النفط اليمنية مقابل قيمة مسحوبات المؤسسة من الوقود وشركات شراء الطاقة ، بالإضافة إلى مبلغ (٢٤.٥) مليار ريال مقابل ما تم إثباته لصالح وزارة المالية لمواجهة شراء الطاقة وسداد الديزل .

وقد أوضحت وزارة المالية أنه يتم إبلاغ المؤسسة بالكتاب الدوري الخاص بأسس إعداد الموازنة التقديرية، وأن عدم وضع تقديرات لهذا البند جاء من قبل المؤسسة رغم موافقتها بالكتاب الدوري من وزارة المالية. أما بخصوص التسويات اللازمة لمديونيات المؤسسة العامة للكهرباء لصالح شركة النفط فهي تمثل قيمة المشتقات النفطية التي تم سحبها من قبل المؤسسة العامة للكهرباء، ونتيجة لظروف المؤسسة المالية لم يتم السداد، وسيتم التنسيق بهذا الشأن.

أما أسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الخلافات بين المؤسسة والشركة حول عملية احتساب كميات الوقود الواصلة للمحطات، واحتساب سعر اللتر من المازوت، فأسباب الخلاف هو أن وزارة الكهرباء والطاقة تطالب باحتساب كميات الوقود الواصلة إلى المحطات وفقاً للتر الثابت المحتسب عند ١٥ درجة مئوية، بينما اتفافية الترتيبات المحاسبية المعمول بها منذ عام ١٩٩٩م حددت أن معامل التحويل لمادة المازوت من طن متري إلى لتر هو (١٠٥٩) لتر/طن، واحتسب عند الدرجة التي يحسب استهلاك الوقود للمحطات عندها.

١٩- في الوقت الذي شهدت فيه معظم الوحدات الاقتصادية انكماشاً في حجم نشاطها وإنتاجها بسبب الأحداث التي مرت بها البلاد عام ٢٠١١م، وآثارها على العام ٢٠١٢م، إلا أن الملاحظ حدوث ارتفاع كبير في النفقات الجارية (كالحوافز، البدلات، المزايا، مصروفات الإعلان والضيافة، والنثرية) والتي حققت تجاوزات في التنفيذ الفعلي مقارنة بالربط المعتمد ، وكذا بالزيادة عن فعلي العام ٢٠١١م.

وقد أشارت وزارة المالية أنها قامت برفع موضوع التجاوزات، وخصوصاً في الباب الأول إلى مجلس الوزراء، ولم يتم البت بها حتى الآن.

٢٠- من خلال مناقشة موضوع ضم الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين إلى البنك الأهلي اليمني، وقد لاحظت اللجنة إصدار مجلس الوزراء قرار بتشكيل لجنة برئاسة الأخ/وزير المالية وعضوية كلاً من (وزير الخدمة المدنية والتأمينات ، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، رئيس الهيئة العامة للأراضي والتخطيط العمراني ، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني ، مدير عام الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين) تتولى دراسة أوضاع الشركة وتقديم المقترحات اللازمة للمعالجة إلى مجلس الوزراء .

وقد أوضحت وزارة المالية أنه بالنسبة للشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين فقد تم دعوها للجنة الوزارية للاجتماع لمناقشة الموضوع الخاص بمعالجة وضع الشركة، سواءً عن طريق الدمج مع البنك الأهلي وفقاً لمقترحات المالية وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٤م أو دخوله كشريك مع مساهمين آخرين. ونظراً لعدم اجتماع اللجنة فقد تأخر البت في الموضوع، وسيتم الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

٢١- لوحظ استمرار توقف نشاط مصنع الغزل والنسيج بصنعاء عاماً بعد آخر مما كلف خزينة الدولة إعانات حكومية سنوية مقدمة للمصنع، والتي بلغت منذ عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٢م حوالي (٤.٨) مليار ريال هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن استمرار توقف نشاط المصنع قد يؤدي إلى تعرض أصوله ومعداته الجديدة للتهالك والضياع في ظل عدم إجراء المؤسسة لأعمال الجرد السنوي لأصول المصنع منذ عام ٢٠٠٩م وحتى الآن.

وقد أوضحت وزارة المالية أن اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة اوضاع المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج تأخر لذات السبب المشار إليه آنفاً، وحدد موضوع الاجتماع لمناقشة المعالجات التي خرجت بها اللجنة في تقريرها، والتي شكلت لدراسة أوضاع المصنع والأسباب التي تحول دون تشغيله رغم جاهزيته للعمل منذ وقت طويل. وترى اللجنة في هذا الجانب تخلي وزارة المالية عن التزاماتها السابقة أمام اللجنة عند مناقشة حساب ختامي المؤسسة لعام ٢٠١١م بتوفير المخصصات التشغيلية اللازمة لبدء إنتاج المصنع بعد التزام رئيس مجلس الإدارة بتشغيل المصنع وتحقيق الفائض المستهدف.

ب- أهم المشاكل والاختلالات المزمنة التي تواجه نشاط وحدات القطاع الاقتصادي

(العام والمختلط) :

١- عدم قيام معظم وحدات القطاع الاقتصادي بموافاة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بكشوفات الحساب وموازنين المراجعة الشهرية والربع السنوية والختامية في المواعيد المحددة قانوناً، حيث تقوم بتقديمها في موعد يتجاوز المواعيد المحددة أو غير مستوفاة. الأمر الذي يترتب عليه إقرار البرلمان لقوانين ربط الحسابات الختامية لوحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) بأرقام غير نهائية. وقد أفصح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن ذلك في تقريره عن مراجعته الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) للسنة المالية ٢٠١٢م، بقوله "أن البيانات الواردة في الحسابات الختامية لعام ٢٠١٢م لا تعتبر نهائية وقابلة للتعديل، حيث تم تقديم الحسابات الختامية للعام ٢٠١٢م قبل إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية لمعظم الوحدات"، كما أشار بقوله "أن الاستناد على تقديرات الموازنة لمقارنة مستوى التنفيذ يعد أمراً لا جدوى منه". وفي ضوء ذلك فقد وقفت اللجنة أمام هذه المخالفة الجوهرية، ولا حظت أن الحسابات الختامية، وموازنين المراجعة، ومرفقاتها تشترك في إعدادها ومراجعتها والمصادقة عليها ثلاث جهات رئيسة هي:

١. مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية ومديرها التنفيذي، والوزير المشرف عليها.

٢. وزارة المالية.

٣. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وذلك كما يلي :

- **الجهة الأولى :** تقع على الوحدات الاقتصادية، ومجالس إدارتها، والوزراء المشرفين عليها مسؤولية إعداد الحساب الختامية والقوائم المالية النهائية ورفعها لوزارة المالية والجهاز المركزي في المواعيد المحددة قانوناً. حيث وجدت اللجنة أن أغلب الوحدات الاقتصادية لم تلتزم بأحكام المواد (٦٥، ٧٠، ٧٢) من القانون المالي، والمواد (٢٨٤، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣١٦، ٣١٧) من لائحته التنفيذية، والتي أوجبت نصوصها على الوحدات الاقتصادية الالتزام بالمدد والمواعيد القانونية في أقفال حساباتها، وموافاة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بكشوفات وجداول حساباتها الختامية وموازين المراجعة، مرفقاً بها الميزانيات العمومية وحسابات العمليات الجارية بعد التصديق عليها من المحاسب القانوني والجهة المختصة في مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. ومع ذلك فقد قدمت العديد من الوحدات الاقتصادية حسابات ختامية أولية وقبل إقفال جميع حساباتها.
- **الجهة الثانية :** والمتمثلة بوزارة المالية، والتي لم تلتزم أيضاً بأحكام المواد (٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٧) من القانون المالي، وكذا المواد (٢٩٩، ٣٢٩) من لائحته التنفيذية. حيث تخلت الوزارة عن دورها القانوني في الرقابة الفاعلة والتفتيش على نشاط الوحدات الاقتصادية والتأكد من سلامة كافة إجراءاتها المالية والمحاسبية، وبدلاً من ذلك اكتفت بتسليم حسابات ختامية أولية وغير نهائية من العديد من الوحدات الاقتصادية ومن دون أن يرفق بها الميزانيات العمومية وحساب العمليات الجارية المصادق عليها. وفي ضوء ذلك أعدت حسابات ختامية لموازنات الوحدات الاقتصادية لا تعبر عن البيانات المالية الحقيقية لتلك الوحدات، وتم رفعها لمجلس الوزراء الذي قام بإقرارها وإحالتها لمجلس النواب للدراسة والمصادقة. وبذلك فإن تقديم أرقام وبيانات أولية وغير نهائية إلى المجلس يشكل مخالفة صريحة للمادة (٧٩) من القانون المالي والتي حظرت وبأي حال من الأحوال حجب معلومات أو بيانات عن مجلس النواب أو لجانه أو تقديم بيانات خاطئة إلى المجلس في كل ما يتعلق بمالية الدولة أو سياساتها المالية والنقدية.
- **الجهة الثالثة:** وهو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي لم يقيم بممارسة كافة صلاحياته ودوره الرقابي المحدد في المواد (١١، ١٢، ١٣) من قانون انشاءه، حيث لم يستخدم صلاحياته الكاملة في متابعة وحث الوحدات الاقتصادية التي قدمت حسابات ختامية غير نهائية بضرورة إقفال جميع الحسابات، وإعداد المراكز المالية النهائية في الموعد القانوني، وبدلاً من ذلك اكتفى بتسليمها ومراجعتها، وهو يدرك أن أرقامها أولية وغير نهائية. وقد صرح بذلك، كما أشرنا سابقاً، وكما ورد في تقريره المختصر عن مراجعته الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) للسنة المالية ٢٠١٢م، بقوله: "عدم إنجاز القوائم المالية لمعظم وحدات القطاع الاقتصادي في الوقت المحدد مما قد يسفر عن وجود تباين بين القوائم المالية بعد إنجازها وبين بيانات الحساب الختامي التجميعي الصادر عن وزارة المالية" وقوله "أن الاستناد على تقديرات الموازنة لمقارنة مستوى التنفيذ يعد أمراً لا جدوى منه".

واللجنة ترى أن القصور والمخالفة جاءت من تلك الجهات الثلاث، وإن كانت بنسب متفاوتة، تتحمل مجالس ادارة الوحدات الاقتصادية، ومدراءها التنفيذيين ، النصيب الأكبر من المسؤولية.

والجدول التالي المقدم من وزارة المالية يوضح مستوى إعداد الوحدات الاقتصادية للميزانيات والقوائم المالية، ومدى تقديمها مع الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٢م خلال الموعد الدستوري (نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢م):

م	أولا : الوحدات التي قدمت حساباتها الختامية مع الميزانيات العمومية والقوائم المالية المعتمدة:	م	ثانيا : الوحدات التي قدمت حساباتها الختامية مع الميزانيات العمومية والقوائم المالية غير المعتمدة:
١	البنك المركزي اليمني	٤	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
٢	البنك الاهلي اليمني	٥	شركة التبغ والكبريت الوطنية
٣	بنك التسليف التعاوني الزراعي		
م			
١	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /بأمانة العاصمة	١٧	المؤسسة العامة للكهرباء
٢	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /عدن	١٨	الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري
٣	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /تعز	١٩	المؤسسة العامة للنفط والغاز (الادارة العامة)
٤	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /المكلا	٢٠	شركة مصافي عدن
٥	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /الحديدة	٢١	شركة مصافي مأرب
٦	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /إب	٢٢	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية
٧	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /سينون	٢٣	مؤسسة موانئ خليج عدن
٨	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /البيضاء	٢٤	الهيئة العامة للشؤون البحرية
٩	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /ذمار	٢٥	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية
١٠	الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين	٢٦	مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر
١١	مركز التدريب النفطي	٢٧	الهيئة العامة للمناطق الحرة
١٢	مؤسسة موانئ البحر الاحمر	٢٨	م. ع . القابضة للتنمية العقارية والاستثمار
١٣	الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد	٢٩	الشركة الوطنية لصناعة الانميوم
١٤	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي	٣٠	الشركة الوطنية لصناعة السجائر والكبريت
١٥	المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الاسماك	٣١	المؤسسة المحلية للنقل البري / حضر موت
١٦	المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٢	مؤسسة الاصطياد الساحلي
م			
١	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي /تعز	٢٥	مؤسسة موانئ البحر العربي
٢	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي / الضالع	٢٦	هيئة مستشفى الثورة / تعز
٣	شركة النفط اليمنية	٢٧	هيئة مستشفى ذمار العام
٤	هيئة مستشفى الثورة / الحديدة	٢٨	هيئة مستشفى ابن سينا / المكلا
٥	هيئة المستشفى الجمهوري التعليمي / الامانة	٢٩	هيئة مستشفى الثورة / اب
٦	هيئة مستشفى الثورة العام صنعاء	٣٠	هيئة المستشفى الجمهوري / حجة
٧	الهيئة العامة لكهرباء الريف	٣١	هيئة مستشفى الرازي العام / أبين
٨	الهيئة العامة للتطوير تهامة	٣٢	هيئة مستشفى ٢٦ سبتمبر منته بني مطر
٩	الخطوط الجوية اليمنية	٣٣	المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون
١٠	هيئة المستشفى الجمهوري / عدن	٣٤	مؤسسة الجمهورية لصحافة
١١	شركة أحواض السفن الوطنية	٣٥	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
١٢	المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي / الادارة العامة	٣٦	مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
١٣	المؤسسة العامة للنفط والغاز (المجمعة)	٣٧	مؤسسة باكتير للصحافة (٣٠ نوفمبر)
١٤	الشركة اليمنية للغاز	٣٨	المؤسسة العامة للمسرح والسينما

١٥	هيئة استكشاف وإنتاج النفط	٢٩	المؤسسة العامة للطرق والجسور
١٦	هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية	٤٠	الهيئة العامة للاستثمار
١٧	المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت	٤١	المؤسسة المحلية للنقل البري / الامانة
١٨	المؤسسة العامة للفزل والنسيج	٤٢	المؤسسة المحلية للنقل البري / عدن
١٩	المؤسسة العامة لطابع الكتاب المدرسي	٤٣	المؤسسة العامة لإكثار البذور "ذمار"
٢٠	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي / حجة	٤٤	بنك التسليف للإسكان
٢١	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي / لحج	٤٥	مصنع تعليب الأسماك - المكلا
٢٢	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي / أبين	٤٦	الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس "ذمار"
٢٣	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي / صعدة	٤٧	مركز الرصد الزلزالي
٢٤	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي / عمران		
م	رابعاً : الوحدات التي لم تقدم حساباتها الختامية :		
٧	المؤسسة الاقتصادية اليمنية		

٢- تقادم وعدم ملائمة البيئة الداخلية (التشريعية والتنظيمية والمالية والفضية) التي تعمل في إطارها وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع الإنتاجي والمختلط، كونها:

- لا تنسجم مع المتغيرات التي يمر بها الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي.
- لا تسمح بالعمل وفقاً لآلية السوق الحر والمنافسة.
- لا تراعي في قوانين إنشاء الوحدات التنوع، والتوسع في النشاط.
- تفتقر لنظام عقوبات رادع وصارم لمن يخالفها.
- لا تدعم السياسات الخاصة بإدارة وتنمية الموارد البشرية.
- لا تشجع على الإبداع والابتكار.
- تعمل وفق موازنات وأنظمة مالية ومحاسبية قديمة تفتقر لمؤشرات الأداء والإنجاز وتحقيق البرامج والأهداف.
- يشوبها الكثير من جوانب الضعف في الرقابة والضبط الداخلي، على نحو لا يسمح بتوفير حماية كافية لأصول وممتلكات تلك الوحدات.

الأمر الذي يتطلب من الحكومة إعادة النظر في تلك المنظومة، وتحديثها وبما يكفل معالجة تلك الاختلالات من خلال تقديم مشاريع تعديل لقوانين الإنشاء، والقوانين المالية والإدارية النافذة التي تعمل في إطارها تلك الوحدات الاقتصادية.

٣- ضعف الدور الإشرافي والرقابي لمجالس إدارة الوحدات الاقتصادية، والوزراء المشرفين عليها، سواء في جانب إقرار الخطط والأنشطة السنوية للوحدات الاقتصادية، وحساباتها الختامية، أو عدم انتظام اجتماعاتها، والمساهمة في وضع الحلول والمعالجات للعديد من جوانب القصور والاختلالات التي تعاني منها تلك الوحدات. وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة الذي يلزم مجلس إدارتها بعقد اجتماع واحد على الأقل في الشهر، ويلزم الوزير المشرف برئاسة ثلاث اجتماعات لمجلس الإدارة على الأقل في العام الواحد.

٤- أصبح نظام الموازنة الحالي لوحدات القطاع الاقتصادي (موازنة الاعتمادات والبنود أو الموازنة التقليدية)، والذي يعد أول أنواع الموازنات ظهوراً وأقدمها استعمالاً على مستوى العالم، لا يخدم تطور نشاط هذا القطاع الهام، ولا يحقق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة والمنشأة من أجلها وحدات هذا القطاع. برغم أن التقديرات السنوية المعتمدة في الموازنة تعتبر الأداة الرئيسية لإدارة السياسة المالية للدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.. حيث تفتقر التقديرات السنوية المعتمدة لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي في العديد من جوانبها للدقة والموضوعية، ولا تراعى معطيات الواقع الملموس لكثير من وحدات هذا القطاع، كما جاءت تقديرات موازنة الوحدات الاقتصادية للعام ٢٠١٢م والأعوام السابقة في كثير من جوانبها دون الطموح المطلوب، حيث أتت مستسلمة لواقع الاختلالات التي تشوب أداء أغلب الوحدات الاقتصادية ولا تحمل أية رؤية لمعالجة تلك الاختلالات والنهوض بمستوى أداء تلك الوحدات. ومن مؤشرات ذلك:

- لم تستهدف الموازنة وضع معالجات للعديد من الوحدات الاقتصادية المتعثرة والمتدهور أدائها منذ سنوات كالمؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج، والمؤسسة العامة للسينما والمسرح، ومؤسسة الاصطياد الساحلي وشركة أحواض السفن الوطنية وكذا الوحدات التي شهدت تراجعاً في الأداء في السنوات الأخيرة كالمؤسسة العامة للإسمنت ومؤسسة الطرق والجسور وشركة الخطوط الجوية اليمنية.
- استهدفت الموازنة تحقيق فائض نشاط جاري في عدد من الوحدات التي تعاني منذ سنوات اختلالات في أدائها دون أن تكون هناك إجراءات عملية لمعالجة أوضاع تلك الوحدات وهو ما ترتب عليه تحقيق تلك الوحدات عجوزات في نتائج نشاطها وبانحرافات كبيرة مثل (المؤسسة العامة لصناعة الاسمنت، شركة مصافي عدن، المؤسسة العامة للطرق والجسور).
- لم تسهم تقديرات الموازنة في وضع معالجات للاختلالات التمويلية الحاصلة في العديد من الوحدات الاقتصادية ومنها المديونيات المتراكمة من سنة إلى أخرى المستحقة على الغير وكذا أرصدة السلف والعهد المتراكمة والمرحلة من عام لآخر دون تصفية.
- لم تتضمن موازنات الوحدات الاقتصادية اعتمادات مالية كافية للعديد من المشاريع التنموية بالرغم من أن عدد من تلك المشاريع مرحلة من الخطتين الخمسيتين الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥م) والثالثة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م) مثل إنشاء خزانات للخبز الاستراتيجي للمشتقات النفطية ومادة الغاز، تحديث وتوسعة مصافي عدن ومصفاة مأرب، مشروع محطة معبر الغازية (٤٠٠) ميغاوات، البنية الأساسية للمنطقة الحرة.

لذلك كله فإن تلك الموازنات لازالت تعكس وجود فجوة بين تقديراتها وما تتطلبه عملية تنفيذ الخطط الحكومية العامة. وهذا يؤكد الحاجة الماسة للانتقال من النظام التقليدي للموازنة إلى نظام موازنة حديث يحقق ذلك، كنظام موازنة البرامج والأداء، التي تركز على التكلفة الكلية لإنجاز الأعمال بدلاً من التركيز على وسائل الإنجاز ذاتها، وتحول الاهتمام من التركيز على بنود الإنفاق إلى التركيز على إدارة البرامج، والمشاريع، والأعمال الواردة فيها على أسس علمية واقتصادية من حيث قياس الأعمال التي تم تنفيذها، وتحديد تكلفتها، ومدى الكفاءة في إنجازها.

٥- لوحظ أن هناك العديد من الوحدات الاقتصادية لا تعمل بصورة اقتصادية حيث أن مؤشرات التنفيذ الفعلي تعكس التدهور المستمر في نشاطها الجاري، وأبرز نتائجه استمرار ظهور العجز في بعض الوحدات لأكثر من سبع سنوات، رغم قيام الحكومة بدعم عدد منها. وبالتالي تظل هذه الوحدات تمثل عبئاً كبيراً على موازنة الدولة، خاصة وأنها غير مهتمة بعمل أي خطة مالية لمعالجة أوجه القصور في نشاطها، وأصبحت منقضية بحكم قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة، الصادر بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديله، والذي تنص مادتيه رقم (٢٧، ١٠٢) على ما يلي:-
مادة (٢٧):

١. لا يجوز للمؤسسة التي لا تغطي إيراداتها نفقات الإنتاج أو الخدمات أن تتحمل خسائر أكثر مما تحدده الخطة المقررة .
٢. تلتزم المؤسسة في حالة الخسارة بوضع برنامج يتضمن الإجراءات الكفيلة بتجاوز الخسارة خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات وتقدمه إلى كل من الوزير ووزير المالية لاعتماده .
٣. لا يجوز السماح باستمرار نشاط المؤسسة بخسارة إلا بموافقة مجلس الوزراء .

مادة (١٠٢): تنقضي الشركة العامة بأحد الأسباب الآتية :-

- انتهاء المدة المحددة في نظام الشركة.
- انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله.
- هلاك جميع رأس مال الشركة أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً .
- الاندماج.
- التحول إلى شركة مختلطة أو خاصة.
- إذا حققت الشركة عجزاً لمدة ثلاث سنوات متتالية أو إذا بلغت الخسارة نصف رأس المال.

والجدول التالي يوضح الوحدات الاقتصادية العامة التي حققت خسارة وعجزاً فعلياً في نشاطها الجاري خلال الأعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١٢م):

المبالغ بالآلاف الريالات

م	إسم الجهة	عجز النشاط الجاري					
		فعلي ٢٠٠٦ م	فعلي ٢٠٠٧ م	فعلي ٢٠٠٨ م	فعلي ٢٠٠٩ م	فعلي ٢٠١٠ م	فعلي ٢٠١٢ م
أولا : القطاع الإنتاجي							
١.	المؤسسة العامة للكهرباء	٩,٤٤٥,٧٣٢	١٦,٩٢٩,٧٥٧	٢٢,٥٠٧,٠٩٥	٩,٠٥٥,٣٣٨	٤,٢٢٢,٨٢٧	٢٤,٦٦٧,٨٠٤
٢.	المؤسسة العامة للغزل والنسيج	١,٠١٧,٦١٥	٧٧١,٩٣٥	٠	٧٨٣,٦٣٥	٨١٦,٨٣١	٦٩٣,٢٨٨
٣.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي أمانة العاصمة	٩٦٩,٣٥١	١,٣٥١,٣٤٤	١,٢٤٧,١٧١	١,١٦٨,٠٧٧	١,١٧٦,٥٣٧	١,٨٠٦,٠٥٩
٤.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي تعز	٤٧٥,٩١٠	٤٦٦,٨٤١	٥٧٢,٢١٦	٣٤٣,٩٤٥	٤٦٥,٦٨٦	٣٤٦,٠٠٢
٥.	المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي	٣٨٧,٠٣٨	٢٧٦,٥٤٨	٤٤١,٨٠١	٥٩٦,٩٢٩	٦٩٦,٨٥٢	٦٣١,٨١١
٦.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي إب	٢٧٧,٣٠٠	٤٦٦,٦١٠	٤٤٥,٣٨١	٤٧٧,١١٢	٢٩٤,٣٧٨	١٥٦,٩٣٠
٧.	مؤسسة الإصطيد الساحلي	٢٥٠,٧١٤	٢٤٧,٧٩٧	٢٩٩,٥٢١	٢٨٦,٧٩٠	٠	١٦٣,٣٧١
٨.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي سينون	٢٠٤,١٢٦	٢٠٦,٠٢٦	٢٥٩,٢١٩	٣٥٧,٧٧٣	٢٩٨,٢٣٩	٣٠٣,٨٩٠
٩.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي حجة	١٦٣,٨٩١	١٩٠,٠٦٠	١٣٨,٤٠٦	١٨٢,٠٠١	١٨٠,١٩٥	١٦٣,٤٤٣
١٠.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي الحديدة	١٢٥,٠٤٢	٢٤٨,٤٧٠	٤٦١,١٣٤	١٧٢,٥١٢	٣٩٢,٨٦٧	٥٣١,٥٥٥
١١.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي المكلا	١٠١,٦١٩	٢٣٧,٣٣٨	٣٧٦,٨٥٥	٦٤٤,٠٨٩	٧٣٤,٢٩٧	٦٩٤,٩٤٩
١٢.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي البيضاء	٤٥,١٣١	٤٥,٨١٦	٦٧,٨٧٤	١٢١,٣٤٩	٥٦,٠٠٣	١٦,٤٥٤
١٣.	الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين	٤١,٢٩٠	٣٢,٧٠٨	٦٥,٢٧٠	٢١,٠٣١	١٤,٠٩٤	١٠٣,٤٠٠
١٤.	الهيئة العامة للإستكشافات النفطية	٠	١,٢٦٤,٧٨٠	١,١٥٦,٤٥٢	١,١٤٤,٢٤٤	٩٢٢,٢٠٨	٧٧٦,٢٢١
١٥.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي لحج	٠	٨٢,٧٨٦	١٣٥,٣٧٣	٢٣٠,٤٠٤	١٥٩,٩٥٩	١٧٠,١٥٩
١٦.	مصنع تعليب الأسماك - المكلا	٠	٥٢,٣٥٠	٠	٤٠,٨٧٧	١٤٦,١١١	٣٦,٢٢٩
١٧.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي صعدة	٠	١٤,٠٤٣	٠	٣٨,٢٢٢	٤٢,٣٠٤	٢١,٤٣٣
١٨.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي ذمار	٠	٢,٦٩٥	٨٧,٥٣٥	٢٣٤,٠٥٣	١٨٧,٦١٧	٣٥٧,٣١٣
١٩.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي أبين	٠	٠	١٠٢,٠٠٧	٩٨,٢٣٨	٠	١٦٢,٢٢٦
٢٠.	المؤسسة المحلية للنقل البري الأمانة	٠	٠	٩٢,٣٧٢	١٠١,٣٠٥	١٢١,٩٩٦	١٠٩,٧٩٩
٢١.	المؤسسة المحلية للنقل البري عدن	٠	٠	٤٨,٥٧٥	٤٩,٦١٠	٤٠,٠٧٣	٣٨,٩٣٣
٢٢.	المؤسسة المحلية للنقل البري حضرموت	٠	٠	١٣,٤٠٤	٣٣,٩٤٨	١٧,٢٢٦	١٢,٩٨٠
٢٣.	هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية	٠	٠	٠	٦٤٥,٧٤٠	٦٨٣,٠١٥	٧٠٠,٧١٥
٢٤.	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	٠	٠	٠	٤٥٠,٢٣٤	١٤,٩١٩	٩,٣٨٦,٦٣٧
٢٥.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي عمران	٠	٠	٠	١٤٧,٨٢٤	١٣٥,٩١٩	١٢١,٢٦٢
٢٦.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي الضالع	٠	٠	٠	١٠٥,١٤٧	١٣٨,٤٩٨	١٣٤,٠١٤
٢٧.	المركز الوطني لرصد الزلازل والبراكين	٠	٠	٠	٠	٠	٥٨,٠٤٩
٢٨.	الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري	٠	٠	٠	٠	٩٠,٦٧٤	٥٢,٨٨٥
٢٩.	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي عدن	٠	٠	٠	٠	٢٧٦,٩٥١	٢٢٧,٢٥١
٣٠.	المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت	٠	٠	٠	٠	٢,٧١٠,٧٧٤	٨,٧٥١,٢٦٣
ثانيا : القطاع الخدمي							
١.	الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي	١,٢٠٥,٠٦٠	-	١,٣٢٧,٦٤٥	١,٤٥٣,٩٥٥	١,٣٩١,٦٠٥	١,٤٣٨,٤٨٠
٢.	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)	٧٣٩,٧٨٤	٨٩١,٧٢٢	١,٠٥٧,٦٥٨	٩٩٠,٠٤٧	١,٠٠٢,٥١٤	١,٢٢٦,٩٧٣
٣.	الهيئة العامة لتطوير تهامة	٧١٣,٦٠٤	٧٣٧,٦٩٩	٠	٧٤٤,٩٦٢	٧٤٨,٨١٤	٨١٧,٧٥٨
٤.	الهيئة العامة للمناطق الحرة	٥٩٦,٧٧٩	٥٧٠,٢٢٥	٥٤١,٦٧٤	٤٨٦,٥٠٢	٣٨٤,٢٤٧	٣٤٤,٠٧٠
٥.	الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية	٥٤٥,٤٤٤	٥٦٥,٦٢١	٦٩٤,٧٦٢	٥٧٧,٢٤٤	٠	٠
٦.	المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك	١٢٤,٩٧٢	٢٧٠,٣٣٠	٣٠٢,٣٥٤	٣٠٦,٠٥٩	٢٧٩,٨٣٢	٣٢٠,٣٧٧
٧.	شركة أحواض السفن الوطنية	٦٨,١٢٣	١٣٦,٣٩٧	٢٣١,٩٩٤	٠	٠	٠
٨.	المؤسسة العامة للمسرح والسينما	٥١,٧٦٢	٥٣,٠٧٦	٤٨,١٦٦	٤٩,٣٣٤	٤٨,٦٣٦	٥٢,٤١٦
٩.	دار ياكثير للطباعة والنشر	٤٣,٣٠٥	٤٥,٠٥٨	٥٠,٧٤٦	٤٥,٧٤٤	٤٢,١٣٥	٥٩,٧٧١
١٠.	شركة الملاحة الوطنية	٢٧,٧٨٥	٢٤,٧٣٢	٩٩٠	٤,٧٠٥	٠	٠
١١.	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	٢٣,٣٥٩	٢,٥٦٣	٩,٤٩٢	٠	٠	٠
١٢.	المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون	٠	٥,٤٨٤,٢٧٥	٦,٣٥١,١٠٨	٦,٤٤٢,٨٩٧	٧,٤٢٤,١٧٨	٨,٣٩٤,٦١١
١٣.	مؤسسة الثورة لصحافة	٠	٥٨٠,٨٥٠	٦٨١,٣٠٨	٧٣٦,٧٠٠	٩٨٣,٣٢٤	١,٤٢١,٥٣٣
١٤.	مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر	٠	٤٣٥,٠٣٨	٤٨٤,٠١٢	٤٣٣,٦٢٠	٤٩٥,٤٦٢	٤٥١,٨٧٨
١٥.	الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف	٠	٤٠٥,٢٣٥	٥٣١,٢٤٩	٤٧٧,٩١٨	٥٧٣,٧٢٧	٥١٣,٨٩٢
١٦.	مؤسسة الجمهورية للصحافة	٣٤٤,٣٩٨	٤٠٢,٩٧٢	٤٠٢,٩٧٢	٣٧٠,٩٨٧	٤٠٤,٤٥٦	٤٥٨,٧٩١
١٧.	المؤسسة العامة لإكثار البنور " ذمار "	٠	١٦١,٨١٠	١٥٠,٧٩٤	٩٣,٨٥٨	١٦٢,٧٩٨	١٣٥,٨٧٤
١٨.	هيئة مستشفى الثورة العام	٠	٠	٥,٦٥٨,٦١١	٦,٠٨٣,٠٩٢	٦,٢٢١,٣٤٨	٥,٧٠٩,٣٦١
١٩.	المؤسسة العامة للطرق والجسور	٠	٠	١,٢٨٨,٤٩٠	٣٤٨,٦٩١	٩٥٣,٧٥٢	٢,٦٤٥,٣١٨
٢٠.	الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية	٠	٠	٤٣١,٢٩٠	٣٣٧,٤٢٦	٠	٠

م	إسم الجهة	عجز النشاط الجاري					
		فعلي ٢٠٠٦ م	فعلي ٢٠٠٧ م	فعلي ٢٠٠٨ م	فعلي ٢٠٠٩ م	فعلي ٢٠١٠ م	فعلي ٢٠١٢ م
٢١.	المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار	٠	٠	٠	٣,٧٩٢,٠٣٦	٣,٨٠٧,٨٥٠	١٧٨,٩٤٨
٢٢.	الهيئة العامة للإستثمار	٠	٠	٠	١١٢,١٩٥	١٢٠,١٦٨	٩٢,٩٠٢
٢٣.	هيئة المستشارى الجمهورى التعليمى عدن	٠	٠	٠	٠	١,٣٥٩,١٤٦	١,٨٢٤,١١٦
٢٤.	هيئة مستشفى الثورة تعز	٠	٠	٠	٠	٩١٧,٢٠٧	٨٣٩,٠٨٩
٢٥.	هيئة مستشفى الثورة ذمار	٠	٠	٠	٠	٧١٣,٤٨٤	٧٧٧,١٥١
٢٦.	هيئة مستشفى الثورة الحديدة	٠	٠	٠	٠	٥٩٠,٨٢٨	٦٧٩,٤٦٧
٢٧.	مؤسسة موانئ البحر العربى اليمينية	٠	٠	٠	٠	٢٤,٧٦٨	٩٢,٠٩٢
٢٨.	الهيئة العامة لكهرباء الريف	٠	٠	٠	٠	٢٧٢,٣٩٩	٢٥١,١٤٨
٢٩.	الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس "ذمار"	٠	٠	٠	٠	٠	١٦٩,٦٠٦
٣٠.	الهيئة العامة للشئون البحرية	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢٥,٥٤٨
٣١.	الهيئة العامة للبريد	٠	٠	٠	٠	٠	٢١٥,٩٤٩

الأمر الذي يتطلب من الحكومة دراسة أوضاع تلك الوحدات بجدية، وخاصة الإنتاجية منها التي تدهورت نتائج نشاطها، وعدم اعتماد أي موازنات سنوية لها ما لم تكن مدعومة بخطة مالية تفصيلية قصيرة المدى توضح الأهداف والإجراءات الكفيلة بتجاوز خسائر نشاطها.

٦- عدم كفاية الضوابط والإجراءات المتبعة في الجرد السنوي للمخازن والصناديق والعهد العينية والنقدية، وكذا عدم تحقيق الأهداف المنشودة من عملية الجرد الفعلي للأصول والممتلكات والنقدية في ١٢/٣١ من كل عام، وذلك نتيجة لعدم مسك سجلات تحليلية رقابية للأصول الثابتة والمخزون إضافة إلى عدم إفضال الحسابات نهاية السنة المالية وإعداد الأرصدة الدفترية النهائية حتى يتم مقارنة الأرصدة الفعلية التي تقف عليها لجان الجرد مع أرصدة السجلات، ومعالجة الانحرافات بينهما بصورة نظامية، وبالتالي تصبح أعمال الجرد غير مجدية وتشكل عبء من دون عائد. ونظراً لتكرار هذه المخالفات سنوياً رغم توصيات المجلس المتعددة بمعالجتها دون جدوى، فقد تحولت لظواهر عامة تشمل معظم وحدات القطاع الاقتصادي، وبالتالي فقد خصصت اللجنة جانباً كبيراً من وقتها واجتماعاتها لمناقشة المعالجات المقترحة لهذه الظواهر مع قيادات تلك الوحدات، ومع وكلاء وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وذلك للخروج برؤية مشتركة وحلول عملية تضمن عدم تكرارها في الأعوام القادمة. فكان الاتفاق على التركيز على أهم القضايا والاختلالات التي يتطلب تكليف الجهات المختصة بتشكيل فرق عمل مشتركة لمعالجتها بصورة عاجلة، كونها مخالفات فنية وإجرائية لا تحتاج إصدار قوانين جديدة، وبحيث لا تتكرر في حساب ختامي العام ٢٠١٣م، ومن تلك القضايا التالي:

١. أن أغلب الوحدات الاقتصادية لم تلتزم بأحكام المادة (٧٠) من القانون المالي والتي أوجبت عليها موافاة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بكشوفات وجداول حساباتها الختامية وموازن المراجعة، مرفقا بها الميزانيات العمومية وحسابات العمليات الجارية المصادق عليها من الجهة المختصة في مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ومع ذلك فقد

قدمت معظم الوحدات الاقتصادية لوزارة المالية والتي بدورها قدمت للحكومة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومن ثم لمجلس النواب حسابات ختامية أولية وغير نهائية وهو ما يعد تأكيداً على عدم صحة البيانات الواردة في الحسابات الختامية.

٢. عكست مؤشرات التنفيذ الفعلي التدهور المستمر لنشاط العديد من الوحدات الاقتصادية وتحقيق معظمها لعجز ولمدة أكثر من فترة الثلاثة السنوات المحددة لها في المادتين (٢٧، ١٠٢) من قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته رغم قيام الحكومة بدعم العديد منها وهو ما يشكل عبئاً كبيراً على خزينة الدولة.

٣. مازالت آلية إعداد ومناقشة ربط تقديرات الموازنات الخاصة بوحدات القطاع الاقتصادي لاتتلاءم مع قواعد وأسس إعداد الموازنات التي تتطلبها وحدات القطاع الانتاجي، حيث لا يراعى فيها:

- التقديرات المرفوعة من الوحدات الاقتصادية، ومؤشرات التنفيذ الفعلي.
- عدم وجود ضوابط لتجاوز الانفاق تلتزم بها الوحدات الاقتصادية في حالة عدم قدرتها على تحقيق نمو مناسب في الموارد يقابل ذلك الإنفاق المرتفع.
- عدم الاهتمام بعمل تقديرات للمصروفات والإيرادات التحويلية برغم أهميتها في إلزام الوحدات بتصفية مستحقاتها لدى الغير وسداد التزاماتها لهم.

الأمر الذي أدى إلى:

أ- إفراغ الموازنات التقديرية للوحدات الاقتصادية من هدفها كخطة أو أداة لتقييم كفاءة أداء وإدارة تلك الوحدات.

ب- عدم توازن وترابط وواقعية تقديرات بنود بعض الاستخدامات الجارية مع تقديرات الموارد الجارية من جهة، والتقديرات الجارية مع الموازنة الرأسمالية من جهة أخرى، حيث أظهرت الحسابات الختامية لعدد من الوحدات تجاوزات كبيرة في النفقات الجارية لم يقابلها زيادة في الإيرادات الجارية لتلك الوحدات، كما أظهر الحساب الختامي نقصاً في الإيرادات الجارية عن الإيرادات المقدرة لبعض الوحدات.

ج- ربط تقديرات لتحقيق فائض نشاط جاري لبعض الوحدات في حين أن تلك الوحدات قد حققت في السنوات السابقة عجزاً في نشاطها الجاري بسبب الاختلالات التي تعاني ومازالت من دون معالجات حتى تاريخه.

٧- عدم استيعاب المخصصات المالية من التمويلات الخارجية، وتحويلها من عام لآخر. وهو ما يعكس عدم قدرة الحكومة في استغلال التمويلات الخارجية (المنح والقروض) ومن أهمها المخصص لقطاعات (الكهرباء والمياه والنقل)، وعدم تطابق البيانات المالية المتعلقة بالسحب من القروض بين كل من وزارة التخطيط والبنك المركزي ووزارة المالية والوحدات الاقتصادية.

ج- ملاحظات اللجنة على مستوى تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية:

١- لاحظت اللجنة أن الحسابات الختامية للوحدات الاقتصادية للعام ٢٠١٢م لم تعكس بصورة حقيقية قيمة المسحوب الفعلي من التمويلات الخارجية لتلك الوحدات ، وكذا مبالغ أقساط وفوائد القروض المسددة وفقاً لبيانات الجهات المختصة (وزارة المالية ، وزارة التخطيط) مما جعل بيانات الحسابات الختامية مضللة وغير واقعية ، تفاصيل ذلك في الآتي:

أ- إجمالي المسحوبات من القروض والمنح التي لم تظهر ضمن الحسابات الختامية بمبلغ (٩,٣) مليار ريال ، بيان ذلك في الجدول التالي:

المبالغ بالريال

م	البيان	فعلي ٢٠١٢م بحسب الحسابات الختامية للوحدات الاقتصادية	فعلي ٢٠١٢م بحسب مراكز القروض والمساعدات بسعر صرف العملات بالريال في ٢٠١٢/١٢/٣١م	الفارق عن الحسابات الختامية
١	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي الحديدة	٣٦,٩٩٣,٢٠٤	--	(٣٦,٩٩٣,٢٠٤)
٢	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي سينون	١٨,٤١٨,٦٢٩	١٥,٣٥٣,٧٥٣	(٣,٠٦٤,٨٧٦)
٣	الهيئة العامة لتطوير تهامة	٤٥٩,٣٣١,٢٩٩	٤٦٢,٧٠٨,٧٠٠	٣,٣٧٧,٤٠١
٤	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	٦٦,٤٥٣,٢٧٤	--	(٦٦,٤٥٣,٢٧٤)
٥	المؤسسة العامة للكهرباء	--	٧,٣٤١,٦٤١,٩٢٦	٧,٣٤١,٦٤١,٩٢٦
٦	الهيئة العامة للكهرباء الريف	--	١,٢٦٢,٣٣٢,٨٠٣	١,٢٦٢,٣٣٢,٨٠٣
٧	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي لحج	--	٢٨,٤١٨,٩٣٣	٢٨,٤١٨,٩٣٣
٨	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي عدن	--	٥٠٩,٨٠١,٥٧٦	٥٠٩,٨٠١,٥٧٦
٩	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي أمانة العاصمة	--	٢٦٩,٥٨١,٩٦٥	٢٦٩,٥٨١,٩٦٥
	الإجمالي	٥٨١,١٩٦,٤٠٦	٩,٨٨٩,٨٣٩,٦٥٦	٩,٣٠٨,٦٤٣,٢٥٠

ب- إجمالي أقساط وفوائد القروض المسددة التي لم تظهر ضمن الحسابات الختامية بلغت حوالي (١١,٤) مليار ريال ، وبيانات ذلك في الجدول التالي:

المبالغ بالريال

م	الوحدات الاقتصادية	الأقساط المسددة خلال ٢٠١٢م بحسب مراكز القروض الخارجية	الفوائد المسددة خلال ٢٠١٢م بحسب مراكز القروض الخارجية	الإجمالي	الأقساط المسددة بحسب الحسابات الختامية خلال ٢٠١٢م
١	المؤسسة العامة للكهرباء	٥,٧٢٥,٢٥١,٧٨٢	٢,٠٣٣,٠٥٦,٧٥٤	٧,٧٥٨,٣٠٨,٥٣٦	--
٢	الهيئة العامة للكهرباء الريف	٣٢١,٥٤٤,١٠٠	٣٠١,٨٩٤,٤٨٠	٦٢٣,٤٣٨,٥٨٠	--
٣	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (الحديدة)	٣٧٥,٢٤٣,١٧٨	٦١,٢١٠,٩٠٠	٤٣٦,٤٥٤,٠٧٨	--
٤	الهيئة العامة لتطوير تهامة	٨٦٦,١٠٧,٤٢٩	١١٢,٦١٦,٧٦٩	٩٧٨,٧٢٤,١٩٨	--
٥	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي (عدن)	٢١٢,٧٩٤,٣٨٥	٤,٣٠٣,١٨٤	٢١٧,٠٩٧,٥٦٩	--
٦	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	١٢٣,٢٤٨,٤٩٧	٣١,٥٢٩,٤٧٤	١٥٤,٨٧٧,٩٧١	--
٧	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	١,٠٩٢,٨٩٢,٢٤٨	١٠٦,٨١٤,٧٤٩	١,١٩٩,٧٠٦,٩٩٧	--
	الإجمالي	٨,٧١٧,١٨١,٦١٩	٢,٦٥١,٤٢٦,٣١٠	١١,٣٦٨,٦٠٧,٩٢٩	

٢- لاحظت اللجنة ضعف القدرة الاستيعابية للتمويلات الخارجية (قروض+منح) المخصصة للمشاريع التابعة للوحدات الاقتصادية ، ففي حين بلغ إجمالي التمويلات الخارجية القائمة لعدد (١٥) وحدة اقتصادية في ٢٠١٢/١٢/٣١م مبلغ (١,٩) مليار دولار ،

إلا أنه لم يبلغ المسحوب من تلك التمويلات حتى ذلك التاريخ سوى مبلغ (٤٩٥,٦) مليون دولار ونسبة (٢٥,٥٪) من إجمالي قيمة التمويلات الخارجية منها مبلغ (٤٣,٣) مليون دولار ما تم سحبه خلال العام ٢٠١٢م ونسبة (٢,٣٪) فقط من إجمالي التمويلات الخارجية ، وتفاصيل ذلك في الجدول الآتي:

المبالغ بالدولار

م	الوحدة الاقتصادية	نوع التمويل	عدد التمويلات	إجمالي قيمة التمويلات	إجمالي المسحوب حتى ٢٠١٢/١٢/٣١	نسبة السحب	إجمالي المسحوب خلال ٢٠١٢	المتبقى حتى ٢٠١٢/١٢/٣١
١	المؤسسة العامة للكهرباء	قروض	١١	٧٢٥,٤٥٠,٥٦٦/٨٨	٢٧٥,٥٥٦,٧٦٩/٤٥	%٣٧,٩	٢٢٣,٧٩٥,٤٩٣/٠١	٤٥٠,٣٩٣,٧٩٧/٤٣
		منح	٥	٢٤٤,٩٧٦,٠٠٣/٢٠	١٠,٣٦٥,٩٧٦/٢٧	%٤,٢	١٠,٣٦٥,٩٧٦/٢٧	٢٢٤,٦١٠,٠٢٦/٩٣
		إجمالي	١٦	٩٧٠,٤٢٦,٥٧٠/٠٨	٢٨٥,٤٢٢,٧٤٥/٧٢	%٢٩,٤	٢٣٤,١٦١,٤٦٩/٢٨	٦٨٥,٠٠٣,٨٢٤/٣٦
٢	الهيئة العامة للكهرباء الريف	قروض	٤	١٨٤,٨٥١,٥٠٠/٢٧	١٠,٢٧٨,٨٧٣/٠٥	%٥,٦	٧٨٩,٣٣٥/٦١	١٧٤,٥٧٢,٦٢٧/٢٢
		منح	٢	٧٥,٨١١,٦٨٣/٦٩	٥,٦١٧,٦٢٦/١٠	%٧,٤	٢,٢٢٢,٤٤٢/٣٠	٧٠,١٩٤,٠٥٧/٥٩
		إجمالي	٦	٢٦٠,٦٦٣,١٨٣/٩٦	١٥,٨٩٦,٤٩٩/١٥	%٦,١	٣,١٢١,٧٧٧/٩١	٢٤٤,٧٦٦,٦٨٤/٨١
٣	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالأمانة	قروض	٣	١٠٧,٧٥٢,٤٨٩/٣٣	٨٢,١٠٣,٦١٤/٩٨	%٧٦,٢	١,٢٥٤,٣٩٥/٩٥	٢٥,٦٤٨,٨٧٤/٣٥
		منح	١	٣٥٥,٦١٨/٧٨	.	.	.	٣٥٥,٦١٨/٧٨
		إجمالي	٤	١٠٨,١٠٨,١٠٨/١١	٨٢,١٠٣,٦١٤/٩٨	%٧٦	١,٢٥٤,٣٩٥/٩٥	٢٦,٠٠٤,٤٩٣/١٣
٤	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	قروض	٣	٢٩١,٦٠٧,٣٩٦/٨٨	٣٤,٩٧٨,٤٠٧/٣٤	%١٢	.	٢٥٦,٦٢٨,٩٨٩/٥٤
		منح	١	٤,٩٠٠,٦٥٦/١٩	.	.	.	٤,٩٠٠,٦٥٦/١٩
		إجمالي	٤	٢٩٦,٥٠٨,٠٥٢/٠٧	٣٤,٩٧٨,٤٠٧/٣٤	%١١,٨	.	٢٦١,٥٢٩,٦٤٥/٧٣
٥	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي - عدن	قروض	١	٣٥,٥٦١,٨٧٧/٦٧	٣٣٤,٢٨٠/٩٦	%١	٥٢,٦٨٢/٢٨	٣٥,٢٢٧,٥٩٦/٧١
		منح	١	٥٥,١٧٧,٤١٣/٩٨	٥٣,٩٣٦,٨٠٨/٧٧	%٩٧,٨	٢,٣١٩,٤٨٠/٨٣	١,٢٤٠,٦٥٠/٢١
		إجمالي	٢	٩٠,٧٣٩,٢٩١/٦٥	٥٤,٢٧١,٠٩٨/٧٣	%٥٩,٨	٢,٣٧٢,١٦٣/١١	٣٦,٤٦٨,٢٠١/٩٢
٦	المؤسسة العامة للغزل والنسيج	قروض	١	٨,٠٢٦,٤٥٥/٢٠	٧,٥٤٤,٨٦٧/٨٨	%٩٤	.	٤٨١,٥٨٧/٣٢
٧	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي سينون	قروض	١	٥٣,٢٤٢,٨١٦/٥٠	٣٦٤,٧٨٦/٧٤	%٠,٧	٧١,٤٤٢/٦٥	٥٣,٩٧٨,٠٢٩/٧٦
٨	الهيئة العامة لتطوير تهامة	منح	٢	١١,٨٨١,١٨٨/١٢	١١,١٠٠,٦٥٠/٢٠	%٩٣,٤	٢,١٥٣,٠٣٤/٧٦	٧٨٠,٥٣٧/٩٢
٩	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي - صعده	منح	٢	١٣,١٩٨,١٦٢/٢٨	٩٢٦,٠٨٧/٤٩	%٧	.	١٢,٢٧٢,٠٧٤/٧٩
١٠	المؤسسة العامة لتوانى البحر العربي	قروض	١	٤١,٩٦٣,٠١٥/٦٥	.	.	.	٤١,٩٦٣,٠١٥/٦٥
١١	المؤسسة العامة لتوانى خليج عدن	منح	١	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	.	.	.	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي - لحج	قروض	١	٩,٦٦٦,٥١٢/٩٩	٢,١٨٣,١٨٦/٤٩	%٢٢,٦	١٢٢,٢٣٦/٤٤	٧,٤٨٣,٣٢٦/٥٠
١٣	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي - إب	منح	١	١٢,٧٣٢,٨٩٤/٤٢	٨١٤,٨٣٩/٩٢	%٦,٤	١٦,٧٢٩/٩٣	١١,٩١٨,٠٥٤/٤٩
١٤	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي - المهرة	منح	١	١٥,٠٠٠,٠٠٠	.	.	.	١٥,٠٠٠,٠٠٠
١٥	هيئة المستشفى الجمهوري - عدن	منح	١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	.	.	.	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الإجمالي		قروض	٢٦	١,٤٥٨,٢٢٢,٦٣١/٢٧	٤١٢,٨٤٤,٧٨٦/٨٩	%٢٨,٣	٢٦,٠٩٥,٥٨٥/٩٤	١,٠٤٥,٣٧٧,٨٤٤/٤٨
		منح	١٨	٤٧٤,٠٣٣,٦٢٠/٦٦	٨٢,٧٦١,٩٨٨/٧٣	%١٧,٥	١٧,١٨٧,٦٧٤/٠٩	٣٩١,٢٧١,٦٣١/٩٠

٣- لاحظت اللجنة دخول العديد من القروض الخارجية الممولة لمشاريع بعض الوحدات الاقتصادية مرحلة سداد الأقساط المستحقة عنها ، على الرغم من عدم اكتمال تنفيذ تلك المشاريع وعدم استخدام كامل قيمة القروض المخصصة لها وهو ما يشير إلى تزامن عملية السحب من القروض مع عملية سدادها ما يعني أن ما يتم سحبه يتم سداده ، بالإضافة لدفع فوائد القرض ، وبالتالي انعدام جدوى اللجوء للاقتراض الخارجي لتمويل تلك المشاريع ، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

المبالغ بالدولار

م	المشروع	الممول	قيمة القرض	المسحوب حتى ٢٠١٢/١٢/٣١	الأقساط المسددة حتى ٢٠١٢/١٢/٣١	الفوائد المسددة حتى ٢٠١٢/١٢/٣١	المتبقي من القرض	نسبة المتبقي
١	شركات الصرف الصحي بالأمانة	الصندوق العربي	٦٤,٠١١,٣٧٩/٨٠	٤٧,٣٣٤,٠٤٨/٨٦	٢٥,٣٦٢,٧٣١/١٥	٧,٢٢٢,١٩٠/٠٤	١٦,٦٧٧,٣٣٠/٩٤	%٢٦,١
٢	تطوير مطار صنعا الدولي ١	الصندوق العربي	٩٩,٥٧٣,٢٥٧/٤٧	٣٤,٩٧٨,٤٠٧/٣٦	٢٥,٤٢٦,٧٤٢/٥٣	٤,٦٦٧,٨٢٠/٧٠	٦٤,٥٩٤,٨٥٠/١١	%٦٤,٩

٤- لاحظت اللجنة عدم دقة التقديرات المعتمدة لبند سداد أقساط القروض ، على الرغم من أنها منظمة ومحددة بعقود واتفاقيات التمويل ، وبالتالي فإن تقديرها يُعد من الأمور المسلم بها ولا تتطلب اجتهادات ، ومن مؤشرات ذلك:

- تقدير مبلغ أقساط القروض المسددة في موازنة المؤسسة العامة للكهرباء بمبلغ (٥٥) مليون ريال في حين بلغت الأقساط المسددة فعلاً حوالي (٧.٨) مليار ريال ، وبزيادة قدرها (٧.٧) مليار ريال عن التقدير المعتمد .
- عدم وضع تقديرات لأقساط القروض المقدر سدادها عام ٢٠١٢ م لعدد من الوحدات، وكما هو موضح في الجدول الآتي :

المبالغ بالريال

م	البيان	مبالغ الأقساط المسددة من القروض الخارجية لعام ٢٠١٢ م
١	بنك التسليف التعاوني والزراعي	٦٣,٥٩٤,٠٠٠
٢	المؤسسة العامة للاتصالات	٩٣٩,٦٤٨,٨٩٤
٣	المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي الإدارة العامة	٥,٣١٨,٥٧٧
٤	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي تعز	٥٥,٢٠٤,٨٦٦
٥	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي المكلا	٢٩٤,٢٠٠,٩٦٥
٦	المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الأسمت	٩٤,٣٠٨,٩٩٢
٧	المؤسسة العامة للفزل والنسيج	١٩,٧٧٩,٥٣٢
٨	شركة الغاز اليمنية	٩,٤٤٥,٦٢٤,٥٦٧
٩	الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري	٢,٧٦٠,٥٧٦
	الإجمالي	١٠,٩٢٠,٤٤٠,٩٦٩

٥- أظهرت الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي أن تحصيل (إيرادات) القروض عام ٢٠١٢ م بلغت (١٠٦.٤) مليار ريال من أصل (١٤٢.٧) مليار ريال المقدرة في موازنات الوحدات الاقتصادية إجمالاً، حيث تبين بأن (١٠٥.٧) مليار ريال قروض محصلة عام ٢٠١٢ م تخص شركة النفط اليمنية دون أن ترصد في موازنة الشركة لنفس العام وهو ما يعكس أن ما نسبته (٩٩%) من القروض المخطط الحصول عليها عام ٢٠١٢ م لم يتم الحصول عليها .

الجدير بالذكر أن البيانات والمعلومات المتاحة لدى الجهاز أظهرت بأن التمويلات الأجنبية من القروض والمساعدات والمنح المتاحة للسحب بلغت حتى ٢٠١٢ م بـ (١.٩) مليار دولار أمريكي المسحوب منها فقط (٤٩٢) مليون دولار أمريكي بنسبة (٢٥%) من تلك المخصصات وهو ما يعطي مؤشراً واضحاً عن عدم قدرة الحكومة على استيعاب التمويلات المخصصة والجهازه للسحب وتتركز معظم تلك المخصصات في

القروض الخاصة بالمؤسسة العامة للكهرباء وعدد من المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد.

٦- لم تظهر الحسابات الختامية لوحدات القطاع الاقتصادي سداد أقساط القروض والفوائد عنها للعديد من الوحدات الاقتصادية في حين أن بيانات مراكز القروض الخارجية الصادرة من وزارة المالية توضح سداد قروض وفوائد خلال عام ٢٠١٢م منها :

▪ (٧,٧٥) مليار ريال سداد قروض وفوائد المؤسسة العامة للكهرباء.

▪ (١,٢) مليار ريال سداد قروض وفوائد الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد.

▪ (٩٧٨) مليون ريال سداد قروض وفوائد الهيئة العامة لتطوير تهامة .

مما يؤكد بأن الحسابات الختامية لبعض الوحدات الاقتصادية لا تعرض بصورة واضحة نتائج تنفيذ موازنات تلك الوحدات عام ٢٠١٢م .

٧- أظهرت بيانات القروض الصادرة عن وزارة المالية سنة ٢٠١٢م أنه يتم سداد أقساط قروض وفوائد عنها لبعض المشاريع في حين أنه لم يستكمل سحب تلك القروض على سبيل المثال:

▪ قرض شبكات الصرف الصحي بأمانة العاصمة من الصندوق العربي المتبقي حتى نهاية ٢٠١٢م (٢٦,١%) من القرض ، الجدير بالذكر أن ما تم سداده من أقساط قرض شبكات الصرف الصحي بأمانة العاصمة (٥٣,٦%) من إجمالي المسحوب من القرض وسداد (١٥,٣%) إجمالي المسحوب من مبلغ القرض كفوائد .

▪ قرض تطوير مطار صنعاء الدولي المرحلة الأولى من الصندوق العربي المتبقي حتى نهاية ٢٠١٢م (٦٤,٩%) من القرض .

مما يفقد ذلك الدولة مزايا القروض الخارجية وتحميل الخزينة العامة بفوائد قد تصل إلى (١٠٠%) من قيمة القروض .

٨- عدم الإعداد والتحضير السليم للمشاريع الممولة خارجياً من قبل الوحدات الاقتصادية منذ البداية من خلال عدم بذل العناية الكافية في تنفيذ المسوحات الأولية والدراسات وتحديد الاحتياجات الفعلية لتلك المشاريع وإعداد تصاميم ومواصفات وتكاليف تقديرية سليمة وواقعية لها مما يحد من كفاءة وفعالية واقتصادية التنفيذ في الوقت المناسب .

٩- عدم كفاءة العديد من الوحدات الاقتصادية في إدارة عمليات مناقصات المشاريع التابعة لها الممولة خارجياً مما يؤدي للعديد من الآثار السلبية على تلك المشاريع ويضر بالمصلحة العامة من حيث إحجام الشركات والمقاولين والاستشاريين عن المنافسة على تلك المناقصات وارتفاع تكاليف تلك المشاريع، وذلك على النحو التالي:-

- طول الفترات الزمنية المستغرقة في إجراءات المناقصات بشكل غير مقبول.
- الإلغاء المتكرر للمناقصات وإعادة إعلانها عدة مرات من قبل لجان المناقصات في الوحدات الاقتصادية واللجنة العليا للمناقصات بعد فترة طويلة من السير في إجراءات المناقصات.
- العشوائية في إجراءات المناقصات وعدم الالتزام بمتطلبات وأحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية والإرشادات المتعلقة بها.
- ضعف التنسيق في الوقت المناسب بين الوحدات الاقتصادية ولجان المناقصات فيها وبين اللجنة العليا للمناقصات والتمويلين.
- إرساء مناقصات تنفيذ بعض المشاريع على شركات ومقاولين رغم إتضح عدم جدية وقدرة تلك الشركات على التنفيذ قبل التعاقد معها مقابل موافقتها على اشتراطات محددة عند إرساء المناقصة مما يؤدي إلى تعثر تنفيذ تلك المشاريع لاحقاً مثل (مبنى الركاب ، مطار صنعاء الدولي ، منظومة الاتصالات والتحكم ، خطوط النقل).

١٠- عدم فعالية وجدية المتابعة والإشراف من قبل الوحدات الاقتصادية ووحدات تنفيذ المشاريع التابعة لها لأعمال المقاولين والاستشاريين أولاً بأول وبصورة حازمة وفقاً للعقود الموقعة معهم، وعدم إتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المقصرين في أداء مهام والتزاماتهم التعاقدية في الوقت المناسب حيث يتم الاكتفاء بتوجيه الإنذارات الخطية والدخول في مفاوضات وتسويات معهم دون تطبيق الجزاءات والعقوبات التي تشترطها العقود وقانون المناقصات ولائحته التنفيذية مما يفقد الشروط الجزائية والعقوبات جدواها.

١١- التعامل مع عقود تنفيذ المشاريع بصورة عشوائية دون التركيز على التنفيذ بحسب خطط وبرامج تنفيذ تحدد أولويات التنفيذ بما يحقق الأهداف الرئيسية سواءً على مستوى المشاريع وأنشطتها أو الوحدة الاقتصادية ومشاريعها ومن ذلك:

- التركيز في بعض عقود مشاريع الكهرباء على جانب التوريدات من قبل المقاولين وإهمال جوانب التركيب والإنشاء والمكونات الأساسية الأخرى لتلك المشاريع بحيث تظهر نسب الإنجاز متقدمة لتلك المشاريع ناتجة عن التوريد رغم تعثر إنجاز المكونات الأساسية في المشروع ودون تحقيق الهدف الأساسي من تلك المشاريع.
- إنجاز تعاقدات مشروع شبكات الصرف الصحي بالأمانة والتوسع في الربط الشبكي للصرف الصحي بكافة مراحله الثلاث والبدء في المرحلة الرابعة رغم عدم إنجاز مشروع رفع كفاءة محطة المعالجة رغم ما ينتج عن ذلك من كوارث بيئية رغم اشتراط التمويل (الصندوق العربي) عند بدء المرحلة الثالثة من شبكات الصرف الصحي ضرورة إنجاز محطة المعالجة.

د- الملاحظات المتعلقة بعدد من الوحدات الاقتصادية :

١- المؤسسة العامة للكهرباء :

١- لوحظ ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات التوزيع وتصاعدها من عام إلى آخر حيث بلغت نسبة الفاقد خلال الأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠١٢م) كالتالي :

البيان	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
نسبة الفاقد في خطوط شبكات التوزيع والنقل	٢٥,٠١%	٢٤,٥٧%	٢٥,١٦%	٢٥,٨٢%	٢٥,٦٠%	٢٦,٠٥%	٢٨%	٢٩%	٣٥%

الأمر الذي يؤدي إلى ضياع جزء كبير من إيرادات المؤسسة بمتوسط لا يقل عن (٧) مليار ريال في السنة في ظل عدم قيام المؤسسة باتخاذ الإجراءات الكافية لتخفيض الفاقد بشقيه (الفني وغير الفني) رغم المخصصات المالية المعتمدة من التمويلات الخارجية والحكومية لتحسين شبكة الكهرباء وبالرغم من توصيات المجلس المتكررة بتقليل الفاقد وقرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٨) لعام ٢٠٠٩م بالموافقة على المصفوفة الهادفة إلى تقليل الفاقد والحد من سرقة التيار الكهربائي وإزالة التوصيلات العشوائية وتركيب العدادات للمشاركين ، وكذا إلتزام المؤسسة أثناء مناقشة الحساب الختامي للأعوام السابقة بالعمل على تخفيض نسبة الفاقد بمعدل (٥%) كل ثلاث سنوات ، إلا أن الفاقد يزيد من عام إلى آخر ، وقد أوضحت المؤسسة بأنها قامت بالعديد من الإجراءات المتمثلة في إعادة تأهيل خطوط التوزيع وقيام إدارة التفتيش الفني بالعديد من الأعمال بهدف الحد من الفاقد من خلال تنفيذ أعمال إعادة تركيب العدادات المركبة داخل المنازل أو المحلات وإخراجها في صناديق في كثير من الأحياء والمدن والقيام بحملات تفتيشية مكثفة للفصل على المشتركين المخالفين ومتابعة تركيب عدادات لمن يستهلك التيار الكهربائي من دون عدادات ، إلا أن اللجنة لم تقتنع بما جاء في هذه المبررات وغيرها نظرا لعدم انعكاس تلك الإجراءات على تخفيض الفاقد رغم المبالغ الكبيرة التي صرفتها المؤسسة للحد من نسبة وكميات الفاقد من الطاقة المباعة والتي بلغ إجماليها خلال عام ٢٠١٢م ما يقارب (٢) مليار ريال ، في ظل عدم انخفاض الفاقد ، وبالتالي خسارة المؤسسة لجزء من إيراداتها كما يلي:

الأعوام	الفاقد في الطاقة الكهربائية		الفاقد في الطاقة المشتراه	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
٢٠١١م	١,٧ (مليار/ك.و)	٢٢ (مليارريال)	٤٢٢ (مليون/ك.و)	٨ (مليارريال)
٢٠١٢م	٢,٣ (مليار/ك.و)	٤٣ (مليارريال)	٥٩٣ (مليون/ك.و)	١١ (مليارريال)
الإجمالي	٤ (مليار/ك.و)	٦٥ (مليارريال)	١ (مليار/ك.و)	١٩ (مليارريال)

وترى اللجنة قصور إدارة المؤسسة في عدم قيامها بمعالجات حقيقية ينعكس أثرها الإيجابي على خفض الفاقد من الطاقة الكهربائية التي تزداد من عام إلى آخر.

٢- لوحظ استمرار المؤسسة في شراء الطاقة المرتفعة الكلفة من محطات تعمل بوقود الديزل والمازوت والذي تسهم المؤسسة العامة للكهرباء في تقديمه لتشغيل تلك

المحطات ، وعلى الرغم من توجيهات رئيس الجمهورية لوزير المالية والمتضمنة ضرورة إعادة النظر في عقود شراء الطاقة وبما يضمن وضع حد للفساد وكذا توصيات المجلس السابقة المتمثلة في التوقف عن أي تعاقدات جديدة لشراء الطاقة من محطات تعمل بوقود الديزل أو المازوت وعدم تجديد شراء الطاقة للشركات المتعاقد معها ، والاتجاه لتغطية العجز في الطاقة الكهربائية عبر مناقصة دولية ولفترة محددة حتى يتم استكمال إنشاء مشاريع إستراتيجية للطاقة الكهربائية ، إلا أن اللجنة وجدت التالي :

- قيام المؤسسة خلال عام ٢٠١٢م بالتعاقد على شراء طاقة جديدة بالأمر المباشر دون عمل مناقصة عامة بالرغم من ضخامة تكلفة الشراء وكان يستوجب توفيرها عبر مناقصة عامة ، حيث بلغت قيمة الطاقة المشتراة خلال عام ٢٠١٢م ما يقارب (١٦) مليار ريال وبلغت قيمة وقود الديزل والمازوت المقدم لمحطات شراء الطاقة (٧٨) مليار ريال ليصبح إجمالي قيمة شراء الطاقة مع الوقود مبلغ (٩٤) مليار ريال وبما يعادل تكلفة إنشاء محطة غازية تمتلكها المؤسسة بقدرة الطاقة المشتراة.
- اقتصار عملية التعاقد على شركتين فقط حيث لوحظ استحواذ شركة السعودي بما نسبته (٦٩٪) من إجمالي التعاقدات الجديدة خلال عام ٢٠١٢م يليها شركة (ABR).
- أن كافة العقود المنفذة خلال العام ٢٠١٢م هي محطات تعمل بوقود الديزل المرتفع الكلفة مقارنة بوقود الغاز والفحم الحجري.
- يتراوح متوسط سعر الكيلو وات من دون الوقود (الديزل - المازوت) للعقود المنفذة خلال عام ٢٠١٢م بين (٥,٣٧ - ٦,٧٠) ريال/ك بزيادة نسبتها (٣٦٪) (٢٣٪) على التوالي مقارنة بالعقود السابقة التي حلت الشركات محلها.
- أن التوسع في شراء الطاقة من محطات تعمل بوقود الديزل وبنسبة (١٧٪) عما هو مخطط لها قد قابله انخفاض ساعات تشغيل العديد من المحطات الجديدة (المنصورة (٢) ، حزيز (٣/٢) ، الريان) وبنسبة تتجاوز (٥٠٪) من إجمالي عدد ساعات التشغيل في السنة.
- هذا وقد أوضحت المؤسسة حول شراء الطاقة أنه في صيف ٢٠١٢م وتحديدًا في شهر مايو من عام ٢٠١٢م بلغت القدرة التوليدية ضمن المنظومة الموحدة (٧٥٠) ميغاوات في حين سجل الطلب على الكهرباء (١٣٠٠) ميغاوات محققاً ذلك عجزاً يبلغ (٥٥٠) ميغاوات على أثر هذا العجز تزايدت على أثرها الإنقطاعات المستمرة مسبباً ذلك موجة عارمة من السخط الكبير في أوساط المواطنين في عموم محافظات الجمهورية خصوصاً المحافظات الساحلية التي ترتفع درجات الحرارة والرطوبة فيها بشكل كبير ، مما استدعى محافظي المحافظات التدخل العاجل وحل الإشكال وتم الرفع للقيادة السياسية بعد تحديد المحافظين لاحتياجاتهم من الكهرباء ، فصدرت توجيهات رئيس الجمهورية وتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء وفق مطالبات

محافظي المحافظات (الحديدة ، عدن ، حضرموت ، لحج ، مأرب ، شبوة ، أبين ، المهرة ، الجوف) والتي قضت بمعالجة أوضاع الكهرباء وتوفير احتياجات تلك المحافظات من الكهرباء وتغطية العجز الحاد في الطاقة الكهربائية وتحديدًا بشراء الطاقة من نفس الشركة العاملة في بعض المحافظات لإنهاء الإنقطاعات المتكررة لفترات طويلة وبصورة عاجلة لاسيما في المناطق التي تنعدم فيها الكهرباء ، ولا مناص من حلول عاجلة سوى اللجوء الاضطراري لشراء الطاقة حسب التوجيهات الصريحة والقرارات الحكومية وإجراء تعاقدات إضافية بقدرة (١٧٧) ميغاوات وهذه التعاقدات هي كالاتي:

أ- شركة الأهرام المتعاقد عليها (٥٠) ميغاوات تم تجديد العقد بإضافة (٢٠) ميغاوات حيث لديها عقود شراء طاقة منذ عام ٢٠٠٧م.

ب- مجموعة السعدي التجارية/أجريكو البريطانية كانت القدرة المتعاقد عليها (٢٢٥) ميغاوات منذ عام ٢٠٠٧م وانخفضت حتى وصلت في يونيو ٢٠١٢م (٣٩) ميغاوات تم تجديد العقد مع وكيل أجريكو السعدي بقدرة إضافية (٩٧) ميغاوات.

ج- شركة (ABR) القدرة المتعاقد عليها (٦٠) ميغاوات.

وحول ذلك ترى اللجنة أن استمرار المؤسسة في شراء الطاقة الكهربائية يكبدها مبالغ كبيرة وأصبح اعتمادها بشكل أساسي في شراء الطاقة الكهربائية في ظل تراجع إنتاج المحطات الكهربائية التابعة لها نتيجة القصور لدى المؤسسة في إجراء الصيانة الدورية والعمرية للمحطات الكهربائية (البخارية - الديزل) التابعة لها والتي بلغت قدرتها الاسمية (١٢٦٠ م/ت) وأصبحت تنتج قدرة فعلية (٧٦٥ م/ت) فقط، بالإضافة إلى تعثر المؤسسة في إنجاز واستكمال مشاريعها الإستراتيجية كمشروع محطة مأرب (٢) والذي كان مخطط دخول التربين الأول من المحطة في ١٦/٩/٢٠١٣م والتربين الثاني في ١٦/١١/٢٠١٣م ويدخل التربين الثالث في ١٦/٣/٢٠١٤م والتربين الرابع والأخير في ١٦/٤/٢٠١٤م .

٣- لوحظ استمرار المؤسسة في زيادة الاستثمار في المخزون السلعي من عام إلى آخر حيث يمثل رصيد مخزون المستلزمات السلعية ما نسبته (٨١%) من إجمالي رصيد ح/المخزون ، في حين قابل ذلك عدم توفر المخزون الكافي من المحولات والعدادات مما ترتب عليه استمرار ظاهرة القراءات الصفرية وعدم تمكن المؤسسة من استكمال عملية استبدال العدادات التالفة وعلى الرغم من قيام المؤسسة بتشكيل لجنة منها بالتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لتقييم ومعالجة المخزون واستكمال الدليل المخزني الموحد والخاص بتوحيد مسميات المواد المخزنة ، إلا أن اللجنة المشكلة لم تخرج بمعالجات حول المخزون وقد أوضحت المؤسسة بأن اللجنة المشكلة بدأت بمراجعة الدليل الحالي وتصحيح المسميات لجميع المواد المخزنة وعملت على توحيد مواد شبكة التوزيع فقط ، واللجنة المشكلة تواصل عملها وهي على وشك الانتهاء من أعمالها .

هناك أرصدة مشاريع قيد التنفيذ مدورة منذ سنوات سابقة وتعتبر في حكم المتعثرة في سجلات كلاً من (الإدارة العامة ، الوحدة التنفيذية ، قطاع التوليد والنقل ، منطقة لحج ، منطقة شبوة ، منطقة ساحل حضرموت) بلغ إجماليها كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ م مبلغ (٢٧) مليار ريال منها :

■ أرصدة مشاريع مدورة في سجلات منطقة ساحل حضرموت بمبلغ (١,٧) مليار ريال دخلت الخدمة ولم يتم إقفالها على حسابات الأصول المختصة وأخرى تم التعاقد على تنفيذها وتمويلها من قبل محافظة حضرموت دون أن يتم تحميلها بكافة تكاليف التنفيذ والتكاليف الأخرى المرتبطة بالتنفيذ حيث حملت فقط بقيمة المواد المنصرفة من قبل المنطقة.

■ أرصدة مشاريع مدورة في سجلات منطقة شبوة بمبلغ (٩٢٥) مليون ريال منها مبلغ (٤٤٩) مليون ريال يتمثل في تكلفة الأجزاء المنفذة لمشاريع الشبكة والتي حصلت عليها المنطقة من قبل الوحدة التنفيذية منها مشاريع لم يتم ادخال التيار الكهربائي لها وأخرى أهلية (خارج إطار شبكة المنطقة) ومبلغ (٤٧٦) مليون ريال يتمثل في قيمة مولدات بيحان. والجدير بالذكر أن المشاريع المستقلة التي صدر بها قرارات من وزير الكهرباء خلال عام ٢٠٠٩ م بإنشاء وحدات لإدارتها تحت إشراف الوزارة بلغت أرصدها كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ م مبلغ (٣) مليار ريال مع العلم بأن المؤسسة لم تقم بإثبات السحوب من مساهمة الموازنة والتي تم صرفها على تلك المشاريع خلال عام ٢٠١١ م وبمبلغ (١,٩) مليار ريال ، هذا ولا توجد أي رقابة على تلك المشاريع ماليا وإداريا من قبل إدارة المؤسسة ، كما لا توجد أي بيانات مالية معتمدة لها من قبل محاسبين قانونيين ، ولم يتم نقل أرصدها إلى وحدات التنفيذ وإثبات مساهمة التمويل الأجنبي فيها وما لذلك من تأثير على صحة أرصدة مشاريع قيد التنفيذ وعدالة عرض البيانات المالية المجمعة.

هناك وحدات توليد خارجة عن الخدمة (لاحتياجها إلى قطع غيار وأخرى إلى صيانة) بلغت القدرة الفعلية لها (٢٤٩) ميغاوات أي ما نسبته (٧٢٪) من إجمالي كمية الطاقة المشتراه والبالغة في عام ٢٠١٢ م (٣٤٧) ميغاوات وكان بإمكان المؤسسة إعادة تأهيل تلك الوحدات وتوفير ما يقارب (٣٤) مليار ريال من إجمالي تكاليف الطاقة المشتراه والتي بلغت عام ٢٠١٢ م مبلغ (٤٧,٢) مليار ريال ، وقد أوضحت المؤسسة أنها نفذت جميع الصيانات الدورية والطائرة لوحدات التوليد للحفاظ على جاهزيتها وسيتم الرفع من حجم القدرة المنتجة على مستوى المنظومة الوطنية من خلال مشاريع التأهيل للمحطات وإنشاء مشاريع إستراتيجية تعتمد على الغاز والفحم والرياح وغيرها ، واللجنة لم تقتنع بما جاء في رد المؤسسة نظراً لتدني إنتاجية وحدات التوليد في المحطات الكهربائية التابعة للمؤسسة وعدم استكمال مشاريعها الاستراتيجية.

٩- هناك محطات توليد تم تنفيذها من قبل المقاول شركة الأهرام وتم إقفالها و رسملتها خلال الأعوام السابقة دون أن يتم إعداد محاضر إستلام نهائية بين المقاول والمؤسسة وهي (محطة توليد حزيز (٣٠) ميجاوات و (٦٠) ميجاوات ومحطة توليد المنصورة (٧٠) ميجاوات) وقد أوضحت المؤسسة أنها قامت بمصادرة خطاب الضمان المقدم من المقاول نظراً لعدم إلتزام المقاول بإنهاء المعلقات المتبقية لمشروعي المحطتين.

١٠- لم يتم البدء بتنفيذ مشروع خط النقل جعار/لودر المناقصة رقم (٢٠١٠/١)م حتى تاريخه ، على الرغم من فتح الاعتماد المستندي و دفع الدفعة المقدمة ، هذا بالإضافة إلى أن المناقصة تم إرسالها على (إئتلاف مؤسسة الجزيرة وشركة Asteer الهندية) في حين أن الضمان المقدم والاعتماد بإسم مؤسسة الجزيرة والذي يُعد مخالفاً لقرار اللجنة العليا للمناقصات وتفويض وزارة المالية المتضمن فتح الاعتماد بإسم الائتلاف (مؤسسة الجزيرة والشركة الهندية Asteer) وقد أوضحت المؤسسة أن هناك تعثر في هذا المشروع كون الشركات المتعاقد معها تتنصل عن التنفيذ بحجة أحداث عام ٢٠١١م ، وكذا الظروف في هذه المناطق وقد تم مصادرة ضمانات الدفعة المقدمة وكذا ضمان الأداء والمؤسسة تسعى في متابعة تنفيذ المشروع.

١١- عدم إنشاء مجلس إدارة المؤسسة منذ إنشاء وزارة المياه والبيئة وفصلها عن وزارة الكهرباء بما يخالف أحكام القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م بشأن الهيئات والمؤسسات والشركات العامة وتعديلاته ، الأمر الذي نجم عنه عدم عقد اجتماعات مجلس إدارة أو اعتماد البيانات المالية المجمعة للمؤسسة للسنوات السابقة.

١٢- تضمن قانون الكهرباء رقم (١) لسنة ٢٠٠٩م إنشاء ثلاث مؤسسات عامة بدلاً عن المؤسسة العامة للكهرباء حيث نصت المادة (٥٦) من القانون (تنشأ بموجب أحكام هذا القانون وقانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة) المؤسسات التالية :

- المؤسسة العامة لتوليد الطاقة الكهربائية.
- المؤسسة العامة لنقل الطاقة الكهربائية.
- المؤسسة العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية.

إلا أن تلك المؤسسات لم تنشأ حتى الآن بالرغم من أهميتها البالغة التي ستعمل على إصلاح قطاع الكهرباء.

٢- شركة التبغ والكبريت الوطنية :

١- على الرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة تحصيل أرصدة السلف المدورة من عام إلى آخر إلا أن اللجنة لاحظت أن أرصدة تلك السلف والعهد بلغت في نهاية عام ٢٠١٢م (٧٩٦) مليون ريال مقارنة بعام ٢٠١١م البالغة (٦٢١) مليون ريال بنسبة زيادة بلغت (٢٨%) وقد أوضحت الشركة بأنها تمنح موظفيها سلف بواقع ثلاثة مراتب وتحصل في العام التالي ، إلا أن اللجنة لم تقتنع بالرد كون القانون أوجب خصم تلك السلف من مستحقات الموظفين قبل نهاية العام المالي المصروف فيه السلف.

٢- لاحظت اللجنة عدم التزام الشركة بتوصيات المجلس السابقة بشأن ترشيد الإنفاق في بند (الدعاية والإعلان ، والضيافة والاستقبال) والذي بلغ التجاوز فيه (٨٤) مليون ريال وبنسبة (٢١٪) عن الربط المعتمد ، بالإضافة إلى ارتفاع مخزون المواد الدعائية وقد أوضحت الشركة بأن هذه التجاوزات ستظهر في عام ٢٠١٣م وأنها قد اتخذت العديد من الإجراءات لترشيد الانفاق في هذه البنود خلال العام ٢٠١٤م ، أما ما يتعلق بالمخزون فقد أوضحت الشركة بأنه موجود من سنوات سابقة وسيتم استخدامه مستقبلا .

٣- رغم تحقيق الشركة زيادة في فائض النشاط في عام ٢٠١٢م بمبلغ (٩٠٠) مليون ريال عن التقديرات إلا أن اللجنة لاحظت من خلال تقرير مراجع حسابات الشركة انخفاض كميات المبيعات وتراجع حصة الشركة في السوق مع تحقيق وفر في بند المواد الأولية والخامات الأساسية بمبلغ (٦٢٥) مليون ريال ، إضافة إلى ارتفاع حجم مخزون الشركة بمبلغ (٢.١) مليار ريال وهذه الزيادة كانت نتيجة رفع أسعار البيع ، وقد أوضحت الشركة بأنها قد اتخذت العديد من الإجراءات لرفع حصتها في السوق من خلال فتح فروع جديدة في المحافظات وإتباع سياسة البيع النقدي ، ومنح حوافز لتجار الجملة ، الأمر الذي حقق زيادة في مبيعات الشركة بنسبة (٩٪) خلال العام ٢٠١٣م .

٤- لاحظت اللجنة توسع الشركة بشكل كبير في الصرف من بند (تبرعات وإعانات ومساعدات) الذي بلغ التجاوز فيه (٦١٧) مليون ريال وبنسبة (٢٤٧٪) عن الربط المعتمد البالغ (٢٥٠) مليون ريال ، وبزيادة قدرها (٤٢١) مليون ريال عن السنة السابقة ، رغم أن المصرح للشركة لهذا البند ما نسبته (٥٪) فقط من صافي أرباح عام ٢٠١١م وبمبلغ (١٣٩) مليون ريال ، وقد أوضحت الشركة بأن هذه المبالغ تمثل التزامات من سنوات سابقة على الشركة بموجب عقود واجبة التنفيذ .

٥- ورد في تقرير مراقب الحسابات بأن هناك عدد من المشاريع المتعثرة والبعض غير مجدي اقتصاديا والبعض الآخر لم تجرى له دراسات جدوى منها (مشروع شاليهات جزيرة كمران) الذي انتهت مدتها بتاريخ ٤/٧/٢٠١١م ولم تصل نسبة الانجاز فيه سوى (٣٦٪) ومشروع اختبار توليد الطاقة بالرياح برصيد متراكم وصل (١٢.٨) مليون ريال ، بالإضافة إلى مشروع شراء (بولدوزر) لمسح الأتربة بمبلغ (٥٣) مليون ريال والذي لم يتم إيصاله أو استلامه من الشركة على الرغم من إجراءات الشراء التي تمت في عام ٢٠١٠م ، وقد أوضحت الشركة بأنها قد أقرت في اجتماع مجلس الإدارة والجمعية العمومية إفضال المشاريع التي ثبت عدم جدواها ، أما بشأن البلدوزر فقد أوضحت الشركة بأنه قد تم تسليمه من قبل الإدارة السابقة إلى أحد موظفي الشركة وهي بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاسترجاعه .

٦- بلغت استثمارات الشركة في الودائع ما يقارب (٦.١٢) مليار ريال في حين أن ما تحقق من عوائد على تلك الاستثمارات لم يتعدى ما نسبته (١٤.٣٪) مما يعني تجميد لنقدية كان من الممكن استثمارها في فرص استثمارية أكثر ربحية وتسهم في تعزيز

المسئولية الاجتماعية للشركة ، وقد أوضحت الشركة بأنها توجّهت نحو فرص استثمارية أكثر ربحية بناءً على دراسات جدوى ، ومن أهمها صناعة الاسمنت والعصائر والبلاستيك وتوليد الطاقة الكهربائية.

٣- شركة الخطوط الجوية اليمنية :

بدراسة بيانات التنفيذ التي اظهر الحساب الختامي لاحظت اللجنة وجود بعض الاختلالات والتجاوزات التي صاحبت تنفيذ الموازنة وقد قامت اللجنة ببحثها مع المختصين بالشركة وجاءت النتائج كما يلي :

١- بلغ العجز في النشاط الجاري للعام ٢٠١٢م مبلغ (٥.٧)مليار ريال في حين استهدفت تقديرات الموازنة تحقيق نقطة تعادل بين النفقات والإيرادات ، وقد أوضح رئيس مجلس الإدارة أسباب هذا الانحراف بأنه يرجع إلى عدم موضوعية التقديرات المعتمدة وعدم مراعاتها للظروف التي تمر بها الشركة التي اضطرت لمعالجة خسائر الأحداث التي مرت بها في عام ٢٠١١م في ضوء عدم تلقي الشركة أي دعم من الحكومة سواءً من توفير التمويل اللازم لاستكمال عقود اتفاقيات شراء الطائرات التي سبق وأن أبرمتها مع شركة إيرباص أو تعويض الشركة عن الخسائر التي تعرضت لها أثناء الأحداث التي شهدتها البلاد عام ٢٠١١م.

٢- حول طبيعة النفقات التي تم خصمها على بند (مستلزمات خدمية أخرى) وبمبلغ (٧.٤)مليار ريال وهو ما أسفر عن حدوث تجاوز قدره (٣.٤)مليار ريال أوضحت الشركة وبحسب الكشف المقدم منها أنها تمثل نفقات خدمات ترحيل الطائرات ومصاريق نقل وإقامة ركاب الترانزيت ورسوم عبور لأجواء السعودية تتعلق بعامي (٢٠١٠-٢٠١١).

٣- هناك وفر في بند (قطع الغيار) ومبلغ (٣.٢)مليار ريال وبنسبة (٣٥%) من الربط حيث أوضحت الشركة بأن الوفر يرجع إلى قيام الشركة بإعادة المحركات المستأجرة وتخفيض احتياطي الصيانة الذي كان يدفع للطائرات والمحركات المستأجرة حيث قامت الشركة بإعادة ثلاث طائرات في نهاية عام ٢٠١١م وهذا أسهم في تخفيض الإنفاق من هذا البند .

٤- بلغت الزيادة في رصيد حساب المدينين مبلغ (٣.٦)مليار ريال مما يشير إلى وجود قصور في إجراءات التحصيل لمستحقات الشركة وقد طلبت اللجنة من إدارة الشركة توضيح الأسباب والإجراءات المتخذة لمعالجة هذا الاختلال ، حيث أوضحت الشركة أن الأسباب خارجة عن إرادة الشركة فهي ترتبط بتعاملات الشركة مع الغير محلياً وإقليمياً ، فالشركة تتبنى سياسة البيع بالأجل وقد بلغت مبيعات الوكلاء لشهر ديسمبر ٢٠١٢م (١.٢)مليار ريال تم تسديدها في يناير ٢٠١٣م ، كما أوضحت الشركة إلى وجود صعوبة في تحصيل مستحقات الشركة طرف وزارة المالية والتي تصل إلى (٣.٢)مليار ريال والتي لم تقم الوزارة بسدادها تحت مبرر عدم وجود سيولة نقدية.

٥- هناك نقص إيراد في النشاط الجاري للشركة والبالغ (٣,٤) مليار ريال ونسبة (٨٪) من التقدير المعتمد البالغ (٤٤,٩) مليار ريال ، حيث أوضحت الشركة إلى أن هذه النسبة معقولة في ظل الظروف التي تعيشها الشركة والتي صاحبها أيضاً تصاريح رحلات في مطاري صنعاء وعدن لعدد من شركات الطيران ، بالإضافة إلى عدم كفاية الأسطول الحالي للقيام برحلات كافية وإلزام الشركة بتسديد رحلات داخلية منخفضة التكاليف مقابل دعم حكومي بسيط لا يتعدى (٣) مليون دولار سنوياً وأخيراً انخفاض تعاملات الحكومة اليمنية مع الشركة خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م من (٦,٥) مليار ريال إلى (٣,٣) مليار ريال.

٦- وفيما يتعلق بتوصيات المجلس المتعلقة بالحساب الختامي لعام ٢٠١٠م أكد رد الشركة عدم تنفيذ معظم توصيات المجلس برغم أهميتها لمعالجة الصعوبات التي تواجهها الشركة والتي تحول دون تحقيق تطور ملموس في أدائها وخاصة منها :

- إعادة النظر في رسوم الهبوط والرسوم الأخرى المفروضة على الشركة وبمعدلات مرتفعة.
- إلتزام الوحدات الحكومية بالتعامل مع الشركة.
- تعويض الشركة عن الخسائر التي تعرضت لها أثناء الحرب.
- توفير التمويل اللازم لاستكمال توريد الطائرات المرتبطة بالعقود التي وقعتها الشركة لتوريد (٢٢) طائرة جديدة.

كما أوضح رد الشركة بأنه تم تخفيض عدد الطائرات المزمع توريدها إلى (١٥) طائرة فقط وقد تم توريد طائرتان فقط ويرتبط توريد البقية بقيام الشركة بدفع أقساط من القيمة ولا يتوفر لدى الشركة تمويل كافٍ للتنفيذ ، كما أن الحكومة لم تستجب لمطالبة الشركة لدعمها من هذا الجانب رغم ما تتحمله الشركة من أعباء ونفقات تشغيل باهضة نتيجة تغيير رحلات داخلية منخفضة القيمة مقابل دعم بسيط وقيام الشركة بتسيير رحلات إلى عواصم بعض البلدان دورياً بحكم البرتوكولات الموقعة مع الحكومة اليمنية والتي يتم تنفيذها حتى ولم يكن هناك ركاب.

٤- شركة النفط اليمنية :

١- عدم تمكن الشركة من تحقيق فائض النشاط الجاري المستهدف في موازنتها التقديرية حيث حققت الشركة فائض نشاط بمبلغ (٥,٨) مليار ريال ويمثل نسبة (٢٥٪) فقط من الفائض المستهدف تحقيقه بالموازنة التقديرية للشركة والبالغ (٢٣) مليار ريال ، وبرتت إدارة الشركة ذلك بالمبالغة في تقديرات الفائض من قبل وزارة المالية بالإضافة إلى قيام وزارة المالية بخفض عمولات الشركة على المشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٢م .

وترى اللجنة أن مبررات الشركة تمثل بعض الأسباب لانخفاض فائض النشاط إلا أن هناك أسباب أخرى ساهمت في انخفاض الفائض وأهمها التجاوز الكبير في الصرف من عدد من البنود التي كان يجب على الشركة ترشيدها الإنفاق فيها .

٢- ارتفاع نسبة التجاوز في الباب الأول (المرتبات والأجور) حيث بلغ المنصرف الفعلي (١٠) مليار ريال بتجاوز (٢.٣) مليار ريال بنسبة (٣٠٪) من الربط المعتمد .

وقد أوضحت الشركة بأن معظم التجاوز في الباب الأول ناتج عن الإضرابات المتكررة التي نفذها موظفي الشركة لتحسين مرتباتهم حيث تم صرف حافز نفطي تم اعتماده من مجلس الوزراء، إضافة إلى إلزام الشركة بقبول ١٢٠ موظف جديد لم تكن بحاجة اليهم.

واللجنة ترى أن مبررات الشركة للتجاوزات الكبيرة في عدد من البنود غير مقنعة والتي تمت بالمخالفة لقانون ربط الموازنة والقوانين واللوائح المنظمة لعمليات الصرف ، ومن تلك البنود (المزايا العينية ، المكافآت ، الوقود والزيوت) .

٣- الصرف بالتجاوز في بند الوقود والزيوت بمبلغ (١.١) مليار ريال وبنسبة (٩١٪) عن الربط المعتمد بالموازنة البالغ (١.٢) مليار ريال وقد بررت الشركة ارتفاع التجاوز بزيادة أسعار المشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٢م عن الأسعار المقدرة بموازنة الشركة ، ألا أن تقرير الجهاز أشار إلى وجود أسباب أخرى لهذا التجاوز حيث قامت الشركة بتعديل اللائحة الخاصة بصرف المواد البترولية لموظفيها بأسس جديدة بحسب (سنوات الخدمة بالشركة) ووفقاً لأسعار البنزين الجديدة، وذلك بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٨م والذي ينظم صرف الوقود للموظفين .

٤- تحفظ الجهاز في تقريره على رصيد حساب (المشتريات بغرض البيع) الظاهر في الحساب الختامي لعام ٢٠١٢م بمبلغ (٨٩٢) مليار ريال ، وذلك نظراً لعدم وجود محاضر تحاسب معتمدة من قبل لجنة الترتيبات المحاسبية والتي تضم ممثلين من (وزارة المالية ، مصافي عدن ، المؤسسة العامة للنفط والغاز ، شركة توزيع المنتجات النفطية) وفقاً لاتفاقية الترتيبات المحاسبية لقطاع النفط المعمول بها من عام ١٩٩٩م ، بالإضافة إلى عدم إجراء المطابقات اللازمة لهذه البيانات بين كل من الدائرة التجارية وقسم رقابة المخازن بالشركة لتأكيد صحة ودقة هذه البيانات.

وقد أوضح ممثلي وزارة المالية أنه تم إعداد المحاضر وتوقيعها من قبل ممثلي الوزارة إلا انه لم يتم توقيعها من قبل ممثلي الشركة وبرتت الشركة عدم التوقيع بوجود خلافات مع وزارة المالية حول أسس الاحتساب ، واللجنة ترى أن تلك المبررات غير مقنعة وتشير إلى وجود بعض من الاختلالات وجوانب القصور في التعامل بين الجهات والمؤسسات الحكومية نتيجة عدم وضع أسس واضحة ومعتمدة للتعامل بينها .

٥- التجاوز في الصرف من حساب الأعباء المختلفة المحملة على مصاريف البيع والتوزيع بمبلغ (١,٥) مليار ريال بنسبة (٧٨٪) من الربط المعتمد البالغ (١,٨) مليار ريال وبزيادة عن العام السابق بمبلغ (١,٧) مليار ريال ، وقد أشار تقرير الجهاز إلى أن الصرف يتم من هذا البند في فروع الشركة دون الاستناد إلى ضوابط واضحة ومعتمدة من قبل الإدارة العامة للشركة لتنظيم عملية الصرف ، وأن معظم المصاريف التي يتم تحميلها على هذا البند في جميع فروع الشركة تتمثل في (أجور إضافية ومكافآت وحوافز) إلى جانب المبالغ التي يتم صرفها من الباب الأول المرتبات والأجور لهذه البنود ، وقد اتضح للجنة من خلال رد الشركة ومناقشة هذا الموضوع ، ان الصرف يتم من هذا البند بصورة عشوائية وعدم قيام الإدارة العامة للشركة بوضع ضوابط للصرف من هذا البند رغم كبر حجم المبلغ المنصرف من هذا البند وتوصيات اللجنة المتكررة للشركة خلال مناقشة الحسابات الختامية للسنوات السابقة بضرورة وضع ضوابط للصرف من هذا البند .

٦- أشار تقرير الجهاز إلى استمرار ظهور العجوزات في بعض الشحنات الموردة من مصافي عدن إلى منشآت الشركة بنسبة تزيد عن النسبة المسموح بها بموجب اتفاقية الترتيبات المحاسبية لقطاع النفط وقدرها (٠,٥٪) ، حيث بلغ إجمالي قيمة العجوزات خلال عام ٢٠١٢م (١٤٢) مليون ريال والذي تم احتسابها من قبل الشركة بعد خصم نسبة العجز المسموح به .

وأوضحت إدارة الشركة بأنها بذلت جهود كبيرة لمعالجة موضوع العجز مع شركة مصافي عدن والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز عن طريق تكليف شركة محايدة إلا انه لم يتم الوصول إلى حل حتى الآن .

واللجنة ترى أن هذا الرد غير مقنع حيث أن هذا الموضوع سبق وتم مناقشته عدة مرات مع إدارة الشركة وكذا إدارة شركة مصافي عدن خلال مناقشة الحسابات الختامية للسنوات السابقة ولم تقم الشركتين باتخاذ إجراءات عملية لبحث أسباب العجز وعمل المعالجات اللازمة للحد منه .

٧- لاحظت اللجنة تحقيق الشركة وفر في الباب الرابع (مشاريع قيد التنفيذ) بمبلغ (٧٦٩) مليون ريال بنسبة (٣٨٪) من الربط المعتمد البالغ (٢) مليار ريال الأمر الذي يشير إلى تعثر الشركة في تنفيذ برنامجها الاستثماري المخطط لعام ٢٠١٢م ، وعدم استغلال الإعتمادات المرصودة في الموازنة في تنفيذ المشاريع المخططة .

وقد بررت إدارة الشركة ذلك بتعثر تنفيذ بعض المشاريع المخططة نتيجة الأوضاع الأمنية في بعض المحافظات وان الشركة قامت بتنفيذ عدد من الخزانات لزيادة السعات التخزينية للمشتقات النفطية في الحديدة وعدن وحضرموت والمخاء .

واللجنة ترى أن مبررات الشركة غير مقنعة لتبرير الوفر الكبير في هذا الباب خصوصا وأنه تم استخدام جزء كبير من الربط المعتمد لتنفيذ مشاريع لا يوجد لها ربط بالموازنة بمبلغ (٥٨٣) مليون ريال بحسب ما تضمنه تقرير الجهاز .

٥- شركة مصافي عدن:

١- حققت الشركة عجز في النشاط الجاري بمبلغ (٩,٨) مليار ريال في حين أن ربط الموازنة كان يهدف إلى تحقيق الشركة فائض نشاط بمبلغ (١٥,٤) مليار ريال، وبرتت إدارة الشركة ذلك العجز بتوقف نشاط التكرير في المصفاة لمدة تزيد عن سبعة أشهر خلال عام ٢٠١٢م لعدم توفر النفط الخام نتيجة أعمال التخريب التي طالت أنبوب نقل النفط الخام من مأرب إلى رأس عيسى، وعدم وجود جدوى اقتصادية من تكرير نفط خام بديل نتيجة تقادم المصفاة واللجنة تتفق مع إدارة الشركة بان توقف المصفاة كان من الأسباب الرئيسية لتحقيق الشركة عجز في نشاطها الجاري إلا أن هناك أسباب أخرى ساهمت في ارتفاع مبلغ العجز تتمثل في توسع الشركة في النفقات كما سيتضح ذلك في الفقرات التالية.

٢- توسع الشركة بشكل كبير في الصرف من بعض البنود وتجاوز الربط المعتمد بنسب كبيرة، رغم توقف نشاط التكرير في المصفاة خلال عام ٢٠١٢م لأكثر من سبعة أشهر وكان يتطلب ذلك تخفيض النفقات في تلك البنود الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع مبلغ العجز ومن ذلك الآتي:

- بلغ المنصرف الفعلي من بند المرتبات والأجور النقدية (٥,١٤٧) مليون ريال بتجاوز قدره (٢,٣٥٦) مليون ريال بنسبة (٨١%) من الربط المعتمد .
- بلغ المنصرف الفعلي من بند تعويض العمل الإضافي (١,٧١٠) مليون ريال بتجاوز قدره (٨٧٨) مليون ريال بنسبة (١٠٥%) من الربط المعتمد .
- بلغ المنصرف الفعلي من بند المكافآت (٢,١٤٥) مليون ريال بتجاوز قدره (١,٢٩٥) مليون ريال بنسبة (١٥٢%) من الربط المعتمد .
- بلغ المنصرف من بند المزايا العينية (٢,٢٦٠) مليون ريال بتجاوز قدره (١,١٢١) مليون ريال بنسبة (٩٨%) من الربط المعتمد .
- بلغ المنصرف من بند الإعانات والمساعدات (١,١٥١) مليون ريال بتجاوز قدره (٦٠١) مليون ريال بنسبة (٢٠٩%) من الربط المعتمد .

وبررت إدارة الشركة تلك التجاوزات بزيادة مرتبات موظفي الشركة الأساسية بنسبة ٥٠% نتيجة الإضراب الذي تم من قبل العمال للمطالبة بزيادة مرتباتهم وترتب على ذلك أيضا زيادة تعويض العمل الإضافي والمكافآت وبالنسبة للمزايا العينية فالزيادة ناتجة عن زيادة نفقات العلاج في مستشفى الشركة وزيادة عدد الحالات التي يتطلب علاجها في الخارج، وفيما يتعلق بالمساعدات فان الشركة تقدم بعض الدعم والمساعدات الإنسانية لموظفيها لتوفير سبل العيش الكريم لهم، وكذا دعم بعض الصناديق والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية .

واللجنة ترى أن تلك المبررات غير مقنعة للتجاوزات الكبيرة في هذه البنود ومخالفة لقانون ربط الموازنة والقوانين واللوائح المنظمة لعمليات الصرف، خصوصا في ظل

توقف نشاط التكرير لفترات طويلة وتحقيق الشركة عجز في نشاطها الجاري خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ م، الأمر الذي يزيد من تفاقم المشاكل المالية التي تعاني منها الشركة.

٣- عدم قيام الشركة بسداد التزاماتها أولاً بأول الأمر الذي أدى إلى تحملها فوائد بنكية بمبلغ (١٩٦) مليون ريال مقابل فوائد التسهيل البنكي المفتوح باسم الشركة في البنك المركزي اليمني ومبلغ (١٠٤) مليون ريال يمثل فوائد تأخير السداد لصالح المجموعة البترولية المستقلة.

وأرجع رد الشركة سبب ذلك إلى تأخر كل من شركة توزيع المنتجات النفطية ووزارة المالية عن سداد مستحقات الشركة في الوقت المحدد للسداد الأمر الذي يترتب عليه تأخر الشركة في سداد التزاماتها للغير، وترى اللجنة أن هذا الأمر يشير إلى وجود جوانب قصور كبيرة في إجراءات التعامل بين الأطراف ذات العلاقة بتوفير المشتقات النفطية للسوق المحلية وعدم قيام تلك الأطراف بالمهام المناطة بها وبما يحقق المصلحة العامة .

٤- أظهر الحساب الختامي للشركة تحقيق وفر في بند قطع الغيار بمبلغ (١.٢) مليار ريال بنسبة (٥٦٪) من الربط المعتمد، كما تم تحقيق وفر في بند الصيانة والتصليلات بمبلغ (٢.٣) مليار ريال بنسبة (٧٥٪) من الربط المعتمد، وهذا يعكس عدم تنفيذ الشركة لبرامج الصيانة المخططة للمصفاة رغم أهميتها الكبيرة للمحافظة على أصول المصفاة وعلى طاقتها الإنتاجية.

وبررت الشركة تلك الوفورات بسبب أن كثير من قطع الغيار قديمة جداً وبعضها لم تعد تصنع فتأخذ وقت طويل في المراسلات والحصول على عروض أسعار وهذا هو سبب الوفر .

واللجنة ترى أن رد الشركة غير مقنع حيث أن للشركة خبرة كبيرة في تحديد مصادر الحصول على قطع الغيار وإجراءات شرائها والمصفاة بحاجة كبيرة للصيانة المستمرة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية .

٥- وجود أرصدة مدورة في سجلات الشركة في حساب المدينون من عدة سنوات بمبلغ (٣٣١) مليون ريال أرصدة في حساب المدينون بالعملة المحلية ومبلغ (٢٨.٥) مليون دولار، مما يشير إلى ضعف السياسة الائتمانية المتبعة والقصور في متابعة تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير رغم احتياج الشركة الكبير للسيولة النقدية لتنفيذ برامج الصيانة وتغطية المصاريف التشغيلية، وقد أوضح رد الشركة أن معظم المديونية تتعلق بشركة توزيع المنتجات النفطية نتيجة خلافات قائمة من سنوات سابقة، واللجنة ترى أن الرد غير مقنع، ويجب العمل من قبل شركة المصافي مع الجهات ذات العلاقة على حسم موضوع أي مديونيات معلقة بين الشركتين بدلا من ترحيلها من عام لآخر .

٦- لاحظت اللجنة تحقيق الشركة وفر في الباب الرابع (مشاريع قيد التنفيذ) بمبلغ (٨,٦) مليار ريال بنسبة (٨١٪) من الربط المعتمد والبالغ (١٠,٦) مليار ريال الأمر الذي يشير إلى تعثر الشركة في تنفيذ برنامجها الاستثماري المخطط لعام ٢٠١٢ م، وعدم استغلال الإعتمادات المرصودة في الموازنة لتنفيذ المشاريع المخططة.

وقد أوضح رد الشركة أن الجزء الأكبر من هذا المبلغ يتعلق بمشروع التحديث الشامل للمصفاة والذي يحتاج تمويل كبير لا يمكن للشركة توفيره، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بدورها في البحث عن مصادر تمويل أو تقديم الضمانات اللازمة للتمويل من قبل البنوك والمؤسسات المالية .

٦- الشركة اليمنية لتكرير النفط (مصافي مأرب) :

١- عدم قيام الشركة باتخاذ أي إجراءات بشأن تنفيذ مشروع تحديث وتطوير مصفاة مأرب الذي يستهدف رفع طاقتها الإنتاجية إلى (٢٥) ألف برميل يوميا بدلاً عن طاقتها التصميمية البالغة (١٠) ألف برميل ، وقد أرجعت الشركة أسباب عدم السعي في تنفيذ هذا المشروع إلى ضخامة كلفته البالغة (٩٠٠) مليون دولار دون وجود التمويل اللازم.

٢- عدم تنفيذ مشروع مبنى الشركة بصنعاء رغم رصد اعتمادات مالية سنوية له منذ سنوات سابقة وإنفاق ما يقارب (٤٠) مليون ريال على الدراسات والتصاميم الخاصة به ، وقد أوضحت الشركة أن المشروع تم رفعه للجنة العليا للمناقصات ، وتم الإعلان عنه وتقدم مقاولين وفجأة تم توقيفه بحجة أن تكاليفه أكثر من مليار ريال وهذا الموضوع منذ العام ٢٠٠٩ م.

٣- الصرف بالتجاوز من بعض البنود كالمكافآت والبدلات وقطع الغيار مقارنة بالربط المعتمد ويتجاوز بلغ (٥٦,٦) (١٣٦,٦) (٦٣,٣) مليون ريال على التوالي وكذا بالزيادة عن فعلي عام ٢٠١١ م ، على الرغم من أن المصفاة عملت بنصف طاقتها الإنتاجية نتيجة تفجير أنبوب النفط وتوقفها لأعمال الصيانة عام ٢٠١٢ م ، وقد بررت الشركة بأن التجاوز في المكافآت والبدلات نتيجة استيعابها عدد (٧٠) موظف جديد تم توزيعهم على الشركة ، بالإضافة إلى صرف حافز نفطي شهري على غرار بقية الوحدات النفطية ، وكذا حوافز خاصة لمهندسي الشركة الذين تصرف رواتبهم وفقاً لنظام الخدمة المدنية ، إضافة إلى ما يصرف كحوافز للعديد من اللجان بالشركة التي تقوم بالعديد من الأعمال حيث أن حقوق العاملين تظل ثابتة سواءً كان الإنتاج مرتفعاً أو منخفضاً ، وبالنسبة للتجاوز في بند قطع الغيار فيرجع إلى استبدال (العامل الحفاز) الخاص بالمصفاة نتيجة توقفه عن العمل بسبب ضخ نפט خام غير نظيف إلى المصفاة من الحقول الإنتاجية ونظراً لتكلفة إصلاحه الكبيرة والمقدرة بـ (٢,٥) مليون دولار .

واللجنة ترى أن على الشركة ضرورة ترشيد الإنفاق الجاري وربط عملية صرف الحوافز بالأعمال المنجزة وبحجم الإنتاجية.

٤- ضعف رقابة الشركة على نفقات الوجبات الغذائية المقدمة للعاملين بالمصفاة والتي بلغت (١٤٤,٦) مليون ريال خلال عام ٢٠١٢م ويتجاوز قدره (١٤,٦) مليون ريال عن الربط المعتمد ، حيث يتم محاسبة الشركة المقدمة للخدمات على أساس نوعين من الوجبات في حين أنه يتم تقديم نوع واحد من الوجبات ، وقد أوضحت الشركة أنه تم استيعاب هذه الملاحظة في العام ٢٠١٣م من خلال استبدال الوجبة بثلاث وجبات وتم تخفيض أسعارها.

٥- لوحظ تزايد حجم السلف والتأمينات المدينة من عام لآخر والتي بلغ رصيدها نهاية عام ٢٠١٢م (٢١٧) مليون ريال نتيجة عدم تصفية السلف أولاً بأول والتوسع في منح عهد جديدة قبل تصفية العهد السابقة ، وقد بررت الشركة تلك الزيادة في السلف إلى إثبات بعض مستحقات الموظفين (المنقولين إلى الشركة في السنوات الأخيرة) كعهد عليهم لحين الفصل في مدى إستحقاقهم لها من عدمه كون قضيتهم منظورة لدى المحكمة ولم يتم البت فيها بعد.

وترى اللجنة أن استمرار الشركة في صرف تلك المستحقات هو بمثابة اعتراف بها وكان ينبغي عدم صرفها إلا بموجب سند قانوني أو حكم قضائي ، كما أن تحميلها على حساب السلف المدينة من شأنه عدم إظهار نفقات الشركة على حقيقتها الأمر الذي يستدعي الإسراع في معالجة هذه المشكلة ، كما أن تلك العهد ليست السبب الوحيد في تزايد أرصدة السلف نظراً لوجود سلف متراكمة من سنوات وسلف أخرى لدى موظفي الشركة.

٦- عدم قيام الشركة بمتابعة تحصيل مستحقاتها لدى الغير التي منها مديونية وزارة النفط البالغة (٢٢٧) مليون ريال نهاية عام ٢٠١٢م والتي تتراكم من عام لآخر مقابل قيمة المشتقات النفطية الممنوحة لأفراد القوات المسلحة وقد أوضحت الشركة بأنها قد حصلت على جزء من مديونيتها المستحقة على وزارة النفط وتقوم بمتابعة تحصيل مديونياتها لدى الغير.

٧- الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية:

١- إخفاق الشركة في تحقيق فائض النشاط الجاري المستهدف في موازنتها للعام ٢٠١٢م حيث حققت فائض بمبلغ (٤,٣) مليار ريال وبنقص قدره (١١,٣) مليار ريال عن الفائض المستهدف ، وقد أرجعت الشركة أسباب ذلك النقص إلى قيام وزارة المالية بربط موارد الشركة وفائض النشاط المستهدف بصورة مبالغ فيها دون مراعاة لمعطيات الإنتاج الفعلي للقطاعات النفطية (٤- ٥) إضافة إلى توقف إنتاج تلك القطاعات معظم أوقاتها خلال العام ٢٠١٢م بسبب التفجيرات المستمرة لأنبوب النفط.

٢- توسع الشركة في النفقات الجارية دون الالتزام بالاعتمادات المرصودة حيث حققت معظم بنود النفقات الجارية تجاوزات عن الربط المعتمد كالتجاوز في بند المكافآت بمبلغ (٩٨) مليون ريال وبنسبة (١٠٩٪) من الربط المعتمد والتجاوز في بند الوقود والزيوت بمبلغ (١٩,٧) مليون ريال وبنسبة (٤٢٪) من الربط المعتمد ، وقد أرجعت الشركة أسباب تلك التجاوزات إلى استيعاب الشركة عدد (١٢٤) موظفاً جديداً تم إحالتهم إليها من قبل وزارة النفط التي ألزمت الشركة بمواجهة مستحققاتهم علاوة على المطالبات والإضرابات المستمرة لموظفي الشركة للمطالبة بمزايا جديدة ، وكذا ارتفاع أسعار الوقود وما تقوم به الشركة بصرفه من تبرعات ومساعدات لأسر الموظفين المتوفين ، وكذا للموظفين الدارسين والمنتدبين .

وقد رأت اللجنة أن على الشركة ترشيد الإنفاق في تلك الجوانب والصرف في حدود الإعتمادات المرصودة وبالإستناد لمسوغات قانونية .

٣- استمرار الشركة بصرف مرتبات الموظفين المتقاعدين والتي بلغت حوالي (٢٥) مليون ريال خلال عام ٢٠١٢م دون أن تستكمل إجراءات إحالتهم إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات طبقاً للقانون ، وقد أوضحت الشركة أن أسباب ذلك تعود إلى عدم توصلها إلى حل مع الهيئة العامة للتأمينات بشأن أسس احتساب فوارق التأمينات على البدلات والزيادات التي أضيفت على المرتبات الأساسية للموظفين عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م) على اعتبار أن موظفي الشركة كادر خاص .

٤- إنخفاض حصة الشركة من كميات النفط المنتجة (قطاع ه) خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بنسبة ما تتحمله من تكاليف لتشغيل القطاع حيث تحملت الشركة ما نسبته (٢٠٪) من تكاليف تشغيل القطاع في حين أن نصيبها من كميات النفط المنتجة بلغت نسبة (٧,٢٩٪) من إجمالي الكميات المنتجة البالغة (٤,٣٦٧,٨٣٢) برميل ، كما أشار الجهاز في تقريره إلى أنه لم يتحقق من قيام الشركة بدورها الرقابي على عملية احتساب تكاليف التشغيل ونفط الكلفة كون الشركة تقوم بإجراء قيود محاسبية لإثبات حصتها من نفقات التشغيل دون إرفاق الأوليات والوثائق المؤيدة لعملية الإثبات ، وقد أفادت الشركة أن نسبتها من تكاليف التشغيل ثابتة بمقدار (٢٠٪) في حين أن حصتها من إنتاج النفط يخضع للأسس ومعادلات توضحها الاتفاقيات وأن الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط أثرت على مقدار حصة الشركة من الإنتاج ، وبالنسبة للرقابة على نفقات التشغيل ونفط الكلفة فالشركة تعين سنوياً مكتب مراجعة لفحص ومراجعة كل نفقات القطاع ويتم إعداد تقارير بذلك .

واللجنة ترى أن عدم إرفاق أوليات وتقارير للمراجعة ضمن قيود الإثبات المحاسبي لنفقات التشغيل في دفاتر وسجلات الشركة يعد مخالفة لأحكام القانون المالي والأصول والأعراف المحاسبية كما أنه مؤشر على وجود إختلالات في الدور الرقابي للشركة على نفقات تشغيل القطاع (ه) .

٥- وجود العديد من الاختلالات المرتبطة بقطاع (٤) والتي منها عدم تطوير إنتاجية هذا القطاع وضعف الدور الرقابي الذي تمارسه الشركة على العملية الإنتاجية ونفقات التشغيل الصادرة من قبل المشغل (الشركة الكورية) والتي لم تعتمد بعد من الإدارة العامة للحسابات النفطية بالوزارة المكلفة بذلك ، مما جعل إيرادات ونفقات الشركة في هذا القطاع غير معكوسة في سجلاتها منذ عام ٢٠٠٨م ، وقد أفادت الشركة إلى أن إنتاج قطاع (٤) الحالي شارف على النفاد ، حيث لا يتجاوز (١٣٠) برميل يوميا ، وأن الشركة الكورية التي تم التعاقد معها لتشغيل ذلك القطاع منذ عام ٢٠٠٨م قامت بحضر بئرين ولم تجد فيهما سوى شوائب نفطية ، وقد طلبت مؤخراً الانسحاب.

وقد رأت اللجنة أن حضر بئرين فقط خلال فترة عمل الشركة الكورية منذ عام ٢٠٠٨م يعد عملاً متواضعاً لا يعكس بذل جهود حقيقية لتطوير إنتاجية هذا القطاع ، كما أن عدم إثبات نفقات وموارد الشركة من هذا القطاع في سجلاتها المحاسبية منذ عام ٢٠٠٨م حتى الآن يعزز من الملاحظة المتعلقة بضعف الدور الرقابي على إنتاج ونفقات القطاع سواءً من قبل الشركة أو من قبل وزارة النفط.

٦- لم تقم الشركة ببحث أسباب العجز في مخزون النفط الخام (قطاع ٤) الحاصل في العام ٢٠١٠م بكمية (٢٩.٤٦٠) برميل وبقيمة (٢.٢٤٩.٩٠٥) دولار ومحاسبة المتسببين فيه ، وقد أوضحت الشركة أن أسباب ذلك العجز تتمثل في تسريبات النفط الخام ، وكذا التبخر من أسطح الخزانات وضرب أنبوب النفط.

واللجنة ترى أنها بحاجة إلى تقرير متكامل مدعم بالوثائق والقرائن اللازمة حول أسباب العجز وطرق المعالجة.

٧- عدم قيام الشركة بتنفيذ مشروع الغاز (قطاع ٥) المخطط له منذ عدة سنوات رغم أهميته الكبيرة في استثمار كميات الغاز التي يتم إحراقها أثناء عملية إنتاج النفط ، وقد أرجعت الشركة ذلك إلى عدم موافقة الشركاء على المشروع ، كما أشارت الشركة إلى أن كميات الغاز المحترقة يمكن أن تستغل في توليد ما يقارب (٣٠٠) ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

واللجنة ترى أن مسئولية استثمار ذلك الغاز في جوانب تعود بالنفع على البلاد تعد مسئولية الشركة في المقام الأول كون الشركة مسئولة عن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستغلال تلك الكميات المهذرة سنوياً دون فائدة.

٨- الشركة اليمنية للغاز:

١- أسفر تنفيذ الموازنة الجارية للشركة لعام ٢٠١٢م عن تحقيق عجز في النشاط الجاري بمبلغ (٢٤٦) مليون ريال في حين أن ربط الموازنة كان يهدف إلى تحقيق الشركة فائض نشاط بمبلغ (٢,٥) مليار ريال وبرزت الشركة ذلك في ردها على ملاحظات اللجنة أن الفائض تم تقديره من قبل وزارة المالية بصورة مبالغ فيها ولا

ينسجم مع قدرة الشركة وتدني الإيرادات المحددة لها من قبل وزارة المالية من سعر أسطوانة الغاز، إلا أن اللجنة ترى أن تحقيق العجز ناتج عن اختلالات مالية وإدارية في الشركة والتي تعتبر من الوحدات الإنتاجية الهامة التي يعول عليها في رفد الخزينة العامة، خصوصاً مع حصول الشركة على إيرادات إضافية من الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسيل (YLNG) مقابل رسوم المنبع بمبلغ (١.٥) مليار ريال لم يتم وضع تقديرات لها ضمن موازنة الشركة التقديرية، كان يفترض أن تؤدي إلى زيادة فائض النشاط عن التقديرات.

٢- لاحظت اللجنة توسع إدارة الشركة في الصرف من عدد من البنود وتجاوز الربط المعتمد لها بنسب كبيرة دون أن ينعكس ذلك في زيادة إيرادات النشاط الأمر الذي ساهم في تحقيق العجز في نشاط الشركة الجاري ومن تلك البنود التالي:

- الصرف بالتجاوز في بند المكافآت بمبلغ (٢٦٩) مليون ريال بنسبة (١٣٥٪) من الربط المعتمد البالغ (٢٠٠) مليون ريال.
- الصرف بالتجاوز في بند نشر وإعلان ومصروفات ضيافة بمبلغ (٢٦٩) مليون ريال بنسبة (١٥٠٪) من الربط المعتمد البالغ (١٨٠) مليون ريال.
- الصرف بالتجاوز في بند المزايا العينية بمبلغ (١٥٤) مليون ريال بنسبة (١٤٠٪) من الربط المعتمد البالغ (١١٠) مليون ريال.

وبررت إدارة الشركة تلك التجاوزات بانخفاض الربط المعتمد لتلك البنود، والاحتجاجات والإضرابات التي تم تنفيذها من قبل نقابة موظفي الشركة مما اضطر إدارة الشركة لتلبية بعض مطالب الموظفين أسوة بما تم ببقية الوحدات النفطية، إضافة إلى إرسال (١٠٠) موظف جديد للشركة من قبل وزارة الخدمة المدنية الأمر الذي أدى إلى زيادة النفقات.

بينما أكد ممثلي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية على وجود إسراف في الصرف من هذه البنود دون الالتزام بضوابط سليمة للصرف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة التجاوز.

واللجنة ترى أن تلك المبررات غير مقنعة للتجاوزات الكبيرة في هذه البنود ومخالفة قانون ربط الموازنة خصوصاً في ظل عدم وجود أي تحسن في نشاط الشركة.

٣- استمرار تدهور نشاط المحطات التابعة للشركة في (عدن، حضرموت، الحديدة، ذمار، عمران، صعدة) من عام لآخر باستثناء محطة مأرب فقط والتي حققت فائض نشاط، حيث أصبحت تلك المحطات تمثل عبء كبير على الشركة لتمويل مصاريفها نتيجة العجز المحقق في نشاطها الجاري والذي ارتفع في عام ٢٠١٢م إلى مبلغ (٧٣٩) مليون ريال مقارنة بمبلغ (٤٢٤) مليون ريال في عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية تلك المحطات في عام ٢٠١٢م إلى (٤٨) ألف طن مقارنة بكمية (٥٥) ألف طن في عام ٢٠١١م و (٩٥) ألف طن في عام ٢٠١٠م.

وبررت إدارة الشركة تلك الخسائر بتقادم الآلات والمعدات في تلك المحطات وانخفاض كميات الغاز المسلم لتلك المحطات بسبب التقطعات في طريق مأرب إضافة إلى تضخم عدد العاملين في المحطات .

إلا أن اللجنة ترى أن رد الشركة غير مقنع ويؤكد تقصير إدارة الشركة في تحديث وتطوير المحطات التابعة لها وشراء أسطول نقل خاص بالشركة لتزويد تلك المحطات باحتياجاتها من الغاز وبما يمكنها من تغطية نفقاتها وتحقيق فائض أرباح رغم توصيات اللجنة المتكررة بهذا الشأن خلال مناقشة الحسابات الختامية للشركة للسنوات السابقة.

٤- محدودية أعمال صيانة أسطوانات الغاز التي تنفذها الشركة بالمقارنة مع العدد الكبير من الاسطوانات التي تحتاج إلى صيانة نتيجة لتقادمها وعدم سلامة التخزين والنقل للاسطوانات الأمر الذي يترتب عليه كثرة الحوادث الناجمة عن تسرب الغاز ، ولاحظت اللجنة استمرار تعثر الشركة في إنجاز مشروع مصنع صناعة وصيانة الأسطوانات المخطط تنفيذه في مدينة عدن ضمن البرنامج الاستثماري للشركة منذ عدة سنوات واعتماد الشركة على مصنع وحيد لصناعة وصيانة الأسطوانات دون طرح ذلك في مناقصة عامة للحصول على أفضل العروض وفقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات .

وبررت إدارة الشركة تعثر إنشاء المصنع نتيجة عدم توفر التمويل الحكومي اللازم لذلك وبالنسبة لصيانة الاسطوانات فإنها تتم وفقا لاتفاقيات موقعة مع المتعهد وتحت إشراف مباشر من قبل الشركة.

واللجنة ترى أن رد الشركة غير مقنع حيث أن لدى الشركة القدرات المالية الكافية لتنفيذ هذا المشروع بتمويل ذاتي وتعثر المشروع ناتج عن عدم وجود رغبة جادة لدى إدارة الشركة للتنفيذ ، رغم توصيات اللجنة المتكررة بهذا الشأن خلال مناقشة الحساب الختامي للشركة للسنوات السابقة باعتبار الشركة هي المسؤولة عن صيانة واستبدال الاسطوانات وتكلفتها اكثر من نصف مليار سنويا .

٥- زيادة رصيد حساب المدينين خلال عام ٢٠١٢م بمبلغ (٤) مليار ريال وذلك نتيجة تصاعد أرصدة المديونيات على عدد من وكلاء المحطات إضافة إلى وجود أرصدة مديونيات مدورة من سنوات سابقة بلغ رصيدها حوالي (٢.٨) مليار ريال ، دون حصول الشركة على مصادقات من المدينين في نهاية السنة المالية للتحقق من صحة تلك الأرصدة ، وأوضح رد الشركة أن الزيادة في هذا الحساب تمثل قيمة مسحوبات شهر ديسمبر والذي يتم سداده في شهر يناير وأن الشركة خلال عام ٢٠١٣م باتخاذ عدة إجراءات لتحصيل المديونيات المتأخرة لدى بعض الوكلاء والجهات الحكومية ، كما أن الشركة بدأت في عام ٢٠١٤م بتطبيق نظام البيع وفق نظام الدفع المسبق والذي سيحل كثير من المشاكل المتعلقة بمديونيات وكلاء المحطات.

واللجنة ترى أن تضخم أرصدة المديونية من عام لآخر يشير إلى عدم قيام إدارة

الشركة بواجباتها باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحصيل حقوق الشركة لدى بعض الوكلاء واستيفاء الضمانات الكافية منهم والحصول على مصادقات نهاية كل سنة مالية ، للتأكد من صحة الأرصدة ومعالجة أي فوارق أولاً بأول ، رغم توصيات لجان مناقشة الحساب الختامي المتكررة خلال السنوات السابقة بالحد من تصاعد أرصدة المديونيات وتحصيل حقوق الشركة.

٩- المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت:

١- لاحظت اللجنة عدم التزام المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت بإنجاز قوائمها المالية وإقفال حسابها الختامي لعام ٢٠١٢م في الموعد المحدد في نص المادة (٧٠) من القانون المالي، الذي يلزمها، وكافة وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) بموافاة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مده لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تأريخ انتهاء السنة المالية، بكشوفات وجداول حساباتها الختامية، وموازن المراجعة مرفقا بها الميزانيات العمومية، وحسابات العمليات الجارية بعد التصديق عليها من المحاسب القانوني والجهة المختصة. وذلك رغم توصيات المجلس المتكررة بإلزام كافة الوحدات الاقتصادية بإقفال حساباتها في الموعد القانوني ، مع العلم أن قيادة المؤسسة كانت قد التزمت أمام اللجنة في ديسمبر ٢٠١٢م عند مناقشة حسابها الختامي للعام ٢٠١١م بإنجاز القوائم المالية لنفس العام خلال فترة أسبوعين من تأريخ الاجتماع، وعدم تكرار هذه المخالفة في الأعوام القادمة. في حين لم يتم إنجازها من قبل الجهاز سوى في ١٣/٥/٢٠١٣م ، وقد التزمت قيادة المؤسسة أنها ابتداءً من حساب ختامي العام ٢٠١٣م ستعمل على إقفال حساباتها وإنجاز القوائم المالية وتقديمها في المواعد القانوني.

٢- لاحظت اللجنة خلال العام المالي ٢٠١٢م والأعوام السابقة تراجع الأداء المالي والتشغيلي، وضعف القدرة التنافسية للمؤسسة في مواجهة القطاع الخاص نتيجة جملة من الاختلالات والأسباب التي أسهمت إدارة المؤسسة في تفاقمها من عام لآخر. الأمر الذي أدخل المؤسسة في دائرة العجز بدلاً من تحقيق الأرباح. حيث بلغ العجز الفعلي للمؤسسة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، من واقع الأرقام الواردة في مجلدات الحساب الختامي، كما يلي:

- في العام ٢٠١٠م حوالي (٢,٧) مليار ريال.
- في العام ٢٠١١م حوالي (٨,٧) مليار ريال.
- وفي العام ٢٠١٢م حوالي (٦,٨) مليار ريال.

وفي ضوء تلك النتائج المخيبة للأمال التزمت قيادة المؤسسة للجنة أثناء مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠١١م بأنها ستعمل على معالجة الكثير من الاختلالات، وإيجاد البدائل المناسبة التي ستعزز من قدرة المؤسسة على الصمود والمنافسة؛ ومن تلك الاختلالات التي تم الإلتزام بمعالجتها ما يلي:

خفض كلفة التشغيل الحالي لمصانع الاسمنت التابعة للمؤسسة، التي تعتمد على وقود المازوت المرتفع الكلفة؛ حيث التزمت المؤسسة، عند مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠١١م، بأنها ستقوم خلال فترة ثمانية أشهر بالتحويل إلى منظومة التشغيل المعتمدة على وقود الفحم الحجري، الأقل كلفة لتشغيل تلك المصانع، حسب الدراسة المعدة من الشركة الاستشارية؛ وكذا إنشاء مصنع لأكياس التعبئة بدلاً من استيرادها وشراءها. حيث لاحظت اللجنة تحقيق المؤسسة وفراً في حجم الإنفاق الفعلي في الباب الرابع (المشاريع قيد التنفيذ) بمبلغ (٦,٢) مليار ريال بنسبة (٩٦%) من الربط المعتمد البالغ (٦,٥) مليار ريال. وقد تركز الوفر وبشكل رئيسي في البنود الهامة والمرتبطة بمجال التوسعة وتحسين أداء المؤسسة، كبناء (الألات والتجهيزات والمعدات) بمبلغ (٥,٧) مليار ريال وبنسبة (٩٧%) من إجمالي الربط المعتمد البالغ (٥,٩) مليار ريال، وكذا حدوث وفر كلي في بند (مشاريع أخرى ومختلفة) بمبلغ (٥٧٠) مليون ريال.

وعند استفسار المؤسسة عن أسباب عدم تنفيذ مشاريع تحديث مصانع المؤسسة للتحويل إلى منظومة التشغيل المعتمدة على وقود الفحم الحجري منخفض الكلفة؛ أشاررد المؤسسة أن أحداث العام ٢٠١١م أدت إلى توقف الشركة الصينية (CMEC) المنفذة لمشروع توسعة مصنع إسمنت باجل في مارس ٢٠١١م عن العمل، ونتيجة لذلك لم يتم إنفاق المبالغ المرصودة في ربط الموازنة لهذا المشروع والمقدر بـ (٢) مليار ريال. وكذلك عدم استكمال الإجراءات القانونية الخاصة بتنفيذ مشروع تطوير منظومة الإحراق لمصنعي عمران والبرح. مما نتج عنه حدوث وفر كلي في الربط المعتمد لهذا المشروع في بند/ الألات والمعدات البالغ (٣,٢) مليار ريال. الأمر الذي حال دون تنفيذ تلك المشاريع. غير أن المفاوضات جارية مع وزارة المالية وبعض البنوك لتمويل مشاريع التحديث سواءً من خلال الصكوك المالية أو القروض.

وحول أسباب عدم إنشاء مشروع مصنع الأكياس الورقية أشار رئيس مجلس إدارة المؤسسة أن هذا المشروع لا يعد ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة في ظل الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها المؤسسة في الفترة الحالية، خاصة وأن أسعار الورق العالمية في ارتفاع مستمر، ومحتكرة من كبريات الشركات حول العالم. كما أن دراسة الجدوى للمشروع التي أعدتها الشركة الاستشارية في عام ١٩٨٥م بحاجة إلى تحديث، وهذا يتطلب مبالغ مالية كبيرة بالعملة الصعبة، المؤسسة في أحوج ما تكون إليها في الفترة الحالية.

مشيراً أنه خلال فترة الثلاث سنوات القادمة أمام المؤسسة مشروعين استراتيجيين ستسهم بشكل كبير في استعادة عافية المؤسسة وتحقيق الفائض المستهدف في موازنتها الجارية، وهما مشروع استكمال مشروع توسعة مصنع باجل، الذي سيكون الأول في القدرة الإنتاجية على مستوى اليمن، وإحلال منظومة الفحم الحجري في بقية مصانع المؤسسة. والذي يتطلب من الحكومة البحث عن مصادر تمويل لهذين المشروعين الهامين، على أن تلتزم المؤسسة بسداد أقساطها.

ب- وقف العشوائية والمبالغة في صرف البدلات والمكافآت ، حيث التزمت المؤسسة، عند مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠١١م، بالانتهاء من إعداد وإقرار اللوائح المالية المنظمة لصرف البدلات والمكافآت خلال شهرين من بداية السنة المالية ٢٠١٣م. حيث بلغ التجاوز في بند / المكافآت عام ٢٠١٢م حوالي (٢) مليار ريال وبنسبة (٤١٦%) من الربط المعتمد ، كما بلغ التجاوز في بند البدلات (٦٧٥) مليون ريال وبنسبة (٥٠%) من الربط المعتمد ومن مظاهر تلك المبالغة، حسب تقرير الجهاز، صرف مكافآت أرباح لجميع العاملين بالمؤسسة وبمبلغ (٤٠٠) مليون ريال في الوقت الذي حققت فيه المؤسسة عجزاً في نشاطها الجاري للعام ٢٠١٢م بمبلغ (٦,٥) مليار ريال. حيث أن ما صرف لموظفي مصنع إسمنت باجل من مكافآت يزيد عن إيرادات النشاط الجاري للمصنع لعام ٢٠١٢م بنسبة (١٤٣%) وبزيادة تتجاوز (١٥٠%) عن العام ٢٠١١م.

وعند استفسار المؤسسة عن أسباب تلك التجاوزات، والإجراءات المتخذة بشأن اللوائح المنظمة لعملية الصرف في هذا الجانب ، وهل تم إقرار تلك اللوائح من الجهات المختصة؛ فقد أشار رئيس مجلس إدارة المؤسسة إلى أن المؤسسة لم تستطع الوفاء بالالتزام الذي قطعه أمام اللجنة عند مناقشة حساب ختامي العام ٢٠١١م بسبب الأحداث التي مرت بها البلد في العام ٢٠١١م وما زالت آثارها مستمرة حتى الآن. وحول أسباب تلك التجاوزات في صرف المكافآت فمعظمها يرجع إلى ما تم صرفه لعمال وموظفي المؤسسة من إكراميات في شهر رمضان والأعياد ، وكان يتم صرفها كمكافآت على ذمة الأرباح كما جرت العادة في السنوات السابقة، وأصبحت كحق مكتسب، من وجهة نظر العمال وغير مرتبطة بنتائج النشاط.

وترى اللجنة ضرورة التزام المؤسسة بالربط المعتمد، وعدم المبالغة في صرف البدلات والمكافآت دون ربطها بالإنتاج وتحقيق الأرباح باعتبارها وحدة اقتصادية إنتاجية، خاصة وأن المؤسسة واقعة في دائرة العجز منذ العام ٢٠١٠م. وقد التزمت قيادة المؤسسة أمام اللجنة البرلمانية بالانتهاء من إعداد وإقرار اللائحة المالية المنظمة لعملية الصرف خلال فترة الأربعة أشهر القادمة.

ج- وقف العشوائية في التوظيف ومعالجة مشكلة العمالة الفائضة عن الحاجة، والتي تحمل المؤسسة أعباء إضافية تفقدها من القدرة على المنافسة وخفض كلفة الإنتاج؛ حيث التزمت المؤسسة ومدراء المصانع، عند مناقشة حساب ختامي ٢٠١١م، بوقف أي توظيف جديد، على أن تقوم الحكومة بمعالجة مشكلة العمالة الفائضة. حيث أشار تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، على حساب ختامي المؤسسة لعام ٢٠١٢م، استمرار ظاهرة التوظيف وبما يفوق الاحتياج الفعلي، بالإضافة إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن المتقاعدين والمنقطعين عن العمل من خلال تسوية أوضاعهم التقاعدية وبالتالي تجنب المؤسسة تحمل مرتباتهم بمبلغ يتجاوز (٣٠) مليون ريال سنويا ، فقد أوضحت قيادة المؤسسة ومدراء المصانع أن التوظيف متوقف في المؤسسة ومصانعها منذ عامين رغم ما تتعرض له قيادة المؤسسة من ضغوط كبيرة في هذا الجانب؛ أما بشأن المتقاعدين والمنقطعين عن العمل ، فإن المؤسسة قد أحالت للتقاعد

خلال السنتين الماضيتين ما يقارب (٧٠) عاملاً هذا وقد التزمت المؤسسة للجنة بوقف التوظيف العشوائي، وفي حالة احتياج المؤسسة لتخصصات فنية عليها إخضاعها للإعلان والمنافسة.

د- معالجة أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية من خلال تفعيل إدارة المراجعة الداخلية المنشأة في المؤسسة والتي كانت قد التزمت قيادة المؤسسة أثناء مناقشة حساب ختامي ٢٠١١م باستكمال إعداد لوائح هذه الإدارة والعمل بها بعد اعتمادها. غير أن إدارة المؤسسة، بحسب ما جاء في تقرير الجهاز، لم تقم باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن معالجة كافة جوانب القصور في نظام الرقابة الداخلية على عناصر التكلفة وبما يضمن تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة، وبالتالي خفض كلفة الإنتاج، وقد أوضحت قيادة المؤسسة إلى أن مجلس إدارة المؤسسة قام خلال عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤م بإصدار عدة قرارات متعلقة بتطبيق القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٠م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية، وكذا المتعلقة بتعيين مدير إدارة المراجعة عن طريق مجلس الإدارة بناءً على ترشيح من قيادة المؤسسة، وبفصل دائرة التكاليف عن إدارة المراجعة في مصنع اسمنت عمران، وإعادة هيكلة دوائر التكاليف في المصانع الثلاثة. وتم تكليف مدير إدارة المراجعة بالإدارة العامة للمؤسسة بمراجعة وتقييم وضع إدارات المراجعة في المصانع الثلاثة.

غير أن اللجنة لم تقتنع بكفاية تلك الإجراءات، وألزمت إدارة المؤسسة باستكمال كافة لوائح الرقابة الداخلية بنهاية النصف الأول من عام ٢٠١٤م.

هـ- الحد من تراكم أرصدة السلف والتأمينات المدينة من سنة لأخرى، حيث التزمت إدارة المؤسسة أثناء مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠١١م بأنها ستعمل على تصفيتها بمجرد انتهاء الغرض من صرفها أو نهاية السنة المالية، أيهما أقرب. إلا أنه واقع البيانات الواردة في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على حساب ختامي المؤسسة لعام ٢٠١٢م فقد بلغت الزيادة في أرصدة السلف والتأمينات المدينة للعام ٢٠١٢م مبلغ (٢٠٩) مليون ريال، مع استمرارية المؤسسة بصرف سلف جديدة قبل تصفية السلف السابقة، وعدم التزامها بتصفية العهد بكافة أشكالها وفقاً لانتهاء الغرض من صرفها أو السنة المالية أيهما أقرب؛ حيث تقوم المؤسسة بترحيلها من سنة لأخرى وبالتالي صعوبة تسويتها بمرور الوقت.

وقد أشاررد المؤسسة إلى أن هذه العهد والسلف متراكمة من أعوام سابقة نتيجة تصرفات بعض القيادات السابقة، وأنه سيتم العمل بتوصية اللجنة وتسوية كافة العهد المتراكمة وفقاً للضوابط القانونية، وكذا خصم السلف الممنوحة للموظفين بنهاية العام ٢٠١٤م.

و- تخفيف الأعباء الكبيرة التي تتحملها المؤسسة سنوياً الناتجة عن إعادة تقييم وجدولة رصيد القرض الياباني الخاص بإنشاء مصنع إسمنت البرح، دون الأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار صرف العملة بين الين الياباني والدولار الأمريكي والريال اليمني، نتج عنها خسائر مالية تقدر بمبلغ (٥٨) مليار ريال، والذي بدأ استحقاق سداد أول قسط

منه في العام ٢٠١٣م. حيث التزمت إدارة المؤسسة أثناء مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠١١م بأنها ستقدم خلال شهر مارس من عام ٢٠١٣م دراسة متكاملة بالحلول والمعالجات العملية بالتنسيق مع وزارة المالية. وقد أشار رد المؤسسة بشأن ما تم اتخاذه في هذا الجانب، إلى أن المؤسسة قد أنجزت الدراسة بالمعالجات المقترحة، ورفعتها إلى الحكومة غير أن الحكومة تشكو أيضاً من عدم قدرتها على تحمل أعباء تسديد ذلك القرض.

١٠- هيئة مستشفى الثورة العام/صنعاء:

- ١- أظهر الحساب الختامي للهيئة مبالغ وافر في مجموعة المستلزمات السلعية نتيجة لتأخير الإجراءات القانونية الخاصة بالتوريدات والمشتريات ، وكذلك تجاوزات في الإنفاق الجاري الباب الأول نتيجة لعدم مراعاة الأنظمة المالية العامة لخصوصية وطبيعة نشاط الهيئة.
- ٢- الارتفاع في حجم بعض المستلزمات السلعية والأدوية الراكدة وقريبة الإنتهاء والتالفة ، كذلك فروقات جردية لم يتم تسويتها حتى نهاية العام ٢٠١٢م بعضها ناتج عن إختلالات مرحلة من سنوات سابقة ، لم يعالج حتى نهاية عام ٢٠١٣م.

١١- المؤسسة الاقتصادية اليمنية :

نظراً لعدم تمكن اللجنة من الحصول على البيانات المالية الخاصة بنتائج نشاط المؤسسة للعام المالي ٢٠١٢م وحسابها الختامي لذات العام خاصة مع عدم إظهار الحساب الختامي الصادر عن المالية على بيانات التنفيذ الفعلي وفي ضوء تأكيد ممثلي المالية بعدم التزام المؤسسة بتسليم أي حسابات ختامية للوزارة حتى الآن ، وعلى الرغم من الاتفاقات التي تمت مع المؤسسة أثناء مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠١١م وتوصيات المجلس بمعالجة أوجه القصور والإختلالات التي ترافق نشاطها إلا أن المؤسسة لم تلتزم بتنفيذ تلك التوصيات ، وبالتالي قامت اللجنة بمناقشة التوصيات مع قيادة المؤسسة ، وفيما يلي نورد التوصيات وتوضيحات قيادة المؤسسة حولها:

- فيما يتعلق بعدم تنفيذ التوصية الخاصة بإعداد الحسابات الختامية وإفائها مرفقاً بها الميزانية العمومية وموازن المراجعة وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً ، فقد أوضحت المؤسسة أن هناك العديد من المشاكل التي تتعلق بالحساب الختامي لعام ٢٠١١م وأن من المتوقع إنجاز الحسابات الختامية للمؤسسة للأعوام (٢٠١١ - ٢٠١٣م) في موعد أقصاه شهر أغسطس من عام ٢٠١٤م.
- وفيما يتعلق بالتوصية الخاصة بعدم تمكين الجهاز المركزي من فحص ومراجعة الحسابات الختامية للمؤسسة فإن ذلك يرجع إلى الأحكام والنصوص الخاصة بقانون إنشاء المؤسسة ونظراً لإعادة هيكلة المؤسسة حالياً في إطار وزارة الدفاع فإن هذه الإشكالية ستنتهي عقب الانتهاء من إعادة هيكلة الوزارة ، حيث والجهاز يعتبر عامل مساعد لنجاح أداء ونشاط المؤسسة.

- فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بتجاوز المشاكل والسلبيات التي تعاني منها المؤسسة فقد أوضحت المؤسسة بأنها تعمل جاهدة على حلها إلا أن هناك صعوبات تتمثل في تدهور نشاط بعض المؤسسات التي تم ضمها إليها وزيادة أعباء العمالة فيها علاوة على مطالبتهم بزيادات غير موضوعية ، وعمل إضرابات وهو ما يحمل المؤسسة أعباء مالية كبيرة جدا وقد قمنا بوضع خطة مالية لمعالجة مشاكل المؤسسة والوحدات التي تتبعها وسيتم موافاة اللجنة بنسخة منها عقب الانتهاء من إعدادها .
- فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بسرعة إنجاز مهام الهيكلية والتوصيف الوظيفي فقد أوضحت إدارة المؤسسة بأنه قد تم تشكيل لجنة بمشاركة فريق خبراء أردني لإعادة هيكلة المؤسسة في إطار وزارة الدفاع وقد حدث تأخر بسيط بسبب استبدال الفريق الأردني ونتوقع الانتهاء خلال الثلاثة الأشهر القادمة.

١٢- بنك التسليف التعاوني الزراعي :

- ١- لاحظت اللجنة ارتفاع حجم التجاوز في بعض البنود الجارية (الباب الأول) حيث بلغت نسبة التجاوز (٤٧٪) عن الربط المعتمد في الموازنة نتيجة لحجم العمالة التي تفوق الاحتياج الفعلي لها .
- ٢- ارتفاع حجم الديون من القروض والسلفيات الغير منتظمة إلى (١٥.٨)مليار ريال نهاية عام ٢٠١٢م مقارنة ب(٨.٧)مليار ريال عام ٢٠٠٩م .
- ٣- لاحظت اللجنة أن بعض الاستثمارات في الشركات المحلية والتي تزيد عن مليار ريال لم تحقق أي عوائد (أرباح) حتى نهاية العام ٢٠١٢م .
- ٤- لاحظت اللجنة بأن البنك ما زال يعمل بقانون إنشاء الصادر عام ١٩٨٢م ولم تستكمل إجراءات هيكلة البنك حتى نهاية عام ٢٠١٣م وهو ما يعرض الخزينة العامة لتحمل أي التزامات للغير في حالة تعرض البنك لأي مخاطر لا سمح الله .
- ٥- ما زالت القروض الزراعية التي منحها البنك حتى نهاية عام ٢٠١٢م متدنية جداً ، ولا تتناسب مع أهداف نشأة البنك والدور الذي يتوقع أن يقدمه البنك لدعم التنمية الزراعية في اليمن .

١٣- المؤسسة العامة للطرق والجسور :

- ١- لوحظ بأن المؤسسة لا تتبنى أي خطط أو برامج استراتيجية تبين بوضوح ما تحتاج تحقيقه على المدى القصير والطويل لإخراجها من حالة التدهور في نشاطها ، ومعالجة الأوضاع المالية والإدارية والتشغيلية المتردية والتي نتج عنها خسائر سنوية في نشاطها السنوي خلال الأعوام الأخيرة .
- ٢- لوحظ تراجع كبير في أداء المؤسسة نتج عنه تحقيق خسائر متتالية إبتداءً من العام ٢٠٠٧م حتى العام ٢٠١٢م بلغت أكثر من (٧)مليار ريال حيث بلغت الخسائر عام

٢٠١٢م (٦٦٠) مليون ريال وهذا يشكل خطورة على قدرة المؤسسة في الاستمرار في ممارسة نشاطها ، حيث أوضحت المؤسسة أن ذلك يعود للظروف التي مرت بها البلاد عام ٢٠١٢م إلا أنها قامت بجهود كبيرة وعملت على تخفيض العجز من (٢.٦٠٠) مليار ريال إلى (٦٠٠) مليون ريال وأنها ستواصل جهودها بتخفيض العجز.

واللجنة إذا تشيد بجهود المؤسسة بهذا الجانب إلا أنها تؤكد أن على المؤسسة الحد من العجز وتحقيق أرباح كونها مؤسسة إيرادية ورافدة لخزينة الدولة.

٣- لوحظ استمرار المؤسسة في الاعتماد المتزايد على مقاولي الباطن في تنفيذ معظم الأعمال في مشاريع الطرق وبناء الجسور المسندة أصلاً للمؤسسة رغم امتلاكها للآليات والمعدات ووسائل النقل المختلفة للتنفيذ والتي تبلغ قيمتها (٢٢) مليار ريال ، وأوضحت المؤسسة أنها قد عملت على تخفيض الاعتماد على مقاولي الباطن إلى نسبة (٣٠٪) وهناك إجراءات لتقليل ذلك.

٤- لوحظ بأن المؤسسة لم تنتهي من إعداد الهيكل التنظيمي واللوائح المنظمة لأداء ونشاط الهيئة مما يؤثر ذلك على إدارة أنشطتها المختلفة بالفاعلية المطلوبة وبأسلوب الاقتصاد لا سيما وقد التزمت المؤسسة أثناء مناقشة الحساب الختامي للعام ٢٠١١م باستكمال إعادة هيكلة المؤسسة واللوائح المنظمة لها ، وقد أوضحت المؤسسة بأنها تواصلت مع وزير التخطيط والتعاون الدولي وأبدى موافقته واستعداده ووعده بتدبير منحه لإعادة الهيكلة والمؤسسة تتابع ذلك بصورة مستمرة.

١٤- الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي :

١- أسفرت نتائج نشاط الهيئة للعام المالي ٢٠١٢م عن خسائر مادية بلغت (٢١٦) مليون ريال ، وذلك بنقص قدره (٦١١) مليون ريال وبنسبة (١٥٥٪) من تقديرات الموازنة التي استهدفت تحقيق فائض نشاط بمبلغ (٣٩٥) مليون ريال.

وترجع أسباب الانحراف إلى تصاعد الإنفاق الجاري سنوياً وعدم الالتزام بالضوابط العامة المنظمة للصرف ويصاحب ذلك عدم قدرة الهيئة على تحقيق زيادة في الموارد تكفي لتغطية نفقاتها ، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الجاري لعام ٢٠١٢م مبلغ (٦.٧٥٦) مليون ريال بتجاوز قدره (٢.٣١٦) مليون ريال وبنسبة (٥٣٪) من الربط في حين لم تتعد الزيادة المحققة في الموارد الجارية مبلغ (١.٧٠٥) مليون ريال وتعادل (٣٥٪) فقط من التقديرات المستهدفة في الموازنة.

٢- قامت اللجنة بدراسة التجاوزات التي صاحبت تنفيذ الموازنة وبحث أسبابها مع المختصين بالهيئة وجاءت النتائج على النحو الآتي:

أ- وجود تجاوز في بند (البدلات والتعويضات) بمبلغ (١١٠) مليون ريال وبنسبة (٢٠٪) من الربط وذلك بسبب :

▪ اعتماد صرف الأجور الإضافية بصورة مقطوعة لكافة موظفي الهيئة.

- اعتماد صرف إضافي شهري لمكتب الوزير.
 - اعتماد صرف بدل جلسات لأعضاء مجلس الإدارة واللجان الداخلية بصورة مقطوعة.
 - اعتماد صرف بدل طبيعة عمل وبدل فني وبدل نوبات بالمخالفة لقانون إستراتيجية الوظائف والأجور.
- ب- وجود تجاوز في بند (المزايا العينية) بمبلغ (٣٢) مليون ريال ونسبة (٤٦%) من الربط وذلك بسبب رفع سقف علاج الموظف من (٨٠) ألف ريال في عام ٢٠١١م إلى (٥٠٠) ألف ريال في عام ٢٠١٢م واعتماد صرف هذا المبلغ نقداً لأعضاء مجلس الإدارة أسوة بالموظفين برغم أن الموظف لا يستلم نقداً وإنما بحسب الحاجة ولم تقف اللجنة على ما يؤيد صحة تغير قيمة سقف العلاج.
- ج- بلغ التجاوز في بند (المكافآت) مبلغ (٦٦٤) مليون ريال ونسبة (٣٤١%) من الربط ويبرر المختصين هذا التجاوز بأنه نتيجة تشجيع الموظفين للعمل في خارج أوقات الدوام وعلى مدى (٢٤/ساعة) خلال الإجازات.
- وقد لاحظت اللجنة أن من أسباب التجاوز أيضاً استمرار صرف المكافأة الشهرية لمكتب الوزير والتي تصل إلى (٩) مليون ريال.
- هذا وبرغم تأكيد المختصين في الهيئة على وجود لوائح داخلية خاصة بالهيئة تنظم صرف مستحقات الموظفين في الباب الأول والثاني خلافاً للحدود الواردة في الضوابط العامة وهو ما ينفيه تقرير الجهاز، وقد طلبت اللجنة موافقتها بنسخة لتقييم أثارها المالية خاصة وأنها غير معتمدة من الجهات المختصة بذلك قانوناً إلا أن الهيئة لم تواف اللجنة بتلك اللوائح حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.
- د- بلغ التجاوز في بند (الوقود والزيوت) مبلغ (٢٢٤) مليون ريال ونسبة (٤٠%) من الربط ومن أسباب التجاوز عدم الالتزام بحدود الصرف الوارد بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٣) لعام ٢٠٠٨م وقيام الهيئة بتقديم تسهيلات لبعض موظفي النفط لتسهيل الحصول على المواد البترولية.
- هـ- بلغ التجاوز في بند (قطع الغيار) مبلغ (٤) مليون ريال ونسبة (١٠%) من الربط وذلك بسبب ضعف إجراء الرقابة الداخلية على إجراءات صرف قطع الغيار وقيام الهيئة بصرف قطع غيار لسيارات القيادات السابقة.
- و- بلغ التجاوز في بند (تنقلات وبدل السفر) مبلغ (٣١٢) مليون ريال ونسبة (٥٥%) من الربط وذلك بسبب قيام الهيئة بإعتماد بدل تنقل شهري وبدل إنتقال ثابت شهري لجميع الموظفين، بالإضافة إلى صرف بدل السفر بالزيادة عن المستحق بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء.
- ز- بلغت الاستخدامات الرأسمالية في الباب الرابع وفقاً للحساب الختامي للهيئة مبلغ (٢٧٣) مليون ريال بوفر قدره (٢٤) مليون ريال ونسبة (٨%) من الربط وقد

أشار تقرير الجهاز إلى أن معظم ما يظهره الحساب الختامي من استخدامات لا يمثل استخدامات فعلية حيث قامت الهيئة بتجنيب مبلغ (٢١٣) مليون ريال في حساب الدائنون ومن دون وثائق مؤيدة تثبت وجود أعمال منجزة فعلا ، وقد أفاد المختصين بأن الوثائق موجودة ولكنها لم تستكمل وأن الهيئة لن تصرف هذه المبالغ حتى يتم استيفاء الوثائق.

وترى اللجنة أنه يفترض في حالة وجود إستحقاق للمقاولين أن تقيّد كاستحقاق أولاً ضمن الحسابات الانتقالية الدائنة وألا يتم إثباتها ضمن حساب المشاريع إلا بموجب وثائق مكتملة.

١٥- المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية :

١- بلغ التجاوز في المرتبات والأجور مبلغ (٣,٢٦٠) مليون ريال وبنسبة (٣٠%) من الربط وترجع أسباب ذلك إلى:

- قيام المؤسسة بتثبيت (٧٣٦) موظف وتوظيف (٢٥٠) موظف جديد بالتجاوز عن الموازنة الوظيفية ، بالإضافة إلى التعاقد بالأجر اليومي مع (٧٠٦) عامل وذلك برغم أن المؤسسة تؤكد وقف التعاقدات الجديدة.
- المبالغة في صرف بدل الجلسات وتكليف العديد من اللجان لإنجاز الأعمال مما أسفر عن تجاوز في استخدام الربط المعتمد لهذا البند بمبلغ (١١٤) مليون ريال وبنسبة (١١٤%).
- عدم الالتزام بقانون الخدمة المدنية وقانون استراتيجية الأجور في صرف الأجور الإضافية بصورة ثابتة ومتحركة مما ترتب عليه حدوث تجاوز في هذا البند بمبلغ (٨٢٩) مليون ريال وبنسبة (٤٩%) من الربط.
- بلغ التجاوز في بند المزايا العينية مبلغ (٧٧٢) مليون ريال وبنسبة (١١٩%) من الربط وذلك نتيجة المبالغة في صرف مقابل العلاج وتحت عدة مسميات (بدل علاج نقدي وبدل علاج ربع سنوي) علاوة على ما تتحمله المؤسسة من نفقات العلاج في المستشفيات وصرف مساعدات علاجية.
- بلغ التجاوز في بند المكافآت مبلغ (٨٢٦) مليون ريال وبنسبة (٦٤%) من الربط وذلك نتيجة اعتماد المؤسسة صرف مكافآت وحوافز شهرية للموظفين.
- وقد أشار المختصين بالمؤسسة في إطار المناقشة إلى وجود لائحة داخلية تنظم صرف المكافآت وبدل السفر وأنه سيتم موافاة اللجنة بنسخة منها إلا أن اللجنة لم تتلق أي بيانات من المؤسسة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

٢- بلغ حجم الإنفاق الفعلي على مستلزمات الإنتاج والمشتريات بغرض البيع مبلغ (١١,٩٦٥) مليون ريال بصافي تجاوز بلغ (٩٥٥) مليون ريال وبنسبة (٥%) من الربط المعتمد ، وقد أظهر الحساب الختامي للمؤسسة انحرافات في الإنفاق على النشاط الجاري للمؤسسة في الجوانب الآتية:

■ التجاوز في مصروفات التنقلات وبدل السفر بمبلغ (٨٣٢) مليون ريال وبنسبة (٨٣٪) من الربط بسبب عدم الالتزام بقرار مجلس الوزراء بشأن بدل السفر الداخلي وزيادة بدل التنقلات المعتمد للموظف الذي يعود للعمل ظهراً من (٣٠٠) ريال إلى (٥٠٠) ريال ، بالإضافة إلى اعتماد بدل سفر وبدل تنقل شهري مقطوع لموظفي إدارة الإنشاءات.

■ التجاوزات في بند خدمات الإدارات الحكومية بمبلغ (٦٩) مليون ريال وبنسبة (٤٦٪) من الربط بسبب الظروف الأمنية وقيام المؤسسة باعتماد مستحقات لأفراد الحراسة العسكرية.

■ بلغ التجاوز في بند مستلزمات خدمية أخرى مبلغ (٢٤١) مليون ريال وبنسبة (٨٩٪) من الربط ويرجع ذلك إلى زيادة الانفاق على التدريب المحلي والخارجي وقد أشارت المؤسسة إلى أن السبب هو الحاجة إلى تطوير كوادر المؤسسة تمشياً مع التطورات التكنولوجية ، كما أوضح المختصين بالمؤسسة في إطار النقاش مع اللجنة إلى أن التدريب الخارجي يرجع إلى عدم توفر برامج تدريب في معهد الاتصالات في المجالات التي يتم الإيفاد بشأنها للخارج ، إلا أن اللجنة ترى أن هذا التبرير يتناقض مع الهدف من إنشاء معهد الاتصالات والذي يفترض أن يتولى التدريب على كافة البرامج التي تحتاجها كوادر المؤسسة.

٣- أظهرت نتائج الاستخدام الفعلي لبند الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) تحقق صافي وفر قدره (١,٧٢١) مليون ريال وبنسبة (٢١٪) من الربط المعتمد والبالغ (٨,٣٥١) مليون ريال وجاءت معدلات الوفرة على مستوى بنود هذا الباب على النحو الآتي: (الأراضي ٨٩٪) (المباني والإنشاءات ٤٣٪) (الألات والتجهيزات ١٥٪) (الأثاث والتجهيزات ٧٩٪).

وقد أوضح رد المؤسسة عدم تنفيذ العديد من المشاريع المخططة في الموازنة خاصة منها شراء الأراضي المرتبطة بمشروع الهاتف الثابت والاتصالات الريفية ، ومشروع معهد الاتصالات بتعز ، واستكمال مبنى مدينة التكنولوجيا ، وبرزت المؤسسة في ردها أن ذلك يرجع إلى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد والأوضاع التي عاشتها العاصمة والمحافظات.

٤- أشار تقرير الجهاز إلى أن (٢٦٪) من الاستخدامات الفعلية في الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) هي مصروفات جارية تمثل ما يدفع لموظفي إدارة الإنشاءات من حوافز وبدل سفر وتنقلات تدفع للعاملين بصورة ثابتة ومقطوعة شهرية ، وقد جاء رد المؤسسة مؤكداً الملاحظة ومفسراً ذلك بأن نفقات هذه الإدارة تحمل ح/المشاريع التي تنفذها ، إلا أن هذا الرد من جانب آخر أوضح أن ما حملته المؤسسة من تكاليف العمالة المؤقتة على الباب الأول يرجع لكون الكثير من المشاريع متوقفة مما يتطلب توزيع الأعباء المتغيرة للعمالة.

واللجنة ترى أن هذا الرد غير سليم ، كما أن استمرار التأخر في تنفيذ المشاريع التي تقوم بها إدارة الإنشاءات يؤدي إلى تراكم وزيادة الأعباء المتغيرة المحملة عليها والمتمثلة في الحوافز وبدلات السفر وبدل الانتقال الشهرية التي تدفع بصورة مقطوعة مما يؤدي إلى تضخيم قيمة أصول المؤسسة بصورة كبيرة وبما يفوق القيمة السوقية المعادلة لها .

١٦- الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد :

١- أسفرت نتائج الاستخدام الفعلي للباب الأول عن تجاوز بمبلغ (٢,٠٩٤) مليون ريال بنسبة (٥٤,٤٤٪) من الربط المعتمد البالغ (٣,٨٤٧) مليون ريال وقد تركز هذا التجاوز بصورة رئيسية في بند المكافآت والذي أظهر الحساب الختامي استخدام فعلي له بمبلغ (٢,٧٤٤) مليون ريال بتجاوز بمبلغ (٢,٠٤٤) مليون ريال بنسبة (٢٩١,٩٪) من الربط المعتمد البالغ (٧٠٠) مليون ريال ، هذا ومن خلال نتائج الدراسة والتحليل لبقية بنود الباب الأول تبين ما يلي:

- التجاوز في بند بدل مسؤولية مبلغ (١٣) مليون ريال بنسبة (٦١١٪) من الربط المعتمد البالغ (٢) مليون ريال وقد أرجع تقرير الجهاز ذلك إلى ما قامت به الهيئة من رفع ما نسبته (٢٠٪) من هذا البديل للموظفين الإداريين.
- أظهر بند المزايا العينية تجاوزاً بمبلغ (٦٨) مليون ريال بنسبة (٣٠,٣٪) من الربط المعتمد البالغ (٢٢٨) مليون ريال ، وقد أرجع تقرير الجهاز ذلك إلى ما قامت به الهيئة من ربط جميع الفروع بالشبكة الطبية ، ولجميع الموظفين بمن فيهم المتقاعدين.
- التجاوز في بند مرتبات وأجور الخبراء المتقاعدين غير اليمينيين بمبلغ (٣٥) مليون ريال وبنسبة (٢٩٤,٣٥٪) من الربط المعتمد البالغ (١٢) مليون ريال ، وقد أرجع تقرير الجهاز ذلك إلى قيام الهيئة بالتعاقد مع (٢١) موظف جديد ، موضحاً كذلك أن عدد الخبراء في شهر يناير ٢٠١٢م كانوا (٦) خبراء ، وفي ديسمبر من نفس العام بلغ عددهم (٢٦) خبيراً.
- التجاوز في بند تأمينات وتقاعد العاملين مبلغ (١٤٤) مليون ريال وبنسبة (١٣٦,١٣٪) من الربط المعتمد البالغ (١٠٥) مليون ريال وذلك بسبب قيام الهيئة بصرف مساهمة الهيئة في صندوق التكافل الاجتماعي بمبلغ (٥٣) مليون ريال دون وجود ربط ، كذلك صرف الهيئة مساهمة الحكومة للموظف بواقع (٦٪) مبلغ (٨٧) مليون ريال ، وقد أوضح الجهاز في تقريره أن هذا الأمر كان معمولاً به قبل الإستراتيجية الجديدة للأجور ، وبعد تنفيذ هذه الإستراتيجية في عام ٢٠٠٥م تم إلغاء هذه المساهمة إلا أن الهيئة لاتزال مستمرة بالعمل بتلك المساهمة ، على الرغم من توصيات الجهاز في تقاريره السابقة بضرورة قيام الهيئة بمتابعة الجهات ذات العلاقة لإستنزالها.

وقد ردت الهيئة فيما يخص التجاوز في بند المكافآت أن ما يقومون بصرفه هي حوافز وليست مكافآت وأن تلك الحوافز مقررة منذ عام ٢٠٠٢م بموجب لائحة معتمدة من وزير النقل ، وبالنسبة للتجاوز في بند التأمينات وتقاعد العاملين فقد كان رد الهيئة أن لديهم صندوق تكافل تساهم فيه الهيئة ، وهو خاص بالمتقاعدين والمتوفين .

وترى اللجنة ضرورة الالتزام بالقوانين النافذة في عملية الصرف ما لم يتم اعتماد تلك اللائحة من الجهات المختصة.

٢- أظهرت نتائج الإنفاق الفعلي للباب الثاني (المستلزمات المباشرة للإنتاج) تجاوزاً بمبلغ (٤٨٩) مليون ريال بنسبة (٢٣.٦١٪) من الربط المعتمد البالغ (٢.٠٦٧) مليون ريال ، بينما بلغت الزيادة في الإنفاق الفعلي لهذا الباب (٧٩١) مليون ريال بنسبة (٤٤.٨٪) مقارنة بفعلي عام ٢٠١١ م ، وبدراسة وتحليل بنود هذا الباب تبين الآتي:

أ- التجاوز في بند (الوقود والزيوت والقوى المحركة والمياه) بمبلغ (٣٤) مليون ريال بنسبة (٦.٨٪) من الربط البالغ (٥٠٤) مليون ريال وقد أرجع تقرير الجهاز ذلك إلى:

- الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما أدى إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية في توفير الطاقة ، إضافة إلى سعر المحروقات حيث تم صرف مبلغ (٩٩) مليون ريال قيمة ديزل .
- ارتفاع سعر المياه نتيجة إلى ارتفاع سعر المحروقات وقد بلغ ما تم صرفه على المياه مبلغ (٧) مليون ريال .

ب- التجاوز في بند (النشر والإعلان ومصروفات ضيافة وإستقبال) مبلغ (١٠) مليون ريال بنسبة (٢٠.٢٢٪) من الربط المعتمد البالغ (٥٠) مليون ريال ، وذلك بسبب زيادة الوفود الخارجية لبلادنا عام ٢٠١٢م والتي كانت مؤجلة بسبب الأزمة التي مرت بها البلاد ، بالإضافة إلى إقامة العديد من ورش العمل .

ج- التجاوز في بند (التنقلات وبدل السفر والاتصالات) بمبلغ (٢٨٤) مليون ريال بنسبة (٦٩.٢٪) من الربط المعتمد البالغ (٤١٠) مليون ريال ، وقد أرجع تقرير الجهاز ذلك إلى:

- تعديل لائحة أجور المواصلات للموظفين الذي يلزم رجوعهم خارج الدوام الرسمي .
- صرف أجور مواصلات بواقع (١٠٠) ألف ريال لكل مراقب جوي مقابل الفحص الطبي السنوي للمراقبين الجويين .
- صرف تذاكر سفر خارجية للموظفين وأفراد أسرهم وصرف تذاكر سفر داخلية لتنفيذ برنامج التفتيش الفني والأمني على المطارات .

د- التجاوز في بند (خدمات الإدارات الحكومية والمؤسسات) بمبلغ (١٩٨) مليون ريال بنسبة (٥٨,٢٪) من الربط المعتمد البالغ (٣٤٠) مليون ريال ، وقد أرجع تقرير الجهاز ذلك إلى:

- اعتماد علاوة أمنية لوححدات أمن الموائئ الجوية التي أنشئت بموجب توصيات اللجنة الأمنية لحماية المنافذ والمطارات.
 - صرف مبلغ (٣٦) مليون ريال باسم أمين صندوق وزارة النقل كدعم من الهيئة للوزارة من دون وجه حق ، حيث أن الوزارة لها موازنة خاصة بها ، بالإضافة إلى صرف أكثر من (٥) مليون ريال لبعض موظفي وزارة النقل بموجب توجيهات وزير النقل ، كما يتم صرف مبلغ (٦٠) ألف ريال شهرياً تحت مسمى راتب منسق سكرتارية الوزير.
- وفيما يتعلق بما ورد من تجاوزات في الباب الثاني وبخاصة منها ما يتم صرفه لوزارة النقل فقد كان رد الهيئة أن الوزارة إذا لم تتلق الدعم من المؤسسات والهيئات التابعة لها فلن تستطع من تسيير أعمالها، وأن ذلك يتم بموجب توجيهات من وزير النقل.

وترى اللجنة بهذا الخصوص ضرورة الالتزام بالتوصيات السابقة الموضوعة حول هذا الامر وهو الإلتزام بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٠م المنضم لعملية الصرف من قبل الهيئات والمؤسسات الحكومية.

٣- أظهرت الاستخدامات الفعلية للباب الثالث (المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة) عن وجود تجاوز بمبلغ وقدره (٤.٣٥٠) مليون ريال بنسبة (١٧٦٪) من الربط المعتمد البالغ (٢.٤٧٢) مليون ريال ، وقد تركز ذلك التجاوز في بند أعباء المخصصات والزكاة حيث بلغ (٤.٧٤٩) مليون ريال بنسبة (١٨٢٦,٦٪) من الربط المعتمد البالغ (٢٦٠) مليون ريال وذلك بسبب:

- تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بمبلغ (٣.٣٤٨) مليون ريال لكل من الخطوط الجوية اليمنية وطيران السعيدة والسفارة الأمريكية دون ربط ومن دون أخذ موافقة الجهات المختصة.
 - تحميل أعباء المخصصات بما يصرف للعاملين من إجازات وحقوق نهاية الخدمة ، حيث ما تم صرفه لذلك مبلغ (١١) مليون ريال.
 - التجاوز في بند مخصصات أخرى ومختلفة بمبلغ (١.٣٩٠) مليون ريال.
- أنه فيما يخص المديونية التي لدى الخطوط الجوية اليمنية فإن الهيئة تسعى لتحصيل تلك المديونيات باعتبار أن الشركة مختلطة يمنية /سعودية.
- وبالنسبة للديون التي لدى طيران السعيدة فإنهم قد بدأوا بتحصيلها وأن الشركة منتظمة في تسديدها لذلك.

٤- فيما يتعلق بإيرادات النشاط الجاري ، فقد أسفر ذلك عن وجود زيادة مقدارها (٤,٧٥١) مليون ريال بنسبة (٤٦,٨٧٪) من التقدير المعتمد البالغ (١٠,١٣٧) مليون ريال ، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي حدثت في حركة العبور ، وكذا زيادة عدد الركاب المغادرين داخليا وخارجيا مقارنة بالعام الماضي ٢٠١١م بينما في الإيرادات المتنوعة فقد كان النقص بمبلغ (٢٧٣) مليون ريال ، بنسبة (٥٦,٤١٪) من الربط المعتمد البالغ (٤٨٤) مليون ريال ، في حين أظهرت نتائج النشاط الجاري وجود نقص في فائض النشاط مقداره (١,٨٦١) مليون ريال بنسبة (٥٨,٢٦٪) من الربط المعتمد البالغ (٣,١٩٥) مليون ريال ، وقد أشار تقرير الجهاز إلى أن الهيئة حققت نقص في فائض النشاط رغم زيادة إيرادات النشاط الجاري بنسبة (٤٦,٨٧٪) عن التقديرات ، وذلك نتيجة لتجاوز الهيئة في الصرف من بعض البنود وبنسب كبيرة.

٥- أظهرت نتائج الاستخدامات الفعلية لبنود الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) عن تحقيق صافي وفر قدره (١٨,٨٨٣) مليون ريال بنسبة (٩٧,٤٨٪) من الربط المعتمد البالغ (١٩,٣٧٠) مليون ريال منه مبلغ (١٢,٥٦٥) مليون ريال تمويل خارجي (قروض) والباقي مبلغ (٦,٨٠٥) مليون ريال تمويل ذاتي ، وقد أرجع تقرير الجهاز ذلك إلى:

▪ تدني مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري لمشاريع المباني والإنشاءات والطرق ، وكذا بند مشاريع الآلات والتجهيزات.

▪ التأخر في تنفيذ عدد من المشاريع التي رصدت لها اعتمادات مالية للعام ٢٠١٢م ورحلت للعام ٢٠١٣م ، وفيما يتعلق بمشروع مطار صنعاء الدولي الجديد الذي طال أمد تنفيذه أتضح أن هذا المشروع على أهميته البالغة لا يزال متعثرا ، وقد اعتمد لهذا المشروع للعام ٢٠١٢م مبلغ (١٥,٢٣١) مليون ريال يمثل ما نسبته (٨١,١٧٪) من الربط المعتمد لبند مشاريع المباني والإنشاءات ، وكذا الآلات والتجهيزات منه مبلغ (١٢,٥٦٥) مليون ريال بتمويل خارجي (قروض) والباقي بتمويل ذاتي ، إلا أنه لم يستخدم أي مبلغ من المخصص المذكور نظرا لتعثر المشروع وتوقفه.

وقد ردت الهيئة أنه فيما يتعلق بتعثر مشروع مطار صنعاء الدولي الجديد أنه تم إلغاء الاتفاقية مع الشركة الصينية ، وأن الهيئة بصدد الذهاب إلى التحكيم الدولي وأن التأخير الحاصل في هذا الموضوع هو نتيجة لتضارب آراء أعضاء اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض والمكونة من وزارتي النقل والشئون القانونية والهيئة ، وأن إستئناف العمل في المشروع مطروح ضمن مناقصة لدى اللجنة العليا للمناقصات ، وأنه لم يتم البت فيها حتى الآن.

وترى اللجنة بهذا الخصوص ضرورة القيام باستكمال التنفيذ لهذا المشروع خصوصا وأن القرض المخصص له قد دخل عملية سداد الأقساط ، وهو ما يعني تحميل الدولة أعباء إضافية.

١٧- الهيئة العامة لكهرباء الريف:

١- لوحظ استمرار الهيئة في إعداد وتقديم حساباتها الختامية في ظل عدم إنجاز قوائمها المالية وإصدارها منذ العام ٢٠٠٥م على الرغم من توصيات المجلس المتكررة بهذا الشأن.

وقد أوضحت الهيئة في ردها أن ما يخص إعداد القوائم المالية ومنها قائمة المركز المالي فقد تعذر إنجازها كونه لا توجد أرصدة افتتاحية في ١/١/٢٠١٢م لعدم تدوير الأرصدة الخاصة بالسنوات السابقة بعد قرار فصل الهيئة العامة للكهرباء ومياه الريف وأنه وبحسب توصيات المجلس تم تشكيل لجنة لحصص وإعادة تقييم أصول وخصوم الهيئة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٧٥) لعام ٢٠١٣م لإعداد المراكز المالية للهيئة حتى العام ٢٠١٤م، واللجنة مستمرة في عملها وسيتم موافاة لجنة الوحدات الاقتصادية بالمجلس بما تم إنجازه عند انتهاء لجنة الحصر من عملها.

وترى اللجنة أن هذا الرد غير مقنع لأن الهيئة التزمت أثناء مناقشة الحساب الختامي للعام ٢٠١٠م بتقديم البيانات بنهاية شهر سبتمبر من عام ٢٠١٢م.

٢- لوحظ تحقيق وفر في الباب الرابع (مشاريع قيد التنفيذ) لعام ٢٠١٢م بمبلغ (٣٣,٧) مليار ريال بنسبة (٧٤٪) من الربط المعتمد البالغ (٤٥) مليار ريال، حيث تحقق وفر لكل من (مشاريع المباني والإنشاءات، مشاريع الآلات والتجهيزات، الإعتمادات المستندية) بإجمالي مبلغ (٣٢,٤) مليار ريال وبنسبة (٧٤٪) من الربط لتلك البنود، وقد أرجع تقرير الجهاز أسباب ذلك إلى عدم تنفيذ المشاريع وفقاً لما هو مخطط لها، وكذا حدوث نقص في المساهمة الرأسمالية المدفوعة من قبل وزارة المالية لعام ٢٠١٢م لتنفيذ مشاريع الكهرباء بحوالي (٢,٩) مليار ريال وبنسبة (١٤٪) من التقدير العام، بالإضافة إلى النقص الكلي في التمويل الخارجي (القروض) بحوالي (٢٢,٦) مليار ريال الخاص بتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية.

وقد أوضحت الهيئة أن تلك المشاريع لا تشرف عليها وأنها كانت واقفة وحالياً تم إعادة تشغيل جميع المشروعات ومعظمها على وشك الانتهاء.

٣- لوحظ عدم إلزام الهيئة بتنفيذ مشاريعها في البرنامج الاستثماري لعام ٢٠١٢م حيث يتضح ذلك من خلال الآتي:

■ الإنفاق على تنفيذ عدد (٦) مشاريع بإجمالي مبلغ (٥٤) مليون ريال على الرغم من عدم وجود ربط لها في البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٢م.

■ عدم قيام الهيئة بتنفيذ عدد (٢٠٥) مشروعاً تم الربط لها في البرنامج الاستثماري للهيئة للعام ٢٠١٢م بمبلغ (٢,٩) مليار ريال ومن تلك المشاريع ما يوضحه الجدول التالي:

المقدري البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٢م (ريال)	المحافظة	أسم المشروع
١,٢٨٤,٩٦٦,٠٠٠	ابن	مشروع المحفد ربط شبوة مع محطة التحويل
٧٠,٠٠٠,٠٠٠	اب	مديرية مذيخرة وخط الربط ومحطة التحويل
٤٥,٠٠٠,٠٠٠	حجة	بقية قرى مديرية المفتاح ٣ وكحلان الشرف
٥١,٣٨٠,٠٠٠	مارب	خط ربط مارب صافر مع قرى العرفين
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	الضالع	بقية قرى دمت

- تم الإنفاق على عدد (٣٤) مشروعاً بتجاوز بلغ (٥٣٢) مليون ريال ونسبة (٨٨٪) من المعتمد لتلك المشاريع البالغ (٦٠٧) مليون ريال.
- تم الإنفاق على تنفيذ عدد (٣٦) مشروعاً مختلفاً بإجمالي مبلغ (٥٣٧) مليون ريال وبأقل من المقدر لها في البرنامج الاستثماري لعام ٢٠١٢م البالغ (١) مليار ريال بوفر قدره (٤٩٨) مليون ريال ونسبة (٤٨٪) ومن تلك المشاريع ما يوضحه الجدول التالي:

المبالغ بالريال

النسبة	الوفر	الإنفاق الفعلي للعام ٢٠١٢م	المقدر في البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٢م	المحافظة	إسم المشروع
%٤٥	١٠,٨٦١,٣٨٧	١٣,٣٣٨,٦١٣	٢٤,٢٠٠,٠٠٠	البيضاء	بقية قرى قفية (عمد المجانح-بهران- الحصون-المشريف-والمناطق المجاورة)
%٧٧	٥٣,٣٨١,٨٤٢	١٥,٦١٨,١٥٨	٦٩,٠٠٠,٠٠٠	لحج	الانبوبة يعفة معبق - مديرية طور الباحة
%٨٦	٤٧,٢١٤,٠٠٠	٧,٧٨٦,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	الحديدة	مشروع كهرباء ريف زبيد (عزلة الرفود-الركب-محل الشيخ-عقبى عامر-المرشدية)
%٤٣	١٧,٥٨١,٩٢٦	٢٣,٤١٨,٠٧٤	٤١,٠٠٠,٠٠٠	تعز	بقية قرى بني جابر والاحمور وبني يوسف وبني حماد والقرى المجاورة
%٤٨	٢٨,٥٤٠,٦٠٠	٣٠,٦٥٩,٤٠٠	٥٩,٢٠٠,٠٠٠	ذمار	بوقة وبني السهاقي والخرابة - وخميس بني فضل مديرية ضوران

وأوضحت الهيئة أنه لم يتم تنفيذ أيًا من مشاريع برنامج العام ٢٠١٢م، وأنها كانت إلتزامات سابقة والآن تم متابعة ومخاطبة وزارة المالية باعتماد مبلغ إضافي وتم اعتماده والأمر تسير بشكل صحيح.

٤- أظهرت نتائج التنفيذ الفعلي لبنود الباب الخامس (تحويلات رأسمالية) تحقيق تجاوز كلي بلغ (٢١,٧) مليون ريال نتيجة عدم وجود ربط معتمد لهذا الباب على مستوى كافة البنود، ويشير تقرير الجهاز أن أسباب ذلك يرجع إلى:

- عدم دقة تقديرات الهيئة وكذا الربط المعتمد.
- عدم الدقة في قيد المبالغ المنصرفة للمشاريع من المخازن مما أدى إلى ظهور استخدامات غير واقعية بمبلغ (٢,٣) مليار ريال.

وقد أوضحت الهيئة بأنها بدأت في عام ٢٠١٣م بتقييم المخزون .. حيث كان سابقاً يتم الصرف من دون تقييم مما يظهر إنحراف في الحساب الختامي، وحالياً اللجنة الجديدة ستقوم بتدوير الحسابات وتصحيح الانحرافات.

١٨- البنك المركزي اليمني؛

١- قيام البنك بمنح الحكومة وبعض المؤسسات العامة قروض تجاوزت الحد الأقصى المسموح به والمحدد بـ (٢٥%) من المتوسط السنوي للإيرادات العادية للموازنة للثلاث سنوات السابقة، وفقاً للمادة (٣٢) من قانون البنك. حيث بلغت تلك القروض نهاية العام ٢٠١٢م حوالي (٩٧١,٧) مليار ريال وتجاوز يقدر بـ (٣٤٨) مليار ريال، بالإضافة إلى تجاوز تلك القروض فترة الاستحقاق المحددة بستة أشهر، مما يعد مخالفة لأحكام قانون البنك.

وقد أوضح رد البنك إلى أن التجاوز في القروض بدأ من العام ٢٠١١م نتيجة للأحداث التي شهدتها البلاد، وأن هذا التجاوز الذي لا يزال مستمراً، ويعود إلى مراعاة البنك للوضع المتردي للمالية العامة للدولة، حيث يجد البنك نفسه غير قادراً على رد شيكات مرتبات موظفي الدولة على الرغم من انكشاف حساب الحكومة العام. مع العلم أن البنك قد وجه العديد من المذكرات والرسائل للحكومة لتنبهها بخطورة الموقف.

واللجنة ترى بأن قروض الحكومة والمؤسسات العامة قد ارتفعت بمقدار (٩١,٣) مليار ريال عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام ٢٠١١م. وأن على البنك اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تزايد تلك القروض واستردادها وفقاً لبرنامج زمني محدد بالاتفاق مع الحكومة ممثلاً بوزارة المالية.

٢- احتساب البنك فوائد وبنسبة كبيرة على قروض الحكومة، حيث بلغت تلك الفوائد (١٥٥,٣) مليار ريال عام ٢٠١٢م خلافاً للأعوام السابقة التي لم يتم فيها احتساب أية فوائد على تلك القروض؛ وهو ما ترتب عليه تضخيم أرباح البنك وحصّة الحكومة من تلك الأرباح في حين أن الحكومة لم تحقق فائدة حقيقية من تلك الحصّة التي بلغت حوالي (١٤٨,٧) مليار ريال، كونه يقابلها فوائد مستحقة على الحكومة للبنك تفوق قيمة تلك الحصّة بمقدار (٦,٦) مليار ريال.

وقد أوضح رد البنك إلى أن احتساب الفوائد على قروض الحكومة تم بناءً على طلب من صندوق النقد الدولي تحقيقاً لمبدأ الإفصاح، وعلى غرار ما يتم في الدول الأخرى. واللجنة ترى أن على إدارة البنك إعادة النظر في احتساب تلك الفوائد التي يترتب عليها تضخيم لأرباح البنك بصورة غير حقيقية، وإن كان هناك ضرورة لإحتساب فوائد على قروض الحكومة فيجب أن تكون بنسبة منخفضة. حيث أن ارتفاع أو انخفاض نسبة الفائدة على قروض الحكومة لا تؤثر على مبدأ الإفصاح المحاسبي بأي حال من الأحوال.

٣- لم تقم إدارة البنك بموافاة مجلس النواب بتقرير حول تجاوزات البنك في مقدار القروض الممنوحة للحكومة والمؤسسات العامة، والمخاطر المترتبة عنها بالمخالفة للفقرة (٦) من المادة (٣٢) من قانون البنك، وهو ما يعد تقصيراً من إدارة البنك تجاه المجلس.

وقد أوضحت إدارة البنك أن لديها مراسلات موجهة لرئيس مجلس النواب تتضمن الإشارة إلى العديد من الاختلالات والتي منها أرقام حجم القروض الحكومية، وربما توجد مشكلة في عملية وإيصال تلك المراسلات إلى اللجان المختصة بالمجلس. ونحن نعد بأن يتم موافاة المجلس بها في السنوات القادمة.

٤- لوحظ ارتفاع حجم الديون غير المنتظمة لدى البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، والتي تتجاوز مقدار رأس المال في بعض تلك البنوك. الأمر الذي قد يترتب عليه مخاطر على الوضع المالي لتلك البنوك مستقبلاً.

وقد أوضحت إدارة البنك أن البنك المركزي يمارس رقابة فعالة على أداء تلك البنوك رغم أن البنك يواجه صعوبة في التعامل مع بعض البنوك القائمة، وأن البنك يواصل مساعيه وجهوده في احكام الرقابة على تلك البنوك من خلال اصدار التعاميم والمنشورات وفرض غرامات على أية تجاوزات تقوم بها تلك البنوك، وعلى برامج عمل زمنية، كون التشدد في احكام الرقابة قد يؤدي إلى اختلال في الهيكل المالي والاقتصادي للبلاد.

واللجنة ترى أن على البنك المركزي بذل مزيد من الجهود ووضع جداول زمنية لإدارة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية لمعالجة الإختلالات المالية التي تعاني منها، وموافاة المجلس أولاً بأول بما يتم انجازه.

٥- لوحظ أن السياسة النقدية التي يمارسها البنك المركزي لم تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي. حيث أن معظم مدخرات الجمهورية لدى البنوك العاملة في بلادنا تستثمر في أموال أذون الخزانة وليس في مجالات استثمارات حقيقية تساهم في زيادة الناتج القومي، مما يعكس تدني دور البنك في رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

وقد أوضحت إدارة البنك على أن نسبة الفائدة على أذون الخزانة عام ٢٠١٢م كانت (٢٤%) وأكثر، وقد قمنا بتخفيضها إلى (١٨%) ثم (١٥%) بهدف توجيه استثمارات البنوك إلى مجالات أخرى؛ لكن هذا لم يحدث بسبب الظروف الأمنية واتجاه الجمهور والبنوك للاستثمار في مجالات آمنة (أذون الخزانة) علاوة على أن إنزال الحكومة وبصورة مستمرة عروض بيع أذون خزانة لتمويل العجز في الموازنة قد ساهم في ذلك.

الجزء الخامس

التوصيات

١- التوصيات المتعلقة بالحساب الختامي للموازنات العامة للدولة للعام ٢٠١٢م:

أ- التوصيات العامة:

- ١- الحد من الإرتفاع المستمر لمعدلات نفض الكلفة وكميات النفط الخام المستخدم من قبل الشركات النفطية في العمليات الإنتاجية وذلك من خلال تفعيل الرقابة على أنشطة الشركات النفطية من حيث عمليات الإنتاج والتنمية والتطوير ومدخلات ومشتريات الشركات من المواد والمعدات والرقابة على المخزون وكافة أوجه الإنفاق التي يتم تحميلها على نفض الكلفة .
- ٢- إعادة تأهيل كافة المحطات الكهربائية الحكومية بما يضمن تشغيلها بكامل طاقتها الإنتاجية مع الإسراع في إدخال المحطة الغازية مأرب ٢ ، وتقليص الطاقة المشتراة إلى أدنى الحدود ، والإسراع في تنفيذ مشاريع المحطات الكهربائية الغازية الأخرى مثل محطة معبر وغيرها .
- ٣- تصفية بيانات مدخلات الشركات النفطية ومقاوليها من الباطن تحت نظام السماح المؤقت وكافة المعلقات والالتزامات المترتبة عليها عن حالات أو عقود سابقة .
- ٤- تعزيز الأمن والإستقرار في جميع محافظات الجمهورية والتي من أهمها مناطق المنشآت البترولية والغازية وخطوط أنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء للحد من الاعتداءات التخريبية على تلك المنشآت .
- ٥- تصفية كافة أرصدة الحسابات المدينة التي أظهرها الحساب الختامي للعام ٢٠١٢م والمرحلة من سنوات سابقة وفقا لأحكام القوانين واللوائح النافذة في مدة أقصاها نهاية أغسطس ٢٠١٤م .
- ٦- استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة لمنتسبي وزارتي الدفاع والداخلية وجهازي الأمن القومي والأمن السياسي ، من خلال التزام تلك الجهات بموافاة وزارة الخدمة المدنية بقواعد بياناتها الوظيفية والمالية لدمجها بقاعدة البيانات المركزية للدولة في وزارة الخدمة المدنية واستكمال كافة الإجراءات التي من شأنها استخراج الأسماء والوظائف المزدوجة والوهمية على مستوى جميع أجهزة ومؤسسات الدولة ، على أن يتم إنجاز هذه المهام خلال مدة لا تتجاوز (٤) أشهر من العام الحالي ٢٠١٤م ، وموافاة المجلس بما تم .

٧- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمحاسبة جميع المتسببين في ارتكاب المخالفات والتجاوزات لأحكام الدستور والقوانين النافذة والمبينة في هذا التقرير وفي تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول نتائج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م وإحالتهم إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم .

٨- عدم منح أي إعفاءات ضريبية أو جمركية بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح والأنظمة الضريبية والجمركية النافذة ، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة جميع المتهربين من المكلفين والمقصرين من المسؤولين عن عدم تحصيل الموارد الضريبية والجمركية المستحقة للدولة ، وإحالتهم إلى النيابة والقضاء .

٩- ضرورة التنسيق والتعاون بين كل من مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك ووزارة النفط والمعادن والهيئة العامة للاستثمار لما فيه تفعيل دور هذه الجهات كل فيما يخصه لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الآتي :

▪ الإشراف والمتابعة والرقابة على تنفيذ الإعفاءات الضريبية والجمركية لمدخلات الشركات النفطية والمشاريع الاستثمارية المستفيدة والتأكد من استخدام هذه الإعفاءات في الأغراض المخصصة لها .

▪ إيجاد قاعدة بيانات متكاملة لدى تلك الجهات تتضمن مواقف تراكمية دقيقة وسليمة وشاملة عن كافة المشاريع الاستثمارية ومدخلاتها وعن الإفراجات الجمركية لمدخلات الشركات النفطية وغيرها من الشركات والمشاريع الاستثمارية .

▪ إلزام شركات الخدمات النفطية (مقاولي الباطن) بتصفية بيانات الإدخال المؤقت عبر الشركات النفطية الأم وخصوصاً الشركات التي تم وسيتم الانتهاء من عملها في مشاركة الحقول النفطية في موعد أقصاه نهاية أغسطس ٢٠١٤م .

١٠- إدراج كافة موارد واستخدامات الحسابات الجارية القانونية ضمن الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية بما يكفل شمولية الموازنات وإعطاء مؤشرات حقيقية عن مستوى الإيراد والإنفاق ، وكذا إلغاء الحسابات الجارية غير القانونية وتوريد أرصدها إلى حساب الحكومة العام، ومحاسبة المتسببين في إنشاء الحسابات الجارية غير القانونية وإحالتهم للقضاء .

١١- على الحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاسبة جميع المسؤولين عن إبرام عقود شراء الطاقة المخالفة للقانون وإحالتهم إلى نيابة الأموال العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنهم .. وكذا اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بإيجاد حلول استراتيجية لتغطية العجز في الطاقة الكهربائية مستقبلاً من خلال إنشاء محطات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة أو بالوقود منخفض الكلفة .

١٢- على الحكومة اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بمحاسبة جميع الجهات الاعتبارية والطبيعية المسؤولة عن ارتكاب المخالفات والتجاوزات المخالفة للقوانين واللوائح والأنظمة النافذة التي رافقت تنفيذ المشاريع الاستثمارية الممولة محلياً وبقروض ومنح خارجية خلال العام ٢٠١٢م سواءً بالصرف على مشاريع خارج إطار الموازنة أو تنفيذ مشاريع بالأمر المباشر أو تعديل مكونات ومخصصات المشاريع الممولة خارجياً دون الرجوع لمجلس النواب أو غير ذلك من المخالفات والتجاوزات المبينة في ماسبق من هذا التقرير وفي تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول نتائج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢م.

١٣- إيجاد آليات فاعلة لمعالجة تدني القدرة الاستيعابية للقروض والمنح الخارجية الممولة للمشاريع الانمائية في مختلف القطاعات من خلال رفع كفاءة أداء الجهات والوحدات التنفيذية التابعة لها مع تسهيل وتبسيط إجراءات تنفيذ بما يكفل تسريع عملية السحب والاستخدام للقروض والمنح المتاحة واستيعاب التعهدات الجديدة للمانحين بما يعزز ثقة المانحين بالقدرة الإستيعابية لمؤسسات وأجهزة الدولة ويحقق الأهداف المرجوة من المشاريع الممولة بهذه القروض والمنح .

١٤- على الحكومة ممثلة بالجهات المعنية بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الالتزام باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الآتي:

- وضع تقديرات دقيقة بتكلفة المشاريع استناداً لمعايير علمية دقيقة ولدراسات جدوى قبل إدراج أي مشروع في الموازنة العامة للدولة إلا بعد إقرار الدراسة الفنية أولاً .
- معالجة الاختلالات في إجراءات المناقصات المتمثلة في بطء إجراءات تلك المناقصات والبت فيها و عدم إنزال أيه مناقصة إلا بعد توفير مواقع خالية من المشاكل وتملكها بطريقة قانونية
- الإشراف الفني الدقيق على تنفيذ المشاريع بما يضمن تنفيذها وفقاً للمواصفات والمواعيد الزمنية المحددة لها في العقود التنفيذية.
- تنفيذ المشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري خلال العام نفسه وعدم تنفيذ مشاريع خارج إطار الموازنة على حساب مشاريع أخرى مدرجة بالموازنة، ومحاسبة المتسببين في تنفيذ المشاريع غير المدرجة في الموازنة ، وإحالتهم إلى النيابة.
- عدم إسناد المشاريع لمقاولين غير مؤهلين واستبعاد من يثبت عدم كفاءتهم وإدراجهم في القائمة السوداء .

١٥- على الحكومة اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بمتابعة وتحصيل كافة الموارد المستحقة للدولة وعلى رأسها الارصدة الضريبية المستحقة طرف مكلفي ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات والرسوم الجمركية المتعلقة أولاً بأول.

١٦- على الحكومة اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بإستيفاء كافة المتأخرات من حصة الحكومة من فائض أرباح وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط بموجب أحكام القانون المالي ولأئحته التنفيذية.

١٧- على الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن العمل على إعادة النظر في نصوص الاتفاقيات النفطية الجديدة المتعلقة بضرائب الدخل والارباح على مقاولي الباطن المتعاملين مع الشركات الأم الموقعة على الاتفاقيات بما يكفل المحاسبة الضريبية لجميع مقاولي الباطن المتعاملين مع الشركات النفطية الإنتاجية .

١٨- التزام الحكومة باتخاذ الإجراءات التي تكفل معالجة الاختلالات المتعلقة بدعم المشتقات النفطية وعلى وجه الخصوص ما يلي:

■ محاسبة من يثبت تورطهم بتهريب المشتقات النفطية داخلياً وخارجياً وإحالتهم إلى القضاء.

■ إيجاد آليات رقابية فاعلة على كميات المشتقات النفطية المباعة بأسعار تختلف عن الأسعار الرسمية المدعومة لمختلف الجهات المستفيدة (الشركات النفطية - تموين البواخر والطائرات وغيرها من المؤسسات والمصانع المختلفة).

■ إعادة النظر بالكميات المخصصة لمنطقة المخاء ولبعض الجهات الحكومية على ان تكون في حدود احتياجاتها الضرورية من المشتقات النفطية.

■ إعادة النظر بالآليات الرقابية المتبعة للكميات المسلمة لمحطات الطاقة الكهربائية التابعة لمؤسسة الكهرباء ومحطات شراء الطاقة وذلك باستخدام عدادات دقيقة لقياس الكميات المستلمة من مادتي الديزل والمازوت ، وضمان عدم المتاجرة بها .

١٩- على الحكومة توفير الإمكانيات المطلوبة من الجهة المعنية لتنفيذ الجوانب الهامة والضرورية لما تضمنته الخطط الأمنية المشتركة المعدة من قبل وزارة الدفاع وهيئة رئاسة الأركان العامة ووزارة الداخلية وجهاز الأمن القومي والسياسي والمتعلقة بحماية وتأمين أنابيب النفط والغاز وابراج وخطوط الطاقة الكهربائية.

٢٠- على الحكومة تسهيل وتمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من ممارسة دوره الرقابي على كافة وحدات الخدمة العامة دون استثناء ، وتفعيل مخرجاته الرقابية ، وبما يساهم في معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي ترافق أداء الوحدات الخاضعة لرقابته .

٢١- توصي اللجنة المجلس الموقر بإلزام الحكومة بتقديم برنامج زمني محدد خلال مدة أقصاها نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٤م لمعالجة المخالفات والاختلالات التي رافقت تنفيذ الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٢م ، ومن أهمها المخالفات الدستورية والقانونية ، ومحاسبة المتسببين في ذلك .

ب- توصيات اللجنة حول الحساب الختامي لموازنة السلطة المركزية :

ما يخص مصلحة الضرائب :

١- العمل على تطوير المنظومة التشريعية الضريبية القائمة عبر استكمال عدد من التشريعات الضريبية مثل مشروع قانون مكافحة التهرب الضريبي ومشروع قانون الإجراءات الضريبية وغيرها وتعديل النصوص القانونية في بعض القوانين النافذة ، بما يحد من أي اجتهاد في تفسيرها وبما يعمل على تبسيط اجراءات التحاسب الضريبي ويخفض درجات التقاضي في القضايا الضريبية والتسريع بالبت فيها، وبما يساهم في مكافحة التهرب الضريبي ويرفع معدل الأداء الضريبي بكافة مراحلها ويزيد من مساهمة الموارد الضريبية في تمويل الخزينة العامة للدولة.

٢- اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المكلفين الذين لا يمسكون دفاتر وحسابات منتظمة ولا يقدمون إقراراتهم الضريبية على أساس ذلك وعلى وجه الخصوص كبار ومتوسطي المكلفين بما يكفل التزامهم بنصوص وأحكام التشريعات الضريبية المختلفة.

٣- استكمال حوسبة كافة البيانات والمعلومات الضريبية بما يكفل ايجاد قاعدة بيانات دقيقة عن كافة مكلفي الضرائب ولمختلف مراحل التحاسب الضريبي بهدف رفع كفاءة الأداء وتعزيز الرقابة على كافة أعمال التحصيل الضريبي .

٤- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق الرقم الضريبي واستخدامه في كافة تعاملات المكلفين بما يكفل تبسيط الإجراءات وتحقيق العدالة الضريبية في تحصيل الموارد الضريبية المستحقة قانونا .

٥- إعداد مواقف ضريبية دقيقة للأرصدة الضريبية المستحقة على جميع مكلفي ضرائب الدخل والأرباح والضريبة العامة على المبيعات واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتحصيل وتوريد تلك الأرصدة وفقاً للقوانين والتشريعات الضريبية النافذة .

٦- العمل على رفع معدل الأداء والإنجاز وزيادة حصيلة الموارد الضريبية من خلال التركيز على اختيار العاملين بالإدارة الضريبية ممن تتوفر فيهم الكفاءة والنزاهة وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب تجاه جميع العاملين في الجهاز الضريبي وبالأخص مأموري الضرائب والمراجعين ، مع ضرورة إحالة المقصرين في تنفيذ الأعمال المناط بهم إلى نيابة الأموال العامة.

٧- التزام الحكومة بعدم منح أي إعفاءات ضريبية وجمركية بالمخالفة للقوانين واللوائح النافذة والتي منها إعفاء مقاولي الباطن المتعاملين مع الشركات النفطية الوطنية (شركة صافر ، وشركة بترومسيلا) من ضرائب الدخل كون تلك الإعفاءات تعد مخالفة للدستور والتشريعات الضريبية النافذة، وهو ما ترتب عليه حرمان الخزينة العامة من إيرادات ضريبية كبيرة .

٨- التزام الحكومة بتحصيل ضرائب الدخل والأرباح لجميع المكلفين المتعاملين مع شركة توتال العاملة في القطاع رقم (١٠) لضريبة الأرباح من بداية الإنتاج عام ١٩٩٧م وحتى آخر سنة تم التحاسب عنها.

٩- إعداد موقف دقيق عن جميع المكلفين العاملين في المجال النفطي وكذا جميع المكلفين في المشاريع الاستثمارية وحصر جميع معاملاتهم التي لا تخضع للإعفاءات الضريبية واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتحصيل الضرائب المستحقة عليهم قانوناً وتحديد أثر الإعفاءات القانونية لها.

■ ما يخص مصلحة الجمارك :

١- إعادة النظر في الآليات المعمول بها حالياً لضبط القيمة الجمركية وإعادة هيكلة الإدارة العامة للقيمة بما يحقق الآتي :

أ- وضع وتطبيق معايير مكتوبة لرقابة وضبط القيمة الجمركية في المنافذ الجمركية.

ب- إتباع منهجية علمية في إصدار التعاميم وتنفيذ إجراءات المتابعة والتحقيق ومتابعة الصلاحية الزمنية لتلك التعاميم في ضوء المتغيرات المستمرة في أسعار وأصناف الواردات لتلافي أي فروقات أو فاقد في قيم الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة .

- ج- عمل قاعدة بيانات بأسعار السلع العالمية لمعالجة مشكلة تزوير الفواتير التجارية وتدني الأسعار المشمولة بفواتير السلع المستوردة .
- ٢- اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة على البيانات الجمركية المعلقة ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم التعهدات والضمانات المتعلقة بالإفراجات الجمركية بما يحافظ على الموارد الجمركية المستحقة عليها والعمل على الحد منها مستقبلاً وجعلها في أضيق الحدود .
- ٣- تعزيز الرقابة على الحدود والمنافذ الجمركية بالتنسيق مع الجهات المعنية وكذا تفعيل دور الضابطة الجمركية للقيام بمهامها بما يحد من التهريب الجمركي .
- ٤- توحيد الإجراءات في جميع المنافذ الجمركية ومنع تحصيل رسوم مقطوعة على الحاويات وحمولات القاطرات وإحالة المخالفين إلى نيابة الأموال العامة .
- ٥- محاسبة المتسببين في عمليات تجيير بوالص الشحن والبضائع في المنافذ الجمركية نظراً لما تسببه من حرمان الخزينة لعامة للدولة من إيرادات ضريبية ويسهل عمليات التجارة المشبوهة وغسيل الأموال .
- ٦- تطبيق الأنظمة الجمركية على كافة صادرات النفط والغاز ووضع ضوابط تكفل الرقابة الفاعلة على هذه الصادرات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- ٧- إنشاء قواعد للمدخلات تحت نظام السماح المؤقت الخاصة بشركات النفط والغاز ومقاوليها من الباطن بالتنسيق مع وزارة النفط والمعادن والجهات الأخرى ذات العلاقة ، وبما يكفل تحديث بياناتها وتنفيذ إجراءات الرقابة أولاً بأول على البيانات المستحقة (إعادة التصدير ، إعادة الترسيم) واستخراج مواقف دقيقة لبيانات الإدخال المؤقت على مستوى الشركات الأم والمقاولين من الباطن وعلى مستوى العقود لكل قطاع من القطاعات المنتجة للنفط والغاز ، وبما يكفل تصفية تلك البيانات عبر الشركات النفطية الأم .
- ٨- إيجاد آليات أكثر تطوراً وانضباطاً وفاعلية للرقابة على وثائق المنشأ العربي وإيجاد معايير دقيقة وقابلة للتطبيق في الفصل بين مفهومي البلد المصدر وبلد المنشأ بما يمنع إستغلال سوء الفهم لهذا الأمر في الاستفادة الغير مشروعة للخفض التدريجي لواردات المنشأ العربي المفترضة .
- ٩- تحديث وتطوير أعمال المعاينة والكشف باستخدام الأشعة السينية مع إرفاق صورة من نتائج المعاينة بالأشعة السينية بالبيانات الجمركية .
- ١٠- تأهيل وتطوير الكادر الوظيفي بمصلحة الجمارك بما يرتقي بأدائه إلى مستويات أفضل في المجالات الجمركية المختلفة .

١١- تطوير الهياكل والآليات الرقابية على الأداء الجمركي لتكون أكثر فاعلية في مراقبة وتقييم أداء العاملين بالمصلحة وكافة المكاتب والمنافذ الجمركية مع مسائلة ومحاسبة المقصرين والمخلين بواجباتهم الوظيفية .

■ ما يخص وزارة النفط والمعادن :

- ١- العمل على إصدار قانون للنفط والغاز ينظم كافة الإجراءات والأنشطة الاستثمارية المتصلة بمجالات النفط والغاز والمعادن ، وبما يضمن تحسين إستغلال فرص الاستثمار المتاحة في هذه المجالات وتطوير البناء المؤسسي وتنمية قدرات ومهارات العاملين والمؤسسات المعنية بهذا القطاع الهام ومواكبة التطورات التشريعية والقانونية والاستثمارية في مجال الصناعات البترولية والغاز والمعادن وتسهيل الإجراءات القانونية والفنية لعمليات الاستكشاف والإنتاج في هذه المجالات .
- ٢- إعداد استراتيجية وطنية شاملة للنفط والغاز والمعادن واستكمال قاعدة البيانات القائمة وتحديث خارطة القطاعات الاستثمارية وتحسين آليات الترويج لجذب المزيد من الشركات العالمية للاستثمار في هذه المجالات .
- ٣- العمل على توسيع عمليات الاستكشافات النفطية مع تنمية القطاعات النفطية المنتجة لزيادة احتياطياتها النفطية القابلة للاستخراج بما يكفل استمرار الإنتاج من هذه القطاعات على المدى الطويل .
- ٤- إلزام الشركات النفطية بتنفيذ أعمال التنمية والتطوير للحقول النفطية لرفع معدلات الإنتاج وفقاً لما هو مستهدف بالإضافة إلى تنفيذ أعمال التوسعة في المنشآت التخزينية لاستيعاب النفط والغاز المنتج وكذا خطوط الأنابيب وذلك في القطاعات الواعدة التي يكتشف فيها احتياطيات إضافية من النفط الخام أو الغاز .
- ٥- الرقابة على القطاعات الإنتاجية التي تستخدم النفط الخام في العمليات الإنتاجية للتأكد من سلامة وصحة تلك الإستقطاعات ، وموافاة المجلس بالتقارير المتعلقة بذلك.
- ٦- إلزام وزارة النفط بضرورة تقليص الإنفاق غير المبرر في كلفة النفط وبالذات المصاريف التشغيلية للشركات الأجنبية ، بالإضافة إلى وقف الإنفاق على المشاريع غير الضرورية في مناطق الإنتاج النفطي .
- ٧- الإلتزام بالتبويب الاقتصادي للموازنة بشأن إظهار القيمة المعادلة لكميات النفط الخام المسدد عيناً من الشركات النفطية مقابل ضريبة الدخل وذلك ضمن الباب الأول (الإيرادات الضريبية) وإظهار حصة الدولة من إنتاج النفط الخام على حقيقتها .

- ٨- العمل على تنفيذ المشاريع الهادفة لرفع القدرة التكريرية لمصفاةى عدن ومأرب من المشتقات النفطية بما يكفل تغطية الطلب المتزايد على المشتقات النفطية في السوق المحلية.
- ٩- تمكين سلطات الجمارك من تنفيذ كافة الإجراءات الجمركية في موانئ تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال وفقاً لقانون الجمارك وتوصيات المجلس المتكررة.
- ١٠- على وزارة النفط العمل على وضع الآليات المناسبة التي تكفل الاستفادة من الغاز البترولي المصاحب لإنتاج النفط بدلاً من إحراقه أو حقنه وذلك عبر الاتفاق بين وزارة النفط والمعادن والشركات العاملة بالقطاعات المنتجة، مع إلزام الشركات المذكورة بشراء وتركيب مولدات تعمل بالغاز بدلاً عن الديزل في القطاعات التي تعمل فيها هذه الشركات.
- ١١- إلزام وزارة النفط بتوفير احتياطي استراتيجي للمشتقات النفطية.
- ١٢- إعادة النظر في القطاعات النفطية التي تزيد فيها معدلات نطف الكلفة نظراً لإنخفاض عائدات الدولة المحققة منها.

■ ما يخص وزارة الأشغال العامة والطرق:

- ١- إعادة جدولة المشاريع المتعثرة التابعة للوزارة وتحديد أولوياتها وتوفير الاعتمادات المالية الكفيلة بتنفيذها بشكل كامل .
- ٢- الالتزام بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة بالوزارة وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات والإنفاق عليها وفقاً للاعتمادات المرصودة بالموازنة .
- ٣- رفع القدرة الإستيعابية للقروض والمنح الخارجية المتاحة في تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً .
- ٤- محاسبة المتسببين بالصرف على مشاريع بالتجاوز عن قيمة العقود أو أعمال لم تتضمنها عقود التنفيذ وإحالتهم إلى نيابة الأموال العامة .
- ٥- اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن الفوارق الظاهرة في نتائج الجرد السنوي لعام ٢٠١٢م بما يكفل إعادة المعدات التي لم تظهر في قوائم الجرد لعدد (٨) معدات .
- ٦- إيقاف توقيع ملحقات عقود بالأمر المباشر وإخضاعها لإجراءات المناقصة العامة وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات الحكومية ومحاسبة المتسببين في ارتكاب تلك المخالفات وإحالتهم إلى نيابة الأموال العامة .
- ٧- اتخاذ الإجراءات القانونية لتسوية وإخلاء أرصدة الحسابات المدينة للوزارة خلال مدة أقصاها نهاية أغسطس ٢٠١٤م.

■ ما يخص وزارة التعليم الفني والتدريب المهني :

- ١- العمل على زيادة القدرة الاستيعابية للمنشآت التعليمية بكليات المجتمع ومعاهد التدريب المهني وتوفير احتياجات تلك المنشآت من كوادر تعليمية وتدريبية ورفع كفاءة أدائهم وتوفير الإمكانيات المطلوبة لصيانة وإصلاح هذه المنشآت وما فيها من آلات ومعدات تدريبية .
- ٢- العمل على معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي رافقت تنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة بالوزارة خلال العام ٢٠١٢م ومحاسبة المتسببين في التجاوزات المخالفة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات الحكومية ولأئحته التنفيذية والقانون المالي ولأئحته التنفيذية وقانون ربط الموازنة العامة في هذا الجانب.
- ٣- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية أرصدة الحسابات المساعدة المدينة للوزارة وتصفية العهد المرحلة من سنوات سابقة والسلف المؤقتة المقيدة على أشخاص انتهت صفتهم الوظيفية بالوزارة.

■ ما يخص وزارة الصحة العامة والسكان :

- ١- محاسبة المتسببين في المخالفات القانونية التي رافقت إجراءات التسويات لعدد من المشاريع الاستثمارية الخاصة بالوزارة وإحالتهم لنيابة الأموال العامة.
- ٢- الالتزام بالقانون المالي ولأئحته التنفيذية وقانون ربط الموازنة العامة في الإنفاق على المشاريع وعدم تحميل النفقات الرأسمالية بنفقات جارية تشغيلية يترتب عليها إظهار الحساب الختامي على غير حقيقته .
- ٣- الالتزام بعدم الإنفاق على مشاريع خارج إطار الاعتمادات المرصودة بالموازنة .
- ٤- العمل على تسوية السلف المؤقتة (العهد) والمرحلة من سنوات سابقة وتصفية هذه العهد أولاً بأول وعدم ترحيلها.
- ٥- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية العهد المنصرفة للملحقيات الصحية بالخارج وإلغاء كافة تلك الملحقيات.

■ ما يخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي :

- ١- إخضاع جميع المنح الدراسية للطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج للإعلان والمنافسة ، وإيقاف المخصصات المالية للطلاب الدراسين في الخارج المتعثرين لسنوات طويلة.

- ٢- تقييم أعمال الملحقيات الثقافية بالخارج في ضوء شكاوى الطلاب المبتعثين للدراسة بتلك البلدان، واتخاذ الإجراءات اللازمة بتسوية كافة السلف المؤقتة والعهد المقيدة على تلك الملحقيات أو أي من الأشخاص العاملين فيها .
- ٣- محاسبة المتسببين في عدم الاستفادة من منح التبادل الثقافي للخارج والتخلي عنها لجهات أخرى وذلك بإحالتهم للقضاء .
- ٤- إحالة المتسببين في المخالفات والملاحظات التي وردت في تقرير الجهاز عن حسابات وأنشطة الوزارة إلى النيابة العامة .

٢- التوصيات المتعلقة بالحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية :

- توصي اللجنة المجلس الموقر بإلزام الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية :
- ١- إلزام الحكومة بتنفيذ توصيات المجلس السابقة فيما يتعلق بالحسابات الختامية وموازنة السلطة المحلية ، وتكليف لجنة السلطة المحلية بالمجلس بمتابعة تنفيذ كافة التوصيات وموافاة المجلس بتقارير دورية لمستوى تنفيذ الحكومة لتلك التوصيات .
 - ٢- إلغاء كافة الحسابات الوسيطة التي تم فتحها تحت أي مبرر، وإلزام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمتابعة ذلك ، وموافاة المجلس ممثلاً بلجنة السلطة المحلية بتقرير مفصل حول تنفيذ ذلك خلال فترة لا تزيد عن شهرين من إقرار هذا التقرير .
 - ٣- مساءلة وزارة المالية وشركة توزيع المنتجات النفطية اللتان قامتا بتجنيب حصص الوحدات الإدارية من نسبة الـ (٣٠٪) من الرسوم المفروضة على مبيعات الديزل والبتروول ، والمحددة بنسبة (٣٪) في الحساب الوسيط طرف البنك المركزي من بداية شهر أبريل ٢٠١٢ م ، بالمخالفة للمواد الدستورية والقانونية واللوائح والقرارات وتوصيات المجلس بشأن ذلك .
 - ٤- تحويل نسبة الـ (٣٠٪) من الرسوم المفروضة على مبيعات الديزل والبتروول من الحساب الوسيط إلى حساب الموارد العامة المشتركة ، وفقاً للرصيد الفعلي للموارد من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية للفترة من أبريل ٢٠١٢ م وحتى تاريخه ، مع الاستمرار بالتوريد شهرياً أولاً بأول إلى حساب الموارد المشتركة مباشرة ، والالتزام بتحويلها إلى الوحدات الإدارية أولاً بأول .
 - ٥- على وزارة الإدارة المحلية إنهاء حالة التداخل بين أمانة العاصمة والمحافظه صنعاء في تحصيل الموارد ، وتفعيل قانون إنشاء أمانة العاصمة ، وذلك لمنع تدهور تحصيل الرسوم والضرائب .

- ٦- على الوحدات الإدارية (أمانة العاصمة - المحافظات) وضع الآلية المناسبة للاستغلال الأمثل لمخصصات الوحدات الإدارية من نسبة الـ (٣٠%) المخصصة من صندوق صيانة الطرق والجسور، وبما يحقق الاستفادة المثلى لصيانة الطرق، والالتزام بقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية أثناء التنفيذ.
- ٧- توريد ضريبة (كسب العمل للمهن الحرة وضريبة أرباح المهن الحرة) لحسابات الوحدات الإدارية طرف البنك المركزي وفروعه، واستيفائها من كافة المكلفين المزاولين للمهن والأنشطة المختلفة، دون الأخذ بالاعتبار حجم النشاط المزاول، كونها من ضمن الموارد المحلية والمشاركة على مستوى المحافظات.
- ٨- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإيقاف التدهور الملحوظ في تحصيل الضرائب والرسوم التي تقتصر على نسب ضئيلة من عدد من المكلفين، قياساً بإجمالي المكلفين الخاضعين للسداد وبالقيم الحقيقية التي تتناسب مع حجم وعاء الضريبة والرسم.
- ٩- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لاستعادة كافة دفاتر قسائم التحصيل نموذج رقم (٥٠) (محلي - مشترك) المتبقية لدى المحصلين، وتوريد المبالغ المحصلة من الدفاتر المستخدمة خلال مدة أقصاها نهاية العام المالي ٢٠١٤ م.
- ١٠- عدم صرف دفاتر قسائم التحصيل نموذج رقم (٥٠) (محلي - مشترك) من قبل مكاتب المالية مباشرة إلا بعد إثباتها في دفاتر وسجلات كل من:
- الإدارة العامة للواجبات الزكوية.
 - الإدارة العامة للموارد المالية.
- وكذلك الحال أثناء إخلاء الدفاتر المستخدمة.
- ١١- إيقاف تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمجالس المحلية التي تضمنت التحويل أو التجنيد لأي نوع من أنواع الرسوم تحت مسمى (صناديق النظافة) أو لدى أمناء الصناديق والمتحصلين أو في حسابات خاصة، وموافاة المجلس بما تم اتخاذه في تنفيذ ذلك خلال مدة أقصاها نهاية العام المالي ٢٠١٤ م.
- ١٢- تنفيذ القرارات ومحاضر الاجتماعات الموقعة بين وزارتي الإدارة المحلية ووزارة المالية للبدء في تشكيل اللجان المشرفة على تحصيل البواقي الزكوية خلال العام ٢٠١٤ م، وبما يكفل عدم تكرار ظهورها في الحسابات الختامية لموازنة السلطة المحلية لنفس العام، وذلك خلال مدة أقصاها نهاية العام ٢٠١٤ م.

١٣- التقيد والالتزام بقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن توزيع زكاة الباطن على شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص على الوحدات الإدارية (أمانة العاصمة - المحافظات) التي يزاول في نطاقها فروع لها ، وإيقاف القرارات والتوجيهات الصادرة بالمخالفة لذلك .

١٤- إلزام أمين العاصمة ومحافظي المحافظات بعدم الصرف من اعتمادات الباب الرابع كون ذلك مخالف لأحكام قانون السلطة المحلية والقوانين النافذة .

١٥- حصر كافة النفقات المنصرفة من اعتمادات الباب الرابع بالمخالفة للمادة (١٢٥) من قانون السلطة المحلية ، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية لاستعادة السلف والعهد وقيمة شراء المعدات لصالح صندوق النظافة ومقرات الأجهزة التنفيذية .

١٦- تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الإدارة المحلية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأمانة العاصمة للوقوف على الاختلالات المالية والإدارية التي أظهرتها الحسابات الختامية لأمانة العاصمة وتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، والقيام على وجه الخصوص بالآتي :

أ- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بإيقاف إهدار الضرائب والرسوم والتي تورد بنسبة ضئيلة من عدد من المكلفين قياساً بإجمالي عدد المكلفين ومقدار المستحقات الفعلية .

ب- إيقاف العمل بالقرارات الصادرة عن الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بأمانة العاصمة المتضمنة تحويل بعض الرسوم المحلية لحساب صندوق النظافة وتحديد المبالغ المحصلة خلال العام ٢٠١٢م ، وعكسها من حساب الصندوق لحساب الوحدات الإدارية .

ج- موافاة المجلس عبر لجنة السلطة المحلية بنتائج الإجراءات التي تمت حول المواضيع المشار إليها خلال مدة أقصاها نهاية العام الحالي ٢٠١٤م .

١٧- تشكيل لجنة مشتركة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارتي المالية والإدارة المحلية لمناقشة القضايا المتعلقة بالطرود البريدية - الموارد الزكوية والمدورات لدى أمناء الصناديق والمتحصلين ، وإيجاد المعالجات المناسبة لها خلال مدة لا تتجاوز نهاية العام المالي ٢٠١٤م ، وموافاة لجنة السلطة المحلية بالمجلس بتقرير مفصل عن نتائج ذلك .

١٨- تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الإدارة المحلية ووزارة المالية ووزارة الداخلية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للوقوف أمام موارد رسوم الجنسية ، ورسوم

دخول وخروج الأجانب ، وفقاً لقانون السلطة المحلية ، وموافقة المجلس بنتائج ذلك خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ إقرار هذا التقرير .

١٩- إلزام مصلحة الهجرة والجوازات وكافة فروعها بالمحافظات بتوريد الإيرادات المشتركة المحصلة من قبلها إلى حساب الموارد العامة المشتركة طرف البنك المركزي وفروعه بالمحافظات .

٢٠- إلزام مصلحة الهجرة والجوازات بفتح فروع لها في بقية محافظات الجمهورية خلال مدة أقصاها نهاية العام الجاري ٢٠١٤ م .

٢١- إلزام الحكومة بالعمل على توريد رسوم تراخيص مزاولة المهن المختلفة المحددة بالفقرة (٢٠) من المادة (٢٣) البند أولاً من قانون السلطة المحلية إلى حساب الموارد المحلية في أمانة العاصمة للمهن الآتية :

- رسوم المنشآت السياحية .
- رسوم تراخيص شركات ووكالات السفر والسياحة .
- رسوم معارض الصناعات الحرفية .
- رسوم شركات ومكاتب النقل والسياحة .
- رسوم المعاهد السياحية والفندقية .

٢٢- توريد رسوم تراخيص المنشآت التعليمية والصحية الخاصة والمحددة بالفقرة (٢) من المادة (١٢٣) البند (ثانياً) من قانون السلطة المحلية والمتمثل في الآتي :

- أ- رسوم المعاهد المتخصصة المختلفة .
- ب- رسوم المعاهد الأجنبية للغات .
- ج- رسوم الجامعات والكليات الطبية الخاصة .

٢٣- توريد رسوم فتح الصيدليات والمختبرات ومخازن الأدوية بكل أنواعها المحددة بالفقرة (٢٢) البند (ثانياً) المادة (١٢٣) والمحصلة من قبل الجهات والهيئات (وزارة الصحة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة التعليم الفني والتدريب المهني - الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد - وزارة السياحة - الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري) إلى حساب الموارد المشتركة للوحدات الإدارية .

٢٤- معالجة الأوضاع الوظيفية للحالات الغير مستفاد منها وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة من خلال الآتي :

- أ- إحالة القوى الوظيفية الفائضة التي تسري عليها أحكام قانون صندوق الخدمة المدنية والتأمينات إلى الصندوق .

ب- إحالة البالغين أحد الأجلين والمتوفيين إلى فروع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لتسوية أوضاعهم التقاعدية وفقاً للقرارات والنظم النافذة .

ج- معالجة حالة المتفرغين والمنقطعين والمرافقين والحالات الأخرى وفقاً للقوانين والقرارات النافذة .

د- التقيد والالتزام أثناء تنفيذ الموازنة الوظيفية وإخضاع التوظيف الجديد لمعيار المفاضلة وخطة الاحتياج الفعلي وفقاً لقانون الخدمة المدنية، وعلى الحكومة والسلطة المحلية إنجاز تلك المعالجات خلال مدة أقصاها نهاية العام المالي ٢٠١٤م، وموافاة المجلس بتقرير شامل عن نتائج تنفيذ ذلك .

٢٥- إلزام محافظي المحافظات باتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الحصر الشامل لأصول وممتلكات الوحدات الإدارية وتوثيقها والالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل وزارة الإدارة المحلية بهذا الشأن وموافاة المجلس بتقرير شامل عن نتائج ذلك خلال مدة أقصاها نهاية العام المالي ٢٠١٤م .

٢٦- تفعيل عملية التفتيش الميداني على أعمال السلطة المحلية وخاصة ما يتعلق بتنفيذ المشاريع الاستثمارية للتأكد من مدى سلامة الإجراءات المتبعة في التنفيذ وقانونيتها .

٢٧- رصد مخصص الحافز السنوي لمنتسبي الإدارة العامة لشرطة السير (المرور) ضمن موازنة وزارة الداخلية، بدءاً من العام المالي ٢٠١٥م، على أن يتم صرف ذلك الحافز لرجال المرور العاملين بالميدان، وعدم تجنيب أي مبالغ من موارد السلطة المحلية المحصلة من قبل إدارة شرطة السير بهدف صرفها في هذا المجال .

٣- التوصيات المتعلقة بالحسابات الختامية لموازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة:

توصي اللجنة المجلس الموقر بإلزام الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية :

١- إحالة قيادات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة المخالفة لقانون ربط الموازنة إلى نيابة الأموال العامة لاستمرار قيامهم بالتجاوز في الصرف من موازنات تلك الوحدات والصناديق .

٢- إلزام وزارة المالية بضرورة التتبع المستمر لتنفيذ الموازنات السنوية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة ومناقشة مشاريع الموازنات السنوية المرفوعة واعتماد التقديرات اللازمة لها والجلوس مع قيادات تلك الوحدات والصناديق .

- ٣- إلزام وزارة المالية بتفعيل آلية الرقابة على تنفيذ موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة عبر ممثليها في تلك الوحدات والصناديق وبما يكفل الحد من التجاوزات في الصرف ومخالفة قانون ربط الموازنة .
- ٤- إلزام مجالس إدارات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بعدم إنشاء وإقرار لوائح تنظم صرف بدلات جديدة بالمخالفة لأحكام القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات .
- ٥- إلزام الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بعدم الموافقة على خصم مبالغ من مواردها القانونية لدى الشركات والمصانع والأجهزة الحكومية مقابل عمولة تحصيل إيراداتها المقررة وفقاً لقوانين إنشائها .
- ٦- ضرورة قيام الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة باستغلال المخصصات المعتمدة لها في الباب الرابع (مشروعات قيد التنفيذ) في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وفقاً لما خطط له وعدم ترحيلها من عام إلى آخر .
- ٧- إلزام الحكومة بتثبيت المتعاقدين في الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي لا زال لديها موظفين بالأجور الموسمية والتعاقدية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٦) لسنة ٢٠١٢م القاضي بتثبيت المتعاقدين في وحدات الخدمة العامة وفقاً لاحتياجات الجهات.
- ٨- إلزام كل من وزارة الأوقاف والإرشاد وجامعة صنعاء بضرورة استكمال مشروع المدينة الجامعية بموجب الاتفاق الذي تضمنه المحضر رقم (٣٠٤) بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٥م والموقع عليه من قبل طرفي الاتفاق .
- ٩- إلزام وزارة الأوقاف والإرشاد ووزارة المالية بمتابعة الجهات الحكومية التي لديها مديونيات متأخرة لوزارة الأوقاف وإلزامها بتوريد تلك المديونيات وفقاً للجدولة المتفق عليها بين الوزارتين .
- ١٠- تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقيام بدراسة موضوع مساهمة قطاع الأوقاف في رأسمال البنك الإسلامي والتحقق من صحة رد القطاع بأن البنك لم يحقق أي أرباح في الأعوام السابقة وتقديم تقرير بما يتوصل إليه إلى المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار هذا التقرير .
- ١١- إلزام كل من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بضرورة استثمار فوائضهما المالية في مشاريع إنتاجية وخدمية ذات جدوى اقتصادية تعود عليهما بعوائد على المستوى المتوسط والبعيد وبما يسهم في تنمية مواردهما وخلق فرص عمل جديدة .
- ١٢- إلزام كل من الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس والهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والإدارات المختصة في وزارات (المالية ، الصناعة والتجارة ،

الأشغال العامة ، الصحة العامة والسكان ، الزراعة والري ، الهيئة العامة لحماية البيئة) بضرورة الإسراع في دراسة مشروع القانون الخاص بإنشاء الهيئة العليا للغذاء والدواء ورفع مشروع القانون المتفق عليه للحكومة لإقراره وتقديمه إلى مجلس النواب .

١٣- حث صندوق الرعاية الاجتماعية على متابعة الأجهزة القضائية للإسراع في إصدار الحكم النهائي واستعادة المبالغ المستحقة للصندوق من إجراءات العقارات والمباني التابعة للصندوق في بعض المحافظات.

١٤- إلزام الصندوق الاجتماعي للتنمية بعدم الصرف على بنود نفقاته التشغيلية من حصيلة المنح والقروض المخصصة لأغراض التنمية وفقاً لقانون إنشائه .

١٥- ضرورة قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بالعمل على إعادة النظر في نسبة الفائدة المقدرة بـ (٨٪) على القروض التي يمنحها لأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر ضماناً للتوسع في الإقراض في هذا المجال ولخلق فرص عمل جديدة .

١٦- إلزام الحكومة بضرورة تفعيل نشاط بنك التسليف التعاوني الزراعي بما يضمن إعادة الخدمة للإقراض في مجالي الزراعة والأسماك وتفعيل فروع البنك في المناطق الساحلية لتسهيل تقديم خدماته للصيادين والمزارعين في تلك المناطق وفقاً لقانون إنشائه.

١٧- إلزام قيادة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بالتتبع المستمر للقروض التي يمنحها الصندوق للمستفيدين وتوثيقها لسهولة عملية المراجعة والمتابعة للتحصيل أولاً بأول .

١٨- تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقيام بفحص القروض المستحقة لدى الغير لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وتحديد الجهات المستفيدة والمبالغ المسددة والمتبقية لدى تلك الجهات ، وموافاة المجلس بما يتوصل إليه خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار هذا التقرير.

١٩- إلزام وزارة المالية بضرورة توريد كامل المستحقات القانونية لصناديق (تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ، الطرق والجسور ، الشباب والرياضة) وفقاً لقوانين إنشاء تلك الصناديق وبما لا يتعارض مع أحكام قانون السلطة المحلية.

٢٠- إلزام صندوق صيانة الطرق والجسور بضرورة استغلال كامل الاعتمادات المرصودة في موازنته السنوية لبند (صيانة الطرق والجسور) في تنفيذ مشاريع الصيانة المخطط تنفيذها خلال العام باعتبارها الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله الصندوق .

- ٢١- ضرورة قيام صندوق تنمية المهارات باستغلال كامل المخصصات المرصودة في موازنته السنوية لمواجهة برامج التدريب ودعم معاهد ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني باعتبارها من أهم الأنشطة المناطة بالصندوق .
- ٢٢- إلزام صندوق تنمية المهارات بإجراء المسوحات والدراسات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل المحلية والمجاورة من العمالة الفنية الماهرة والعمل على تصنيف العمالة وتحديد الجهة التي تمنح الشهادات وفقاً لسلم المهارات .
- ٢٣- إلزام قيادة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بضرورة المتابعة المستمرة لأنشطة وأعمال الجمعيات والمراكز الخاصة بالمعاقين والتي يقوم الصندوق بتمويل برامجها وتقييم أدائها ومستوى تقديم خدماتها للمستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٢٤- ضرورة قيام صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بالاستعانة بخبراء واستشاريين لتطوير أدائه ومنهجية عمله بما يمكنه من رفع قدراته الخدمية والإدارية .
- ٢٥- ضرورة قيام صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بتنويع مصادر الدخل الخاص بالصندوق من خلال الاستثمار الأمثل لموارده وبما يساهم في تنمية موارده الذاتية واستغلالها في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق .
- ٢٦- ضرورة قيام صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بتنويع مصادر إيراداته من خلال التواصل مع القطاع الخاص في الداخل والخارج والهيئات والمنظمات المهتمة بهذا المجال .
- ٢٧- إلزام وزارة الدفاع بتمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من القيام بمراجعة وفحص الحساب الختامي للصندوق أسوة بالصناديق الخاصة الأخرى.
- ٢٨- إلزام إدارة صندوق التراث والتنمية الثقافية بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير القانونية تجاه المنشآت الصناعية الممتنعة عن سداد الرسوم المستحقة عليها للصندوق وفقاً لقانون إنشائه وبما يكفل التزامها بالتسديد .
- ٢٩- حث إدارة صندوق الترويج السياحي على ضرورة تفعيل آلية متابعة تحصيل وتوريد كامل مستحقاته القانونية طرف شركات ووكالات الطيران العاملة في بلادنا وتعزيز قدراته الإدارية بما يمكنه من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق.
- ٣٠- إلزام إدارة صندوق تمويل المنشآت والصناعات الصغيرة بضرورة إيجاد آلية فاعلة لمتابعة الديون المتعثرة لدى بعض المقترضين المنظورة لدى المحاكم ومتابعة الأجهزة القضائية لحثها على سرعة البت في الدعوى المنظورة أمامها وإصدار الحكم بشأنها .

٣١- إلزام إدارة صندوق المنشآت الصغيرة بالتوسع في الإقراض لصغار المستفيدين من خلال إبراز دوره في هذا المجال وذلك على مستوى المديرية بما يحقق الاستفادة لأكبر شريحة من فئات المجتمع ويساهم في التخفيف من الفقر وخلق فرص عمل جديدة .

٣٢- مساءلة الحكومة لعدم تنفيذ توصية المجلس المتكررة لعدة سنوات والتي تقضي بإلغاء صناديق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية وعلى أن تؤول أصولها وممتلكاتها إلى السلطة المحلية.

٤- التوصيات المتعلقة بالحسابات الختامية لموازنات الوحدات الاقتصادية (العام والمختلط) :

أ- التوصيات العامة :

١- على الحكومة تكليف وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتشكيل فرق عمل مشتركة مع الوحدات الاقتصادية المتأخرة عن اقفال حساباتها في الموعد القانوني لإنجاز قوائمها المالية النهائية لكافة الأعوام المتأخرة. بحيث تقدم حساباتها الختامية للعام ٢٠١٣م متضمنة القوائم المالية وموازن المراجعة وجميع مرفقاتها المنصوص عليها في القانون المالي ، والمصادق عليها من الجهاز أو من يكلفه من المحاسبين القانونيين، وإحالتها لمجلس النواب بعد اقرارها من مجلس الوزراء وفقاً للمواعيد الدستورية.

٢- تفعيل دور مجالس إدارة الوحدات الاقتصادية، وانتظام عقد اجتماعاتها لما من شأنه تقييم أداء هذه الوحدات وقرار حساباتها الختامية ومرفقاتها المحددة في القانون، ومعالجة أي اختلالات في أداءها أولاً بأول.

٣- حث اللجنة المشكلة من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمكلفة بدراسة أوضاع الوحدات الاقتصادية التي تحقق خسائر متتالية في نشاطها الجاري، على انجاز المهام المكلفة بها وفقاً للبرنامج الزمني المحدد لها. مع مراعاة وضع خطط وبرامج تأهيلية استثنائية قصيرة ومتوسطة الأجل للوحدات الإنتاجية التي وقعت في دائرة العجز لإنتشالها من الوضع الذي وصلت إليه مع الإستعانة بخبرات وتجارب عالمية ناجحة.

٤- على وزارة المالية حصر المديونيات المتراكمة في معظم الوحدات الاقتصادية حتى عام ٢٠١٣م، واتخاذ المعالجات اللازمة وفقاً للقوانين واللوائح النافذة. وإلزام الوحدات الاقتصادية بتحصيل مديونياتها لدى الغير أولاً بأول.

٥- إعادة النظر في قيادات الوحدات الاقتصادية التي أظهرت حساباتها الختامية عجزاً متنامياً في نشاطها الجاري، والتي بلغت عام ٢٠١٢م (٦٦) وحدة اقتصادية، وإعادة هيكلتها على اسس اقتصادية.

- ٦- إلزام كافة وحدات القطاع الاقتصادي بعدم إدراج أي مشروع في موازنتها الرأسمالية قبل أن تستكمل الدراسات اللازمة والمعتمدة بشكل نهائي من الجهات ذات العلاقة، وتحوز على الموقع الذي سيقام عليها المشروع. وعلى وزارة المالية عدم الربط لأي مشروع رأسمالي جديد ما لم يكن مستوفياً للدراسات النهائية وموقع المشروع.
- ٧- إلزام كل من المؤسسة الاقتصادية اليمينية، وشركة صافر للاستكشافات ونتاج النفط، وشركة بترول مسيلة، بموافاة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بحساباتها الختامية للسنة المالية ٢٠١٣م في الموعد المحدد قانوناً، مرفقاً بها القوائم المالية النهائية وميزانياتها العمومية.
- ٨- إعادة النظر في المنظومة التشريعية التي تعمل في إطارها وحدات القطاع الاقتصادي وتحديثها بما يراعي المتغيرات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية، وآلية السوق الحر والمنافسة، ووجود جزاءات وعقوبات لمن يخالفها؛ ومن تلك القوانين المطلوب إعادة النظر فيها، القانون المالي، وقانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة، وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية.
- ٩- على اللجان المشكلة من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة سرعة استكمال عملية التقييم لأصول المؤسسات التي تم دمجها، والهيئات المنشأة حديثاً وفقاً للبرامج الزمنية المحددة في قرارات إنشائها.
- ١٠- على وزارة المالية عند وضع المؤشرات والسقوف التأشيرية الخاصة بأسس إعداد وتقديم مشاريع الموازنات مراعاة طبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية الإنتاجية، ومتطلبات أساس الإستحقاق، ومبدأ الشمول، وإعداد مؤشرات خاصة بها.
- ١١- على اللجنة العليا للقاءات الموسعة لقيادات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) المنشأة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ٢٠١٠م، والمشكلة برئاسة رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة، سرعة تنظيم اللقاء الموسع الثاني للوقوف على ما تم انجازه من توصيات لقاؤها الأول، وممارسة كافة مهامها المحددة في قرار الإنشاء بما فيها إعداد لائحته الداخلية، ومواصلة تنظيم وعقد اللقاءات الدورية، ومراعاة توفير الاعتمادات اللازمة لنشاطها عند إعداد وربط موازنة الجهاز.
- ١٢- إعادة النظر في التصنيف الحالي لوحدات القطاع الاقتصادي، بحيث تظل في القطاع الانتاجي الوحدات التي تهدف الدولة من انشائها انتاج سلع وتقديم خدمات بجودة عالية وكلفة أقل ومنافسة القطاع الخاص لخدمة المواطن وتحقيق الأرباح لرفد الموازنة العامة بالموارد الضرورية.

١٣- التحول التدريجي المدروس بموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) من النظام التقليدي (موازنة الاعتمادات والبنود) إلى نظام موازنة البرامج والأداء.

١٤- على الحكومة سرعة تحديث وتطوير مصفاتي عدن ومأرب لتمكينهما من انتاج البنزين الخالي من الرصاص لتغطية السوق المحلية ووقف استيراده من الخارج، و لرفع طاقتهما الانتاجية.

١٥- وضع الضوابط والإجراءات اللازمة للمبالغ التي تصرف من موازات الوحدات الاقتصادية للجهات المشرفة عليها، واعتمادها من الجهات المختصة.

١٦- تؤكد اللجنة على ضرورة تنفيذ الحكومة لتوصيات المجلس السابقة، ومنها:

أ- إلزام كافة الوحدات الاقتصادية بوضع لوائح وضوابط تنظم استحقاق وصرف المكافآت والمزايا العينية وبدل جلسات مجالس الإدارات واللجان في ضوء ما يقضي به قانون الخدمة المدنية ولأئحته التنفيذية والقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والمرتبات والأجور.

ب- ضرورة إلزام كافة الوحدات الاقتصادية بإخضاع أي توظيف جديد للاحتياج الفعلي للعمل مع مراعاة إتباع المعايير السليمة في الاختيار للموظفين بحسب ما يلبي احتياجات العمل بالتخصصات المطلوبة وذلك في ضوء القوانين والقرارات ذات الصلة.

ج- على كافة الوحدات الاقتصادية تفعيل دور وأداء إدارات المراجعة الداخلية وقيامها بممارسة مهامها في ضوء أحكام القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٠م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط.

ب- التوصيات حول القروض:

١- على الحكومة وضع إجراءات عاجلة لمعالجة أوضاع المشاريع المتعثرة الممولة بقروض خارجية، وبالأخص مشاريع القروض التي دخلت مرحلة سداد الأقساط المستحقة عليها، بما يكفل سرعة تنفيذها، وتجنب تحمل الدولة أعباء مالية إضافية.

٢- على الجهاز التنفيذي لاستيعاب المنح والقروض الخارجية إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشاريع المتعثرة من سنوات سابقة، وبالأخص المشاريع التي بدأ موعد سداد أقساطها.

٣- على وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي بالتنسيق مع الوحدات الاقتصادية المعنية معالجة التباين في الأرقام الظاهرة سنويا في

حسابات الوحدات الاقتصادية وتلك الجهات للمبالغ المسحوبة من القروض والمنح الخارجية الممولة لتنفيذ مشاريع تنموية أو استثمارية.

٤- تؤكد اللجنة على تنفيذ توصيات المجلس السابقة الخاصة بالمشاريع الممولة بقروض ومنح خارجية وهي كالتالي:

أ- الاستغلال الأمثل للقروض الخارجية الممولة لمشاريع وحدات القطاع الاقتصادي وذلك من خلال القيام بالتالي :

- الحيازة الفعلية للأراضي المخصصة لتنفيذ تلك المشاريع وحل الإشكاليات القائمة عليها قبل توقيع اتفاقيات قروض المشاريع.
- إعداد الدراسات والتصاميم الدقيقة والنهائية قبل إبرام اتفاقيات القروض للاستفادة من فترات السماح واستغلال القروض خلال الفترة الأصلية.
- اقتصار عملية الاختيار والتأهيل للمنافسة على تنفيذ المشاريع التنموية على الشركات المؤهلة وذات الكفاءة المالية والفنية والتي سبق لها تنفيذ مشاريع مماثلة.
- على اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات الإسراع في إجراءات المناقصات الخاصة بتمويل المشاريع وفقاً للبرامج الزمنية المحددة في عقود اتفاقيات القروض.
- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة تجاه الشركات الاستشارية والشركات المنفذة التي لا تلتزم بإنجاز بنود العقود الموقعة معها وفقاً للمواصفات والمواعيد المحددة في العقود.
- الإشراف والمتابعة المستمرة على الشركات المنفذة للمشاريع من قبل المؤسسات والهيئات المستفيدة من تلك القروض لضمان التنفيذ وفقاً للعقود المبرمة وبالمواصفات والجودة اللازمتين للمشاريع المستهدفة.

ب- على وزارة المالية ووزارة التخطيط وضع آليات ومعالجات فاعلة لإثبات ما يتم سحبه من القروض الخارجية، الممولة لتنفيذ المشاريع التنموية، على مستوى المؤسسة بحيث يتم اثبات ما يتم سحبه في حسابات وقوائم ودفاتر المؤسسات المستفيدة من القروض والمنح، وذلك أولاً بأول. لتلافي الضوارق الكبيرة من مسحوبات القروض الخارجية، والتي تظهر بين بيانات وزارتي المالية والتخطيط.

ج- على الحكومة موافاة المجلس بتقارير دورية عن مستوى تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية.

ج- التوصيات على مستوى الوحدات:

المؤسسة العامة للكهرباء :

- ١- تنمية موارد المؤسسة من أنشطتها الرئيسية وبما يضمن تمكينها من تحقيق فائض في نشاطها الجاري يؤدي إلى إيجاد قدرة تمويلية ذات قيمة للمؤسسة.
- ٢- تعزيز القدرة التوليدية لقطاع الكهرباء وبما يلبي الاحتياجات الراهنة والمستقبلية المتزايدة من خلال تنمية مصادر الطاقة البديلة المتجددة.
- ٣- الاستغلال الأمثل للقروض والمنح المخصصة للمشاريع الاستراتيجية للطاقة.
- ٤- إعادة هيكلة المؤسسة بما يتوافق مع المتغيرات الحديثة المرتبطة بمجال الكهرباء، والاستفادة من نتائج الدراسة الخاصة بإصلاح قطاع الكهرباء.
- ٥- على المؤسسة سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الفاقد الكبير (الضني وغير الضني) في الطاقة الكهربائية، وبما يعزز موارد المؤسسة ويحسن أوضاعها المالية المتردية.
- ٦- على الهيئة العليا لمكافحة الفساد بالتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جمع البيانات والمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة العامة للكهرباء بشراء الطاقة الكهربائية واتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك.
- ٧- تفعيل الدور الرقابي والإشرافي للجهات ذات العلاقة بأعمال المؤسسة وبما يضمن تحديد الإنحرافات في أدائها ودراسة أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن معالجتها بدلاً من ترحيلها من عام إلى آخر.
- ٨- عدم تجديد أي عقود لشراء الطاقة، والتوقف عن أي تعاقدات جديدة لشراء الطاقة.
- ٩- على المؤسسة سرعة استكمال تنفيذ مشروع محطة مأرب الغازية (المرحلة الثانية) والإنتهاء منها في مدة أقصاها النصف الأول من عام ٢٠١٥م.
- ١٠- على المؤسسة حث اللجنة المشكلة بسرعة انجاز مهامها تجاه المخزون السلعي، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاهه.
- ١١- الالتزام بتنفيذ الصيانات العمرية للمحطات الكهربائية القائمة وبما يضمن رفع الكفاءة والجاهزية لها وبالتالي مساهمتها في مجال التوليد.

- ١٢- على الحكومة حث اللجنة المشكلة من الجهات المختصة (وزارة المالية- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة- المؤسسة العامة للكهرباء- شركة توزيع المنتجات النفطية) بسرعة معالجة المديونية المقيدة على مؤسسة الكهرباء لصالح شركة النفط وحل الخلاف بين المؤسسة والشركة لاحتساب سعر اللتر الواحد من الوقود، ووضع المعالجات اللازمة لها وبما يمنع تراكم تلك المديونية من عام لآخر.
- ١٣- على المؤسسة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحصيل مديونياتها لدى الغير. والتنسيق مع وزارة المالية بشأن المديونيات الحكومية.
- ١٤- تفعيل أحكام قانون الكهرباء رقم (١) لسنة ٢٠٠٩م المتعلقة بإنشاء مؤسسات مستقلة للتوليد والنقل والتوزيع.

■ شركة التبغ والكبريت الوطنية :

- ١- على الشركة سرعة وضع الخطوات العملية الكفيلة باستثمار السيولة النقدية المجمدة كودائع لدى البنوك في فرص استثمارية أكثر ربحية تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة ويعزز قدرتها المالية خاصة وأن الشركة قد تم اعتماد تعدد نشاطها وفقاً لما أقر من الجمعية العمومية للشركة.
- ٢- على الشركة ضرورة الاستمرار في متابعة التعويضات الخاصة بالشركة لدى شركة مارب للتأمين بما يضمن تحصيل حقوقها وكذا متابعة مديونيات الشركة لدى الغير.
- ٣- على وزارة المالية ممثلة بمصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك تفعيل دورها في مكافحة التهريب وعلى الشركات العاملة في صناعة السجائر في اليمن وضع آلية مساعدة للجهات الرسمية بما يمكن الجميع من الإسهام في مكافحة التهريب الذي أضرب بالشركة وخفض حصتها السوقية خاصة وأن التهريب يسيطر على أكثر من (٤٠٪) من السوق.
- ٤- على الشركة إعادة النظر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي أثبت الواقع العملي صعوبة تنفيذها في السنوات الماضية وعدم جدواها نتيجة عدم إتباع الأسس السليمة للتخطيط لها وأهمها دراسة الجدوى الاقتصادية وتتمثل هذه المشاريع في (مشروع شاليهات جزيرة كمران ، مشروع توليد الطاقة بالرياح) على أن تقوم الشركة بتحديد التكاليف التي تم إنفاقها حتى الآن على تلك المشاريع وتحديد كيفية استعادتها ومعالجتها دفترياً.

■ شركة الخطوط الجوية اليمنية :

- ١- على الحكومة دراسة وتقييم الوضع الحالي للشركة وتأثير فتح الأجواء اليمنية لخطوط الطيران الأخرى وارتفاع أسعار الوقود على الشركة وما تواجهه من صعوبات مالية وتمويلية وتشغيلية والعمل على دعمها لتجاوز تلك الصعوبات والمعوقات لما تمثله هذه الشركة من أهمية استراتيجية للدولة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- ٢- توجيه الجهات المختصة بإعادة النظر في رسوم هبوط الطائرات والرسوم الأخرى المفروضة على الشركة في مطارات الجمهورية باعتبارها شركة وطنية وبما يمكنها من تخفيض التكاليف ومنافسة شركات الطيران الأخرى وذلك لفترة محددة حتى تتمكن من تحسين مركزها المالي.
- ٣- إلزام جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام بالتعاقد مع الشركة لنقل موظفيها.
- ٤- إعادة النظر في رسوم المجالس المحلية والرسوم السياحية المفروضة على تذاكر السفر بحيث تحتسب كنسبة من قيمة التذكرة وفقاً للقوانين الصادرة بهذا الشأن وليس ك مبلغ مقطوع وبما يحقق العدالة للمسافرين ويعطي الشركة مرونة في تخفيض أسعار التذاكر.
- ٥- تعويض الشركة عن الخسائر التي تعرضت لها أثناء الأحداث التي شهدتها البلاد عام ٢٠١١م وذلك بحسب ما أقرته اللجنة العسكرية في تقديرها للخسائر.
- ٦- مساعدة الشركة في توفير التمويل اللازم لتمكينها من استكمال عقود اتفاقيات شراء الطائرات التي سبق وأن أبرمتها مع شركة إيرباص لتعزيز أسطولها من الطائرات ولتتمكن من منافسة خطوط الطيران الأخرى.
- ٧- على وزارة المالية تسديد المديونية التي عليها لصالح الشركة للعام ٢٠١٢م، والأعوام السابقة.

■ شركة توزيع المنتجات النفطية :

- ١- على إدارة الشركة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الاختلالات وجوانب القصور في أداء الشركة ووضع اللوائح المنظمة لعمليات الصرف من بند المكافآت و بند الأعباء المختلفة المحملة على مصاريف البيع والتوزيع لتنظيم وضبط عملية الصرف.

- ٢- على الشركة العمل على ترشيد النفقات في عدد من البنود غير المرتبطة بالنشاط التشغيلي والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للصرف وعدم تجاوز الإعتمادات المرصودة لها بموازنتها التقديرية.
- ٣- قيام وزارة المالية والشركة بوضع واعتماد أسس وضوابط سليمة لتنظيم عملية التحاسب بين الطرفين والالتزام بتوقيع محاضر التحاسب الشهرية ومعالجة أي خلافات أولاً بأول.
- ٤- على الشركة العمل مع المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز وشركة مصافي عدن لتحديد أسباب العجز المتكرر في المشتقات النفطية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منه .
- ٥- على الشركة الالتزام بإعداد تقديرات سليمة لبند مشاريع قيد التنفيذ وفقاً للاحتياج الفعلي سواءً لتكملة المشاريع المرحلة أو المخطط تنفيذها خلال السنة المالية والالتزام بتنفيذ البرنامج الاستثماري وفقاً للإعتمادات المرصودة بالموازنة مع اعطاء الأولوية لإنشاء خزانات لتكوين مخزون استراتيجي للمشتقات النفطية.
- ٦- إعادة النظر في حصص التوزيع للمشتقات النفطية بما يتناسب والاحتياج الفعلي للمحافظات ويحد من ظاهرة تهريب المشتقات النفطية.

■ شركة مصافي عدن :

- ١- على الشركة العمل مع الحكومة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروع تحديث المصفاة والذي يعد من أهم المشاريع التي ستساهم في رفد الاقتصاد الوطني ، وتوفير مشتقات نفطية بمواصفات عالية للسوق المحلي وبما يساهم في التخفيف من خسائر الشركة وتلوث البيئة.
- ٢- على إدارة الشركة العمل على معالجة الاختلالات في أداء الشركة والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لعمليات الصرف وترشيد النفقات في البنود غير المرتبطة بالنشاط التشغيلي وبما يكفل إخراج الشركة من دائرة العجز وتحقيق فائض يتناسب مع طبيعة وحجم نشاط الشركة .
- ٣- قيام وزارة المالية وشركة مصافي عدن وشركة توزيع المنتجات النفطية بالاتفاق على إجراءات سليمة تضمن سداد مستحقات شركة مصافي عدن مقابل قيمة المشتقات النفطية ، حتى تتمكن المصفاة من سداد التزاماتها للشركات الخارجية والبنك المركزي اليمني وبما يضمن عدم تحمل الشركة غرامات وفوائد تأخير سداد تلك الإلتزامات .

- ٤- على إدارة الشركة الالتزام بتنفيذ برامج الصيانة المخططة للمصفاة للحفاظ على أصولها وطاقاتها الإنتاجية .
- ٥- ضرورة قيام الجهات المعنية (وزارة المالية ، وزارة النفط والمعادن ، شركة مصافي عدن ، شركة توزيع المنتجات النفطية) بالعمل على معالجة أرصدة المديونية المقيدة في سجلات شركة مصافي عدن على شركة النفط اليمنية المرحلة من سنوات سابقة.
- ٦- تكليف شركة متخصصة محايدة للفصل في النزاع القائم بين الشركة وشركة توزيع المنتجات النفطية بشأن احتساب كميات المشتقات الموردة من الشركة لشركة توزيع المنتجات النفطية.

■ الشركة اليمنية لتكرير النفط (مصافي مأرب) :

- ١- المحافظة على الطاقة الإنتاجية التصميمية الحالية للمصفاة من خلال برامج صيانة دورية؛ والبحث عن مصادر تمويل لتحديث وتطوير المصفاة.
- ٢- ترشيد الشركة للنفقات الجارية والصرف وفقاً للاعتمادات المرصودة في موازنتها وعدم صرف أية بدلات أو حوافز إلا بمسوغات قانونية مع أهمية ربط صرف الحوافز بمقدار الأعمال المنجزة ووفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية.
- ٣- الالتزام بأحكام القانون المالي فيما يتعلق بصرف وتصفية السلف المالية والعمل على متابعة تصفية السلف المرحلة من سنوات سابقة أو استعادة مبالغها من المتعهدين.
- ٤- متابعة تحصيل مستحقات الشركة لدى الغير أولاً بأول وعدم السماح بتراكمها من عام لآخر وفي مقدمتها مديونية وزارة النفط والمعادن.
- ٥- حفظ الدراسات والتصاميم الخاصة بمشروع مبنى الشركة غير المنفذ لارتفاع كلفته وغلبة الطابع التريفي عليه وبحيث يمكن الاستفادة منها من قبل الدولة مستقبلاً ، والعمل على دراسة مدى جدوى إنشاء مبنى للشركة يغطي احتياجاتها بعيداً عن المظهر التريفي مقارنة بعملية الاستئجار من الغير الجاري حالياً.
- ٦- إتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من نظافة ونقاوة النفط الخام قبل دخوله إلى المصفاة لضمان عدم تعرض وحدة (العامل الحفاز) والمصفاة بشكل عام لأية أضرار مستقبلية على غرار ما حدث عام ٢٠١٢م.
- ٧- متابعة اللجنة المكلفة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠م للانتهاء من أعمالها الهادفة الى النظر في الاختلالات القائمة بأنظمة الاجور بالشركة والعمل على معالجة توحيد نظام الاجور للكادر الفني للعاملين بالمصفاة.

■ الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية:

- ١- الاسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستغلال الغاز المحروق سنوياً في (قطاع ه) بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية والذي أعدت دراسة بشأنه ولا زالت معلقة لدى المجلس الأعلى للطاقة.
- ٢- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير إنتاجية القطاعين (٤ ، ٥).
- ٣- ترشيد الانفاق الجاري والالتزام بالاعتمادات المرصودة في موازنة الشركة عند الصرف وربط صرف الحوافز بمقدار الاعمال المنجزة.

■ الشركة اليمنية للغاز:

- ١- قيام إدارة الشركة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الاختلالات وجوانب القصور في أداء الشركة وترشيد النفقات غير المرتبطة بالنشاط التشغيلي وبما يكفل إخراج الشركة من دائرة العجز وتحقيق فائض يتناسب مع طبيعة وحجم نشاط الشركة.
- ٢- ضرورة قيام الشركة بأعمال التحديث والتطوير لمحطات الغاز التابعة لها ، والاهتمام بأعمال الصيانة الدورية لتلك المحطات بما يمكن من الحفاظ على أصولها ، ويسهم في تحسين أدائها ورفع كفاءتها ، وبما يمكنها من تغطية نفقاتها وتحقيق فائض أرباح .
- ٣- الإسراع بتنفيذ مشروع مصنع اسطوانات الغاز لما لذلك من أهمية كبيرة للشركة باعتبارها المسؤولة عن صيانة واستبدال اسطوانات الغاز التالفة.
- ٤- التزام الشركة بتطبيق نظام الدفع المسبق لقيمة المبيعات بشكل كامل لجميع وكلاء المحطات.
- ٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل أرصدة المديونيات المستحقة للشركة طرف الغير، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك.

■ المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت:

- ١- تؤكد اللجنة على توصياتها السابقة، وأهمها ما يلي:
 - أ- إنجاز القوائم المالية النهائية للمؤسسة في موعدها القانوني بحيث يتم إرفاقها مع الحساب الختامي للمؤسسة المرفوع لوزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

- ب- الإسراع بمعالجة كافة جوانب القصور والإختلالات في نظام الرقابة على الأداء التشغيلي وبما يضمن الحد من مظاهر الإسراف وإهدار موارد المؤسسة.
- ج- وضع حد لكافة المخالفات والتجاوزات التي تتكرر من سنة لأخرى والالتزام بتنفيذ أحكام القوانين واللوائح النافذة المنظمة لذلك.
- ٢- على المؤسسة إدخال الأنظمة المحاسبية الحديثة التي تمكنها من معرفة موقفها المالي والتشغيلي أولاً بأول، ليسهل بعد ذلك التدخل واتخاذ المعالجات المناسبة في الوقت المحدد.
- ٣- على إدارة المؤسسة وقف التوظيف العشوائي، وفي حالة الاحتياج تخضع الوظائف المطلوبة للإعلان العام والمنافسة. ووضع ضوابط وحلول إدارية لتحديد حجم العمالة كما ونوعاً بحسب الهياكل التنظيمية التي تحدد مجموعة الوظائف ونوعها وعددها وتخصصاتها بما يخدم أعمال المؤسسة كمشروع اقتصادي يخضع للربح والخسارة.
- ٤- على المؤسسة استكمال إعداد وإقرار لوائحها المالية والتنظيمية والرقابية، واعتمادها من الجهات المختصة خلال فترة لا تتجاوز الربع الأخير من العام ٢٠١٤م.
- ٥- على الحكومة البحث عن مصادر تمويل لمشروع تحويل خطوط المؤسسة الإنتاجية إلى منظومة التشغيل بالفحم الحجري منخفض الكلفة بما يعزز من قدرة المؤسسة على الصمود والمنافسة في قطاع الاسمنت أمام القطاع الخاص والمستورد.
- ٦- على الحكومة مساعدة المؤسسة لاستكمال مشروع توسعة مصنع إسمنت باجل، الذي يعد بعد التوسعة أكبر مصانع الإسمنت المحلية في القدرة الإنتاجية، وسيؤدي تشغيله إلى تحقيق عوائد مالية كبيرة ينعكس أثرها إيجاباً على الخسائر الحالية للمؤسسة وتحقيق فائض في نشاطها الجاري وحصصة الحكومة منه، كما سيتم استغلال أكثر من مليار ريال تصرف سنوياً على المصنع والعمالة المحسوبة عليه وهو متوقف.
- ٧- على الحكومة مساعدة المؤسسة في ضبط الاختلالات الأمنية التي تحدث في بعض مصانع المؤسسة، ووقف عملية السطو على أراضي المؤسسة في صنعاء وعمران والبرح وباجل.
- ٨- على الحكومة مساعدة المؤسسة في معالجة مشكلة القرض الياباني الذي تم إعادة جدولته في نادي باريس في العام ١٩٩٨م والمخصص لمصنع اسمنت البرح، والذي سيكبد المؤسسة خسائر كبيرة نتيجة تضاعف حجمه جراء التغيرات السعرية.

■ هيئة مستشفى الثورة العام/صنعا :

- ١- على الحكومة الإسراع في استكمال إجراءات الموافقة على إعادة هيكلة هيئة مستشفى الثورة العام/أمانة العاصمة بما يراعى طبيعة نشاطها والمحافظة على كوادرها من الهجرة الداخلية والخارجية وتوفير المستلزمات الطبية والأدوية لها وفق إجراءات تتلاءم مع نوعية وخصوصية الاحتياج لها في الوقت المناسب.
- ٢- على إدارة الهيئة معالجة وضع الفروقات الجردية محل تحفظ الجهاز السنوي عليها ، وكذلك المستلزمات الطبية والأدوية الراكدة وقريبة الانتهاء والتالفة وفقاً للإجراءات الإدارية والقانونية المنصوص عليها في التشريعات النافذة.
- ٣- على الهيئة إعادة تنظيم الدورة المستندية والمحاسبية للمخزون الطبي وبما يضمن سلاسة إجراءات التوريد والصرف المخزني، وكفاءة الإثبات المحاسبي، وفعالية الرقابة الداخلية على ذلك المخزون.
- ٤- على الهيئة تخطيط احتياجاتها من الأدوية والمستلزمات الطبية بصورة علمية تضمن كفاءة عملية الشراء والاستفادة الكاملة من كافة المواد المشتراة، وبما يمنع ظهور أية مواد راکدة أو تالفة.
- ٥- على إدارة الرقابة الداخلية بالهيئة إجراء الرقابة الدورية والمفاجئة على المخزون الطبي، ورفع تقارير بذلك يحدد فيها أية عجوزات جردية، وحصص الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية أو قريبة الانتهاء، إضافة إلى الرقابة على المواد والمستلزمات الطبية الواردة مع الفرق الطبية الزائرة التي تنفذ بعض العمليات لصالح الهيئة. على أن توافي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووزارة المالية بصورة من تلك التقارير طبقاً لأحكام القوانين والقرارات النافذة.
- ٦- على الهيئة سرعة اعداد اللائحة المالية المنظمة لعملية الصرف، وقرارها من الجهات المختصة.
- ٧- على وزارة المالية مراعاة طبيعة نشاط الهيئة والتوسعات القائمة فيها، عند مناقشة وإقرار مشروع موازنتها السنوية.

■ المؤسسة الاقتصادية اليمنية :

- ١- على المؤسسة سرعة إنجاز حساباتها الختامية المتأخرة للأعوام (٢٠١١-٢٠١٢م) بنهاية شهر أغسطس من عام ٢٠١٤م وفقاً لالتزاماتها ، وعلى المؤسسة عدم التأخير في تقديم حساباتها الختامية وقوائمها المالية للأعوام القادمة وفقاً للمواعيد المحددة قانوناً.

- ٢- على المؤسسة تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة حساباتها الختامية والجهات التابعة لها وبالأخص الجهات التي تم ضمها للمؤسسة وهي بحاجة إلى تقييم وضعها المالي والقانوني وتحديد المعالجات المناسبة خاصة وأنها تضم عمالة كبيرة وتحمل الخزينة أعباء مالية كبيرة مثل شركة الأدوية والمؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية وغيرها .
- ٣- على المؤسسة سرعة الانتهاء من إعداد الخطة المالية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر والمتعلقة بمعالجة المشاكل التي ترافق أداء ونشاط المؤسسة وتسليم نسخة منها للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بغرض الدراسة والتقييم بما يمكن المؤسسة من الاستفادة من دور الجهاز في كشف الاختلالات وجوانب القصور التي تصاحب أنشطة الوحدات التابعة للمؤسسة.
- ٤- على المؤسسة سرعة الانتهاء من إعادة الهيكلة بما يتوافق مع توسع أنشطة المؤسسة، والوحدات التي ضمت إليها .

■ بنك التسليف التعاوني الزراعي :

- ١- على بنك التسليف التعاوني والزراعي إعادة النظر في حجم نفقاته الجارية والرأسمالية بما يتناسب مع احتياجاته الفعلية ورفد خزينة الدولة بالعائد المناسب والملائم لحجم أصوله الأعلى من بين البنوك العامة وأسوة بالعوائد التي تحققها البنوك الأخرى.
- ٢- تؤكد اللجنة على أهمية تقليص الإنفاق الجاري ، من خلال إعادة النظر في حجم العمالة الحالي ، والفروع غير المجدية بقاءها اقتصاديا .
- ٣- تفعيل عملية تحصيل مستحقات البنك لدى الغير من القروض والسلفيات غير المنتظمة والالتزام بأخذ الضمانات الكافية لضمان استرداد حقوق البنك أولا بأول حسب المواعيد المحددة للسداد .
- ٤- تؤكد اللجنة على أهمية دراسة استثمارات البنك في الشركات المحلية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحقيق البنك لعوائد الأموال المستثمرة مستقبلا .
- ٥- على إدارة البنك استكمال الإجراءات اللازمة لإنجاز وإصدار هيكله البنك والتي بدأت قبل أكثر من عشرة أعوام ولم تصدر حتى التاريخ .
- ٦- على إدارة البنك العمل على رفع مساهمة البنك في تحقيق التنمية الزراعية في اليمن التي أنشئ البنك من أجلها .
- ٧- على إدارة البنك العمل على تحصيل القروض والتسهيلات الائتمانية التي تجاوزت فترات استحقاقها، والالتزام بالمعايير والضوابط الصادرة من البنك المركزي عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية .

■ المؤسسة العامة للطرق والجسور :

- ١- على المؤسسة سرعة استكمال الإجراءات القانونية والإنتهاء من عملية إعادة الهيكلة واللوائح المنظمة وإقرارها بما ينسجم والأهداف المرسومة لها ، مع مراعاة ترتيب أوضاع الإدارات العامة داخل المؤسسة والفروع التابعة لها في المحافظات ، وعلى وزارة التخطيط سرعة تمكين المؤسسة للمنحة التي وعدت بها لتمويل هيكله المؤسسة.
- ٢- على الحكومة التعاون مع المؤسسة في دفع التعويضات القانونية التي احتسبت للمؤسسة مقابل ما تم نهبه من معدات ومخازن وآليات في حروب صعدة وأبين.
- ٣- على المؤسسة القيام بتنفيذ المشاريع بنفسها وعدم الاعتماد على مقاولي الباطن في تنفيذ المشاريع المسندة إليها.
- ٤- على المؤسسة متابعة وتحصيل مديونياتها طرف الغير أولاً بأول لما من شأنه عدم تراكم المديونية وترحيلها من عام إلى آخر.

■ الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي :

- ١- إلزام الهيئة بترشيد الإنفاق والحد من الصرف بالمخالفة للقوانين والقرارات العامة المنظمة للصرف.
- ٢- أن تلتزم الهيئة باعتماد اللوائح المنظمة لعملية الصرف من الجهات المختصة.
- ٣- ربط المكافآت والحوافز بالإنتاج، حرصاً على تحقيق الغرض منها في تنمية موارد الهيئة وتحقيق التنافس بين الموظفين بما يخدم مصالح الهيئة.

■ المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية :

- ١- إلزام المؤسسة بوقف التجاوزات في الانفاق الترفيهي، وربط المزايا العينية والمكافآت بالإنتاج وتحقيق الأرباح.
- ٢- الحد من التوسع في التوظيف والتعاقد مع العمالة المؤقتة، وربطه بالاحتياج الفعلي ووفق ضوابط وآليات مهنية.
- ٣- أن تلتزم المؤسسة بالصرف في حدود الضوابط العامة ما لم يكن لديها لوائح داخلية معتمدة قانوناً من الجهات المختصة.
- ٤- تطوير معهد الاتصالات وبما يمكنه من تنفيذ البرامج التدريبية المطلوبة لموظفي المؤسسة والحد من الإنفاق على التدريب الخارجي.
- ٥- الحد من تحميل المشاريع الرأسمالية بنفقات جارية منعاً لتضخيم قيمة الأصول وخصم ما يدفع نفقات ثابتة لموظفي إدارة الإنشاءات على الباب الأول.

- ٦- تفعيل استثمارات المؤسسة في مجال خدمة الانترنت وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة الانخفاض في الطلب على خدمة الهاتف الثابت لاسيما وقد قامت المؤسسة بتنفيذ التوسعة في عدد من المناطق.

■ الهيئة العامة لكهرباء الريف:

- ١- على الهيئة تفعيل اللجان المكلفة بحصر وإعادة تقييم أصول وخصوم الهيئة وإقفال الحسابات الختامية والقوائم المالية للأعوام السابقة. والالتزام بتقديم قوائمها المالية للأعوام القادمة في الموعد القانوني.
- ٢- على الهيئة تنفيذ المشاريع وفقاً لما هو مخطط لها وعدم تنفيذ مشاريع خارج إطار البرنامج الاستثماري.
- ٣- العمل على استغلال الإعتمادات المتاحة من القروض والمنح الخارجية للمشاريع المحددة لها بما يكفل استكمال تلك المشاريع.

■ الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد:

- ١- على الهيئة اقرار اللوائح المنظمة لعملية صرف الحوافز والمكافآت من الجهات المختصة.
- ٢- على اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات سرعة البت في مناقصة مشروع مطار صنعاء الجديد، لا سيما وأن القرض المخصص للمشروع قد بدأ موعد سداد أقساطه.
- ٣- على الهيئة اللجوء للتحكيم مع الشركة المتعثرة في تنفيذ مشروع مطار صنعاء الجديد لتخلفها عن الوفاء بالتزاماتها وفقاً للعقد الموقع بين الطرفين.

■ البنك المركزي اليمني:

- ١- على البنك اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تزايد القروض الممنوحة للحكومة والمؤسسات العامة واستردادها وفقاً لبرنامج زمني محدد بالاتفاق مع الحكومة ممثلاً بوزارة المالية.
- ٢- على البنك وضع خطة زمنية لمعالجة الإختلالات المالية التي تعاني منها بعض البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.
- ٣- على البنك وضع سياسات تشجيعية لتوجيه البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية نحو الاستثمار في مشاريع استثمارية حقيقية، بدلاً من شراء أذون الخزانة.

الأخ / الرئيس الأخوة / الأعضاء

ختاماً .. تؤكد اللجنة الخاصة في تقريرها عن الحسابات الختامية للموازنات العامة ٢٠١٢م بأن قيام المجلس بدراسة الحسابات الختامية يعتبر واجباً ومسؤولية تحتمها النصوص الدستورية والقانونية .

كما أن مراجعة المجلس ودراسته للحسابات الختامية تمثل جوهر الرقابة البرلمانية على الأداء المالي للحكومة وأجهزتها ووحداتها المختلفة ، للتحقق من مدى الالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية والأنظمة واللوائح النافذة أثناء تنفيذ الموازنات العامة إيراداً وإنفاقاً .

وقد خلصت اللجنة خلال عملية الدراسة والمراجعة التي قامت بها ، في ضوء تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى العديد من الاختلالات والمخالفات والتجاوزات والانحرافات التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة ٢٠١٢م .

وكان من أبرز الاختلالات الجسيمة التي شابت الحسابات الختامية للوحدات الاقتصادية لعام ٢٠١٢م ، ولها علاقة بقوانين المصادقة على الحسابات الختامية ، ذلك الخلل الجسيم المتمثل في تقديم حسابات ختامية غير نهائية لعدد (٤٧) وحدة اقتصادية ، وعدد (٣٢) وحدة حساباتها الختامية غير معتمدة من محاسب قانوني ، وعدم تقديم ثلاث وحدات لحساباتها الختامية .. الأمر الذي يجعل من مصادقة المجلس على تلك الحسابات الختامية بقوانين وبأرقامها غير النهائية ، ضرب من العبث ، وعليه توصى اللجنة المجلس الموقر بما يلي :

أ- المصادقة بقانون على الحسابات الختامية لعام ٢٠١٢م للوحدات التي التزمت بالأنظمة والقوانين النافذة وقدمت حسابات ختامية نهائية في ضوء الميزانيات العمومية والقوائم المالية النهائية وعددها (٥) وحدات ، وهي كما يلي :

- البنك المركزي اليمني .
- البنك الأهلي اليمني .
- بنك التسليف التعاوني والزراعي .
- البنك اليمني للإنشاء والتعمير .

▪ شركة التبغ والكبريت الوطنية .

على أن تلزم الحكومة بإعداد وتقديم مشروع قانون يربط الحسابات الختامية لعام ٢٠١٢م للوحدات المشار إليها ليتم المصادقة عليه ، وذلك خلال مدة أقصاها أسبوعين من بداية استعراض المجلس لهذا التقرير .

ب- إعادة الحسابات الختامية لعام ٢٠١٢م لعدد (٣٢) وحدة اقتصادية وذلك إلى الحكومة لاعتماد حساباتها الختامية النهائية مع الميزانيات العمومية والقوائم المالية من قبل المحاسب القانوني وهي الوحدات المبينة في الكشف الوارد في ص (١٦٦، ١٦٧) من هذا التقرير .

ج- إعادة الحسابات الختامية لعام ٢٠١٢م لعدد (٤٧) وحدة اقتصادية والتي قدمت حساباتها الختامية دون إعداد وإرفاق الميزانيات العمومية والقوائم المالية ، وذلك إلى الحكومة لإعداد وتقديم حساباتها الختامية النهائية مرفقا بها الميزانيات العمومية والقوائم المالية مصادقا عليها من المحاسب القانوني ، وهي المبينة في الكشف الوارد في ص (١٦٦، ١٦٧) من هذا التقرير .

د- الزام الحكومة بتقديم الحساب الختامي مع الميزانية العمومية والقوائم المالية المعتمدة من المحاسب القانوني للمؤسسة الاقتصادية اليمنية ، وشركة صافر للاستكشافات وإنتاج النفط ، وشركة بترو مسيلة للعام ٢٠١٢م .

هـ- الزام الحكومة بالعمل بما جاء في البنود (ب، ج ، د) أعلاه ، وإعداد وتقديم الحسابات الختامية النهائية لتلك الوحدات، مع مشاريع قوانين يربط حساباتها الختامية النهائية ، وتقديمها للمجلس خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤م .

و- إعادة تصحيح الأرقام الواردة في مشروع قانون ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م في ضوء التغييرات في مشاريع قوانين ربط الحسابات الختامية لموازنات الوحدات الاقتصادية وانعكاس تلك التغييرات على قانون ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة ، وبالأخص ما يتعلق بفائض النشاط الجاري للوحدات الاقتصادية وحصص الحكومة من ذلك ، في إطار المدة المشار إليها في الفقرة (هـ) .

الأخ / الرئيس

الأخوة / الأعضاء

ذلك ما توصلت إليه اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي ٢٠١٢م، آملة أن يقوم المجلس الموقر بمناقشة ما تضمنه هذا التقرير من اختلالات ومخالفات دستورية وقانونية، وما خلصت إليه اللجنة من ملاحظات وتوصيات، وتوصي اللجنة في حال إلتزام الحكومة بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، بما فيه البرنامج الزمني لمعالجة الاختلالات والمخالفات، بالموافقة على الحساب الختامي لعام ٢٠١٢م.

والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر

نائب رئيس المجلس
رئيس اللجنة الخاصة

فتحي توفيق عبدالرحيم

رئيس لجنة الشؤون المالية
مقرر اللجنة الخاصة

المحتويات

الصفحة	الموضوع	
٥	المقدمة	
١٣	الجزء الأول : الملاحظات العامة المتعلقة بالأداء الاقتصادي والمالي للعام ٢٠١٢م	
٣١	الجزء الثاني : نتائج دراسة حسابات الموازنة العامة للدولة وحسابات موازنات كل من السلطة المركزية والسلطة المحلية : القسم الأول : المؤشرات الإجمالية للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م : أولاً : الموارد العامة ثانياً : الاستخدامات العامة ثالثاً : عجز الموازنة العامة القسم الثاني : المؤشرات الإجمالية للحساب الختامي لموازنة السلطة المركزية : أولاً : موارد السلطة المركزية ثانياً : استخدامات السلطة المركزية ثالثاً : نتائج الحسابات الجارية (الخاصة) ملاحظات اللجنة :	
	أولاً : الملاحظات العامة	
	ثانياً : الملاحظات حول الحساب الختامي لموازنة السلطة المركزية	
	القسم الثالث : نتائج التنفيذ الفعلي لموازنة السلطة المحلية : أولاً : الموارد العامة ثانياً : ملاحظات اللجنة على الموارد ثالثاً : الاستخدامات العامة للسلطة المحلية رابعاً : ملاحظات اللجنة على الاستخدامات خامساً : الملاحظات المتعلقة بأمانة العاصمة وعدد من المحافظات	
	الجزء الثالث : نتائج دراسة حسابات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة القسم الأول : المؤشرات الإجمالية لنتائج الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة القسم الثاني : مستوى تنفيذ موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة : أ - مستوى تنفيذ موازنات الوحدات المستقلة والملحقة ب - مستوى تنفيذ موازنات الصناديق الخاصة الملاحظات العامة والاستنتاجات : أولاً : الملاحظات العامة ثانياً : الاستنتاجات	
	الجزء الرابع : نتائج دراسة حسابات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) أولاً : المؤشرات الإجمالية لنتائج تنفيذ موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاعين (العام والمختلط) للعام المالي ٢٠١٢م ثانياً : المؤشرات العامة لنتائج تنفيذ موازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) للعام المالي ٢٠١٢م ثالثاً : نتائج دراسة تحليل القروض الخارجية : أ - الموارد من القروض ب - سداد القروض المستحقة رابعاً : نتائج دراسة الحساب الختامي لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) : أ - الملاحظات العامة ب - أهم المشاكل والاختلالات الزمنية التي تواجه نشاط وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) ج - الملاحظات على مستوى تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية د - الملاحظات المتعلقة بعدد من الوحدات الاقتصادية	
	الجزء الخامس : التوصيات	
	١- التوصيات المتعلقة بالحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢م : أ - التوصيات العامة ب - التوصيات المتعلقة بالحساب الختامي لموازنة السلطة المركزية ٢- التوصيات المتعلقة بالحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية ٣- التوصيات المتعلقة بالحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة ٤- التوصيات المتعلقة بالحسابات الختامية لموازنات الوحدات الاقتصادية (العام والمختلط) أ - التوصيات العامة ب - التوصيات حول القروض ج - التوصيات على مستوى الوحدات	
	١٠٩	
	١٤٥	
	٢١٧	